جيوسياسية آسيا الوسطى

تأليف:

تيري كيلينر   محمد رضا جليلي

ترجمة د. علي مقلد

مقدمة الكتاب عصام إسماعيل

منشورات دار الاستقلال ٢٠٠١

كلمة الناشر

بقلم الأستاذ عصام نعمة إسماعيل

نجم عن زوال النظام الجيوسياسي للحرب الباردة نتائج رئيسية، تمثلت بظهور منطقة جرى تغييبها منذ دمجها في امبرطورية الروس أولاً ثم في الإتحاد السوفياتي بعد ذلك، وعودة منطقة جغرافية بهذا الإتساع على المسرح الدولي يشكل ظاهرة ذات وقع عالمي. وكما لاحظ المراقبون فإن المسألة تتجاوز مجرد الإعتراف بخمس دول جديدة لم يكن لها وجود على الصعيد العالمي (تركمنستان وأوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان،كيرغيزستان)، بل تتناول إعادة تكوين جيوسياسي كامل لفضاء جغرافي تتجاوز أهميته بكثير الحدود البرية لهذه الجمهوريات الخمس الجديدة. ويعود الإعتراف بأهمية ومحورية آسيا الوسطى فعلاً ليس لأنها واقعة في قلب الكتلة القارية الأوروبية-الأسيوية من الناحية الجغرافية، بل لأنها ملتقى حضارات عريقة وطريق تاريخية للتبادل الإقتصادي والديني والثقافي بين الشرق والغرب"درب الحرير" بل وأيضاً بين الشرق والعالم السلافي"محور شمال-جنوب" وتستند في ظهرها إلى الشرق الأوسط والصين، وتعلو فوق شبه القارة الهندية، وتمتد على طول الخاصرة الطرية لروسيا، بحيث يمكن اعتبارها جسراً جغرافياً واستراتيجياً بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.

ويمكن تحديد الصفات المميزة للخريطة الجيوسياسية لآسيا الوسطى كالآتي:

أولاً: الحالة الجغرافية والسياسية

يعتبر بروز مجموعة مكونة من خمس دول مستقلة على الساحة الدولية هي تركمنستان وأوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وكيرغيزستان دفعة واحدة وفي مجال جغرافي موحد، حدثاً فريداً يتجاوز في أبعاده المختلفة إطار المجال الإقليمي.

تقع هذه البلدان من الناحية الجغرافية في نقطة التقاء حضارات عريقة عدة،إذ تتوسط ما بين الشرق والغرب إحدى طرق التبادل التاريخية بين آسيا وأوروبا، وبالتالي تقع في قلب المجال الجغرافي الواسع المصطلح على تسميته أوراسيا، كما أنها تفصل بين روسيا شمالاً ومجال الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية جنوباً. وهي بذلك تعتبر

المنطقة الوسطية للإمبرطوريات، والمتحكمة بقلب العالم كما حددها عالم الجيوبوليتيك ماكندر.

ولفترة طويلة بقيت منطقة آسيا الوسطى مجالاً مغلقاً بعيداً عن المنافسة بين القوى بحكم الهيمنة المطلقة التي بسطتها الأمبرطورية الروسية ثم الإتحاد السوفياتي على هذا المجال الواسع. إلا أن انهيار الإتحاد السوفياتي أدى مباشرة إلى انبعاث هذه المنطقة، وكان لذلك تأثير مباشر على واقع علاقات القوة فيها. إذ سرعان ما فُتح المجال أمام طموحات القوى المجاورة: تركيا–إيران –الصين، وغير المجاورة: الولايات المتحدة الأميركية، في الوقت الذي تحاول فيه روسيا الإبقاء على نفوذها القوي، خصوصاً بإعادة هيكلة علاقاتها مع المنطقة على أسس جديدة تكفل لها الإستقلال السياسي مع بقائها حزاماً أمنياً ومجالاً حيوياً خاضعاً لهيمنتها[1].

ويُظهر هذا الجدول باختصار التكوين السياسي لجمهوريات آسيا الوسطى

الدولة	العاصمة	المساحة	السكان	اللغة	نظام الحكم	رئيس الدولة
كازاخستان	استانا	٢,٧١٧ مليون ك.م٢	١٦٣١٩ مليون	القوقازية والروسية	جمهوري رئاسي	نور سلطان نزاربابيف
تركمانستان	عشق آباد	٤٨٨,١ الف ك.م٢	٤٣٠٩ مليون	تركمانية وروسية	جمهوري رئاسي	سبازمراد نيازوف
أوزبكستان	طاشقند	٤٤٧,٤ ألف ك.م٢	٢٣,٥٧٤ مليون	أوزبكية روسية	جمهوري رئاسي	اسلام كريموف
طاجيكستان	دوشانبيه	١٤٣,١ ألف ك.م٢	٦ ملايين	الطاجيكية الروسية	جمهوري رئاسي	طالبك رحمانوف

ثانياً: الحالة الإقتصادية

ما من شك أن دول آسيا الوسطى غنية بكثير من الموارد الأولية الضرورية للتطور والتقدم كالنفط والقطن والحرير الطبيعي والذهب والفراء الطبيعي، فضلاً عن احتياطياتها من الغاز الطبيعي والفحم والمعادن غير الحديدية مثل النحاس والزنك والفضة. لكن هذه الجمهوريات تبقى مع ذلك فقيرة وتعاني من مشكلات تنمية وتطور

[1] جفال عمار-التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز-شؤون الأوسط عدد٧٤ آب١٩٩٨ ص١٠١

أكثر من الجمهوريات السوفياتية الأخرى. ويعود السبب في ذلك إلى وقوعها تحت الإستعمار الأوروبي، ثم معاناتها من آثار برنامج الإتحاد السوفياتي للإصلاح الإقتصادي وتحرير الأسعار مما فاقم من مشاكلها الإقتصادية.

ولازالت دول وسط آسيا معتمدة في مبادلاتها التجارية وعلاقاتها الإقتصادية مع روسيا، وهو تبادل غير متكافئ بين المركز الروسي وأعضاء رابطة الدول المستقلة، أبقى على رابطة التبعية قائمة حتى بعد تحرر هذه الدول من السيطرة الروسية التي تسعى للإبقاء على هذه التبعية من خلال إبقاء سيطرتها على تصدير موارد البلاد من النفط والغاز.

وتجد دول وسط آسيا صعوبة في دخول السوق العالمي، وتفضيلها الإعتماد على التبادل التجاري الداخلي، تأثراً بالأنظمة التي حكمتها والتي سعت إلى فك الإرتباط بالسوق الرأسمالي العالمي[٢].

ثالثاً: الحالة الأمنية

تمسكت دول آسيا الوسطى بوحدة جيش الإتحاد السوفياتي في إطار الكومنولث الجديد، وقيادة عسكرية موحدة لهذا الجيش،ويعود السبب في ذلك إلى الخوف من تكويناتها العرقية الخاصة ووجود عدد كبير من الروس بين سكانها. ومن جهة ثانية فإن ما أفرزه الإتحاد السوفياتي السابق من تقاسم جغرافي وسياسي بين مختلف الدول الواقعة على بحر قزوين ورسم الحدود بشكل يمنع ويقلص قدرة كل دولة على تحقيق سيطرتها السياسية[٣].

وقد عقدت دول الكومنولث ست اتفاقيات فيما بينها لمعالجة القضايا الأمنية الحيوية المتصلة بترتيبات ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وتتصل بالسيطرة على الأسلحة النووية والأبحاث النووية والقوات المسلحة وقوات الحدود والقوات الإستراتيجية، وتجاوز ذلك إلى الإتفاق على ترتيبات جديدة لبناء نظام أمن مشترك[٤].

---

(٢) د.طه عبد العليم-أبعاد التفكك الإقتصادي في دول الكومنولث الروسي-السياسة الدولية عدد١٢٠- ابريل١٩٩٥ص١٣٠
(٣) د.زياد منصور- بحر قزوين خليج القرن المقبل-جريدة السفير تاريخ١٩٩٨/١٢/١٤
(٤) محمد عبد السلام-مستقبل الهياكل الدفاعية لكومنولث الدول المستقلة-السياسة الدولية عدد ١٢٠ أبريل١٩٩٥ ص١٣٥

ونشير في هذا الإطار إلى امتلاك كازاخستان للسلاح النووي، الذي لم يتقرر نزعه منها في لقاء منسيك لعام ١٩٩١، حيث تم الإتفاق على تدمير الأسلحة النووية في بيلا روسيا مع حلول منتصف عام ١٩٩٢ وتدمير أسلحة أوكرانيا النووية مع نهاية عام ١٩٩٤ ويؤثر حيازة كازاخستان على السلاح النووي على علاقاتها الإقليمية والدولية[٥].

وأدت هذه الإتكالية على القوات الروسية إلى صعوبة بل عجز دول آسيا الوسطى على بناء جيوش خاصة نظامية، تتسم بصفات الجيش العصري، أو امتلاك قوة مسلحة حقيقية يمكنها أن تحقق المهام التي يفترض أن تقوم بها القوات المسلحة،وقد سعت بعض دول آسيا الوسطى إلى طلب ضمانات أمنية من حلف شمالي الأطلسي ، بعد أن شعرت بحالة عدم الإستقرار[٦] وذلك من أجل حماية خطوط النفط.

كما تتنافس جميعها في كسب ود الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن أدركت هذه الدول أن النظام الدولي في مرحلته الراهنة هو نظام القطب الواحد، وأن العلاقة مع هذا القطب الواحد لا يمكن التضحية بها.وهي تبحث عن الوسيلة الفضلى للإنفصال عن "المركز" الذي كانت مرتبطة به منذ أكثر من قرن، مع تجنب مواجهة المصاعب المتعددة الناتجة سواء عن مطامع أوهجمة دول غربية عليها.

وتصطدم دول آسيا الوسطى بالقاعدة القائلة بأن إعادة التصويب الجيوسياسية لا تحدث بين ليلة وضحاها، لأن الماضي لا يسمح بتبدل سريع كما يبدو، ومن الواضح أن الإرث السوفياتي سوف يستمر بالضغط على المنطقة خاصة على كازاخستان التي تعتبرها روسيا درعها الحصينة.

ونعرض قوات آسيا الوسطى في هذا الجدول والذي يعود لعام ١٩٩٥[٧]

(٥) د.مصطفى علوي- الإنعكاسات الإقليمية والدولية لإستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز- الفكر الإستراتيجي العربي العدد٤٠ –نيسان١٩٩٢ ص٥٥

(٦) د.زياد منصور- بحر قزوين خليج القرن المقبل-جريدة السفير تاريخ١٤/١٢/١٩٩٨

(٧) محمد عبد السلام-مستقبل الهياكل الدفاعية لكومنولث الدول المستقلة-السياسة الدولية عدد ١٢٠ أبريل١٩٩٥ ص١٣٥

القوات المسلحة	كازاخستان	أوزبكستان	تركمانستان	كيرغيزستان	طاجيكستان
القوات النظامية	٤٠,٠٠٠جندي	٤٥,٠٠٠ جندي	السيطرةالمشتركة	١٢,٠٠٠ جندي	٣٠٠٠ جندي
قوات الإحتياط	–	–	–	–	–
قوات برية	٢,٥٠٠ جندي	٣٥,٠٠٠ جندي	٢٨,٠٠٠ جندي	١٢,٠٠٠ جندي	–
دبابات القتال	١١٠٠ دبابة	١٢٥ دبابة	٥٧٠ دبابة	٢٠٤ دبابة	–
عربات مدرعة	٢٣٤٠ عربة	٧٠٠ عربة	٦٣٦ عربة	٣٩٣ عربة	–
مدفعية	٢٢٠٠ قطعة	٤٦٥ قطعة	٣٩٨ قطعة	٢١٦ قطعة	–
طائرات	١٧٨ طائرة	١٤٢ طائرة	–	١٩٩ طائرة	–
هليكوبتير	٤٨ هليكوبتير	٥٠ هليكوبتير	–	٦٣ هليكوبتير	–
وحدات بحرية	–	–	رمزية	–	–
أسلحة نووية	أسلحة نووية	–	–	–	–
الميزانية العسكرية	١,٦ مليار $	٣٧٥ مليون $	١٥٣ مليون $	٢٧ مليون $	١١٥ مليون $

ثالثاً: الحالة الإديولوجية

يعتنق أغلبية سكان آسيا الوسطى الديانة الإسلامية، وانتشر الإسلام في هذه المناطق بوسائل شتى منها تأثير الفتوحات العربية الأولى في صدر الإسلام وعهود الدولة الأموية وعلى الأخص الجهود التي قام بها قتيبة بن مسلم الباهلي الذي يعد بحق فاتح بلاد ما وراء النهر "تركمانستان، وموطداً الإسلام في تلك البقاع وذلك خلال عامي٧٠٦-٧١٤م،وكذلك لا يمكن أن ننسى تأثير الدعاة الصوفيين، فضلاً عن التجار المسلمين على طول امتداد نهر الفولغا، أو ما يعرف بطريق الفراء الممتد من الجنوب نحو الشمال، أو الطريق نحو الصين أو ما يعرف بطريق الحرير الممتد من الشرق إلى الغرب[٨]. وتدرك دول آسيا الوسطى أنها دول إسلامية، وأنها قريبة من الشرق الأوسط كما أن لها علاقات ثقافية ودينية قوية مع الدول العربية.

وحاولت روسيا منذ انهيار الإتحاد السوفياتي فرض النظام العلماني على هذه الدول وكرست قيادات علمانية على رأسها، وحاولت بشكل كبير الدعوة للإلحاد. وقد أدت هذه الهجمة الروسية إلى تدمير الهوية الإسلامية على جميع المستويات سواءً:

[٨] سيار الجميل-التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى-المستقبل العربي عدد١٨١-٣/١٩٩٤ ص٣٩

العقائدية أو الثقافية أو السياسية أو العسكرية، إلى رد فعل عكسي تمثل بنمو ظاهرة الحركات الأسلامية، وتمسك المسلمين بديانتهم والإستبسال في الدفاع عنها. وتدعمت الثقة بالذات وزهى الشعور الإسلامي لدى سكان آسيا الوسطى بعد هزيمة الإتحاد السوفياتي على يد المقاومة الأفغانية التي غلب عليها الطابع الإسلامي والديني، أضف إلى ذلك انتصار الثورة الإسلامية في إيران، والهزيمة المذلة للولايات المتحدة في هذا البلد الإسلامي،ساهم في انتشار الفكر الإسلامي، والدعوة إلى اعتماد نظام الحكم الإسلامي في هذه الدول خاصة في طاجيكستان[٩].

وتعاني دول وسط آسيا من توزيع إثني للسكان يجعل العنصر الأصلي لسكان كل جمهورية يشكل نصف أو ثلثي إجمالي السكان فقط، بينما تشكل الجماعات العرقية الأخرى النصف أو الثلث الباقي. ويفرض هذا الواقع الإثني قيوداً وحدوداً على عملية بناء الدولة، فيدفعها إلى تجنب إثارة مشاعر العصبية المفرطة التي يمكن أن تقود إلى نزاعات عرقية يمكن أن تحدث شقاقاً بين السكان وتفسد عوامل الإستقرار الداخلي.

كما تتميز هذه المنطقة بتفوق العنصرين التركي والإيراني، ويبرز ذلك في كون اللغات المتداولة هي التركية والفارسية، إلى جانب الغة الروسية[١٠].

القسم الثاني: الصراع على موارد بحيرة قزوين

يعتبر بحر قزوين قلب المجال الجيوستراتيجي الجديد الذي ظهر في آسيا الوسطى حيث يتمثل التغيير الأهم لمرحلة ما بعد الإتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى،في إحياء محيط جغرافي سياسي –تاريخي يعرف ببحر الخزر أو بحيرة قزوين، وما يترتب على ذلك من تنشيط لهذا المحيط لما تمثله هذه البحيرة الغنية والثرية من مجال حيوي للبلدان المطلة عليه.

---

[٩] د. وليد عبد الناصر-العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة-السياسة الدولية- عدد١٢٠-أبريل ١٩٩٥ ص١٥٦

[١٠] جفال عمار-التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز-شؤون الأوسط عدد٧٤ آب١٩٩٨ ص١٠١

ودفع هذا التحول المهم الدولتين المتشاطئتين تاريخياً على هذا البحر لإستنفار قواهما لجهة صيانة خزائن هذا البحر النفيسة والغنية وإيلاء مصادر الطاقة فيه أهمية متزايدة، وتمَّ إبرام معاهدتين عامي ١٩٢١ و١٩٤٥ بين إيران والإتحاد السوفياتي على اعتبار بحيرة قزوين مغلقة ومشتركة بينهما ولا يحق لأي دولة ثالثة القيام بأي نشاطات أو استثمارات فيها. ولكن بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وظهور دول جديدة تغيرت المعادلة القائمة، وبدى للأطراف ضرورة التوافق على الإستخدام المشترك لثرواتها، ولكن إصرار أذربيجان وكازاخستان على تقسيم البحر على أساس المسافات المتساوية ،دفع روسيا إلى الموافقة على الإقتراح الأخير ووقعت مع كازاخستان اتفاقاً رسمياً في شهر تموز١٩٩٨ حول تقاسم الثروات النفطية على قاعدة المسافات المتساوية[١١].ونشير إلى حصول خلاف بين إيران وأذربيجان في شهر تموز من العام٢٠٠١ حول حقوق ملكية حقول النفط والغاز في بحر قزوين، وقد بدأت التوترات بين البلدين عندما طالب زورق مسلح وسفينة عسكرية إيرانية سفينتي بحث من أذربيجان استأجرتهما شركة نفط بريطانية، بالإبتعاد عن حقل نفطي تدعي طهران ملكيتها له[١٢].

يبلغ الإحتياط المكتشف في حوض بحر قزوين ٣٢ مليار برميل من النفط و٧ تريليون متر مكعب من الغاز، أما الإحتياطات غير المكتشفة فتصل التقديرات بشأنها إلى حدود ١٠٠ مليار برميل من النفط و١٠ تريليون متر مكعب من الغاز.وسوف يؤدي الإستثمار المكثف لهذا الإحتياط إلى انتقال مركز الثقل، في مجال انتاج النفط وتصديره،إلى هذه المنطقة[١٣].

وقد دفعت المعادلات الجديدة قوى عالمية كبرى من خارج المنطقة وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية الى ان تطل بشركاتها النفطية على العالم الأسيوي الجديد الخارج بقوة عن سيطرة موسكو المباشرة، لاستثمار مصادر الطاقة الحيوية فيه، وما يترتب على ذلك من إيجاد مواقع نفوذ استراتيجية لتلك القوى في هذه المنطقة .

---

(١١) محمد دياب- اللعبة الكبرى في حوض قزوين-شؤون الأوسط عدد٧٩-كانون الأول١٩٩٨ ص٧

(١٢) جريدة الحياة عدد١٤٠٦٤ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٧ ص٨

(١٣) محمد دياب- اللعبة الكبرى في حوض قزوين-شؤون الأوسط عدد٧٩-كانون الأول١٩٩٨ ص٧

وبهذا تكون جغرافية المنطقة السياسية الجديدة قد أفرزت معادلات جيوستراتيجية وسياسية متنوعة ومتداخلة تضطلع بدور مهم في مستقبل العلاقات الدولية لاسيما بين موسكو وواشنطن.

ان التوجس من تغيير السياسة الأمنية والإستراتيجية في محيط بحر قزوين لغير صالحهما، دفع طهران وموسكو إلى تكثيف اتصالاتهما ومشاوراتهما في مواجهة التحديات المشتركة التي تنتظر البلدين[١٤].

ويعتقد محللون سياسيون أن السلام والأمن القومي في المنطقة باتا معرضين للخطر بسبب أطماع الشركات النفطية العملاقة ومن ورائها قوى الهيمنة الأميركية التي تستهدف السيطرة على منابع النفط والغاز في القوقاز وآسيا الوسطى، عبر عقد مجموعة من الإتفاقات الطويلة الأجل مع كل من أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان. ويقول الخبراء الأميركيون أن بإمكان منطقة قزوين إنتاج ثلاثة ملايين برميل من النفط يومياً أو أكثر، مما يؤمن عائدات قدرها ١٤ مليار دولار سنوياً.

وقد أسفرت جهود الشركات الأميركية لإستغلال هذه الموارد عن حضور أميركي كثيف واصطفاف جديد للقوى في منطقة كانت حكراًعلى السيطرة الروسية، التي كانت تعتبر موارد بحر قزوين بمثابة حق طبيعي لها. وتتهم روسيا واشنطن بإنشاء مناطق نفوذ أميركية في المنطقة وتقليص النفوذ الروسي فيها[١٥].

وفيما يلي نعرض أهم الوقائع والإتفاقات الحديثة التي جرت حول بحيرة قزوين[١٦]

١- في ١٩٩٨/٠١/١٨ إيران تبدأ التنقيب عن النفط والغاز في بحر قزوين

٢- في ١٩٩٨/٠١/١٢ عقدت قمة كازاخستان وهي الخامسة لمنظمة التعاون الاقتصادي وتضم الجمهوريات الآسيوية (السوفياتية سابقا)، إضافة إلى إيران وتركيا وأفغانستان وباكستان. واتفق رؤساء الدول على تأسيس بنك للتجارة والتنمية وتطوير شبكة للمواصلات (طرق للسيارات، وسكك حديد، وخطوط جوية) تذكر بطريق الحرير الذي يربط الصين شرقاً بأوروبا غرباً. وتبلغ نسبة مساهمة المنظمة في التجارة العالمية ١،٤ في المئة. ويرجح أن ترتفع النسبة بعد استثمار ثروات بحر

---

[١٤] محمد صادق الحسيني-تحولات الجوار الشمالي لإيران-شؤون الأوسط عدد٤٩ شباط١٩٩٦ ص٢٥

[١٥] ميشال نوفل –رهانات حوض قزوين-شؤون الأوسط عدد٧٩- كانون الأول ١٩٩٨ ص٤

[١٦] بيان نويهض-الصراع على نفط بحر قزوين-جريدة الحياة عدد١٤٠٦٨ تاريخ٢٠٠١/٩/٢١

قزوين. ويذكر أن عدد سكان دول المنظمة الآسيوية يقارب ٣٠٠ مليون نسمة، وتشترك خمس دول منها في ملكية بحر قزوين وهي: كازاخستان وإيران وتركمانستان وأذربيجان، إضافة إلى روسيا.

٣-في ١٩٩٨/٠٦/٥ دخلت أذربيجان مع إيران في مفاوضات حاسمة بشأن نفط قزوين وتصديره عبر أنابيب تمر في إيران ويمكنها نقل ١،٦ مليون برميل يوميا من ميناء نيقا (قزوين) إلى مصاف في طهران وتبريز. ويذكر أن أكثر من ١٢٠ شركة نفط تنافست لمد خط الأنابيب. وتشكَّلَ كونسورتيوم للتنقيب ضم شركات بريطانية وأوروبية شمالية.

٤-في ١٩٩٨/٠٧/٦ وقّعت روسيا وكازاخستان على اتفاق لتقاسم الاحتياط النفطي في شمال بحر قزوين، وهو أمر أزعج إيران وتركمانستان وأرضى أذربيجان. ويذكر أن تركمانستان في نهاية ١٩٩٧ دشّنت خط أنابيب ينقل الغاز التركماني من كوربيجي (تركمانستان) إلى كورد -كوي (شمالي شرقي إيران) بكلفة ١٩٥ مليون دولار. ويقدر الاحتياط النفطي بين ١٣ و١٥ مليون طن وهو الثالث في العالم بعد سيبيريا ودول الخليج.

٥- في ١٩٩٨/٠٧/٧ اتفقت ثلاث دول (كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان) على تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات قومية، واعترضت إيران وروسيا على الأمر وطالبت بأن تتقاسم الدول الخمس كل موارد البحر. إلا أن روسيا تراجعت عن موقفها وتفاهمت مع كازاخستان على تقسيم الجزء الشمالي من بحر قزوين إلى قطاعين مستقلين: روسيا وكازاخي.

٦-ردّت إيران في ١٩٩٨/٠٨/٣ على التفاهمات الثنائية بفتح محادثات مع شركات بريطانية وفرنسية وإيطالية للتنقيب عن النفط والغاز في الجزء الإيراني من قزوين لمدة تستغرق ١٨ شهراً.

٧-في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨ عقدت تركمانستان وأذربيجان قمة لتسوية النزاع في شأن تقسيم حقول النفط والغاز في بحر قزوين. ووجهت الدعوة إلى وزير الطاقة الأمريكي بيل ريتشاردسون وكبار مسؤولي شركات النفط لحضور لقاء تركمانباشي (ميناء في غرب تركمانستان).

٨- في ١٩٩٩/٠٢/١٦، أعلنت أذربيجان أنها ستطلب الانضمام إلى الحلف الأطلسي (الناتو) أو السماح بإقامة قاعدة أطلسية (أمريكية أو تركية) في أراضيها، ما يعني عملياً امتداد الحلف إلى بحر قزوين وبالتالي إعادة رسم الخريطة السياسية والتوازنات الاستراتيجية في المناطق المحيطة بالبحر من القوقاز إلى الشرق الأوسط.

أثار إعلان أذربيجان عن عزمها إقامة قاعدة للحلف الأطلسي مخاوف روسيا التي ردّت بتزويد حليفتها أرمينيا أسلحة حديثة وطوّرت برنامج تحديث السلاح الإيراني الصاروخي والنووي. وازدادت مخاوف روسيا من بدأ خسارة مواقعها في آسيا الوسطى حيث جددت أذربييجان رغبتها في الانضمام إلى الحلف الأطلسي ورفضت أوزبكستان تمديد عضويتها في "أسرة الدول المستقلة" التابعة للهيمنة الروسية (بعد تفكك التحاد السوفياتي).

٩- في ١٩٩٩/٠٢/٢٠ أعلنت إيران عدم قبولها الاتفاق الذي وقّعته تركمانستان مع كونسورتيوم للإشراف على مشروع بناء خط أنابيب بتكلفة ٥،٢ مليون دولار لنقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين في اتجاه تركيا وأوروبا، وأشارت إلى مخالفته المبادئ التي أعلنتها الدول المطّلة على بحر فزوين. وفي نفس الوقت عارضت الولايات المتحدة بناء خط أنابيب يمر عبر إيران وأيّدت خيارات أخرى مثل إنشاء خط أنابيب أطول يمتد من باكو (عاصمة أذربيجان) إلى جيهان (على ساحل البحر المتوسط) في تركيا.

١٠- في ١٩٩٩/٠٨/١٤ باشرت كازاخستان التنقيب عن النفط والغاز في بحر قزوين بإشراف كونسورتيوم يضم شركات إيطالية وبريطانية ونروجية وأمريكية وهولندية وفرنسية وبلجيكية. وتوقعت المصادر أن تظهر النتائج الأولية للحفر خلال أربعة أو خمس أشهر. وجاء الإعلان عن بدء التنقيب بعد إعلان كازاخستان عن توقيع اتفاق مع روسيا لترسيم حدود الدولتين في شمال بحر قزوين.

١١- في ٢٠٠٠/٠١/٢٥ اتفقت أذربيجان وجورجيا على مشروع مد خط الأنابيب لنقل النفط من بحر قزوين إلى ميناء جيهان التركي.

١٢- في ٢٠٠٠/٠٣/٢٣ أعلنت كبرى شركات النفط الروسية (لوك أويل) أنها أنهت حفر أول بئر في إطار عمليات التنقيب في شمال بحر قزوين. وقال بيان

الشركة أن الاكتشاف يكتسب أهمية كبرى اقتصادية وجيو- سياسية. وأظهرت تقديرات الشركة وجود احتياط يمكن أن يبلغ ٣٠٠ مليون طن. وتوقعت الشركة أن يبلغ الحد الأقصى للإنتاج السنوي ١٥ مليون طن في السنة الثامنة من تحقيق المشروع الذي يغطي مساحة ٨٥٠٠ كلم مربع يشمل ٢٢٠ بئر. يذكر أن شركة "لوك أويل" وقعت على حق استغلال النفط في كانون الأول(سبتمبر) ١٩٩٧.

١٣- قي ٢٠٠٠/٠٤/٢١، دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى تحرك في حوض بحر قزوين لمواجهة النشاط المتزايد للولايات المتحدة ودول أخرى في هذه المنطقة. وجاءت الدعوة في اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي الذي وافق على "العقيدة العسكرية" لبوتين وطالب بتصحيح الأوضاع لمنع تحويل بحر قزوين إلى منطقة نزاعات أخرى.

١٤- في ٢٠٠٠/٠٦/١ أعلنت واشنطن رفضها التعاون مع إيران في المجال النفطي وجددت دعمها لمشروع خط أنابيب باكو- جيهان من قزوين إلى تركيا المقرر أن يبدأ تشغيله في عام ٢٠٠٤. وردّت طهران بأنها ستبدأ حفر آبار في بحر قزوين خلال شهور بالتعاون مع روسيا وأربع جمهوريات آسيوية.

١٥- في ٢٠٠٠/١٠/١٩ تفاهمت أذربيجان وجورجيا وتركيا على توقيع خط باكو- تبليسي- جيهان، بإشراف الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والنروج وسط مخاوف روسيا وانزعاج موسكو من احتمال عزلها من الاستثمارات النفطية في المنطقة.

١٦- في ٢٠٠٠/١١/٢٨ حذّرت إيران من أخطار الوجود العسكري الأمريكي- الإسرائيلي في بحر قزوين، ودعا وزير دفاعها علي شمخاني إلى تطوير شبكة صواريخ من طراز أرض- بحر. ويذكر أن البرنامج الصاروخي الإيراني تطور في السنوات العشر الأخيرة وأثار مخاوف إسرائيلية، مدعومة بتصريحات أمريكية، من إمكان تعديل طهران موازين القوى العسكرية في المنطقة. وأعلنت إيران مراراً عن إجراء تجارب ناجحة لمنظومة صواريخ أرض- أرض (مجموعة "شهاب" ١و٢و٣و٤) بعيدة المدى تطاول بعض المدن والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٧- في ٢٠٠١/٠٧/٢٣ حذّرت وزارة النفط الإيرانية شركات النفط الأجنبية من العمل مع دول أخرى من مناطق بحر قزوين، واستدعت طهران القائم بأعمال أذربيجان للاحتجاج على خطط باكو للتنقيب عن النفط. وجاء التحذير بعد مباشرة شركة البترول البريطانية نشاطها في المياه المتنازع عليها.

١٨- في ٢٠٠١/٠٨/٣ اتهمت أذربيجان إيران باختراقها مجالها الجوي وذكرت باكو أن طائرة إيرانية حلّقت فوق مياهها الإقليمية. وجاء الاتهام على خلفية قيام قطعة من الأسطول الحربي الإيراني بارغام سفينتين أذربيجانيتين استأجرتهما شركة النفط البريطانية على وقف أعمالها في ٢٣ تموز (يوليو) الماضي.

وزاد اكتشاف النفط في قزوين بكميات ضخمة تتراوح بين ٢٠٠ بليون برميل و٦٠٠ بليون متر مكعب من الغاز من توتر الدول المطلة على البحر ودفع ببعضها إلى عقد اتفاقات ثنائية رفضتها إيران.

١٩- في ٢٠٠١/٠٨/٥ أعلن الرئيس الأذري حيدر علييف عن اجتماع رباعي سيعقد في الخريف المقبل لدرس تقسيم ثروات قزوين برعاية روسيا ومن دون مشاركة إيرانية.

وأكد علييف أن أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان تملك تصوراً مشتركاً بموافقة روسية لتقاسم ثروات البحر.

وجاء إعلان علييف بعد الكلام صدر قبل أسبوع عن الرئيس الروسي بوتين هدد باللجوء إلى القوة لتسوية مسألة تقاسم الموارد النفطية، منتقداً الموقف الإيراني الذي يصر على تنفيذ اتفاقات موقعة في العامين ١٩٢١ و١٩٤٠ مع الاتحاد السوفياتي في وقت ترى الدول المستقلة عن الاتحاد السابق أنها تلتزم اتفاق ١٩٧٠ الذي يوزع الحصص لا بالتساوي وإنما كل بحسب مساحته المطلة على البحر. ويذكر إن طهران تطالب بحصة ٢٠ في المئة بينما تعرض أذربيجان نسبة ١٤ في المئة فقط.

٢٠- في ٢٠٠١/٠٨/٨ طلبت طهران من موسكو توضيحات في شأن تصريحات منقولة عن الرئيس الروسي بوتين وموافقته على قمة رباعية للدول المطلة على بحر قزوين تستثني منها إيران. وكان الرئيس الأذري أشار في تصريح عنيف إلى أن رابطة الدول المستقلة ستتولى حماية حدودها الخارجية بجهود مشتركة.

٢١- في ٢٠٠١/٠٨/٢٤ باشرت الدول الخمس المطلة على قزوين مشاورات ثنائية استعداداً للقمة التي تقرر عقدها في العاصمة التركمانستية عشق آباد في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل تحضرها روسيا وأذربيجان وإيران وتركمانستان وكازاخستان. وجاء الإعلان في وقت بدأ بحر قزوين يشهد تنافسات ثنائية وتحالفات. فموسكو نسّقت مواقفها مع كازاخستان، وإيران تفاهمت مع تركمانستان، وتركيا دعمت أذربيجان. واستغلت واشنطن الفوضى فأعلنت دعمها لموقف أذربيجان في خلافها الحدودي مع إيران، بينما اتهمت باكو طهران وموسكو بتأخير عمليات التنقيب بذريعة أنها قد تجر إلى تدخل أجنبي في المنطقة. وجاء الموقف الأمريكي على خلفية إرسال إيران سفنها الحربية في ٢٣ تموز لوقف أعمال التنقيب.

٢٢- في ٢٠٠١/٠٨/٢٩، توقعت مصادر روسية ألاّ تتوصّل الدول الخمس إلى اتفاق مشترك حول وضع قزوين في قمة عشق آباد بسبب تضارب المصالح الاقتصادية وتدخل تركيا والولايات المتحدة لمصلحة أذربيجان، وهو أمر أثار مخاوف موسكو وطهران من تدويل الأزمة. وترافق الأمر مع دخول إسرائيل على خط الأزمة.

٢٣- في ٢٠٠١/٠٨/٣٠، أعلنت إيران أنها كثّفت اتصالاتها الدبلوماسية مع موسكو لاحتواء الأزمة مع باكو، في وقت اتفقت طهران مع الكرملين على ضرورة معارضة التدخل الأمريكي – التركي الداعم لأذربيجان خوفاً من تدويل أزمة قزوين.

وعلى خلفية التفاهم الروسي- الإيراني التقي المبعوث الروسي فيكتور كاليونجي مع وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لتنسيق المواقف ومعارضة وجود أي قوات أجنبية في البحر حتى يبقى واحة سلام وصداقة. وجاء التحذير بعد أن أدت ضغوط واشنطن، إلى تأجيل قمة رؤساء الدول الخمس المطلة على بحر قزوين التي كان مقرراً عقدها، والاستعاضة عنها مبدئياً باجتماع لرؤساء خارجية الدول الخمس في عاصمة كازاخستان (آستانة) في ٢٠ أيلول (سبتمبر) تمهيداً للقمة المنتظرة في العاصمة التركمانية الخريف العام ٢٠٠١.

ويذكر أن الطرف الروسي حاول تخفيف حدة التوتر الإيراني- الأذري حتى لا يشكل الخلاف ذريعة لتدخل الولايات المتحدة في المنطقة، فأقنعت موسكو الرئيس الأذري بالقيام بزيارة إلى طهران..

القسم الثالث: علاقات دول آسيا الوسطى مع الدول المجاورة

شكلت آسيا الوسطى منذ القرن التاسع عشر مسرحاً لـ"اللعبة الكبرى" بحسب وصف كيبلينغ . فقد دار الصراع في ذلك الوقت بين روسيا وبريطانيا للسيطرة على آسيا الوسطى. وأدى ذلك إلى دخول القوقاز وآسيا الوسطى في المجال الحيوي لروسيا القيصرية . أما بريطانيا التي ورثتها الولايات المتحدة لاحقاً فقد ركزت جهودها على الهند والشرق الأوسط ومناطق أخرى من القارة الآسيوية. ومع نهاية القرن العشرين،تكشف بحر قزوين والمناطق المحيطة به عن ثروات ضخمة ألهبت حماس المتنافسين، فاستعادت اللعبة الكبرى في وسط آسيا أهميتها.واصبحت مركز استقطاب وتجاذب وصراعات بين قوى متعددة إقليمية ودولية في مقدمها روسيا والولايات المتحدة فضلاً عن تركيا وإيران وباكستان، وعدد من شركات النفط العالمية العملاقة(١٧).

إن إخراج آسيا الوسطى من حالة الإقليم الداخلي الحبيس ليست فقط مسألة جيوستارتيجية أو جيوبوليتيكية فقط، بل تعتبر مسألة فتح آسيا الوسطى على العالم قضية إقتصادية في الدرجة الأولى. فمن أين تخرج الثروات الهائلة المعدنية والنفطية والغازية الكامنة في باطن الأرض؟ هل تخرج عبر روسيا أو عبر تركيا أو عبر إيران أو عبر باكستان أو عبر أفغانستان(١٨)؟

يتلخص الصراع الحالي بين الدول المتنافسة في آسيا الوسطى حول خط نقل النفط إلى العالم الخارجي، وهو يشكل ورقة استراتيجية هامة للدول التي ستمر أنابيب النفط فوق أراضيها، أو يصب عند شواطئها، بالنسبة **لروسيا** فهي تتمسك بضرورة مرور أنابيب عبر أراضيها ومرافئها، ويتعدى هذا الإصرار الفوائد الإقتصادية إلى الضرورات الإستراتيجية فيما تسميه الجوار القريب " مجموعة الدول المستقلة" ويضع في يدها أداة بالغة الفاعلية لمواجهةالمخطط الأميركي للسيطرة على المنطقة لذا تسعى روسيا إلى تنفيذ مشروع الخط الشمالي أي خط باكو–نوفوسيبرسك على البحر

---

(١٧) محمد دياب- اللعبة الكبرى في حوض قزوين-شؤون الأوسط عدد٧٩-كانون الأول١٩٩٨ ص٧

(١٨) ميشال نوفل-مستقبل آسيا الوسطى-شؤون الأوسط عدد٧٥-ايلول١٩٩٨ ص٤

الأسود، وهذا الخط قائم فعلاً ويحتاج إلى الصيانة وتركيب بعض المعدات والمنشآت الجديدة وإجراء بعض التعديلات المتعلقة ببناء جزء جديد منه يلتف حول الأراضي الشيشانية، وتكلفتها لا تتجاوز ٢٢٠ مليون دولار أميركي.وبالنسبة **لتركيا**، إن مرور أنابيب النفط عبر أراضيها يساعدها على تحقيق درجة معينة من الكفاية النفطية ويقلل من اعتمادها على النفط العربي وتقوية تحالفها مع إسرائيل، كما يشكل أداة بيد أنقرة لتعزيز علاقاتها مع العالم التركي، كما ينعش أحلام تركيا بالتحول دولة إقليمية كبرى. لذا تسعى تركيا لتنفيذ إتفاقية أنبوب النفط مع أذربيجان أو خط الجنوب الذي يربط باكو بمرفأ جيجان التركي على البحر المتوسط وتكلفة بناء هذا الخط ٣,٥ مليار دولار أميركي. وبموازاة هذين المشروعين برز **المشروع الإيراني** الذي تطرحه طهران لبناء خط يمر عبر أراضيها وصولاً إلى الخليج. **والمشروع الباكستاني** وهومشروع خط تركمانستان–أفغانستان–باكستان. **والمشروع الصيني** وهو مشروع الخط الشرقي أي خط نقل النفط الكازاكي عبر الصين إلى شواطئ المحيط الهندي[١٩].

إزاء تشابك العلاقات ومصالح بعض الدول في هذا المحيط الجغرافي، سنحاول إلقاء الضوء وبشكل مختصر على العلاقة التي تربط وسط آسيا بكلٍ من روسيا(أولاً)، تركيا (ثانياً)، إيران (ثالثاً) وباكستان (رابعاً)

أولاً: العلاقة مع روسيا

تعتبر آسيا الوسطى المنطقة الأكثر استرتيجية بالنسبة لروسيا، حيث كانت السيطرة الروسية عليها العامل الأساسي لإعطاءها القدرة في السيطرة على نصف القارة الأوروبية، وعلى مد نفوذها إلى أجزاء متعددة من مناطق الشرق الأوسط وشرق آسيا [٢٠].

وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي وحصول دول آسيا الوسطى على استقلالها، وخروجها من إطار الكونفدرالية إلى جمهوريات تتمتع باستقلال ذاتي رتَّب على هذه الدول تبعات ومسؤوليات ومستلزمات. فالأمر لا يقف عند حد إشباع التطلعات القومية،بل لابد بعد الإستقلال من بناء الدولة، وبناء الدولة لا يعني فقط بناء أجهزة

(١٩) محمد دياب- اللعبة الكبرى في حوض قزوين-شؤون الأوسط عدد٧٩-كانون الأول١٩٩٨ ص٧

(٢٠) توفيق المديني-صعود طالبان والصراع على آسيا الوسطى-شؤون الأوسط عدد٧٥-ايلول١٩٩٨ ص٢١

ومؤسسات سياسية، بل يعني كذلك تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما يعني كذلك الحفاظ على الأمن الوطني للدولة. وتلك متطلبات ليست مهاماً يسيرة بل هي تحديات صعبة، خاصة في ظروف كتلك التي تعرفها هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.

رغم انسلاخ دول آسيا الوسطى عن الحكم الروسي، إلا أن روسيا مازالت تحاول الحفاظ على مناطق نفوذ لها دفاعاً عن أمنها القومي، خصوصاً في ظل بروز تهديدات جديَّة متمثلة[٢١] بـ:

١- تمدد حركة طالبان التي كانت مدعومة من الولايات المتحدة نحو حدود رابطة الدول المستقلة والتي تضم طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان، مما حتَّمَ عودة روسيا لاعباً في أفغانستان بعد خروجها منها، وذلك عبر دعمها قوات عبد الرشيد دوستم في مرحلة أولى، ثم قوات أحمد شاه مسعود في مرحلة ثانية، وذلك على رغم ظاهرة الإنحطاط التي تصيب حضورها الجيوسياسي الإقليمي.

٢- رغبة أوزبكستان في إقامة علاقات طيبة مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما يشجعها على التمرد على رابطة الدول المستقلة بسبب امتلاكها مقومات القوة الإقليمية الكبرى بين دول آسيا الوسطى ، وهذا ما يعتبر تهديداً للأمن القومي الروسي.

٣- الحرب الدائرة في طاجيكستان، وتوسع دائرة إلتقاء القوى الإسلامية التقليدية الموجودة في أفغانستان مع تلك الناشطة في الإتحاد الروسي والجمهوريات المستقلة المتاخمة لأفغانستان وهذا يعني المزيد من الإضطرابات التي تهدد الأمن القومي الروسي من حدوده الجنوبية.

٤- رغبة الروس في الحؤول دون تصدير الغاز والنفط الموجود في آسيا الوسطى إلا عبر الأراضي الروسية، بل إن الإستراتيجية الروسية تمتد أبعد من ذلك لتصل إلى حد **منع** تصدير هذا الاحتياطي أصلاً.

---

[٢١] ميشال نوفل-"اللعبة الكبرى" في آسيا الوسطى: الأزمة الأفغانية والإستقطاب الجديد-شؤون الأوسط عدد٧٥-أيلول١٩٩٨ ص٧

ويعتبر دخول القوى الإقليمية والدولية، بشكل خاص، التركية – الأميركية،إلى مناطق آسيا الوسطى، قد شكل خسارة كبيرة لروسيا على الصعيدين الإقتصادي والجيوسياسي ، فهذه المنطقة، كما أشرنا، تشكل جزءاً أساسياً من المدى الحيوي الجيوستراتيجي لروسيا، لذا من الطبيعي أن تتسم ردود الفعل الروسية بالحساسية المفرطة إزاء كل ما يجري في هذه المنطقة. وقد عبر عن هذه الحساسية الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين بقوله:"إن التدخل الأميركي المتزايد هو واحد من الإتجاهات الجديدة الباعثة على القلق، وإن روسيا لن تسمح للأميركيين بامتلاك أي نفوذ في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية الحيوية،ولا بإرسال جنودهم إلى هناك"[٢٢].

وجاء الموقف الروسي بعد إعلان الولايات المتحدة الأميركية أن بحر قزوين والمناطق المحاذية له، يدخل في مصالحها الحيوية .وقد رأى المحللين الروس أن هذا الموقف يعني إمكانية نشر القوات الأميركية في آسيا الوسطى، خاصة بعد أن أصبحت التربة السياسية في بعض بلدان المنطقة مهيأة لذلك. ولم تعد السياسة الخارجية فاعلة دون إعادة نظر جذرية في الإستراتيجية السياسية الخارجية لروسيا، والتي يجب أن تعتمد على القوة العسكرية، لأنه لا يمكن مخاطبة الولايات المتحدة، مخاطبة الند للند من غير القوة العسكرية حتى في المناطق المحاذية لروسيا.

ثانياً:العلاقة مع تركيا

يجمع ارتباط تاريخي وعرقي قوي بين معظم جمهوريات آسيا الوسطى وتركيا، وقد بادرت تركيا إلى الإعتراف باستقلال هذه الجمهوريات قبل تفكك الإتحاد السوفياتي. كما تقدم تركيا نفسها كنموذج لدولة ديمقراطية برلمانية علمانية قوية متعددة الثقافات موالية للغرب يمكن السير على خطاه[٢٣]. وتشمل المجموعة اللغوية التركية جمهوريات أوزبكستان، تركمستان، أذربيجان، كيرغزستان[٢٤].

---

(٢٢) محمد دياب- "اللعبة الكبرى" في حوض قزوين-شؤون الأوسط عدد٧٨-كانون الأول١٩٩٨ ص٧
(٢٣) جفال عمار-التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز-شؤون الأوسط عدد٧٤ - آب١٩٩٨ ص١٠١
(٢٤) د.مصطفى علوي- الإنعكاسات الإقليمية والدولية لإستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز- الفكر الإستراتيجي العربي العدد٤٠ –نيسان١٩٩٢ ص٥٥

اندفعت تركيا بقوة للإضطلاع بدور قوة إقليمية محورها آسيا الوسطى عبر إحياء الفكرة الطورانية ومشاعر التضامن بين الشعوب ذات الأصول التركية. وتستند طموحات تركيا حالياً على عوامل عدة أبرزها[٢٥]:

١-إحياء المشاعر الطورانية:

أدى انهيار المنظومة الشيوعية بالنسبة لتركيا إلى إعادة بروز مصطلح"العالم التركي" الذي يمتد جغرافياً من البلقان غرباً إلى حدود الصين شرقاً، ويضم نحو ١٥٠مليون نسمة، وهو بذلك يمثل مجالاً جيوستراتيجياً ذا أهمية متزايدة.ويدخل في هذا المجال الحيوي جمهوريات أوزبكستان وكيرغستان وتركمنستان وكازاخستان، وهي مساحة جغرافية تقدر بـ أربعة ملايين كيلو متر مربع يقطنها نحو ٣٠ مليون نسمة. (إضافة إلى الأقليات التركية القاطنة في جمهورية طاجيكستان وافغانستان).

٢- الدعم الغربي

تتلقى تركيا دعماً غربياً كبيراً مقارنة بالدول المجاورة لها وذلك للأسباب التالية:

أ- إشراف تركيا على أهم المضائق بين الشرق والغرب

ب-عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي

ج- اعتمادها النظام العلماني كأساس للحكم، وقمعها للتيارات الإسلامية

ثالثاً:العلاقة مع إيران

تربط إيران بالجمهوريات الأسيوية المستقلة حديثاً روابط عريقة وعميقة سواء من حيث اللغة أو الأدب أو الثقافة أو المدنيات المشتركة، أو من حيث العرق أو الإنتماء الديني أو المذهبي أو من حيث التاريخ السياسي . وتزداد أهمية هذا الترابط وانعكاساته المحتملة على المعادلة الجيوسياسية الجديدة، إذا ما عرفنا أن في إيران أقلية تركمانية تعيش في غالبيتها على الحدود بين إيران وتركمانستان(آسيا الوسطى). كما تقيم إيران علاقات هامة مع جمهورية طاجيكستان التي تتحدث الفارسية، وأذربيجان التي يقطنها الشيعة، كما استطاعت إيران أن تنمي علاقتها التجارية وأن تنمي سوق بضائعها مع جمهوريات آسيا الوسطى[٢٦]

---

[٢٥] جفال عمار-التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز-شؤون الأوسط عدد٧٤ آب١٩٩٨ ص١٠١

[٢٦] محمد صادق الحسيني-تحولات الجوار الشمالي لإيران-شؤون الأوسط عدد٤٩ شباط١٩٩٦ ص٢٥

وتتوافر لإيران إمكانات تحرك فضلى في آسيا الوسطى، خصوصاً تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان. وأبرز هذه الإمكانات يتمثل في العامل الجغرافي الذي يفرض إيران كأفضل طريق نحو البحار المفتوحة، وبالتالي السبيل الإستراتيجي المتاح لتطوير المبادلات بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجي. ولذلك عملت طهران على إنجاز ربط شبكات السكك الحديد لجمهوريات آسيا الوسطى بمدينة مشهد في إيران. ويعتبر هذا المشروع بمثابة إحياء معاصر لطريق الحرير المشهور تاريخياً.

كما تطمح إيران في استغلال موقعها الجغرافي للإستفادة من مشاريع خطوط أنابيب الطاقة التي تزخر بها الأراضي التركمانية، إذ تعمل على مد أنابيب النفط والغاز عبر أراضيها سواء باتجاه المضائق التركية أو نحو السواحل الإيرانية على الخليج.وقد نجحت طهران بالإتفاق مع تركمستان على مد خط لنقل الغاز الطبيعي تبلغ طاقته ثلاثة بلايين متر مكعب ويتوقع أن تزيد طاقته إلى ١٢ بليون بحلول عام٢٠٠٦[٢٧].

وتتميز العلاقات الإيرانية الأوزبكية بأهمية خاصة على المستوى الثقافي، حيث تقع مدينتي سمرقند وبخاري في جمهورية أوزبكستان،وهما أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى، حيث كانت هذه المدن خاضعة لسيطرة الإيرانية في القرن الثامن عشر وتحديداً في عهد السلطان نادر شاه[٢٨].

وسعت إيران إلى ترغيب طاجيكستان في اعتماد النظام الإسلامي كنموذج الحكم[٢٩] . كما وقعت اتفاقية تعاون مع كازاخستان في مجال البحوث والتكنولوجيا النووية[٣٠]

---

(٢٧) جريدة القبس تاريخ ١٩٩٨/٣/٢٣

(٢٨) د. وليد عبد الناصر-العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة-السياسة الدولية-عدد١٢٠-أبريل ١٩٩٥ ص١٥٦

(٢٩) جفال عمار-التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز-شؤون الأوسط عدد٧٤ آب١٩٩٨ ص١٠١

(٣٠) د. وليد عبد الناصر-العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة-السياسة الدولية-عدد١٢٠-أبريل ١٩٩٥ ص١٥٦

رابعاً: العلاقة مع باكستان

ظهرت بوادر الأزمة الإقتصادية في باكستان بعد نضوب المساعدات الأميركية عنها بسبب انقضاء الحرب السوفياتية في أفغانستان عام ١٩٨٩، وظهرت حاجة باكستان الملحة لمصادر بديلة من المداخيل، فوضعت بنازير بوتو سنة ١٩٩٤ خطة لإعادة فتح طريق الحرير القديم من كاراتشي إلى آسيا الوسطى مروراً بأفغانستان . وذلك حتى تتمكن من تسويق منتجاتها في بلدان آسيا الوسطى، وأفغانستان هي الطريق البري الوحيد المتاح أمام باكستان للوصول إلى آسيا الوسطى، وتخشى أن تتمكن إيران التي حرصت على توقيع عقود على مشريع مشتركة مع جميع دول وسط آسيا، من خطف الأسواق منهم[٣١].

كما تبدي باكستان حماسة لمشروع أميركي–سعودي لبناء خط أنابيب النفط والغاز من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان، ولتحقيق ذلك التقى الجنرال برويز مشرف والرئيس التركماني نيازوف في شهر آب من العام ١٩٩٨ في محاولة لإعادة تنفيذ هذا المشروع [٣٢].

القسم الرابع: الأطماع الأميركية في آسيا الوسطى

أدى ظهور النفط وغيره من الثروات الطبيعية، كما أشرنا من قبل، إلى عودة منطقة آسيا الوسطى إلى الإهتمام الدولي، ومن أكثر الدول إهتماماً بها هي الولايات المتحدة الأميركية التي تسعى إلى السيطرة على العالم في ظل النظام العالمي الجديد القائم على فكرة آحادية القطب العالمي . وتقع هذه المنطقة في قلب الإستراتيجية الأميركية، وتتميز بأهميتها القصوى سياسياً وجغرافياً واقتصادياً وأمنياً، ويستكمل التواجد العسكري الأميركي في هذه المنطقة فرض هيمنة الولايات المتحدة على

---

[٣١] توفيق الميني-صعود طالبان والصراع على آسيا الوسطى-شؤون الأوسط عدد٧٥-ايلول١٩٩٨ ص٢١

[٣٢] د.ممحمد رضا جليلي-جيو-سياسية آسيا الوسطى-ترجمة د. علي مقلد-دار الإستقلال للثقافة والعلوم القانونية الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ص

المفاصل الأساسية في الكرة الأرضية.والذي يستهدف بشكل مباشر تحقيق الأهداف التالية:

١. الضغط على الإتحاد الأوروبي عن طريق السيطرة الكاملة على ما تبقى من منابع نفط، والتنسيق معه في سبيل زيادة المكاسب
٢. وضع السلاح النووي والصواريخ العابرة الباكستانية تحت الإشراف الأميركي
٣. تطويق الهند وجعلها تحت الرقابة الدائمة، ومنعها من التحالف مع الصين وروسيا
٤. إحكام الرقابة على الصين، فهي الهدف الأهم والأخطر
٥. الوقوف على أبواب موسكو عسكرياً، ومقارعة الروس في أراضيهم
٦. وضع إيران تحت الرقابة المباشرة للولايات المتحدة
٧. نقل مركز المصالح الإستراتيجية والإقتصادية من المنطقة العربية إلى محيط بحر قزوين.وإيجاد نوع من التنافس التنازلي بين المنطقتين.

دخلت الولايات المتحدة بدايةً إلى دول آسيا الوسطى عبر شركات النفط حيث نجد الحرص الأميركي المتزايد على احتكار غالبية حصص الكونسورتيوم الدولي الخاص بتطوير صناعة النفط الأذربيجانية والمعروف بصفقة القرن والذي تقدر كلفته بنحو ٧,٥ مليار دولار. وتفيد التقارير أن نحو ٧٠% من حصص الكونسورتيوم المكور باتت من نصيب الشركات النفطية الغربية، وأن حصة الأسد فيه للشركات الأميركية. وقد أُبعدت إيران عن المشاركة تحت ضغط الإدارة الأميركية ،كما أقر الرئيس الأذري حيدر علييف في أكثر من خطاب علني.

وينطبق الأمر نفسه على مشروع نقل الغاز التركماني عبر الأراضي الإيرانية والذي تبلغ كلفته ٧ مليارات دولار، وهو ما عملت واشنطن على إفشاله من خلال تحريض عشق آباد على عقد إتفاقات ثنائية لنقل الغاز التركماني عبر باكستان وتركيا بانتظار فتح طريق افغانستان وتغيير المعادلات الجيوبوليتيكية في المنطقة لغير مصلحة الإيرانيين.

كما تمانع الولايات المتحدة باستخدام الأراضي الإيرانية طريقاً لتصدير النفط

إلى الأسواق العالمية، على الرغم من معرفتها بأفضلية هذه الطريق من حيث الأمن أو التكلفة الإقتصادية . مادامت طهران لم تعدل سياستها الخارجية.

ويقدر الخبراء أن تصبح تركمانستان كويت آسيا المركزية في هذا القرن في حال تطورت صناعة الغاز والطاقة فيها، فيما يقدر احتياطي الغاز الكازاخي بما يعادل نصف احتياطي العربية السعودية، وهو الآخر عرضة لمطامع السيطرة عليه وتسويقه عالميا(٣٣).

ويجدر التنبه إلى المشروع الأميركي السعودي لبناء خط أنابيب للنفط والغاز من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان (ميناء جوادار) والمهندس الرئيسي لهذا المشروع هو شركة يونوكال النفطية الأميركية في لوس أنجلس، التي فازت بهذا المشروع الذي تبلغ كلفته ٢مليار دولار بالنسبة لأنابيب الغاز الطبيعي والذي يبلغ طوله ٨٧٠ ميلاً، و٢,٧ مليار دولار بالنسبة لأنابيب النفط والذي يبلغ طوله ألف ميل ويصل إلى الساحل الباكستاني المطل على بحر العرب.

كما يشكل مد أنابيب النفط والغاز عبر أفغانستان إجابة لأولوية أميركية بعد أن وقعت شركة شيفرون إتفاقاً لإستثمار حقول تينغيز النفطية الضخمة، مع حكومة كازاخستان والتي تصل قيمتها إلى ٤٠ مليار دولار .والتي تحقق أرباحاً تصل إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ. ذلك أن احتياطات النفط في كازاخستان تقدر بنحو ٢٥ مليار برميل(٣٤).

وفي سبيل تحقيق أهدافها الإستراتيجية قامت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت بجولة في دول آسيا الوسطى بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٣، وأعلنت أن هدف الزيارة تعزيز الوجود الأميركي في منطقة تمتلك مخزوناً مهماً من النفط غير أنها ما تزال غير مستقرة وتشهد ظواهر مقلقة كالإتجار بالمخدرات و"الأصولية"(٣٥).

وتسعى واشنطن إلى إخراج الكنز الأسود من المنطقة المغلقة،وأشرنا سابقاً إلى الطرق الخمسة لمد أنابيب النفط والغاز، ورأينا استبعاد الولايات المتحدة للخط الممتد عبر الأراضي الروسية لأسباب استراتيجية معروفة، وأيضاً حظر الخط الإيراني لأسباب

(٣٣) محمد صادق الحسيني-تحولات الجوار الشمالي لإيران-شؤون الأوسط عدد٤٩ شباط١٩٩٦ ص٢٥

(٣٤) توفيق الميني-صعود طالبان والصراع على آسيا الوسطى-شؤون الأوسط عدد٧٥-ايلول١٩٩٨ ص٢١

(٣٥) جريدة البيرق تاريخ ٢٠٠٠/٤/١٤

إيديولوجية، كما أن خط الصين هو لتلبية احتياجات الصين فقط، بقي أمامنا خطي تركيا وباكستان، وتبلغ تكلفة خط تركيا ٣,٥ مليار دولار، وخط باكستان ٢,٧ مليار دولار. ويبدو أن الحكومة وشركات النفط الأميركية قد اختارت خط باكستان.

تمر أنابيب النفط من وسط آسيا إلى باكستان عبر الأراضي الأفغانية، لذلك أصبحت أفغانستان محطة أنظار الولايات المتحدة وموضع اهتمامها، ولأهمية هذا الإقليم الجيوستراتيجية سوف نلقي الضوء على الموقف الأميركي من القضية الأفغانية وصولاً إلى الحرب الأميركية على أفغانستان.

أولاً: أفغانستان بوابة آسيا الوسطى

تقع أفغانستان في وسط آسيا، تحدها من الجنوب والشرق باكستان ومن الشمال طاجيكستان وأوزباكستان ومن الشمال الغربي تركمانستان، أما من الغرب فتحدها إيران.

حظيت أفغانستان بدعم الولايات المتحدة الكامل أثناء حربها مع الإتحاد السوفياتي، ولما انتهت الحرب عام ١٩٨٩ وخرج السوفيات مهزومين من أفغانستان تبدلت الصورة، لم يعد لأفغانستان أهميتها الإستراتيجية السابقة في السياسة الأميركية التي كانت لها في الثمانينات، ومن يتابع حملات الإعلام الأميركي بشأن اعتبار المجاهدين الأفغان أكبر زراع للأفيون في العالم، وكذلك بشأن محاولات واشنطن استعادة صواريخ ستينغر المتطورة من المجاهدين يدرك ذلك[٣٦]

ويرى أحد الباحثين[٣٧] أن الحرب الأفغانية محورها الأساسي إخراج آسيا الوسطى من عزلتها. وأن التقاطع بين الإستراتيجية الأميركية والإستراتيجية الباكستانية على خلفية الإختراق الأميركي لحوض بحر قزوين ومحاولة إشغال إيران بجبهة ساخنة جديدة على حدودها الشرقية والمنافسات الداخلية بين القوى الإقليمية نفسها.كل

---

[٣٦] د.مصطفى علوي- الإنعكاسات الإقليمية والدولية لإستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز- الفكر الإستراتيجي العربي العدد٤٠ –نيسان١٩٩٢ ص٥٥

[٣٧] ميشال نوفل-مستقبل آسيا الوسطى-شؤون الأوسط عدد٧٥-ايلول١٩٩٨ ص٤

ذلك سيجعلنا نشهد إحدى أكبر معارك القرن الجيوسياسية وهي معركة ربط آسيا الوسطى بالعالم الخارجي.

لقد تبدلت البيئة الإقليمية تبدلاً جوهرياً نتيجة الظهور الإستراتيجي لآسيا الوسطى، ووجدت القوى الإقليمية نفسها في اللعبة الكبرى الجديدة وقد فرضت عليها منافسة شديدة لصوغ مستقبل التوجه الجيوسياسي لآسيا الوسطى، وفي هذا السياق أصبحت أفغانستان مرة جديدة مسرحاً للاعبين دوليين يندفعون نحو المصالح الإقتصادية الكامنة في وسط آسيا.

لذلك سعت الدول المعنية إلى وضع حد للنزاعات والإقتتال الداخلي القائم في أفغانستان، فحظيت طالبان منذ سيطرتها على كابول منتصف عام ١٩٩٥ على التأييد الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية التي أدركت ضرورة علاج المشكلات التي تسببت بها خلال محاولتها الأخيرة لفرض الهزيمة على السوفيات في أفغانستان[٣٨].وهدفت واشنطن من خلال دعمها لحركة طالبان، إزاحة قوى الإسلام السياسي، ثم لاحقاً بسبب مشروع نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان.وكان هذا الدعم غير مشروط قبل سيطرة طالبان على كابول وإعلان إمارة أفغانستان تحت إمرة الملا محمد عمر. وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية لم تصدر بياناً محدداً في شأن الإعتراف بالوضع الجديد في أفغانستان، فإنها تعلن بانتظام بأن هناك عناصر إيجابية في الوضع الأفغاني، ودعت طالبان بمراقبة نشاطات أسامة بن لادن وليس طرده. كما أقدم الأميركيون على مبادرة إيجابية تجاه حكم الملا محمد عمر عبر إغلاق السفارة الأفغانية في واشنطن لأنها كانت تحت سيطرة المعارضة"أنصار الشاه مسعود".واستقبلت واشنطن ممثلي حركة طالبان في أيار١٩٩٦ وتحديداً في البيت الأبيض. وقد سعت طالبان إلى تحقيق الإستقرار المطلوب داخلياً ودولياً وسيطرة على ٩٥% من الأراضي الأفغانية.

---

(٣٨) ميشال نوفل-"اللعبة الكبرى" في آسيا الوسطى: الأزمة الأفغانية والإستقطاب الجديد-شؤون الأوسط عدد٧٥-أيلول١٩٩٨ ص٧- وذات المعنى غسان إمام- لعبة الحرب والنفط فوق سقف آسيا-جريدة الشرق الأوسط تاريخ١٣/١٠/١٩٩٨

ويمكن القول أن الولايات المتحدة دعمت حركة طالبان من أجل تحقيق أهداف أربعة[٣٩]:

أ-احتواء المصادر الرئيسية للإرهاب الدولي

ب-تقليص مصادر المخدرات والحد من تهريبها

ج-استئصال ظاهرة الأفغان العرب

د-تقليص مجال استفادة إيران من موقعها الجيوبوليتيكي

من ناحية ثانية يعمل الأميركيون على عزل إيران وإضعافها، وتدخل حالة العداء هذه في تعريف السياسة الأميركية في أفغانستان، وكوسيلة لإستكمال استراتيجية الأطواق حول إيران من الخليج إلى بحر قزوين[٤٠]

رغم الود الذي أظهرته الولايات المتحدة لحركة طالبان،والدعم الذي قدمته لها مباشرة، أو بواسطة حلفائها، كل ذلك لم يخضع الحركة للسيطرة الأميركية، وظهرت أولى بوادر الصراع عندما اتهمت واشنطن أسامة بن لادن بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، وطلبت من حركة طالبان تسليمه، ولما رفضت الحركة الطلب الأميركين تدخل مجلس الأمن في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٩٩ وأقر مشروع القرار رقم ١٣٦٧ الذي فرض على طالبان تسليم أسامة بن لادن خلال مهلة شهر، وأكد القرار أنه إذا لم تقدم الحركة على تسليم المطلوب فستفرض عليها عقوبات:١- مالية عبر تجميد أرصدتها،٢- إقتصادية :حظر جوي على الطائرات الأفغانية. وقد نفذت الأمم المتحدة عقوباتها بسبب امتناع الأولى عن الإنصياع لهذا القرار. كما قصفت الولايات المتحدة أفغانستان لأول مرة رداً على تدمير السفارتين. وهنا بداية القطيعة.

ثانياً: الحملة الأميركية على أفغانستان

---

(٣٩) ميشال نوفل-"اللعبة الكبرى" في آسيا الوسطى: الأزمة الأفغانية والإستقطاب الجديد-شؤون الأوسط عدد٧٥-أيلول١٩٩٨ ص٧

(٤٠) ميشال نوفل-"اللعبة الكبرى" في آسيا الوسطى: الأزمة الأفغانية والإستقطاب الجديد-شؤون الأوسط عدد٧٥-أيلول١٩٩٨ ص٧

في يوم الثلاثاء ١١ أيلول ٢٠٠١ ضربت ثلاث طائرات تجارية، اختطفها انتحاريون، كلّ من مبنيي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأميركي البنتاغون، كما سقطت طائرة رابعة فوق منطقة بنسلفانيا، قبل أن تصل إلى هدفها. وأوقعت هذه الهجمات عدة الآف من القتلى والجرحى إضافة إلى خسائر مادية واقتصادية يصعب تحديد مقدارها.

كان لهذه الضربات أثر عالمي، حيث لاقت إستنكار وتنديد جميع دول العالم والمنظمات السياسية وغير السياسية، كما المنظمات العالمية والإقليمية. ووُجِهت أصابع الإتهام إلى الإرهابيين، ووقفت معظم دول العالم خلف الولايات المتحدة في حربها المنتظرة ضد الإرهاب.(إما خوفاً من الولايات المتحدة، أو طمعاً برضاها وخيراتها).

وكان من الواجب تحديد هذا العدو ووضعه في كيان مادي محسوس يسهل اقتناصه، لا أن يبقى مجرد تعبير عن عدو وهمي مخفي عن الأنظار[٤١]، فكان الرأي وضع تعريف للإرهاب تجتمع حوله الدول.

وفي أول رد فعل أميركي أطلق مجلس الشيوخ يد الرئيس بوش وخصص له أربعين بليون دولار لتمويل الحملة العسكرية المرتقبة ضد أعداء الولايات المتحدة، كما استدعت وزارة الدفاع ٥٠ ألف من الجنود الإحتياط.

ومنذ اللحظة الأولى وجهت الولايات المتحدة الإتهام بشكل مباشر إلى أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة.وأعلنت حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان أنها على استعداد لتسليم أسامة بن لادن إذا قدمت واشنطن أدلة على تورطه في هذه الإعتداءات. من جهته نفى أسامة بن لادن تورطه في هذه الهجمات. وأطلقت الولايات المتحدة الأميركية على هذه الحملة تسمية "النسر النبيل" ثم استبدلت التسمية بتعبير " العدالة المطلقة". وامهلت طالبان ثلاثة أيام لتسليم أسامة بن لادن أو طرده من أفغانستان. وأصدر "مجلس العلماء الأفغان" الذي يضم أكثر من ألف عالم دين وذلك بعد مباحثاته التي استغرقت أياماً للنظر في موضوع طلب تسليم أسامة بن لادن والحرب الأميركية المتوقعة على أفغانستان،قراراً جاء فيه:"يعرب العلماء الأفغان عن

---

(٤١) د.غسان العزي-المتغير في العلاقات الدولية-ندوة حول النظام الدولي بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ –إعداد مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق-بيروت - تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٧

حزنهم لما وقع في أميركا...،وحضوا أسامة بن لادن على مغادرة أفغانستان طوعاً وبملء إرادته إلى المكان الذي يختاره وفي الوقت المناسب..."

تمثلت أولى خطوات الحرب الأميركية العالمية بتجميد أرصدة مؤسسات تتهمها واشنطن بدعم الإرهاب. وبعد أن أصبحت الحرب شبه مؤكدة، وجه زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر دعوة لإرتحال جميع الجيوش الأجنبية عن أرض العرب.

وبدأت الحرب الأميركية على أفغانستان بعد استكمال كافة الحشود، وذلك يوم الأثنين ٢٠٠١/١٠/٨، وتمثلت بصورة حرب جوية وصاروخية استمرت لغاية ٢٠٠١/١٠/٢٠ دمرت خلالها الولايات المتحدة البنية التحتية للمدن الأفغانية، وشنت القوات الأميركية في هذا التاريخ أول عملية برية ويبدو أنها الوحيدة.وأدى القصف الأميركي على أفغانستان إلى سقوط أكثر من ألف قتيل غالبيتهم من الأطفال والنساء، كما يتهدد الشعب الأفغاني شبح المجاعة والأمراض بسبب النقص الكبير في المواد الغذائية والطبية.

وسعت واشنطن إلى تغيير نظام الحكم في كابول، واقترحت بداية إحلال النظام الملكي مكان حركة طالبان، ولما تبين لها عقم هذا الحل تراجعت عنه وأوحت إلى الإتحاد الأوروبي إتخاذ قرار بعدم مشروعية تغيير نظام الحكم في أفغانستان وهو ما سنراه لاحقاً، كما أن عدم ثقتها بتحالف الشمال الموالي لروسيا، وبالتالي من المستحيل تسليم موسكو أفغانستان مجدداً،كما لا يمكن إعادة الرئيس برهان الدين رباني المدعوم من إيران. لكل ذلك لم تجد الولايات المتحدة أمامها سوى حركة طالبان، فأرسل الرئيس بوش إشارة ثانية إلى حركة طالبان لتسليم أسامة بن لادن مقابل إنهاء الحرب وبقائها في السلطة، فرفضت طلبه.ثم نشطت المساعي الدبلوماسية لإيجاد مخرج ففشلت أيضاً، فوجه الرئيس بوش أمراً إلى وكالة الإستخبارات الأميركية لتصفية أسامة بن لادن، رغبة من الولايات المتحدة في إنهاء الحرب والحفاظ على طالبان في الحكم، إذ لا يوجد بديل في الوقت الحالي عن حركة طالبان لحكم أفغانستان.

وقد اجتمعت فصائل المعارضة في بيشاور من أجل التوصل إلى شكل الحكومة المقبلة بعد إنهاء حكم طالبان، ولكن يبدو أن هذه الإجتماعات باءت بالفشل،

وبدأت تظهر بوادر امتعاض باكستاني وسعودي للحرب الأميركية على أفغانستان، وبتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٥ أشار قائد التحالف الشمالي إلى أن الضربات الأميركية على أفغانستان لم يكن لها تأثير سلبي على حركة طالبان. وحتى هذه اللحظة ترفض واشنطن وصف حركة طالبان بأنها حركة إرهابية، مما يعزز الموقف القائل بأهمية طالبان في النظرة الإستراتيجية الأميركية.

ثالثاً: موقف دول الجوار من الحرب على أفغانستان

سعت واشنطن منذ اللحظة الأولى إلى تشكيل إئتلاف دولي لمعاقبة مرتكبي التفجيرات.وسنعرض موقف دول آسيا الوسطى وجوارها من هذه الحرب، تقيداً بمضمون هذا البحث.

١-الموقف الروسي

أعربت روسيا عن غضبها حيال الهجمات المدمرة التي أصابت الولايات المتحدة وفي موقف مشترك مع حلف شمالي الأطلسي جاء فيه :"حلف شمالي الأطلسي وروسيا مصممان على أن لا يمر هذا العمل اللانساني دون عقاب".

وأبدت موسكو قلقها من استخدام آسيا الوسطى كرأس جسر لهجوم انتقامي أميركي على أفغانستان. فبعد أن أعلن الرئيس التركمانستاني صفر مراد نيازوف دعم بلاده لأي رد عسكري أميركي على أفغانستان، بادر مباشرة وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف إلى رفض مجرد افتراض انطلاق عمليات عسكرية لحلف الأطلسي من أراضي آسيا الوسطى، التي شدد على أنها مشمولة بمعاهدة الأمن الجماعي لرابطة الدول المستقلة.وهذا الموقف لا يتعارض مع تضامن موسكو مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.وقد وضعت موسكو فرقة عسكرية روسية متمركزة في طاجيكستان على الحدود مع أفغانستان في حال إستنفار وتضم الفرقة حوالي سبعة الاف رجل موزعين على أربعة أفواج، هذا إضافة إلى حرس الحدود الروس المتمركزين على الحدود الطاجيكية الأفغانية والبالغ عددهم ١١ ألف رجل.

ناقش الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع عدد من نظرائه في مجموعة رابطة الدول

المستقلة في قضايا مكافحة الإرهاب والترتيبات الأمنية في المنطقة، فيما تحدث مبعوث أميركي يزور موسكو عن احتمالات استخدام قواعد عسكرية في آسيا الوسطى. وذكر ناطق باسم الديوان الرئاسي أن بوتين أجرى إتصالات مع رؤساء كل من طاجيكستان وتركمانستان وأذربيجان وكيرغزستان وكازاخستان، وتركز النقاش حول سبل التعاون وتنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب. وتسعى موسكو إلى تنسيق المواقف بين أعضاء "رابطة الدول المستقلة" حيال المطالب الأميركية بالمشاركة في عمليات ضد أفغانستان أو تقديم تسهيلات للقوات الأطلسية أو الأميركية التي ستقوم بمهمات عسكرية(٤٢).وقد كلف بوتين أمين مجلس الأمن القومي فلاديمير لاشاتيلو القيام بجولة على جمهوريات آسيا الوسطى للغرض نفسه(٤٣). وعادت روسا لتؤكد على لسان رئيس الأركان العامة أنها لا تنوي المشاركة في العمليات العسكرية ضد أفغانستان(٤٤).وحصل تغير لافت بالموقف الروسي، حيث أعطت حلفائها في منظمة الدول المستقلة الضوء الأخضر للمشاركة في إئتلاف تقوده واشنطن لتنفيذ عملية انتقامية في أفغانستان، فقد وافقت كازاخستان على المشاركة في عمليات دولية ضد "الإرهاب"(٤٥). وذهب أبعد من ذلك عندما أقرت بحق واشنطن بتنفيذ عمليات انتقامية دون اللجوء إلى مجلس الأمن، جاء هذا الموقف بعد اجتماع وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف مع نظرائه في حلف شمالي الأطلسي وأشار إلى أن دول وسط آسيا تستطيع المشاركة في العمليات العسكرية الأميركية، لكنه أعرب عن أمله أن تتشاور هذه الدول مع روسيا في الخطوات التي تريد اتخاذها.(٤٦) وظهر الموقف المضطرب لموسكو عندما أعربت موسكو عن انزعاجها من إعلان الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف نيته تقديم تسهيلات كبيرة للأميركيين. يبدو أن روسيا بدأت في التراجع عن حماستها في التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية وطلب وزير الأمن نيكولاي باتوشيف من دول آسيا الوسطى عدم المشاركة في عمليات عسكرية(٤٧) وتعهدت روسيا بتزويد طهران شبكة تضمن حماية حدودها مع أفغانستان والتي تمتد مسافة ٨٠٠ كيلو متر(٤٨).

٢-موقف طاجيكستان

(٤٢) جريدة الحياة عدد١٤٠٦٦ تاريخ٢٠٠١/٩/١٩ ص٢
(٤٣) جريدة الحياة عدد١٤٠٦٥ تاريخ٢٠٠١/٩/١٨ ص٢
(٤٤) جريدة الحياة عدد١٤٦٧ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٠ ص٢
(٤٥) جريدة الحياة عدد١٤٠٧٢ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٥
(٤٦) جريدة الحياة عدد١٤٠٧٥ تاريخ٢٠٠١/٩/٢٨
(٤٧) جريدة الحياة عدد١٤٠٨٠ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣
(٤٨) جريدة الحياة عدد١٤٠٨٠ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣

أعلن رئيس الوزراء الطاجيكي عقيل عقيلوف في المأتا أن طاجيكستان غير مستعدة لفتح مجالها الجوي أمام الطيران الأميركي لشن ضربات محتملة على أفغانستان.وتنشر روسيا ١١ ألفاً من حرس حدودها على الحدود الطاجيكية الأفغانية.[٤٩]وكرر رئيس المكتب الصحافي في جمهورية طاجيكستان موقف بلاده الرافض لإستخدام أراضيها من قبل القوات الأميركية[٥٠]. نتيجة تبدل الموقف الروسي، أعربت طاجيكستان على لسان وزير دفاعها شير علي خير اللايف عن استعداد بلاده لـ مساعدة واشنطن[٥١].

٣-موقف أوزباكستان

أعلن الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف نيته تقديم تسهيلات كبيرة للأميركيين، وقد أكدت مصادر في طشقند وصول وحدات أميركية إلى أوزبكستان.وأشار وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفلد خلال زيارته للعاصمة الأوزبكية :"أن وجود قوات أميركية في أوزبكستان هو جزء من خطة واسعة لتعزيز الوجود العسكري حول أفغانستان".

٤-موقف باكستان

تراجعت مستوى العلاقات بين طالبان والحكومة الباكستانية بعد وصول الجنرال برويز مشرف إلى الحكم، ومع ذلك حاول الرئيس مشرف إقناع حركة طالبان بضرورة تسليم أسامة بن لادن. وبعد فشل جميع محاولات الوساطة التي قامت بها الحكومة الباكستانية مع حركة طالبان، عمدت باكستان إلى سحب كل مبعوثيها الدبلوماسيين من كابول، وحصل تفاهم بين إسلام أباد والولايات المتحدة بشأن الدعم اللوجستي المطلوب من الأولى تقديمه[٥٢]. ويعود سبب التعاون وفتح المجال الباكستاني للولايات المتحدة الأميركية للأسباب التالية: ١- امتصاص الضربة الأميركية. ٢- قطع الطريق أمام التحالف الأميركي الهندي، الذي قد تصل مجال ضرباته إلى كشمير ثم باكستان مستقبلاً. ٣- المحافظة على القوة النووية الباكستانية.٤- الإبقاء على الدور الباكستاني في أفغانستان قائماً في المستقبل.

---

[٤٩] جريدة الحياة عدد١٤٠٦٢ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٥
[٥٠] جريدة الحياة عدد١٤٠٦٤ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٧
[٥١] جريدة الحياة عدد١٤٠٧٥ تاريخ٢٠٠١/٩/٢٨
[٥٢] جريدة الحياة عدد١٤٠٧٢ تاريخ٢٠٠١/٩/٢٥ ص١

وعلى خط مقابل أصدرت السلطات الدينية العليا في باكستان فتوى تدعو إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة وحلفائها في حال الهجوم على افغانستان[٥٣]. وبدأت إسلام آباد تشعر بالقلق من النتائج المأساوية للحرب الأميركية على أفغانستان، خاصة بعد تحرك الجهة الكشميرية وتصاعد اللهجة الهندية المعادية.إضافة إلى توسع نطاق الغضب الشعبي ضد حكومة الجنرال برويز مشرف.

٥- موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية

أدان مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي الخامنئي مشروع القيام بعمليات انتقام أميركية ضد أفغانستان، ورأى السيد محمد خاتمي أن من الضروري تفويض الأمم المتحدة بمسألة مكافحة الإرهاب محذراً من أي رد فعل متسرع، وأكد الرئيس الإيراني في رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن:" الأمم المتحدة التي تجمع كل الحكومات هي المكان المناسب لإيجاد السبل الملائمة والعادلة لإستئصال ظاهرة الإرهاب"[٥٤]. وفي موقف ثانٍ وصف مرشد الجمهورية الإسلامية الموقف الإميركي بعد العمليات التي طاولت نيويورك وواشنطن بانه متغطرس ونابع من ماهيتها الإستكبارية والسلطوية "[٥٥]. ورفضت طهران طلباً بريطانياً للدخول في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد أفغانستان،حمله وزير خارجيتها جاك سترو الذي زار طهران لهذا الغرض[٥٦]. وبعد بدء العمل العسكري دان مرشد الجمهورية الإسلامية العمليات العسكرية الأميركية مشيراً إلى أن هدف هذه العمليات ليس قمع الإرهاب وإنما التوسع والتسلط".

٦- موقف الصين والهند

أيدت الصين الولايات المتحدة في حربها المرتقبة ضد الإرهاب.وأعلنت الهند أنها ستسمح للقوات الأميركية باستخدام منشآتها ومواردها كما أنها على استعداد لتقديم العون في

---

[٥٣] جريدة الحياة عدد١٤٦٧ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٠ ص٣
[٥٤] جريدة الحياة عدد١٤٠٦٥ تاريخ١٩٩٥/٩/١٨ ص٢
[٥٥] جريدة الحياة عدد١٤٠٧٤ تاريخ٢٠٠١/٩/٢٧ ص٦
[٥٦] جريدة الحياة عدد١٤٠٧٣ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٦

مجالات النقل والإمداد والتموين، إذا شنت ضربات عسكرية على أفغانستان انتقاماً من الهجمات الإرهابية. كما قدمت الهند معلومات حساسة عن طالبان الحاكمة في أفغانستان والجماعات الإسلامية العاملة فيها[٥٧].

ثالثاً: موقف بعض المنظمات الدولية والإقليمية

١- موقف منظمة المؤتمر الإسلامي

عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي، بناء على دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، اجتماعاً طارئاً في الدوحة لمناقشة القضية الأفغانية حضره وزراء خارجية الدول الأعضاء وصدر البيان الختامي عن المؤتمر يوم الأربعاء ٢٠٠١/١٠/١٠ أكد فيه استعداد دوله على مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، كما أعر عن قلق الأعضاء من سقوط ضحايا أبرياء في أفغانستان نتيجة التصدي للإرهاب.

٢- موقف الأمم المتحدة

وقفت الأمم المتحدة بهيئتيها مجلس الأمن والجمعية العامة موقف المتفرج من الحرب المعلنة على أفغانستان .واقتصر موقف مجلس الأمن بإصداره القرار رقم ١٣٧٣ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨، الذي ألزم الدول بإجراءات لمكافحة الارهاب وهو تبني لمشروع أعدته الولايات المتحدة، ويتناول هذه الظاهرة وطريقة مكافحتها والمهمات التي على الدول الاعضاء الاضطلاع بها. خصوصاً مصادرة أموال الحركات الارهابية والتضييق على حركتها داخل كل دولة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية عن تحركاتها الدولية، وملاحقة اي شخص او جماعة تسهل أعمال الارهابيين او يشتبه في أنها تتعامل معهم. وقد بدأت الجمعية العامة للامم المتحدة بمناقشة الارهاب في ٢٠٠١/١٠/١.ولم يتطرق المجلس إلى الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضد أفغانستان.

ولكن في أعقاب العمليات العسكرية الأميركية أدلى الأمين العام للأمم المتحدة ببيان أشار فيه إلى حق الدفاع الجماعي عن النفس سنداً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم

---

[٥٧] جريدة الحياة عدد١٤٠٦٤ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٧ ص٢

المتحدة، وأن العمليات العسكرية الأميركية البريطانية في أفغانستان تدخل في هذا الإطار وهي بالتالي مشروعة ومبررة.

ونحن لا نوافق الأمين العام للأمم المتحدة،على التفسير الذي قدمه للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وبرر بموجبه الحرب الأميركية–البريطانية على أفغانستان.

من المسلم به في فقه القانون الدولي أن المادة ٥١ من الميثاق جاءت استثناءً من القاعدة الواردة في المادة ٢ فقرة رابعة التي تنص على امتناع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد في استعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. فحق الدفاع المشروع هو تحلل مشروع من الإلتزامات الدولية، ويقتضي أن يخضع للأحكام العامة التي ترعى التحلل من الإلتزامات الدولية، أي وباختصار يجب أن يكون استعمال حق الدفاع المشروع عن النفس(٥٨):

١– **متناسباً** مع التعدي الذي تتعرض له الدولة

٢– وبالقدر الكافي لرد العدوان

٣– مؤقتاً ويتوقف عندما يقوم مجلس الأمن بدوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين

٤– لا يجب أن يؤدي رد العدوان إلى احتلال أراضي الدولة المتعدية

استناداً إلى هذا التحليل، لايحق للولايات المتحدة الإستناد للمادة ٥١ من أجل تبرير حربها على أفغانستان، وإذا كان العدوان الذي تعرضت له الولايات المتحدة مصدره أسامة بن لادن وحركة طالبان، فمجلس الأمن هو المرجع الوحيد الصالح لإتخاذ التدابير اللازمة لمعاقبة المعتدي وقمع الإعتداء. ويكون الأمين العام للأمم المتحدة قد خول بمفرده الولايات المتحدة الأميركية حقاً لايملك سلطة منحه.

٣- موقف الإتحاد الأوروبي

---

(٥٨) لمزيد من التفصيل يراجع د. مصطفى سلامة حسين-التحلل المشروع من الإلتزامات الدولية –الدار الجامعية بيروت-طبعة ١٩٩٨ ص ٩٧ وما يليها.

Antonio cassese- La Charte des Nations unies, Commentaire article par article, Economica, Brylant paris,1985, p712-713

أعلن الإتحاد الأوروبي تأييده الكامل للضربات العسكرية الأميركية لأفغانستان، وقدم لحليفته جميع انواع الدعم العسكري والسياسي والإقتصادي، ووافق على جميع التدابير التي تنوي اتخاذها ومنها الإطاحة بحكم طالبان واستبداله بنظام جديد، وقد وقع الإختيار بداية على أعادة النظام الملكي إلى افغانستان، ولكن مراجعة سريعة للأحداث حتمت تراجع الدول الخمس عشر الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عن موقفهم وذلك خلال اجتماعهم بتاريخ١٩/١٠/٢٠٠١، وخرجوا من اجتماعهم بموقف موحد مفاده عدم مشروعية الإطاحة بنظام طالبان خلال الحملة على أفغانستان ويجب أن يقتصر الهدف على تدمير تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن.

٤-موقف حلف شمالي الأطلسي

أعلن الأمين العام لحلف شمالي الأطلسي جورج روبرتسون في أعقاب الإجتماع الدائم لهذه المنظمة:" أن حلفاء الولايات المتحدة في الحلف الأطلسي، مستعدون للتحرك إلى جانب واشنطن إذا تأكد أن الهجمات خطط لها في الخارج"[٥٩].

رابعاً: كلمة أخيرة

بدأت الحرب منذ أيام قليلة ولا أحد يعرف متى ستنتهي، لكن المؤكد أن الولايات المتحدة استقرت في قواعد ثابتة في أوزباكستان وباكستان وأفغانستان. وحققت ما هو أبعد من توجيه ضرب قاصمة لحكومة طالبان أو الإمساك بأسامة بن لادن لقد حققت ما ترمي واشنطن إليه، وهو جعل الطريق سالكة أمام مشروع ظل ينتظر سنوات في أدراج الإدارة الأميركية أملاً برفع العقبات من سكته،والمتمثل بمد خط أنابيب الغاز والنفط من تركمانستان إلى الساحل الباكستاني وتحديداً ميناء غفدار الباكستاني،ويمر هذا الخط عبر القسم الغربي من أفغانستان وتمتد هذه الشبكة على طول الف ومئة ميل وهي تتألف من أنبوبين لنقل الغاز وثالث لنقل النفط إضافة إلى مد خط السكك الحديد مواز للأنابيب يؤمن لجمهوريات آسيا الوسطى منفذاً على البحر عبر أفغانستان ويمكن أن يصل إلى الهند. لذا فسيان لدى أميركا إذا كان بن لادن وراء تفجير برجي التجارة العالمية، لأن المهم أن الساعة دقت لتطبيق الخطة

---

(٥٩) جريدة الحياة عدد١٤٠٦١ تاريخ ١٤/٩/٢٠٠١ ص٢

القديمة طالما أن الذريعة موجودة[٦٠]. وترى واشنطن أن من حقها البحث بعد الضربة التي تلقتها عن مخرج بعد فشل مشروعها الأفغاني القديم القائم على دعم طالبان عبر باكستان. وذلك في إطار استراتيجية تستهدف السيطرة على ثروات منطقة وسط آسيا. يومها لم تكن أميركا مهتمة بمصير الشعب الأفغاني، كانت حقوق الإنسان منسية... كان كل شيئ مسموحاً به بمجرد أن الهدف هو ألا تكون الشركات الأميركية المستعدة لإستغلال نفط حوض بحر قزوين تحت رحمة روسيا وإيران . وتغاضت الولايات المتحدة عن الفظائع التي ارتكبت طيلة أكثر من عقدين من الزمن بحق الشعب الأفغاني مما دفع الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي إلى الشكوى من ذلك مراراً.والمؤكد أيضاً أن الشعب الأفغاني هو الخاسر الأكبر وهو من ستصيبه الفظائع الأعظم والأدهى، ولكن لا يهم، ما دام الأميركي ومصالحه بخير!!!

ونلفت انتباه الأميركي بأن افغانستان تعيش منذ ٢٢٠ سنة بلا أمن ولا استقرار، فمن الصعب بالتالي على أي جهة أن تدعي قدرتها في الحفاظ على خط عبور أنابيب النفط والغاز بشكل آمن في هذا البلد، الذي يعتبر مركز لتجاذب وتصارع الإستراتيجيات المتناقضة، إضافة إلى المشاكل الداخلية العصية على الحل. لذا فأي مشروع لإيجاد نظام سياسي في أفغانستان سيواجه مشكلات وصعوبات.

وأخيراً طرح عدد من الباحثين بحق التساؤل حول تأثير نفط وغاز بحر قزوين وآسيا الوسطى على مكانة الخليج وأهميتها الإستراتيجية واستقلال دولها وهيبتها تجاه الطامعين؟

وهل دعم العرب لحركة طالبان حتى يكون مستقبل النفط في آسيا الوسطى في أيديهم، ويستخدموه كورقة سياسية واقتصادية؟

الجواب بالنفي طبعاً، لأن العرب لا يستطيعوا اللعب بورقة النفط، ودعمهم لحركة طالبان سببه إيديولوجي بالدرجة الأولى وتحت تأثير الشارع العربي في الدرجة الثانية.

---

(٦٠) رشيد خشانة- البعد القزويني للحملة على الإرهاب-جريدة الحياة عدد١٤٠٧٤ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٧ ص٩
وبذات المعنى خير الله خيرالله-جريدة المستقبل تاريخ ٢٠٠١/١٠/٨

الأحرى بالعرب التنبه إلى هذا الأمر وأن يكرسوا لهم موقعاً نافذ في آسيا الوسطى، وسياسة واضحة إزاء نفطها وغازها اللذين سينافسان اعتباراً من العقد القادم نفط وغاز الخليج[٦١].

(٦١) غسان إمام- لعبة الحرب والنفط فوق سقف آسيا-جريدة الشرق الأوسط تاريخ١٣/١٠/١٩٩٨

مدخل[٦٢]

اعتاد المؤلفون المعاصرون – منذ زمن بعيد – التركيز على "**محورية**"، آسيا الوسطى... هذا الاعتياد نجده أيضاً بين اعمال البنائين والفنانين من الزمن القديم. فإذا نظرنا إلى مجمل الرسومات الجدارية في "قاعة السفراء" في قصر الملك فرخومان الذي حكم حوالي سنة ٦٦٠م، في افراسياب، (اليوم سمرقند)، نجدها ترمز بدون شك وبالشكل الاكثر وضوحاً إلى هذه الميزة المنسوبة إلى المنطقة. فقد أمر الملك فروخمان– المذكور في التدوينات الصينية– بتنفيذ رسوم تمثل المقاطعات المجاورة التي يقيم معها اتصالات سياسية، وثقافية وتجارية ووضعها في قاعة الاستقبال في قصره الخاص . ونجد بين هذه الرسوم صور لشعراء صينيين واتراك وكوريين. على أحد الجدران هناك مشهد صيْد، ربما يتعلق الامر بتمثيلٍ لحليفته امبراطورية الصين. ان التأثير الصيني في التصوير بيِّن فيها على كل حال. وفي مكان آخر صورة لفيل هندي الاصل بما لا يقبل الدحض، كما تزين أحد جدران الصالة رمز للإله الهندي اندرا، يحيل في الواقع إلى آهورا مازدا، أرقى إلهة عند **الزارادشتية** الايرانية.

ويمكن القول أنه لا يمكن مشاهدة مثل هذا التنوع الثقافي المجتمع في صالةٍ واحدة في اي مكان آخر في العالم . هذا المجمل من التلوينات الجدارية في "صالة السفراء" يدل بوضوح ساطع على الوضع الاستثنائي لآسيا الوسطى، وضع ملتقى الطرق طرق العالمين...

حتى سنة ١٩٩١ – تاريخ تفكك الاتحاد السوفياتي – لم يكن لآسيا الوسطى، كما لغيرها من المناطق أي "وجود دولي". هذه المناطق كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية السوفياتية، وبصفتها هذه، كانت ذائبة تماماً في الأقاليم التي تخضع

[٦٢] ان هذا الكتاب هو حصيلة مناقشات وبحوث متضافرة قام بها المؤلفان، منذ عدة سنوات في اطار المعهد الجامعي للدراسات الدولية العليا في جنيف. وهو يستند، ليس فقط على مؤتمرات البحوث المعقودة داخل المعهد، بل أيضاً على الادب الاكاديمي القائم والضخم الذكر، على بحوث فردية وعلى مداولات مع متخصصين آخرين في المنطقة. وهو قد استفاد اخيراً من تجربة واقعية توفرت بمناسبة عدة رحلات دراسية في المنطقة

لسيادة الدولة السوفياتية العظمى. وبعد انهيار الاتحاد، برزت آسيا الوسطى، على المسرح الدولي، لتصبح أقاليم تتمتع بشيئ من الإستقلال الذاتي.

لقد غيرت هذه "العودة" لآسيا الوسطى إلى آسيا، وبصورة اوسع، إلى قلب القارة الآسيوية، الترسيم الجغرافي السياسي لهذا المجمل الجغرافي، وبالتالي ترسيم النظام الدولي، بشكل ما يزال يصعب معه، حتى اليوم، وبعد عشر سنوات من هذه التحولات، تقدير كل عواقبه في علاقات القوى العالمية. إلا أنه من الممكن، على الاقل، محاولة تلمس السمات الكبرى للميزات الرئيسية للجغرافية السياسية في آسيا الوسطى، ومحاولة تقدير وطأتها واثرها في العلاقات الدولية. وهذا سيكون غرض هذا الكتاب الذي يقع في خمس أقسام.

يعالج **القسم الأول** التكوين الجغرافي الذي يتعلق بادئ ذي بدء بفكرة تحديد المنطقة، ثم استخراج المميزات الرئيسية. ان الاستقصاء حول تصورٍ ذاتي لآسيا الوسطى: نشأتها، مدلولها، والمجال الذي شغلته في الماضي وتغطيه اليوم، ويتيح لنا ان نتفهم بصورة افضل هذا الجزء من العالم منظوراً اليه من الخارج ومشهوداً من الداخل. أما فيما يتعلق بالمميزات الاساسية لتقييم جغرافي سياسي، يتم التركيز، من جهة على انغلاق المنطقة ونتائجه، ومن جهة اخرى، على التقسيم الحالي للأرض ومدى تطابقه أو عدم تطابقه مع الحقائق البشرية والتاريخية. ويقودنا هذا الأمر إلى بحث نقطة ثانية جوهرية هي مسألة سكان المنطقة : إذ تتميز هذه المنطقة بقلة السكان في مجملها بالمقارنة مع مناطق اخرى مجاورة قريبة، حيث تثير قضية سكان آسيا الوسطى، وتوزيعهم وتركيبهم وتناميهم مسائل مهمة. وينتهي الفصل الاول بالتذكير ببعض المراحل التاريخية الهامة مثل الحالة السياسية قبل التوسع الروسي، وخصوصيات الإستعمارية الروسية، والتحولات الجذرية في الحقبة السوفياتية وأخيراً الوصول إلى الاستقلال.

القسم الثاني من الكتاب مخصص بشكل كامل إلى **التحولات** في مختلف اشكالها. حيث يعالج التحول السياسي مسألة النخب أو الطبقة الحاكمة وكذلك تقييم الانظمة السياسية. واذا كانت النخب الحالية – في معظمها – منبثقة عن جداول النخب السوفياتية، فإن خطاباتها، وتصرفاتها عرفت نوعاً من التطور الخجول الذي لم

يصل إلى درجة التحول الحقيقي. وهذا ما يفسر بقاء الانظمة السياسية تسلطية بوجه عام، رغم بعض اللمسات التجميلية المهمة احياناً، كما يفسر أيضاً نبذ فكرة القومية السوفيتية ورفع الشعارات الوطنية التي تتسم بالقليل من السمات التي تطبع التحولات الحقيقية نحو الديمقراطية، التي يجب – نظرياً – ان يرافقها التحول من الاقتصاد الحكومي إلى اقتصاد السوق. هذا التحول الاقتصادي، وهو النقطة الثانية، المثارة في هذا الفصل،يواجه الكثير من المصاعب رغم المقاربات المختلفة المعتمدة من قبل كل جمهورية ويواجه قيام اقتصاد السوق الكثير من المصاعب خاصةً في بلدان كانت الدولة فيها، طيلة سنوات عديدة، الفاعل الوحيد في الحياة الاقتصادية. وكان لذلك مردود عكسي فلم يتحقق التحول الاقتصادي المرجو ونتج عن ذلك العديد من المفاعيل السلبية أهمها: تضخم متسارع، بطالة، ازدياد التفاوت واللامساواة، فساد، فقر متوطن، وكلها مشاكل أدت إلى أزمة اجتماعية حقيقية، في آسيا الوسطى.

أما النقطة الاخيرة المثارة في هذا القسم، فتتعلق بما يمكن تسميته "التحول الجغرافي – السياسي"، وهو تحول شامل بسبب زوال الاتحاد السوفياتي، ودولي وأقليمي بفعل ظهور كيانات جديدة دَوْلية على المسرح السياسي العالمي .

القسم الثالث يقودنا إلى الفكرة الرئيسية في الكتاب: تحليل الجغرافيا السياسية الجديدة لآسيا الوسطى. يقسم هذا القسم إلى خمسة مقاطع لها كلها بُعدٌ دولي. ***المقطع الاول*** ومحوره اعادة التشكيل الجغرافي – السياسي و "اللعبة الكبرى" الجديدة؛ ويهدف بصورة اساسية التعريف بسياسات اللاعبين الكبار الخارجيين تجاه آسيا الوسطى. وبحسب اهمية المواقع، يُدرس موقع السياسة الروسية وتطورها – قبل كل شيء، وكذلك قواها وضعفها. ان الانتقال من موقع الصدارة المسيطر إلى موقع الجار والزميل تزداد صعوبته بمقدار ازدياد الأزمة العصيبة في روسيا.

ان ظهور قوى ناشطة غربية في هذه المناطق، والمتمثلة بالحضور الاوروبي – منذ قرون – الذي يتماهى مع الحضور الروسي، والذي ساهم في إضعاف موقع موسكو.

وقد قلب مجيء الاوروبيين بشكل خطير قواعد اللعبة في وسط آسيا، إلا أنه فتح مع ذلك ابعاداً جديدة أمام دول وسط آسيا التي ترى فجأة أن هوامش مناوراتها يتسع

بشكل ضخم. هذا الانفتاح مهم ايضاً بالنسبة إلى الاوروبيين، الذين حاولوا إعادة اكتشاف المجال الحيوي الضخم في قلب القارة الاسيوية، وهو المجال الذي لم يكن من الممكن الوصول إليه على الاطلاق منذ زمن بعيد. وهكذا تتواجد مصالح متبادلة يتوجب حسن ادارتها من كلا الجانبين، وفرصة جديدة يجب استثمارها بأحسن ما يكون، وهو تمرين يتطلب مهارة ليست متوفرة حتى اليوم، بالتأكيد.

ان هذه العلاقات الجديدة تشكل النقطة الثانية بين الغربيين وجمهوريات وسط آسيا. ولكن الغرب ليس وحده المعني بهذه المنطقة. في الشرق هناك دولة اخرى كبرى كثيراً ما أُهْمِل دورها في آسيا الوسطى. لقد اصبحت الصين بعد ١٩٩١ فاعلاً متيقظاًً ومهتماً بكل ما يتعلق بهذه المنطقة.

وقد أبدت النخب الحاكمة في الدول الجديدة اهتماماً اكيداً بتطوير علاقاتها الثنائية مع بكين مع بقائها شديدة التأثر بالنموذج الصيني الذي يسمح بآن واحد بالنمو الاقتصادي وبالحفاظ على حكم تسلطي. هذا الاهتمام بالصين يقترن مع ذلك بخشية من هذا الجار القوي. وتشكل العلاقات الصينية مع دول وسط آسيا النقطة الثالثة من هذا القسم من الكتاب.

وهذا القسم متبوع بتحليل سياسة القوى الأخرى المهمية على الساحة الاقليمية. ففي الجنوب هناك تركيا وإيران اللتين تدغدغهما طموحات كبرى ويمكنهما تقديم فرص انفتاح وفرص ترانزيت... ولكن قدرات هاتين الدولتين محدودة. فضلاً عن ذلك، تعاني السياسة الايرانية من عوائق رئيسية تجاه المنطقة، ومن عزلتها على الصعيد الدولي، ومن العلاقات السيئة بينها وبين واشنطن. والنقطة الاخيرة المثارة في هذا القسم الاول تتعلق بالبلدان الاسيوية الاخرى: اليابان، الهند وباكستان.

وفي النهاية، ان عودة آسيا الوسطى إلى الحياة الدولية يجب تصوره ايضاً كإعادة ادخال آسيا الوسطى ضمن سياق القارة الاسيوية.

وخصص ***المقطع الثاني*** من هذا الكتاب لدراسة الأقلمة (أو الدخول في تجمعات إقليمية) وهناك عدة خيارات معروضة امام الدول وسط آسيا، وأهمها هي الـ CEI "جامعة الدول المستقلة"و OSCE "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"و ECO "منظمة التعاون الإقتصادي" واتحاد وسط آسيا. ان الدخول في هذه البنيات البين_دولية يتيح لدول

آسيا الوسطى الجديدة التوصل إلى الامكانات التي تعرضها الدبلوماسية المتعددة الجوانب، مع مساعدتها على تقليص عزلتها، وعلى تذليل المصاعب التي تواجهها في علاقاتها الثنائية. وهذا الدخول من شأنه ايضاً المساعدة على تقليص المفاعيل السلبية للانغلاق والمحاصرة. إلا أن هذه الهيكليات التعاونية الاقليمية هي ذات قيمة متفاوتة، وتتجاوب احياناً مع مقتضيات متناقضة. ويعالج **المقطع الثالث** كوامن اعادة الهيكلة الاقليمية ويحلل باختصار التصورات النظرية التي انبعثت منذ ١٩٩١. حتى ولو كانت هذه التصورات لا تؤدي إلى تحققات محددة، إلا أنها على الاقل، ذات دلالة على مشاريع، وعلى طموحات وامنيات لدى البعض دون البعض الآخر.

أما **المقطعان الأخيران** فيعالجان السياسة الخارجية لدول وسط آسيا، والتمايز المتزايد بين مصالحها الوطنية، وإلى أي مدى يصل ضرورة إعداد جيوش جديدة.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي اكتسب بحر قزوين، وبصورة اعمّ "الفضاء القزويني" بعداً دولياً. فهما يحتلان بعد الآن، حتى قلب الجغرافيا السياسية الجديدة لآسيا الوسطى بالذات. ذلك هو موضوع **القسم الرابع** من هذا الكتاب. وهو ينقسم إلى مقطعين يعالجان موضوع النفط والغاز [النفط والغاز] في بحر قزوين، وما يجدر – مع الاسف – تسميته بـ "حرب انابيب النفط". ويطرح استثمار الثروات الكامنة في حوض بحر قزوين – فعلاً – مسائل مهمة. منها ان الكيان او النظام الحقوقي لهذا البحر. يبقى، بعد عشر سنوات من سقوط الاتحاد السوفياتي اشكالية كبرى. فغياب التوافق بين دول الجوار يعيق إلى حد بعيد، الشروع في استثمار الموارد في بحر قزوين، وهي موارد يصعب – مع ذلك – تقدير اهميتها على الوجه الصحيح. ولهذا يجب الاهتمام الخاص بتقديرها وبتوزعها الجغرافي. ومهما كانت الاهمية صحيحة، فهذه الموارد الاساسية لتقدم الدول المجاورة لبحر قزوين، اقتصادياً، لا تساهم – مع ذلك – في نهضتها إلا إذا وصلت إلى السوق الدولية. ان تسييرها نحو البلدان المستهلكة – انطلاقاً من هذا البحر المغلق، عبر مسافات طويلة، وعبر فضاءات مضطربة احياناً، يثير مشاكل سياسية واقتصادية وتقنية وأمنية جوهرية، فضلاً عن تأجج الخصومات بين دول اقليمية وخارجية.

ان حرب الانابيب هذه سوف تدرس في منظور البلدان المعنية الاكثر تعلقاً

بها مثل: اذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان.

القسم الاخير من الكتاب يعالج الاوجاع والتهديدات والمخاطر التي تضغط على آسيا الوسطى. في هذا المقطع يوجه اهتمام خاص لصراع طاجيكستان، وهو أول صراع مسلح في آسيا الوسطى منذ الاستقلال. هذا الصراع ذو الابعاد المتعددة وذو العواقب الخطيرة يستمر في الضغط على استقرار مجمل المنطقة. إلى هذا الصراع الذي وقع في قلب آسيا الوسطى بالذات، يجب ان يضاف اليه صراعات اخرى هي: صراع القوقاز وصراع افغانستان. وبالفعل إن هذه الصراعات بين الاطراف، يمكنها احياناً ان تجر انعكاسات خطيرة تضغط حتى على مستقبل آسيا الوسطى بالذات. فعدا عن الصراعات المسلحة، تتعرض المنطقة ايضاً لتهديدات ذات طبيعة مختلفة. بعض المؤلفين يركزون على تصاعد التهديد الاسلامي الذي يمكن ان يهدد استقرار بعض دول المنطقة. هذا الخطر الكامن يُسْتَغَلّ احياناً من قبل الدول المعنية لكي تبرر تسلطها، أو لكي تحصل على دعم خارجي. في وادي فرغانة، وهي منطقة كثيفة السكان في آسيا الوسطى، أدى تصاعد الحركة الاسلامية – المقرونة بتعقيدات التقطيع الاقليمي، وبالخصومات ما بين الدول التي تقسم هذا الفضاء الذي كان موحداً في السابق، والمقرونة بالتنوع العرقي العجيب، وبالتدهور الخطير في الوضع الاقتصادي أضف إلى ذلك تأجيج المخاطر التي تهدد في المدى البعيد استقرار المنطقة.

حالة اخرى في الصورة، كازاخستان. واقعاً، رغم السياسة الحذرة للحكومة، لا يمكن استبعاد خطر تفسخ الارض الوطنية التي ما زال القسم الشمالي الغربي منها مأهولاً بغالبية من الروس. هذه المسألة تضغط اليوم، ايضاً على مصير البلد. فضلاً عن ذلك ترك الاتحاد السوفياتي لآسيا الوسطى تركة مسمومة. الواقع ان المنطقة تواجه ازمة خطيرة في البيئة بسبب الازالة المنظمة لبحر آرال، والمخلفات النووية المتأتية من التجارب الحاصلة في متعدد الاضلاع من منطقة سميبالاتفسك والتي اصبحت الرمز الاكثر مدعاة لطلب الوساطة.. وهناك مسائل اخرى، مع ذلك، مثل المسألة المستعصية، الاساسية، مسألة المياه، التي تطرح نفسها اليوم بحدة متزايدة.

فبعد تهاوي الاتحاد السوفياتي، ظهر خطر جديد يتهدد المنطقة. وهو غالباً ما

يهمله المراقبون، ولكنه مع ذلك اخذ ابعاداً تنذر بالخطر. انه تجارة المخدرات التي اصبحت اليوم كارثة حقيقية في آسيا الوسطى. انه يطال صحة الاهالي المحليين، ويولد الفساد ويؤدي في بعض الاحيان إلى اجرام يتخذ ابعاداً دولية، ويمكنه حتى ان يهدم البنيات الاجتماعية ومؤسسات البلد. هذه التجارة اتخذت هي ايضاً ابعاداً دولية. وانعكاساتها استشعرتها حتى اوروبا الغربية لأن الهيروبين الافغاني الذي يتواجد في اسواق المدن الاوروبية الكبرى، يمر عبر آسيا الوسطى في الوقت الحاضر.

هناك ملاحظة اخيرة لانهاء هذا التقديم. فيما يتعلق بالمقاربة المستخدمة في هذا الكتاب، يجب ان تفهم كلمة "جغرافية سياسية" جيوبوليتيك، لا في معناها التقليدي والسياسي السائد، بل في المفهوم المعاصر. يجب هنا ان نأخذ في الاعتبار الجغرافيا وايضاً السياسة والاقتصاد وضمن بُعد دراسة العلاقات الدولية التي تأخذ في الاعتبار التاريخ واعادة التركيب الإقليمي الناشط ضمن النظام الدولي القائم. واذا كان من الواجب ان نلحظ جيداً ان الجغرافيا تبقى عنصراً لا يمكن ان نهمل تماماً اهميته، حتى عند النظر في اللامادي وفي الصوري Virtuel. إلا أنه من الواجب على الاقل تفادي الوقوع في حتمية جغرافية، لا تأخذ في الحسبان المكنات التي تقدمها السياسة والنمو الاقتصادي، بشأن التلطيف والتخفيف من التداعيات الجغرافية. فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بآسيا الوسطى المنغلقة جغرافياً، وهذا الانغلاق الجغرافي حقيقي بالطبع،ومع ذلك يمكن تفاديه عن طريق تطوير وسائل الاتصال الداخلية والدولية، وكذلك تكثيف التعاون مع البلدان المجاورة ذات الاتصال بمجال بحري مفتوح.

القسم الأول: التكوين الجغرافي

إن النظر في طبيعة المجال الحيوي، وفي اهمية السكان، وإلى بعض المميزات والخصائص التاريخية قد يُمكن من تحديد التكوين الجغرافي أو هوية(= ذاتية) المنطقة.

المقطع الأول: المدى الحيوي

أ- تعريف وتحديد:

"علينا أن نتذكر أن مطلق منطقة جغرافية، هي، في المآل الاخير، اختزال واختصار لتاريخ قد يستطيع في بعض الاحيان ان يخبرنا الكثير عن الماضي" . (دنيس هي[١]).

ان عبارة "آسيا الوسطى"، كما عبارة "الشرق الاوسط" هي تجريد منبثق عن العقلانية والفكر الغربيين، وعن تقسيمات المناطق التي اختص بها جغرافيو القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[٢]. وبناءً عليه، وكما توحي لنا عبارة دنيس هي، من المفيد التساؤل، في مطلع هذا المؤَلَفِ، حول محتوى تاريخ هذا البناء ومضمونه. ان عبارة آسيا الوسطى يُطبق على منطقة جغرافية ظلت لمدة طويلة خارج متناول الاوروبيين ما عدا الروس[٣]. والعلاقات بين اوروبا وهذه المنطقة. من الناحية التاريخية، هي أضعف بكثير من العلاقات التي اقامتها مع "الشرق الاوسط" أو مع "القوقاز".

وتستيقظ المخيلة الغربية عند ذكر آسيا الوسطى بشكل أقل بكثير من يقْظتها عند ذكر الشرق الأوسط والقوقاس على الصعيد الجغرافي – السياسي. في حين ان القرن التاسع عشر جعل آسيا الوسطى في مقدمة المشهد، من جراء تطلعات موسكو باتجاه الهند ومن جراء التزاحم الانكليزي الروسي خلال الحرب الباردة.

ومع ذلك نلاحظ أن مفهوم "آسيا الوسطى" فقد قيمته، وقاموس الجيوبوليتيك الصادر سنة ١٩٩٣، لا يشير اليه، وفهرسه يحيل إلى المداخل: آسيا، آسيا الجنوبية، آسيا الجنوبية الشرقية، آسيا الصغرى، الصحراء والتتار[٤]. ومع زوال الاتحاد السوفياتي، وظهور الجمهوريات الجديدة المستقلة، بدأ هذا المفهوم يعود إلى الفكر الاستراتيجي[٥].

خارطة آسيا الوسطى

عبر التاريخ، تعيّن المجال الجغرافي الموصوف بـ "آسيا الوسطى" من قبل عدد كبير من التسميات التي يعود بعضها إلى اصل محلي وبعضها الآخر اوروبي. وإن عدنا إلى مجرى التاريخ، فإنه يتعيّن الرجوع إلى العصور القديمة من أجل اكتشاف التسمية الاولى. ان الامر يتعلق بالتعبير الاغريقي "ترانزوكسيان" الذي طُبق على الاراضي الواقعة في ما وراء اوكسوس. واستعمل الجغرافيون العرب في القرن الثامن والقرن التاسع عبارة **ما وراء النهر**[٦]، للدلالة على البلدان المتحضرة التي استولى عليها العرب، وأُخضعت للاسلام، في شمال آمو داريا، وتقف حدود ما وراء النهر باتجاه الشمال والشرق حيث تتوقف السيطرة الاسلامية.

وقد كانت عبارة بلاد ما وراء النهر متحركة ومرتبطة بالوضع السياسي القائم. وانتقلت هذه العبارة إلى الادبيات الفارسية حيث أفرد حافظ ابرو، في القرن الخامس عشر، فصلاً من كتابه الجغرافي، لهذه المنطقة. وعبر الادب الفارسي تسرب هذا التعبير في معجمية سكان "آسيا الوسطى" حيث ظل يستعمل حتى العصر الحديث. وعدا عن عبارة ما وراء النهر نجد في الذاكرة الفارسية هذه المرة، تسمية جديدة "طوران"، وهي تطبق على الامتداد الجغرافي الواقع شمال ايران. وإذا كان التعبير قد استعمل بشكل متنوع عبر التاريخ، إلا أن معناه الاول مرتبط بميتولوجيا فارس القديمة. فقد ظهر لأول مرة في كتاب الملوك (الشاهنامه) للفردوسي. في الفصل المتعلق بتقسيم العالم إلى ثلاثة اقسام، من قبل الملك افريدون، يذكر الشاعر: "(....) أقام فريدون العدالة ومارس السحر إنما للخير. وتفحص شخصية ابنائه الثلاثة سالم، طور وايرادج، فقرر ان يقسّم بينهم امبراطوريته التي تضم كل العالم. إلى سالم اعطى مملكة الغرب، بلاد الروم، وإلى طور اعطى مملكة الشرق، تركستان، والتي سميت بعد ذلك طوران وإلى ايرادج، الاصغر، اعطى ايران، وسط العالم"[٧]. في هذا

السياق يكون لمدلول كلمة طوران مدلول جغرافي[٨].

في كتاب الملوك، تدل الكلمة على البلاد الممتدة إلى الشمال الشرقي من مركز العالم اي إلى الشمال الشرقي من الاراضي الايرانية. بالنسبة إلى الفردوسي طوران هي بلاد الاتراك والصينيين، تبدأ وراء اوكسوس (آمو داريا). إلا أن حدودها الجغرافية تبقى غير مؤكدة. في كتاب الملوك حيث يرمز طوران ايضاً إلى عالم البدو، في مقابلة عالم الحضر الذي هو مملكة ايرادج[٩]. وكما يلاحظ مينورسكي قلّما كان المؤلفون المسلمون، العرب والفرس والترك منطقيين في استعمال الكلمة[١٠]. في أوروبا ظهرت كلمة طوران لأول مرة في **المكتبة الشرقية** لـ هربيلو، الصادرة في باريس سنة ١٦٩٧. حيث نقرأ أن افراسياب، التركي المولد، إنما من سلالة طور،ابن فريدون، كان ملكاً على كل البلاد الممتدة فيما وراء نهر اوكسوس نحو الشرق والشمال؛ وكانوا يسمون في الماضي هذه البلاد طوران، ولكنها سميت فيما بعد تركستان[١١]. ومع ذلك فإنه فقط في القرن التاسع عشر، انتشر الاسم في اوروبا بفضل مدلوله غير الواضح. البعض، مثل الهنغاري تيليكي، حاول ان يعطي للكلمة محتوىً جغرافياً اكثر وضوحاً. بالنسبة إلى هذا المؤلف يحدُّ طوران خارجياً بحر قزوين والهضبة الايرانية وجبال منابع سير داريا والارتيخ وهضبة اكمولنسك. وعلق مينورسكي على هذه المحاولة بما يلي: "بوجه الاجمال، ان هذه الكلمة "طوران" عديمة الفائدة اطلاقاً وهي اذ تحلّ محل تركستان لا تمتلك أبداً وضوحها"[١٢].

في اوروبا توجد فعلاً كلمات اخرى للتدليل على الأراضي الواقعة شمال ايران. من الناحية التسلسلية التاريخية سبقت كلمة ترتاريا كلمة تركستان التي اشار اليها مينورسكي.

في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، استعملت الخوارط الجغرافية الاوروبية بشكل واسع، هذه العبارة للدلالة على مناطق واسعة واقعة في قلب العالم الاسيوي. في الذاكرة الاوروبية، كانت "ترتاريا" تعتبر كخزان للبربرية، ولكن ايضاً كمهد للشعوب[١٣]. هذا المجموع الجغرافي يحتوي على مكونتين، ترتاريا المستقلة او ترتاريا الاوروبية وترتاريا الصينية او ترتاريا الشرقية، وتغطي اكثر من نصف مساحة اوراسيا. وأشار مونتسكيو في روح الشرائع إلى هذه الترتاريا الكبرى، حيث وضعها في وسط سيبيريا وتحتوي فيما تحتوي على البوشارية وتركستان وشاريسمه، وعلى ترتاريا الصينية[١٤]. وبعد الفتوحات العسكرية الروسية والصينية في القرن التاسع عشر زالت عبارة ترتاريا من الخرائط الجغرافية ومن المعجمية[١٥]. وحلّ محلها عبارة تركستان. وبحسب اطلس شعوب الشرق:

" ان اسم تركستان، الشائع الاستعمال، حتى الحرب العالمية الاولى، يدل على

منطقة واسعة ممتدة من حدود منغوليا إلى بحر قزوين. وميزوا عندئذٍ تركستان الصينية (التي سماها الصينيون بعد ذلك سنكيانغ او غزينجيانغ) عن تركستان الروسية المسماة بعد ١٩٢٠ آسيا الوسطى السوفياتية (....)، وتركستان من حيث اللغة هي بلاد الترك؛ وتشكل واقعاً تاريخياً قوياً"[١٦].

ومن ناحية الاشتقاق اللغوي، اخذت كلمة تركستان من اللغة الفارسية حيث تعني بلاد الترك. وبالنسبة إلى الفرس ترتبط حدود "بلاد الترك" بالظروف السياسية القائمة، وهكذا، وفي ظل الدولة الايرانية الساسانية، تبدأ تركستان مباشرة شمال اوكسوس، ويوم بدأ الفتح العربي، تمتد شمالي الارض المسماة ما وراء النهر[١٧].

في الأدب ميز المؤلفون – معظم الاوقات – بين تركستان الروسي وتركستان الصيني والأفغاني [١٨]واستعملوا عبارتي تركستان الغربية وتركستان الشرقية. وإذا كان البعض يعتبر ان استعمال كلمة تركستان مشتق من اللغة الادارية الروسية في القرن التاسع عشر، فإن المستشرق الروسي الشهير و. برتولد اشار إلى أن الانكليز – وبفعل تأثير الاستعمال الفارسي والافغاني – هم الذين أدخلوا التعبير ضمن المعجمية العلمية[١٩].

وجاء في المعجم العالمي الكبير في القرن التاسع عشر في طبعة سنة ١٨٦٧: أن أرض تركستان أوترتاريا أو آسيا الوسطى، هي الأرض التي تحدها من الشمال سيبيريا، ومن الشرق الصين، ومن الجنوب الشرقي مملكة كاشغار، ومن الجنوب الهند وأفغانستان وفارس، ومن الغرب البحر القزويني وبروسيا الاوروبية[٢٠]. كما جاء في انسيكلوبيديا بريتانيكا، في طبعة ١٩١١، على أن تركستان تدل على منطقة تمتد ما بين سيبيريا في الشمال والتيبت والهند وافغانستان في الجنوب، والبحر القزويني في الغرب، وشرق منغوليا وصحراء غوبي في الشرق[٢١].

في روسيا دلّت كلمة تركستان على فضاء جغرافي اضيق. فالادارة القيصرية، قطّعت في القرن التاسع عشر، المساحة المكتسبة في آسيا على يد العسكر إلى كيانين اقليميين متمايزين. في الشمال السهوب الكازاكية سميت أرض السهوب. وفي الجنوب اسس النظام القيصري بموجب "أوكاز" صادر في ١١ تموز ١٨٦٧ الحاكمية العامة لتركستان. عاصمتها طشقند. في سنة١٨٨٦ اصبحت هذه الارض "أراضي تركستان"[٢٢]. ولم تحتفظ السلطة السوفياتية طويلاً لا بكلمة تركستان، ولا بالوحدة الجغرافية للأراضي المشار اليها بهذا التعبير. فمنذ ١٩٢٤ قامت الجمهوريات السوفياتية: أوزباكستان وتركمانستان على الاراضي القديمة لتركستان. وفصلت طاجيكستان عن اوزباكستان، وجعلت جمهورية سنة ١٩٢٩.

وحصلت كازاخستان وكيرجستان كل منهما على "كيان" "جمهورية" سنة ١٩٣٦. ويرى بارتهولد ان أسباباً اتنوغرافية – بصورة رئيسية – أخرجت كلمة تركستان تدريجياً من الاستعمال السوفياتي. الواقع أن أسباباً سياسية واستراتيجية قوية، حملت القادة السوفيات على تقسيم تركستان، كوحدة جغرافية، وعلى استبعاد تعبير خطير على السلطة، من معجميتهم[٢٣]. ذكر كاغانوفيتش سنة ١٩٢٣، أن وجود منطقة اسمها تركستان كان غير ممكن لأن ذلك يدل بشكل فاضح على توق إلى تركيا الكبرى، يجب بأسرع ما يمكن شطبها من المعجمية السوفياتية[٢٤]. ومنذ أواخر السنوات العشرين اختفى تعبير تركستان، بالتالي من المعجمية السوفياتية واستعيض عنه بالعبارة الاكثر حيادية آسيا الوسطى. والمعجمية الرسمية ميزت آسيا الوسطى – التي استبعدت منها كازاخستان – عن آسيا الوسطى الصينية. ولاحظ الكاتب – مع ذلك – وجود تفسيحٍ ما في مصطلح التعبير السوفياتي. وبحسب قوله: "كلمة آسيا الوسطى"Central Asia" تستعمل عادة للدلالة على منطقة تشتمل على اجزاء من غربي الصين المجاورة للجمهوريات السوفياتية التالية: كازاخستان، كيرغيزيا، اوزباكستان، طاجيكستان، وتركمانيا. وكلمة "وسط آسيا" (Middle Asia) استعملت اول الامر بالنسبة إلى منطقة تشتمل على الجمهوريات السوفياتية التالية: كيرغيزيا، اوزباكستان، طاجيكستان وتركمانيا التي دمجت في منطقة اقتصادية موحدة. والكلمة تستعمل ايضاً، في بعض الاحيان، لتشمل كازاخستان الجنوبية"[٢٥].

يلاحظ ألْورث أن إلغاء كلمة تركستان، كدلالة على المنطقة، من قبل السوفيات في سنوات العشرينات، دلّل على أكثر بكثير من مجرد تغيير تسمية، إذ هو بالفعل حرم سكان هذه المنطقة الجغرافية من حقهم من تحديد هويتهم الذاتية[٢٦]. وعلى الأثر سقطت كلمة "تركستان" من الاستعمال الدارج تدريجياً، تلاشت من المخيال الجغرافي الاوروبي والاميركي[٢٧]. لقد حذفت كلمة تركستان من الطبعة الخامسة عشرة من انسيكلوبيديا بريتانيكا، التي صدرت سنة ١٩٨٥ وحلّ محلها فصل مخصص للفنون ظهر فيه التعبير آسيا الوسطى[٢٨]. واستعمال هذا التعبير في الادب العلمي يعود إذاً إلى القرن التاسع عشر. في بادئ الامر استعمل كمرادف لـ آسيا العليا، ترتاريا العليا، أو أيضاً آسيا الداخلية. وقد وصف الكسندر فون همبولت المنطقة كمجمل جغرافي مميز لأول مرة في سنة ١٨٤٣ [٢٩].

حاول جغرافيون آخرون – فيما بعد – اعادة تعريف هذا المفهوم واعطائه محتوىً جغرافياً اكثر دقة. وفي خلال القرن التاسع عشر تفحص نيكولاي خانيكوفت[٣٠]، وفردينان ريختوفن[٣١] ثم ايفان موشكيتوف[٣٢]، مداورة المسألة دون التوصل إلى تحديد جغرافي دقيق

جداً ومتفق عليه[٣٣]. ويدل الاتساع الذي عزاه المؤلفون إلى آسيا الوسطى، إلى أي حد ظل المفهوم غير واضح على الصعيد الجغرافي، حتى اليوم. وبشكل عام، في ذهن الجغرافيين الروس – من القرن التاسع عشر – فقد كانوا يعتبرون آسيا الوسطى كجزءٍ من القارة المزدوجة أوراسيا. بالنسبة إلى الجنرال الروسي سنيسارف (١٨٦٥-١٩٣٧)، جغرافي ومستشرق، مؤلف كتاب يعود إلى سنة ١٩٠٦ عنوانه "**الهند كعامل رئيسي في مسألة آسيا الوسطى منطقة تركستان**" حيث يعتبر أن آسيا الوسطى تشمل مناطق تركستان، كيفا، بخارى، وشمالي الهند وكشغاريا (منطقة كشغار في تركستان الصيني او كزنجيانغ) والبامير والتيبت وافغانستان وبلوخستان وفارس الشرقية[٣٥].

وذكر م. هونر بشأن اتساع المنطقة:

"إذا نظرنا بصورة أوسع إلى معلومة آسيا الوسطى الكبرى، وبقول آخر، إلى مجالها الثقافي المميز عن الشرق الاوسط كما عن آسيا الجنوبية (....) نجد منطقة اوسع بكثير تمتد بالعرض من منغوليا إلى البحر القزويني وإلى تركيا الشرقية (....). إن قلبها هو تركستان ويتضمن ثلاثة اقسام: صغديان (ترانزوكزيانا باللاتينية، ما وراء النهر بالعربية) وإليها تمكن اضافة خوارزم وخراسان ونييتسو او سميرتشيّ وتركستان الشرقية (كزينجيانغ) او كاشغاري"[٣٦].

في طبعة حديثة من موسوعة اونيفرساليس، كتب هنري بول فرنكفورت من جهته أن آسيا الوسطى تضم: أراضي الجمهوريات السوفياتية: تركمانستان وأوزباكستان وطاجيكستان والمنطقة الصينية المسماة كزنغيانغ وشمال افغانستان[٣٧]. في حين لاحظ ج-ب.رو، في مدخل كتابه المخصص لتاريخ المنطقة ان هذا الفضاء الجغرافي في مفهومه الاكثر ضيقاً يشتمل فقط:

"على ما كنا نسميه في السابق **تركستان الصيني** والذي يحمل الاسم الرسمي سن-كيانغ (كزنجيانغ) او الاسم القديم والحصري. سيرند. في معنىً اوسع وأكثر إرضاءً أنه يتطابق مع كل الاراضي الواسعة التي تمتد من البحر القزويني إلى الصين التاريخية، صين الهانات – رغم أنه في أيامنا، وتمشياً مع موقف الروس، تُفضل تسمية تركستان الشرقية بآسيا الوسطى. لا أحد يعرف بالضبط إذا كان يجبْ أو لا يجبْ ضم التيبت اليه، التيبت التي هناك ميل إلى اعتبارها ككيان مستقل، أو تُربط بمجمل جغرافي آخر غير واضح المعالم، هو مجمل آسيا العليا. إن آسيا العليا بالذات تتألف، في نظر من يعالج الموضوع،

من الجبال ومن الهضاب العالية الممتدة بين سيبيريا والصين والهند وتركستان الروسي، وتتضمن المنطقة المنخفضة لحوض تاريم الواسع (....). أنا أفهم بعبارة آسيا الوسطى: منغوليا وجنوب سيبيريا، أو المناطق الأساسية التي تشكل اليوم كازاخستان والجمهوريات الاربع الاخرى من دول آسيا الوسطى المستقلة CEI: أوزباكستان، تركمانستان وخراسان الايرانية المرتبطة بهراة كمابمرو وبالتيبت وسن–كيانغ (كزنجيانغ) والقانصو (غانصو). ويمكنني أيضاً أن أدخل في موضوعي – مع تقديم براهين قوية – كشمير وإن لم يكن البنجاب بأكمله، فعلى الاقل قسمه الشمالي مثل المقاطعة الشمالية الغربية من باكستان: بيشاور طالبت لمدة طويلة ان تكون ملتقى طرق آسيا الوسطى. إن روابط صفديان مع الهند، والتي تنبثق من الوحدة القديمة الهندية الايرانية ومن الثقافة الاغريقية الباكتيرية Grees-Bactrienne، لا تتوقف أبداً"[٣٨].

يقول غافن هامبلي في المدخل إلى المؤلف الجماعي المخصص لـ آسيا الوسطى:هذه الكلمة "وسط آسيا" كتعبير جغرافي تميل إلى البعد عن التعريف الدقيق"[٣٩]. يلاحظ دنيس سينور من جهته ان التعريف الذي يمكن اعطاؤه لآسيا الوسطى كصيغة مجال حيوي هو تعريف سلبي بالنسبة اليه، انها قسم من القارة يمتد ابعد من حدود الحضارات الكبرى الحضرية. إن هذه الحدود هي بالتالي غير مستقرة[٤٠]. إن مؤرخي الثقافات يعتبرون – على ما يبدو – ان الكلمة تغطي مع ذلك فسحة جغرافية تجمع كازاخستان وتركمانستان واوزباكستان وكيرغيزستان، وطاجيكستان وأقساماً من المقاطعة الصينية كزينجيان وافغانستان[٤١]. ولكن هناك تحديدات جغرافية ترتكز ايضاً على معايير ثقافية وتاريخية قدمت كذلك. وهكذا – في اطار تحرير "تأريخ لحضارات آسيا الوسطى" منفذٍ تحت رعاية الاونسكو، طُلب إلى لجنة من الخبراء ان تبدي رأيها فيما يجب فهمه من عبارة "آسيا الوسطى"، وأوضح التقرير النهائي للاجتماع المعقود في باريس في تشرين ثاني سنة ١٩٧٨ ان الدراسة المخصصة لـ آسيا الوسطى، تتناول حضارات افغانستان، وشمال وشرق ايران، وباكستان، وشمال الهند، وغرب الصين، ومنغوليا وآسيا الوسطى السوفياتية. بالنسبة إلى الاونيسكو: ان التسمية "وسط آسيا" (....) تعود إلى هذه المنطقة، التي تتطابق مع واقعٍ مميز بوضوح ثقافياً وتاريخياً[٤٢].

هنا، في هذا المجال، مع استعمال عامل تحديدي مرتكز على معيار ثقافي، ننتهي ايضاً، وبصعوبة إلى وضع تعريف أجمع حوله العلماء للحيز الجغرافي "آسيا الوسطى" الكلمة تدل إذاً على مجمل جغرافي تختلف حدوده، بشكل ضخم، بحسب المعايير الجغرافية، واللغوية،

والثقافية أو السياسية المعتمدة.

١–على الصعيد الجغرافي، هناك مفهومان يمكن بصورة اجمالية مقارنتهما: تأويل مبالغ في التقليل وتأويل مبالغ في التكبير. الرؤية الضيّقة تعتبر أن آسيا الوسطى تجمع من جديد الجمهوريات الخمس المنبثقة عن تفكيك الاتحاد السوفياتي[٤٤]. في التأويل التكبيري يمكن لـ آسيا الوسطى ان تمتد من البحر المتوسط إلى الصين، ويبدو أن هذا الزعم قد ارتسم منذ ١٩٩١. ، ويلاحظ ان المعجمية الروسية مالت نحو التأويل الضيق عندما حددت أن المقصود اليوم بكلمة آسيا الوسطى هو :" جمهوريات كازاخستان، كيرجستان[٤٥]، اوزباكستان، طاجيكستان وتركمانستان". ويعتبر مؤلف فرنسي جغرافي حديث ان آسيا الوسطى تغطي الجمهوريات الخمس المذكورة. وفي سنة١٩٩٣ اعلنت الجمهوريات: كازاخستان، كيرجبيستان، اوزباكستان وطاجيكستان وتركمانستان، رسمياً انها تعترف لنفسها بأنها من آسيا الوسطى[٤٧]. ونحن سوف نعتمد هذه التسمية في هذا المؤلف.

١– بلدان آسيا الوسطى، السكان والمساحات

البلد	عدد السكان سنة ١٩٩٩	المساحة بالكيلومتر المربع
كازاخستان	١٥٥٧٥٠٠٠	٢٧١٧٣٠٠
كيرجيستان	٤٦٠٠٠٠٠	١٩٨٥٠٠
اوزباكستان	٢٣٥٠٠٠٠٠	٤٤٧٤٠٠
طاجيكستان	٦٦٢٠٠٠٠	١٤٣١٠٠
تركمانستان	٥٠٠٠٠٠٠	٤٨٨١٠٠
المجموع	٥٥٢٩٥٠٠٠	٣٩٩٤٤٠٠

حتى بالرد على المفهوم الجغرافي الضيِّق، فيما خص المجال الجغرافي، ان ما يلفت الملاحظة، لأول وهلة، هو ضخامة المنطقة. انها تمتد فوق اربعة ملايين كلم^{٢} من الصحاري، والسهوب، والواحات والجبال انطلاقاً من بحر قزوين إلى حدود الصين. انه فضاء يعادل ثماني مرات مساحة فرنسا، او كل مساحة الهند يضاف اليها مليون كيلومتر مربع. بين ١٩٢٤–١٩٣٦، قُطعت هذه المساحة إلى خمسة كيانات سياسية (الجمهوريات السوفياتية) بشكلٍ غير متساوٍ. فكازاخستان كمساحة ٢,٧ مليون كلم^{٢} تضم ثلثي اراضي آسيا الوسطى. وما يقارب المليون كيلو متر مربع مقسوم بشكل شبه متساوٍ بين اوزباكستان

وتركمانستان، والباقي يعود إلى بلدين صغيرين من المناطق الجبلية هما طاجيكستان وكيرغيزستان اللتين لهما على التوالي ١٤٣١٠٠ كلم[٢] و ١٩٨٥٠٠ كلم[٢] كمساحة. ثم ما يلفت الملاحظة، بعد، هو تمام عزلة منطقة التأثيرات الاوقيانوسية. هذا الوضع يقلص بشكل ضخم هطول الأمطار Précipitations، ويحدث جفافاً اقصى يغطي اقساماً كبرى من آسيا الوسطى[٤٩]. إن آسيا الوسطى هي منطقة تباين، فنجد فيها سلاسل من الجبال من بين الاعلى في العالم ولكن نجد ايضاً منخفضات عميقة كما في الشمال الشرقي من بحر قزوين. ان آسيا الوسطى يتحكم فيها المناخ القارين فيسيطر التفاوت في درجات الحرارة فيها، واذا كانت السهوب والصحاري تغطي القسم الاكبر من مساحة المنطقة، فيوجد فيها واحات اقصرية (نعيمية). لخص دنيس سنيور بجملة واحدة الظروف الطبيعية السائدة في المنطقة. فهو يرى – في آسيا الوسطى – ان الطبيعة هي بعيدة كل البعد عن ان تكون حليف الانسان، انما في الواقع هي أعندُ معارضيه[٥٠].

ب- الانغلاق والحصار

إن الانغلاق هو ما يميز – بشكل هو الاكثر بروزاً – آسيا الوسطى عن آسيا الغربية، وعن جنوب آسيا وكذلك عن الشرق الاقصى. وبالفعل، إذا أضفنا إلى الجمهوريات الخارجة من الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى، افغانستان ومنغوليا، فإننا نجد أنفسنا أمام أوسع مجموعة من الدول المغلقة في الكرة الارضية. وبالفعل ان هذه المنطقة الجغرافية هي الاكثر بعداً عن البحار المفتوحة (٢٠٠٠ كلم عن البحر الاسود وعن الخليج الفارسي)، وعن المحيطات (٥٠٠٠ كلم عن الباسيفيك) في العالم. وتضم آسيا الوسطى ايضاً دولة من الدول الاكثر انغلاقاً في العالم، أي دولة اوزباكستان التي ليس لها حدود مشتركة إلا مع دول اخرى مغلقة او محصورة.

واستناداً إلى هذا الواقع، لا يمكن إلاَّ أن نستنتج محورية أو وسطية آسيا الوسطى الواقعة في قلب أوراسيا، ولم تكن الحالة على هذا المنوال في الزمن الماضي. فعبر التاريخ – اذا وضعنا جانباً حقبة تيمورلنك (١٣٧٠–١٤٠٥)، وما سمي بالعصر التيموري (التفكك النهائي للاسرة الحاكمة سنة ١٥٠٧)، شكلت هذه المنطقة اطاراً لملتقى الطرق بين المناطق الصينية والروسية والايرانية او ايضاً محوراً ومنطلقاً لامبراطوريات اكثر مما كانت "مركز امبراطوريات".

واليوم يبقى الانغلاق، أحد المشاكل الرئيسية في المنطقة[٥١]. ويشكل هذا الوضع

عائقاً رئيسياً، وتهديداً لسيادة هذه الدول فعلاً. ولا يمكن تلافيه إلا بتكثيف التفاعلات البينية فيما بين البلدان المجاورة، التي تمتلك واجهة بحرية. ان الاستقلال، والانفتاح على العالم وازالة الانغلاق تسير معاً وسوياً. مما يعني ايضاً، إنه بشكل آخر سيكون للاضطرابات الطارئة في آسيا الوسطى انعكاسات تتجاوز الأقاليم السوفياتية السابقة.

ج- التقطيع الاقليمي(٥٢)

إن بلدان آسيا الوسطى كما هي مرسومة في الخرائط الجغرافية، تدين بوجودها لنظام الاتحاد السوفياتي. ان الاراضي، والحدود، والعواصم، وحتى اللغات، على الاقل في شكلها المكتوب هي ابتكارات، أو في كل حال تثبيتات مولودة في المخيّلة السوفياتية بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٣٠(٥٣). ان التقطيع الارضي الذي حصل سنة ١٩٢٤ هو أصل نشأت قسم كبير من الحدود الحالية بين الدول المستقلة في آسيا الوسطى(٥٤). ولم تتثبت هذه الحدود نهائياً إلا في سنة ١٩٣٦. إن منطق عملية التحديد المستعمل من قبل السوفيات في مطالع العشرينات يظل صعب التحديد. ان بعض المؤرخين يعتبر أن السلطات السوفياتية قد استرشدت ببساطة، بقاعدة "فرق تسد"(٥٥). ويقدم بعض الباحثين فكرة تقطيع وطني، في شكله، ولكنه اشتراكي في محتواه، أي أن منطق الاتحاد كان هو المغلَّب، في حال الخلاف في النهاية، على المنطق الوطني(٥٦).

والهدف النهائي من عملية التقسيم هذه هو خلق "أمم" وإن هذه الامم سوف تنتهي في يوم من الايام إلى الذوبان في اتحاد اشتراكي لشعوب لا وطنية(٥٧) [لا صبغة وطنية لها]. وفيما يتعلق بتقطيع الاراضي وتثبيت الحدود، تمسكت اللجنة السوفياتية بالمعايير الاتنوغرافية، الاقتصادية وايضاً الادارية(٥٨).

وكان التحديد في كل حال، مبرمجاً لجعل الادارة المركزية السوفياتية في موقع الحكم في حال الخلاف فيما بين الكيانات المنشأة. ان تكون عملية التقطيع قد صممت من قبل الكرملين حتى لا تستطيع اي من الوحدات الاقليمية المنشأة والمستحدثة قابلة للحياة – خارج النظام السوفياتي – تلك هي مسألة سوف يقدم لها المؤرخون بدون شك، وسريعاً جواباً دقيقاً. وبالامكان في كل حال، التثبت من ان هذه الكيانات كانت مزعزعة منذ الانطلاق بفعل الترسيم المعقد للحدود(٥٩)، وبفعل تخصيص الموارد(٦٠)، وبفعل خلق المغالق و ايجاد اقليات اثنية مهمة فوق أراضيها. ومن الأمثلة على ذلك ان مدينة اوك ذات الأغلبية

الاوزبيكية الحقت بكيرغيزستان في حين ان سمرقند وبخارى ذات الأكثرية الطاجيكية، قد الحقتا باوزباكستان. كذلك محصر سوك الواقع في اراضي كيرغيزستان، فقد أُلحق في اوزباكستان في حين ان سكانه يتألفون بنسبة ٩٥% من الطاجيك و٥% من الكيرغيز. ويمكن مضاعفة الأمثلة – ان القوميات المعترف بها (Titulaires) التي تعيش خارج جمهوريتها التي تحمل اسمها تشكل مصدراً مهماً للمشاكل الكامنة. وهكذا نجد اقلية اوزبكية في الجمهوريات الأربع الأخرى من آسيا الوسطى وكذلك في أفغانستان[٦١]. وإنه من الصعب في الغالب **تحديد هوية عقلانية اقتصادية**، أو جغرافية، أو اثنية ضمن حدود جمهوريات آسيا الوسطى. وتشكل حالة وادي فرغانة، بالتأكيد، أفضل دليل على هذه المشكلة. هذا الإقليم الموحد على الصعيدين الجغرافي والتاريخي، سبق ان حطم وقسّم بين ثلاثة جمهوريات[٦٢].

بالواقع ان التقطيع الاقليمي لآسيا الوسطى، المحدث في الحقبة السوفياتية، لم يستطع ازالة الصفة التعددية العرقية للبلدان (استناداً لإحصائية أُجريت سنة ١٩٨٩نلاحظُ أن هناك :٤٣% من الكازاك، ٥٢% من الكيرخيز، ٦٠% من الطاجيك، ٧٢% من الاوزبك، ٧٢% من التركمان يعيشون على التوالي في بلد لم يكن يحمل اسم الاثنية المسيطرة). في كازاخستان مثلاً، لم تكن القومية التي تعطي اسمها للبلد ذات اكثرية فيه في اليوم الذي نالت فيه استقلالها. واذا اضفنا إلى هذه العناصر، استمرار الانحياز الاقليمي والعشيري والفئوي، وكذلك اهمية عدد السكان المختلفي المنشأ "أوروبي" أو من اصل قوقازي في آسيا الوسطى، فيمكن بصورة افضل قياس وهن وزعزعة هذه البلدان، في وقت وصولها إلى الاستقلال. ونظراً لتعقيد طبيعة الحدود في آسيا الوسطى، ورغم سمتها المصطنعة، كشف بعض المراقبين ان كل اثارة لحالة هذا الواقع سوف تفتح علبة الباندور[٦٣]اي علبة الشر.

من أجل هذا، في لحظة الاستقلال، لم يتحمل أحد مسؤولية البحث (الاعتراض) في الحدود الموروثة عن الاتحاد السوفياتي. هذه الحدود التي يبقى ترسيمها غامضاً مبهماً في بعض الاحيان. وفي بعض المناطق، تكرست واكتسبت نوعاً من القوة والثبات، على الأقل في مخيال قادة الجمهوريات، بسبب عدم ترسيمها احياناً على الارض، وخطر إعادة البحث فيها لا يمكن استبعاده تماماً اليوم، كما تدل على ذلك التوترات المتقطعة بين اوزباكستان وكازاخستان[٦٤] أو بين أوزبكستان وكيرغيزستان[٦٥]. ويحاول بعض هذه الدول استخدام هذه القضايا لغايات سياسية داخلية[٦٦].

المقطع الثاني: في السكان

فيما خص السياسة، يجب الكشف عن ضعف الوزن الديمغرافي في المنطقة مقارنة بغيرها من التجمعات السكانية في آسيا. انها مسكونة بحوالي ٥٥ مليون ساكن. فهي، أي هذه الجمهوريات الخمس من آسيا الوسطى،يقِّلُ عدد سكانها عن عدد سكان جارتها ايران التي تَعدُ وحدها ما يقارب من ٦٥ مليون قاطن. من وجهة نظر اهمية السكان في كل دولة، تبدو اوزباكستان، بسكانها البالغين ٢٣ مليوناً، البلد الاكثر سكاناً، تليها كازاخستان التي تَعُدُّ ١٦ مليوناً. وعدد سكان الدول الثلاث الاخرى يتراوح بين ٤ إلى ٧ ملايين ساكن. وإذا قارنا المنطقة مع جيرانها القريبين (ايران، روسيا، باكستان، الهند، الصين) يبدو واضحاً انه على الصعيد الديمغرافي، تبدو آسيا الوسطى، كفراغ حقيقي محاط ببقاع ممتلئة[٦٧].

وعلى الصعيد الاتنولوجي، والاتنو–ديني، يمكن ان يبدو وضع آسيا الوسطى – وللغرابة – بشكلين مختلفين تماماً. انطلاقاً من نوع من الرؤية يمكن تحصيل تقسيم كثير الانسجام يقوم على التمييز بين خصوصيتين اساسيتين: هيمنة اللغات التركية من جهة، وهيمنة الاسلام السني من جهة اخرى. وإذا كانت هذه النظرة غير دقيقة، فبالامكان على الاقل، النظر عن قرب، واكتشاف مظهر آخر للواقع، هو مظهر يكشف عن التعقيد العجيب الغريب اتنياً ودينياً.

ان "المجموعات وما دونها– والفرق– والسلالات– والقبائل" متعددة في دول آسيا الوسطى وشديدة الاهمية لفهم اللعبة السياسية في المنطقة[٦٩]؛ فالسكان المتوطنون (مواطنون روس وأرمن، واوكران، وتتر، واذريون، وغيرهم من مناطق اخرى من الاتحاد السوفياتي السابق)، والسكان المهجَّرون بالقوة (من اصل قوقاسي مثل الشيشان والمشكيت[٧٠]، وألمان الفولغا او الكوريون[٧١]) يشكلون متعدداً من مناشئ شديدة التنوع؛ والنزعات الاقليمية والمحلية كثيرة العدد جداً؛ الارثوذكس، واعضاء الكنائس الاصلاحية، يهود، اسماعيليون، موجودون في كل مكان تقريباً. بالنسبة إلى السكان الكثيري العدد مثل الطاجيك والاوزباكستانيين، والتفرعات العرقية ليس لهم توجه بمقدار ما انهم يتكلمون لغتين (اوزبك/طاجيك) وحتى أحياناً ثلاث لغات (يتكلمون اضافة اليهما الروسية)، أو لأسباب نفعية عملية وسياسية، يصرحون بأنهم ينتمون إلى الهوية السائدة في الجمهورية، كحال طاجيك اوزباكستان.

وعلى سبيل العلم تقدم اللوحة التالية فكرة عن تعقيدات التركيب الاتني في

جمهوريات آسيا الوسطى، مع عدم الالتفات إلا إلى المجموعات الاكثر اهمية عددية. ولكن نكتفي بمثل واحد نشير إلى أن اوزباكستان لا تضم اقل من ١٢١ مجموعة عرقية اتنية في اراضيها[٧٣].

٢- *التوزيع الاتني للسكان سنة ١٩٩٩-٢٠٠٠*

كازاخستان	– كازاك	٥١%
	– روس	٣٢%
	– اوكران	٥%
	– تتر	٢%
	– اوزبك	٢%
كيرخيزستان	– كيرخيز	٥٦%
	– روس	٣١%
	– اوزبك	١٣%
	– اوكران	٣%
اوزباكستان	– اوزبك	٧٥%
	– روس	٦%
	– طاجيك	٥%
	– كازاك	٤%
	– كاراكالباك	٢%
	– تتر	٢%
	– كوريون	١%
	– اوكران	١%

طاجيكستان	–	طاجيك	%٦٧
	–	اوزبك	%٢٥
	–	روس	%٢
	–	تتر	%٢
تركمانستان	–	تركمان	%٧٧
	–	اوزبك	%٩
	–	روس	%٧
	–	تتر	%٢

المقطع الثالث: في التاريخ

ثلاث مميزات تميز آسيا الوسطى المعاصرة عن مناطق اخرى من القارة الاسيوية: الاستعمار الروسي، سيطرة الاتحاد السوفياتي المباشرة، والشكل الخصوصي جداً في الوصول إلى الاستقلال. ولكن قبل البحث في هذه المميزات. لا بد من القاء نظرة سريعة وعابرة على التاريخ في المنطقة منذ تشكل الخانات الاوزبكية إلى حين ابتلاعها من قبل الاتحاد السوفياتي.

أ– من الخانات إلى الاتحاد السوفياتي

بعد انهيار الامبراطورية التيمورية، تمزق فضاء آسيا الوسطى إلى خانات (محافظات؛ وخان هو لقب نبالة تركي– مغولي) متخاصمة[٧٤]. وعرفت هذه الخانات بخانات اوزبك. وهي انبثقت عن محاولة ابو خير الشيباني في اقامة مملكة اوزبكية كبيرة في القرن السادس عشر، وهذه المحاولة استعادها فيما بعد حفيده محمد الشيباني، الذي دخل في صراع مع الصفويين الفرس. في آخر القرن السادس عشر، حاول شيباني آخر، اسمه عبدالله ان يضمها تحت سلطته؛ ولكن السلطة الشيبانية انهارت بعد تدخل الامبراطور الصفوي، الشاه عباس. وابتداء من القرن السادس عشر، عرفت آسيا الوسطى عزلة نسبية بسبب صعود قوي لسلطة شيعية في ايران، من جهة، عزلتها عن قسم كبير من العالم الاسلامي، ومن جهة ثانية، بسبب

ازدهار الاتصالات البحرية بين اوروبا وآسيا، مما كان له رديف هو التراجع التدريجي لأهمية الاتصالات البرية عبر طريق الحرير[٧٥].

هذه العزلة وهذا الانكفاء على الذات ساهما في تفاقم تفكك آسيا الوسطى، الذي سبق ان ابتدأ بفعل تطور الخصومات بين الفرق الاوزبكية[٧٦]. وقسّم المجال الاوزبكي إلى محافظتين رئيسيتين: دولة اوزبك الرئيسية من خانة بخارى[٧٧]؛ أما المحافظة الاخرى فكانت خانة خوارزم، المشهورة اكثر باسم عاصمتها كيفا.

خارطة الخانات

إلى هاتين الدويلتين انضمت دويلة ثالثة هي خانة خوكند، والتي يشكل وادي فرغانة قلبها[٧٨] فيما بين القرن السابع عشر وبداية القرن العشرين، طبع تاريخ الخانات بصورة اساسية بتغيير السلالات الحاكمة، وبالخصومات المتمادية، وبالنزاعات على الاراضي.

قبل وصولهم إلى المنطقة، وبخلال الحقبة التي سبقت الاستعمار [الغربي] كان الروس على اتصال بالخانات الاوزوبكية. وكما ذكر فاتسان فورينو، تميز العلاقات بين الروس والاوزبك في ذلك العصر بأصالة كبيرة:

أ- كانت هناك علاقة دولة بدولة

ب- هذه العلاقة قد برزت منذ بداية تاريخ الخانات الاوزوبكية في ترانزوكزيان
ج- كانت روسيا هي الشريك الاوروبي الوحيد لهذه الخانات طيلة ثلاثة قرون
د- كان القادة الاوزبك هم اول من سعى إلى اقامة علاقات مع روسيا(٧٩).

إن تقدم روسيا باتجاه آسيا الوسطى ينطلق من استراتيجية طويلة الامد، شكَّلَ تأسيس مدينة اورنبورغ في منتصف القرن الثامن عشر - على شواطئ نهر اورال- اول عمل فيها(٨٠). وخلال هذا القرن، لعب الروس، بشكل خاص، على الخصومة بين الكازاك لكي يفرضوا عليهم تدريجياً حمايتهم، وإنْ بجهد ومشقة، وبنى الروس على الحدود الشمالية الشرقية من آسيا الوسطى سلسلة من القلاع سموها خط ايرتيك. وحطم الجيش الروسي الخانات العاصية واقاموا سنة ١٨٥٤ حصن فرني ("المُخْلِص") الذي اصبح ألْما آتا ثم الماتي بعد ١٩٩١.

تمَّ هذا التقدم نحو الشرق على حساب امبراطورية آل قِنْغ التي تمارس نظرياً سيادة على الاراضي الكازاكية الواقعة في الشرق وفي الجنوب من بحيرة بلكاش. في سنة ١٨٦٤، وبموجب معاهدة تشوغوتشاك، اضطرت الصين إلى التخلي عن حقوقها في هذه المنطقة لصالح سان بطرسبرغ. وعلى موازاة هذه الاندفاعة تقدم الروس من اورنبورغ باتجاه بحر آرال ووصلوا إلى مصب نهر سير داريا سنة ١٨٤٧. في سنة ١٨٥٣ سيطروا على المجرى الاوسط للنهر. ومشروع الاستيلاء على ترانزوكزيان يوضح ذلك (٨٢).

ان الاستيلاء واخضاع الخانات الاوزبكية الثلاث وهي كوكاند وبخارى وكيفا، من قبل الروس اقتضى عقدين من الزمن، من سنة ١٨٥٣ إلى ١٨٧٣. واعطى الاستيلاء - سنة ١٨٥٣، على حصن اك مسجد، الواقع في سهل سير داريا الاشارة على التقدم الروسي في ارض كواكند. في ١٥ حزيران ١٨٦٥، دل الاستيلاء على طشقند - اكبر مدينة في آسيا الوسطى - من قبل الجنرال تشرنايف، على بدء الصراع مع امارة بخارى(٨٤). في تموز ١٨٦٧، عين جنرال من جيش القيصر، فون كوفمان، حاكماً لتركستان تكون عاصمته طشقند. واحتل هذا المركز حتى وفاته سنة ١٨٨٢(٨٥). وبخلال هذه الحقبة - ومدتها حوالي خمس عشرة سنة - تم اخضاع المنطقة بصورة شبه كاملة. وهكذا دخلت القوات الروسية سنة ١٨٦٨ إلى امارة بخارى، المعتبرة القوة الرئيسية في المنطقة واستولت على المدينة التاريخية سمرقند (١٨٦٨). وفي حزيران من ذات السنة، وقع الامير معاهدة تقضي بجعل امارة بخارى محمية روسية.

وتابع الروس سياستهم التوسعية فهاجموا خانة كيفا التي خضعت لهم سنة ١٨٧٣

وسلمت لروسيا الاراضي الواقعة على الضفة اليمنى من آمو داريا. في سنة ١٨٧٦، وعلى اثر عصيان في وادي فرغانة، تم القضاء ببساطة على خانة كوكاند وبصورة كاملة فأُدخِلت وأُدمِجت بالقوة في الحاكمية العامة لتركستان[٨٦].

وابتداء من سنة ١٨٧٣، انقلب الروس ضد القبائل التركمانية التي تقطن في منطقة واسعة ممتدة من شرقي بحر (قزوين) إلى حدود ايران وافغانستان.. فاحتلوا أولاً الشاطئ الشرقي من البحر وقاموا – انطلاقاً من مرفأ كراسنودومنسك – ببناء خط حديدي عبر بحر قزوين"أراضي بحر القزوين". وبدأت الحملة العسكرية سنة ١٨٨٧ وانتهت سنة ١٨٨١ بالقضاء على القبائل التركمانية في جيوك–طيبي قرب نهر اتراك. في سنة ١٨٨٤ تم الحاق واحة مرو الواقعة قرب الحدود الايرانية. وفي السنة التالية، جاء دور واحة اخرى هي بانجه، القريبة هذه المرة من الحدود الافغانية. وحددت لجنة انكليزية روسية حدود الامبراطورية الروسية مع افغانستان سنة ١٨٨٧. ولكن هذا الخط اعيد النظر فيه سنة ١٨٩١ عندما قام الروس بالاستيلاء على بامير. في هذه المنطقة، تم تحديد الخط الجديد للحدود مع افغانستان سنة ١٨٩٥.

ان الاستيلاء على آسيا الوسطى تم في مجمله بسهولة ويسر هذا اذا قورن بالاستيلاء على القوقاس. فقد تم احصاء اقل من ألفي قتيل من الجانب الروسي. وهذا الاستيلاء قد تم ضمن منطق سياسة القياصرة تجاه آسيا مع الاخذ في الاعتبار – ايضاً – عوامل اخرى[٨٩].

على الصعيد الاقتصادي : كانت سان بطرسبرج ترغب في زيادة تجارتها، والحصول على اسواق جديدة، والعثور على مواد اولية، وسعت ايضاً إلى التوصل إلى انتاج القطن[٩٠].

على صعيد الجغرافية السياسية: أراد الروس استباق اي تسلل بريطاني من الجنوب وايضاً الحصول على ضمانات لكي يهددوا الوضع الانكليزي في شبه القارة الهندية، في حال قررت لندن العودة من جديد إلى العملية التي قامت بها في جزيرة القرم سنة ١٨٥٣[٩١]... وترجم التنافس الانكليزي الروسي في المنطقة بنصف قرن من التوترات بين الدولتين الاستعماريتين، تخلله توقيع بعض المعاهدات ولكنه لم يتفاقم إلى مواجهة مفتوحة[٩٢]. ولعبت كلٌ من افغانستان(في المنطقة البريطانية)، وبخاري (في المنطقة الروسية)، دور الدولتين المخففتين للتصادم. وسويت المسألة بين لندن وسان بطرسبرج نهائياً باتفاقية ٣١ آب ١٩٠٧ فيما يتعلق بأفغانستان، وفارس والتيبت[٩٣].

تولى الروس ادارة آسيا الوسطى في أجلى مظاهر الإستعمارية "التبعية"، في حين وضعت ادارة تركمانستان تحت وصاية وزارة الحرب، وتمتعت خانات كيفا وبخارى، التي اجتزئت اراضيها بشكل قوي، بملاك حماية تعود إلى وزير الشؤون الخارجية الروسي "وهكذا تمثلت روسيا في بخارى بموظف سياسي له صفة سفير (....) وهذا اعطى بخارى وجهاً شبه استقلالي ساهم في هيبة الامير خارجياً"(٩٤).

وبمراعاتها للامير حاولت روسيا – بدون شك – اعطاء صورة ايجابية عن نفسها. ولكن سياسة التواجد الملطف هذا كان لها ايضاً هدف آخر: حض بريطانيا على ان تحذو حذوها في افغانستان. ولم يكن هدف السياسية الروسية الوحيد في آسيا الوسطى، بالتأكيد، تقاسم مناطق النفوذ مع انكلترا في آسيا، بل هدفت أيضاً إلى استعمار الاراضي وإلى الاستثمار الاقتصادي في سهوب كازاخستان، لقد جاء الفلاحون الروس ليتوطنوا باعداد كبيرة. وفي مناطق اخرى، ارتبط التوطن الروسي، بشكل خاص، باقامة ثكنات جيوش مقيمة، وبإنشاء طرق وسكك حديدية، وإلى تطوير البنى التحتية الادارية، وإقامة شبكات تجارية.

من الناحية الزراعية، كان للوجود الروسي وقع ضخم في آسيا الوسطى (méridionale): تطوير زراعة القطن على حساب الزراعات المعيشية وزراعة القمح.

في أواخر القرن التاسع عشر كانت الامبراطورية الروسية في أوج ازدهارها، وكان القيصر يحكم اكثر من ١٢٦ مليون انسان، بحسب احصاء ١٨٩٧؛ وامتدت السيطرة الروسية على ما يقارب من نصف مساحة اوراسيا. وعملت الحركات الثورية التي اندلعت في روسيا انطلاقاً من سنة ١٩٠٥، بخلال اثنتي عشرة سنة تقريباً على زعزعة هذا البناء الجميل.

وأدت ثورة "١٩٠٥" في آسيا الوسطى، على وضع حد مؤقت لسياسة **الروسنة** التي بدِئ بها طيلة السنوات الاولى من حكم نيقولا الثاني (١٨٩٤–١٩١٧). وبفضل بعض الحريات الممنوحة بفضل بيان نقولا الثاني المنشور في ٣٠ تشرين اول سنة ١٩٠٥، بدأت الشعوب غير الروسية تُصدر صُحفها بلغاتها الوطنية، وهم قد مُثلوا تمثيلاً مرضياً نوعاً ما في الدوما الاول. وقامت احزاب عديدة واتحادات.

وبسرعة كبيرة، عادت السياسة التسلطية إلى ما كانت عليه. في سنة ١٩٠٧ خمدت السياسة الليبرالية المفتتحة سنة ١٩٠٥، خموداً طويلاً. لقد كانت ثورة ١٩٠٥ ظاهرة روسية خالصة. وباستثناء ترانزقوقاسيا، ظل المسلمون في الامبراطورية، معزولين عن هذا

الحدث. إلا أنه ابتداء من هذه الحقبة، وعلى اثر الهزيمة الروسية امام اليابان، لوحظ قيام تحرك متنام تسلل إلى حياة الارياف والمدن حيث بدأت الافكار الاصلاحية تلاقي نجاحاً شعبياً. هذه الافكار النامية منذ عقدين على الاقل بفعل تتار روسيا، حفَّزّتها التيارات الاصلاحية التي ازدهرت في حينها في الامبراطورية العثمانية وكذلك في فارس المجاورة وتُرجمت في هذه البلدان بحركات ثورية، كمثل حركة الشبان الاتراك الجدد او حركة الدستوريين الايرانيين. في بخارى اتخذت الحركة الاصلاحية اسم "الجديد"(٩٥). ان اصلاح التعليم، وانطلاقة صحافة وطنية، وقيام مجموع منظم، تلك كانت اولى اهتمامات **الحركة التجديدية**. ولكن انطلاقاً من سنوات ١٩١٠، وفي مواجهة ردة فعل **القدامى** (المحافظين) اضطر التجديديون، على صورة ايران وتركيا، إلى تشكيل جمعيات سرية. وفي تموز ١٩١٤ عندما دخلت روسيا الحرب ضد الامبراطوريات المركزية، إلى جانب حلفائها في "**التفاهم**"، اظهر سكان آسيا الوسطى عن ولاء واخلاص تجاه الدولة الروسية. ولكن في سنة ١٩١٦ عندما ارادت السلطة الروسية تجنيد المسلمين في الجيش الروسي لارسالهم إلى الجبهة الاوروبية، اندلع العصيان(٩٦). فثورة ١٩١٧ لم تكن تحظى باهتمام سكان آسيا الوسطى حقاً(٩٧). وفي أول ايار ١٩١٨ قامت جمهورية سوفياتية في تركستان ادمجت بروسيا السوفياتية في حين أنه – تحت اسم جمهورية بخارى، وجمهورية خوارزم – حولت الامارات المستقلة استقلالاً ذاتياً: بخارى، وكيفا، إلى دول مستقلة حليفة للجمهورية الاشتراكية، الفدرالية لسوفيات روسيا (RFS). في شباط ١٩٢٠، احتل الجيش الاحمر كيفا. في ايلول ١٩٢٠، قام الجيش الاحمر والمعارضون "شباب بخارى" بالاستيلاء على بخارى التي هرب منها الامير(٩٨). ومن سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٤، مرت السياسة البولشفية، تجاه هاتين الامارتين بثلاث مراحل كبرى. في بادئ الامر لم يهتم الحكم الجديد كثيراً بالتيارات الإستقلالية التي ظهرت في هذه المناطق. وكان اهتمامه الاول والاساسي يقتصر على تفادي ظهور حركات معادية للثورة، يمكن ان تهدد وجود النظام البولشفيكي.

وبعد عام١٩٢٠ غيّر البولشفيك وجهة نظرهم. فبعد تأخر الثورات الاوروبية – المرجوة والمنتظرة جداً – انقلب القادة في موسكو نحو بلدان الشرق، وبالمقام الاول نحو البلدان التي كانت سابقاً من الامبراطورية، دون ان يمارسوا الامبريالية كما في السابق.

بالنسبة إلى آسيا الوسطى كان التوفيق بين موضوع الاستقلال الوطني وموضوع التجمع الطوعي، هو الهدف الجديد الخفيّ جداً للثورة، وكان من الواجب – فعلاً – وبذات الوقت اظهار ان الثورة الروسية تحترم الاماني القومية، مع تشجيع النخبات التحديثية على

الاندماج في التيار الثوري الشيوعي والدولي. وقد تم الامر فعلاً انطلاقاً من سنة ١٩٢٤. ان خضوع الشعوب الاسلامية للنظام السوفياتي لم يتم بدون صدامات. في آسيا الوسطى، بدأت حركة البصمجى (قطاع الطرق باللغة الاوزبكية) منذ سنة ١٩١٨. واستمرت طيلة عشر سنوات[٩٩]. هذه الحركة التي كان مركزها الرئيسي في وادي فرغانة، كانت عصياناً شعبياً مضاداً للسوفيات، وتضم الفئات الاكثر فقراً من السكان، وتضم رؤساء عشائر، والمُلاّ وبعض القوميين، والبصمجية. رغم بعض المحاولات، لم يكن لهم ابداً قيادة واحدة، ولم تَتَعَدَّ ان تكون تجمع عصابات مسلحة كثيرة الانتشار في القسم الجنوبي من آسيا الوسطى. وبعد القضاء على البصمجية دخلت آسيا الوسطى تحت هيمنة الاتحاد السوفياتي لكي لا تخرج منه إلا سنة ١٩٩١.

ب- التجربة الإستعمارية الروسية

في التقليد، الإستعمارية الحديثة، التي تقرن **بالنهضة**، وبالاكتشافات الكبرى، هي تعبير يطبق على وضع اليد على ارض بعيدة، واقعة في اغلب الاحيان، ما وراء البحار [طبعاً بالنسبة إلى الدول الاوروبية في الغالب]. ولكن هذا التعريف لا ينطبق على الإستعمارية الروسية، اذ يوجد تجاور ارضي واتصال بين الوطن الام (الميتربول) و"المستعمرات" اننا امام قارّية لها ايضاً خصوصية اخرى: هي حدوثها على اثر التوسع الارضي الذي ولّد روسيا بالذات. هذه الامبراطورية، القطعة الواحدة – حيث حدود الاراضي، اراضي الفاتحين، وحدود الاراضي المفتوحة، ليست واضحة تماماً – تشبه الامبراطوريات الارضية في العصور القديمة او امبراطوريات آسيا، المغولية والصينية. وبقول آخر، ان الإستعمارية الروسية ليست انقطاعاً عن التطور التاريخي لروسيا.

هذه الإستعمارية تشكل جزءاً من الاصول التاريخية للبلد، اي جزءاً من تشكل الركائز الارضية لروسيا؛ انطلاقاً من تمديد بطيء للموسكوفية. ضمن هذه الظروف، لا شيء يدهش من ان تكون المسألة الوطنية الروسية والمسألة الإستعمارية الروسية مما يصعب الفصل بينهما[١٠٠].

وهكذا كما يذكر ماركو فيرّو: "الروس هم الشعب الوحيد الذي يعتبر ان الاستعمار يشكل جوهر تاريخه بالذات"[١٠١]. ان الاستيلاء على كازان سنة ١٥٥٢ واستراخان سنة

---

[100] هذه الظاهرة في تشكل أرض روسيا عن طريق التزايد تشكل الاساس التاريخي التي بنى عليها الحكم الروسي خطابه "القومي الوطني"، خطاباً مرتبطاً بشكل حميم باقامة الامبراطورية. هذه الخصوصية التاريخية تفسر ولا شك ولو جزئياً الصعوبات الحالية في تعريف واعادة بناء الهوية "الروسية".

١٥٥٦ يشكلان مرحلة تاريخية مهمة: بعد ثلاثة قرون من النير التتري. وقد خلفت الامبراطورية الروسية أمبرطورية السهوب التي شكلها البدو القادمون من آسيا. بعد ذلك عمل الروس تدريجياً على توسيع نفوذهم على سهوب آسيا لكي يتسللوا فيما بعد إلى قلب آسيا الوسطى. وخَلَفَ الاميرُ الكبيرُ الخَانَ وأصبحَ قيصراً. ولكن في هذه الامبراطورية الناشئة، لم يعتبر القيصر ان رعيته الروس، تستحق نظام التتر في ظل أمير التتر، بل تستحق نظام الروس في ظل أمراء التتر. فالقيصر يعتبر نفسه في الواقع انه "قاهر رعيته بالذات". وهؤلاء الرعايا كما قال القيصر لزائر غربي: "انهم جميعاً عبيد". وكما يذكر آلن بيزنسون: "الامبراطورية الروسية – وهذه هي اصالتها – لا تتضمن نواةً مميزةً ومحيطاً خاضعاً"[١٠٢]. هذا الاسلوب في التعامل كان له فيما بعد نتيجة مهمة في "الكولونيات" حيث لا يمكن التمييز بين "المستعمِر" و "المستعمَر" تمييزاً شديد الوضوح كما هو الحال في الكولونيات الغربية. وهناك خصوصية اخرى في الامبراطورية الروسية هو أنها تشكلت بفضل موارد مادية وبشرية تافهة لا تذكر. فالفاتح فقير وكذلك امبراطوريته التي ستبقى امبراطورية فقيرة[١٠٣]. ان القوة الغاشمة يمكن ان تفسر الفتح، ولكن الحفاظ على الامبراطورية يفسر بانضمام النخبات وانضمام الشعب الروسي إلى الصفة الاستعمارية لبلادهم، وكذلك بقدرة روسيا على تضمين آلتها الحاكمة، النخبات المحلية بفعل نوع من المساواة في المعاملة تُمْنَح لكل السكان.

وإذا كان حب الذهب، والولع الذي يمارسه تقليد الغرب، والدفاع عن الارض الروسية في مواجهة التهديدات المفترضة من قبل البرابرة، اذا كانت كل هذه قد شكلت حوافز للتوسع، فإن الديانة الارثوذوكسية لم تتدخل في اللعبة إلا بشكل متأخر، ورسالتها وتوجهها سيكونان دفاعيين (في الغرب تجاه هجوم الكنائس البروتستنتية والكاثوليكية، وفي الجنوب تجاه الاسلام) اكثر مما هما تحرك انجيلي هجومي، رغم ان شرعية القيصر مزدوجة: وريث الخان ووريث الباسيلوس البيزنطي. ونتائج منطق الإستعمارية الروسية هي:١- **على الصعيد الاقتصادي:** توحيد السوق والمواصلات.٢-**على الصعيد السياسي:** نمو السلطة المركزية وتسهيل انتشارها. ٣-**على الصعيد الديبلوماسي:** شكلت الامبراطورية، ثم من بعدها الاتحاد السوفياتي، كلاً واحداً متكاملاً؛ ان حدود المتروبول اختلطت بحدود المستعمرات. ٤-**على الصعيد العسكري:** في حالة الاعتداء، تتيح "خلفية البلاد" أي عمقها، الانكفاء، ويصبح الاستيلاء عليها، نظراً لاتساعها وضخامتها، أمراً صعباً. واخيراً ان تتالي الاراضي يجر وراءه نوعاً من التماسك والتشابه الثقافي، تسهله الهجرات الداخلية والنزوح في الاتجاهين.

ج- المرحلة السوفياتية

ان الجمهوريات الجنوبية – السوفياتية سابقاً – والتي حصلت على الاستقلال سنة ١٩٩١، عاشت طيلة الحقبة السوفياتية، عملية تطور اقتصادي وسياسي خصوصي جداً. لا شك ان عدداً من الدول – من العالم الثالث خاصة في آسيا وبعض دول افريقيا واميركا اللاتينية – عرفت تجربة نمو مستوحاة من تجربة الاتحاد السوفياتي. ولكن اياً منها لم يندمج بشكل كامل بالاتحاد السوفياتي وبالتالي لم يتأثر طويلاً، ومباشرة وعمقاً وبهذا المقدار، بالماركسية اللينينية السوفياتية المطبقة انطلاقاً من موسكو، طيلة اكثر من سبعين سنة . من جراء هذا الواقع، ورغم وجود سمات مشتركة تتقاسمها مع بلدان اخرى في "الجنوب" فإن هذه الدول تتميز بفوارق خاصة إلى درجة يمكن معها التساؤل حول امكانية او عدم امكانية وضعها ضمن هذه الفئة.

د- الاستقلال دون المطالبة به

من بين العوامل التي تساعد على اعطاء اهتمام خاص بالتفكير في حالة هذه الدول الجديدة المستقلة، هناك مظهر مهم يتعلق بالضبط باستقلالها. ان توصل هذا البلدان إلى نظام الدول المستقلة، يمر في وضع مختلف تماماً عن الوضع الذي عرفته البلدان الاخرى في آسيا وافريقيا. على العموم هناك غياب كامل لحركة حقيقية سياسية تطالب بالاستقلال داخل هذه البلدان.

ان الانتقال إلى الاستقلال، والانفصال عن "المتروبول" كان بفعل التفكك السياسي للمركز وليس نتيجة ارادة سياسية عبرت عنها الجماهير في الاطراف. هذه البلدان التي تدخل رغماً عنها في طريق الاستقلال، تقوم بذلك ضمن سياق دولي خاص جداً موسوم بانتهاء الحرب الباردة، في حين ان رفع الإستعمارية المباشرة عن آسيا وافريقيا قد جرى في حقبة من الحقب الاكثر توتراً في الحرب الباردة بين ١٩٤٧ (تاريخ استقلال الهند) و ١٩٦٠ (تاريخ استقلال ١٧ دولة افريقية). فضلاً عن ذلك، لقد تم استقلال بلدان آسيا الوسطى والقوقاس، في وقت كان الاتحاد السوفياتي – ومن ضمنه روسيا، الدولة المستعمرة – يتعرض بالذات لأزمة من اخطر الازمات في تاريخه. انه وضع ليس مثيل سابق، بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا وهولندا او بلجيكا، في الوقت الذي كانت فيه مستعمراتها تدخل في فضاء الاستقلال. فعدا عن هذه الخصوصيات التي تميز تاريخ الوصول إلى استقلال هذه

الجمهوريات السوفياتية السابقة، ان ملاحظة هذه العملية، تبدو مهمة جداً بمقدار ما تشكل المرحلة الكبرى الاخيرة من زوال الاستعمار الذي تمكن متابعته في الزمن الحقيقي. واذا اردنا مقارنة نهاية السيطرة الروسية على آسيا الوسطى وعلى ما وراء القوقاس، بغيرها من اشكال زوال الاستعمار، فيمكن ايجاد اوجه شبه مع تفكك الامبراطورية العثمانية او الامبراطورية النمساوية الهنغارية على اثر الحرب العالمية الاولى. إلا أنه يجب الاخذ في الحسبان اختلافات السياق التاريخي، لأن تفكك هاتين الامبراطوريتين جاء بعد هزيمتها العسكرية في الحرب. وهذا امر مخالف تماماً لحالة الاتحاد السوفياتي الذي – اذا كان قد تلقى هزيمة – فهي من المستوى الايديولوجي والاقتصادي. فضلاً عن ذلك، في البلقان، وفي اوروبا الوسطى، وفي الشرق الاوسط العربي، وهي مناطق كانت تحت حكم امبراطورية آل هبسبورغ وامبراطورية آل عثمان، وحيث تشكلت "دول جديدة" كانت توجد حركات وطنية ناشطة منذ عدة عقود. وهذا امر لم يوجد في آسيا الوسطى، كما سبق ان اشرنا اليه.

التقطيع الإقليمي في المرحلة السوفياتية

هوامش القسم الأول





القسم الثاني: الإنتقال

المقطع الأول: الإنتقال السياسي

تحدد الإنتقال في آسيا الوسطى الاقل على ثلاثة أوجه. الوجه الأول: يُفهم الإنتقال على انه خروج من الموديل السياسي السوفياتي بهدف اقامة هيكل وطني. اننا نجد انفسنا اذاً أمام انتقال سياسي ليس هو بالضرورة العبور من الشمولية إلى الديمقراطية، بل هو أقرب ان يكون عبوراً من الشمولية إلى التسلطية من أجل البناء الوطني، الامر الذي له ميزة تمكين القادة من تتجاوز أطرالعملية الديمقراطية.

والوجه الثاني للإنتقال هو اقتصادي. الامر يتطلب البدء في العبور من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق.

واخيراً للانتقال بعد جيوبوليتيكي (جيو- سياسي) يترجم بآنٍ واحد بتثبيت الدول الجديدة على المسرح الدولي، وتغيير هذا المسرح بفعل ادخال هذه الكيانات الجديدة فيه. فيما يتعلق بالبعد السياسي، لا يتطابق الانتقال مع القطيعة الحقة. فلأسباب سوف نتفحصها فيما يلي يجب ان يحلل الانتقال هنا، اكثر من اي مكان آخر ولا شك بعبارات الاستمرارية، والتغيير وليس الكسر المفاجئ، او القطع. اذ بالفعل، ان معطيات كثيرة محددة جداً تحيلنا قبل كل شيئ إلى الاستمرارية. من بين هذه المعطيات، هناك معطيان اوّليان أساسيان يتعلقان بالنُخب وبالانظمة السياسية.

أ- الكوادر

"إذا أردنا ان يستمر كل شيء فمن الواجب أولاً أن يتغير كل شيء".

جيوسيب توماسي دي لامبيدوزا "لوغيبار"

جاء انهيار الامبراطورية السوفياتية بفعل تهاوي مركزها وليس بفعل المطالبات

المنبثقة عن اطرافها. فإذا وضعنا جانباً البلدان البلطيكية، فإن الجمهوريات السوفياتية الاخرى، لم تخاصم الاتحاد. تلك كانت حال جمهوريات آسيا الوسطى بشكل خاص، حتى ولو كانت هذه الاخيرة قد عبرت عن معارضتها لبعض اوجه سياسة الرئيس غورباتشوف[١]. ويشار مع ذلك انه اثناء الإستفتاء الذي نظمه هذا الاخير سنة ١٩٩١ حول مستقبل الاتحاد السوفياتي، عبرت جمهوريات آسيا الوسطى بكثافة عن دعمها لبقاء الاتحاد[٢]. وجرى عكس ما ترغب ووصلت هذه الجمهوريات الجنوبية إلى استقلالٍ لم تكن ترغب فيه فعلاً، وبقولٍ ما، بالخطأ.

كان لهذا الواقع نتيجة مهمة هي: ان الكوادر السوفياتية المتشددة، في هذه الجمهوريات، وهي نتاج خالص **للنوماتكلاتورا** و**الاباراتشوكا** في الحزب الشيوعي اصبحت، بين ليلة وضحاها، القادة والمسؤولين السياسيين في دول ذات سيادة، بعد تخليها نظرياً عن الايديولوجيا الماركسية اللينينية، التي سبق لها ان نشأت فيها. وبسبب عدم وجود كوادر **وطنية** سبق ان قادت النضال من اجل "ازالة الاستعمار" كما كانت الحال، منذ ثلاثة او اربع عقود في بلدان اخرى من آسيا أو افريقيا، فإن الكادرات الادارية السوفياتية هي التي استولت على السلطة. هذه الكوادر التي اظهرت قدرتها على تغيير خطابها بسرعة شديدة، عانت اشد المعاناة من اجل تغيير سلوكها ومواقفها الفكرية المنبثقة عن تجاربها السابقة، خاصة وأن الرأي العام الوطني الذي أعلن عن رضاه منذ عدة اجيال على النظام السوفياتي، لم يكن مهيأ للاستقلال كما لم تكن طلبات خاصة بهذا المعنى.

وبسبب واقع القبول والرضى الذي منحته شعوب آسيا الوسطى للمركز، استطاع الزعماء – وكانوا سوفياتيين، اكثر مما كانوا شيوعيين – تحويل المؤسسات السوفياتية لصالحهم، الامر الذي ادى – بآن واحد – إلى خلق شبكات عميلة وإلى اعادة تشكيل هيكليات فئوية، تخدم دائماً بفعالية وبآن واحد، الاهالي والكوادر الحاكمة. فالكوادر السوفياتية التفكير، والمواقف الفكرية وكذلك العادات المكتسبة من ايام الاتحاد السوفياتي اوشكت ان تستمر وتبقى في داخل الكوادر الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى. ويتطلب وصول كوادر جديدة إلى الحكم في الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى، فترات زمنية طويلة، وتغُّير أجيال، و زول التأثير السوفياتي وخُبُوُه تدريجياً.

ب- الانظمة السياسية

رغم بعض التغييرات التجميلية اكثر مما هي حقيقية، في آسيا الوسطى، تظل المؤسسات وتقنيات الحكم، والكادرات الاجتماعية الاقتصادية واسلوب التفكير، والادارة والبيروقراطية، الخ...، نتاج التجربة السوفياتية. في الوقت الحاضر، تؤثر السوفياتانية دوماً، بشكل من الاشكال، في النظام الاقتصادي، وتنعكس على البنيات السياسية. في معظم البلدان في المنطقة، ما يزال يحتفظ الحكم بنظام قريب من الحزب الواحد، وتظل البرلمانات، حتى الآن اكثر شبهاً بـ"مجلس السوفييت الأعلى" من ان تكون جمعيات تشريعية حقيقية. ان عبادة الشخصية (الرئيس)، التي تبلغ حد الهزل في تركمانستان، ما زالت سائدة بشكل واسع، وكذلك نفوذ مؤسسات أمنية مثل المخابرات السوفياتية، دون ان ننسى **عودة شريعة الغاب.** وعكست هذه الحالة امنية قسم كبير من السكان، الذين ما يزالون عموماً يحنون إلى عهد بريجنيف، ويحرصون على الاحتفاظ، او استعادة الحياة الاجتماعية، التي كانت تقدمها – بشكل افضل نوعاً ما – المؤسسات السوفياتية، والتي أضحت تراثاً،يفتخر به شعوب في آسيا الوسطى.

اما التغيير، فملحوظ، بآن واحد، على الصعيدين السياسي والاقتصادي. في المجال السياسي نجد الاشارة الملموسة والبارزة من حيث التغيير هي اللجوء إلى الوطنية. ان الاستقلال وكذلك ارادة الكوادر في الحفاظ على السلطة يفرض عليهم حمل لواء الوطنية. وتظهر هذه الوطنية المسرفة بشكل خاص، بالنسبة إلى اللغة وإلى اعادة كتابة التاريخ. فيما خص اللغة حتى ولو ظلت الروسية حتى الآن لغة التواصل والثقافة، يشاهد في آسيا الوسطى صدور قوانين من شأنها بعث "اللغة الوطنية" التي ما تزال هي لغة الاتنية المسيطرة[٣]. في كل مكان تم التخلي عن لغة "المستعمر"، حتى بين الكوادر عموماً، الذين يتكلمون الروسية بشكل افضل مما يتكلمون اللغة الوطنية. ويلاحظ مع ذلك، كإشارة على الصعوبات التي تواجه الجمهوريات منذ الاستقلال، ان الجمعية الوطنية في كيرغيزستان قررت في ايار ٢٠٠٠ ان تكون الروسية مثل الكيرغيزية لغة رسمية في الجمهورية الكيرغية[٤]. هذا القرار يهدف فعلاً إلى الحد من هجرة الروس من كيرغيزستان حيث عددهم انخفض من ٩٠٠٠٠٠ سنة ١٩٩١ إلى ٦٧٠٠٠٠ سنة ٢٠٠٠. وعلى موازاة هذا التدبير التشريعي، فيما يتعلق باللغة الروسية، اعلنت كيرغيزستان عن عزمها على استقبال كيرغيز افغانستان على اراضيها. هذان القراران يدلان على التوتر الموجود بين ارادة جعل كيرغيزستان الوطن القومي لكل الكيرغيز، وضرورة مراعاة السكان المتكلمين بالروسية الذين تحتاجهم البلد بسبب مؤهلاتهم الاقتصادية او التقنية[٥].

وبعكس الموقف المنفتح لبيشكك، شددت تركمانستان من متطلباتها في الشأن اللغوي اذ قررت في صيف ٢٠٠٠ ان تفرض على كل الرسميين، واجب التعبير باللغة التركمانية[٦]. هذا القرار قد يعرض البلد لمصاعب مع المتكلمين بالروسية الذين ما زالوا يمثلون سنة ٢٠٠٠ حوالي ٧% من مجموع سكان البلد.

وبوجه عام اقترنت سياسة احياء لغات الاتنيات المسيطرة، في آسيا الوسطى بمحاولة فك الارتباط بالروسية – بالنسبة إلى اللغات الوطنية، وذلك باستبدال الكلمات المستعارة من الروسية بكلمات قديمة او بكلمات مستحدثة. ان تغيير الألفباء يشكل هو ايضاً جزءاً من العودة إلى القومانية اللغوية. بعض البلدان مثل اوزباكستان وتركمانستان حافظ على الالفباء السيريللية، وكيرغيزستان تتردد وطاجيكستان اختارت العودة التدريجية إلى الالفباء العربية الفارسية. تصطدم القومانية اللغوية بحدود لا تفسر فقط بالصعوبات الناتجة عن بقاء اللغة الروسية كلغة تواصل. أو كلغة ثانية، في كازاخستان وطاجيكستان، بل ايضاً تصطدم بالأثر المستمر لوقع الماضي السوفياتي. وهكذا لا عودة إلى الفارسية ولا إلى التركية في آسيا الوسطى، بل المحافظة على الفروقات اللغوية التي أدخلت زمن الاتحاد السوفياتي. ويذهب البعض إلى حد التفكير بأن إهمال اللغة الروسية يمكن ان يُؤَّول ايضاً كوسيلة للتخلص من السوفياتينية لأن الامثلة السيئة كلها تأتي اليوم من موسكو.

واخيراً فيما يتعلق بالتاريخ، ان اعادة تأويل الماضي، يشكل هنا، كما في كل مكان آخر جزءاً مكملاً من التوكيد الوطني منذ الاستقلال[٧]. ولكن النخبات التي تربت في المدرسة السوفياتية تجد صعوبة في الذهاب للامام في هذه الممارسة. لأنها مقتنعة من صحة الطروحات السوفياتية المحبذة لوجود روابط لا تُحَلُّ بين الاتنية والامة، وتجد صعوبة كبيرة في العودة إلى الكيانات السياسية التقليدية مثل **الخانات**، وهي امارات سابقة على العصرنة مؤسسة على الولاء السلالي، وعلى الاسلام وفوق ذلك على تعدد الاتنيات.

هذا الواقع الاخير يطرح مشكلة حقيقية ناتجة عن النظرية السائدة لدى المؤرخين السوفيات والقائلة بأن الاتنية هي ثابت عبر كل العصور، وعبر مختلف أساليب الانتاج. وبقول آخر، ان هذا يعني ان الارض الحالية سبق ان سكنت دائماً من قبل الاتنية المسيطرة في الوقت الحاضر. مما يطرح بالطبع مشاكل مهمة بالنسبة إلى اعادة كتابة التاريخ.

ومنذ سنوات الإستقلال الأولى حصلت تغييرات هامة في دول وسط آسيا، تتعلق بالعودة إلى العادات القديمة (عودة إلى عيد النوروز اول السنة الجديدة في العالم الايراني)، اعادة الاعتبار إلى بعض الخرافات والاساطير (كما في حالة المانا، سيرة بطولية، تم

الاحتفال بألفيتها سنة ١٩٩٥ في كيرغيزستان او ايضاً العودة إلى رد الاعتبار إلى الهون في كازاخستان)[٨]. والرجوع إلى شخصيات تاريخية (تيمورلنك، اولوغ بك، وبابور في اوزباكستان)، وإلى شعراء امثال نافوى في اوزباكستان، ومغتوم كولي في تركمانستان، وروداكي في طاجيكستان، أو الرجوع إلى سلالات مجيدة امثال السامانيين في طاجيكستان[٩]، والعودة إلى الزاراديشتية القديمة وإلى الادباء والعلماء المتكلمين بالفارسية (في طاجيكستان بصورة اساسية). وهناك ايضاً في بعض الاحيان اعادة تقييم سلبية للاستعمار الروسي قبل الاتحاد السوفياتي، او اعادة الاعتبار إلى الزعماء الشيوعيين المغضوب عليهم امثال رشيدوف، الذي كان السكرتير الاول للحزب الشيوعي في اوزباكستان من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٨٣.

المقطع الثاني: الانتقال الاقتصادي والازمة الاجتماعية

سنة ١٩٩١، لحظة تفكك الاتحاد السوفياتي شكلت جمهوريات آسيا الوسطى، مع اذربيجان مجموعة الجمهوريات الاكثر فقراً في الاتحاد. وكانت تضم ايضاً أكبر نسبة من السكان تعيش تحت عتبة الفقر[١٠]. ومع الاستقلال لم تتحسن هذه الاوضاع. ووجدت جمهوريات آسيا الوسطى نفسها في مواجهة وضع اقتصادي صعب جداً[١١]. لحظة تفكك الاتحاد لم تكن اي واحدة من هذه الجمهوريات قد اعدت نفسها لكي تدخل في اقتصاد السوق. فقد كانت اقتصادات الجمهوريات مدموجة في فضاء اقتصادي وفي بنية اكثر اتساعاً، الاتحاد السوفياتي، الذي نظم الانتاج عموماً لصالح المركز وقوته على الصعيد الدولي، ولكنه كان يتدخل فقط عند حدوث ضائقة لكي يساعد الجمهوريات الواقعة في صعوبة وكانت جمهوريات آسيا الوسطى، المعزولة عن الاقتصاد العالمي، منتجة، بشكل اساسي للمواد الاولية او للمنتوجات الزراعية (القطن) المخصصة للجمهوريات الاكثر تصنيعاً في القسم الاوروبي من الاتحاد السوفياتي. ونظراً للمكانة التي تحتلها في تقسيم العمل المقرر داخل الامبراطورية السوفياتية فإن آسيا الوسطى اكتسبت العديد من مميزات التبعية من النمط الكولونيالي. ومع نهاية الاتحاد، زال "المركز" في حين ورثت الجمهوريات بنية انتاج لا يتطابق منطقها مع منطق اقتصاد وطني، لأن البنيات التحتية للانتاج كانت موجهة نحو موسكو وغيرها من الجمهوريات الاخرى في الاتحاد. وعدا عن هذا العائق – على صعيد النظري – لم يكن يوجد كذلك "فهم لأساليب" الاقتصاد التقليدين، أي تصور لاقتصاد السوق يمكن ان تستخدم كركيزة للتحول الاقتصادي. ورغم مرور ما يقارب

من عشر سنوات على الاستقلال، ما زال المنتجون متقيدين بنماذج من الأصول والقواعد موروثة عن الاتحاد السوفياتي. وقلما يكون من المستغرب ان يكون مجمل دول آسيا الوسطى ما يزال يواجه تحديات ضخمة[١٢].

على الصعيد الاجتماعي، ومنذ ١٩٩١، شهدت الجماهير هبوطاً جوهرياً في مستوى معيشتها، كما تعمقت الفروقات الإجتماعية، ونجد أن القسم الاكبر من سكان آسيا الوسطى، ومن اذربيجان المجاورة يعيش تحت عتبة الفقر(رسمياً٦٠%في اذربيجان و٨٣% في طاجيكستان و٤٨% في تركمانستان و٤٣% في كازاخستان و٥٠% في كيرغيزستان و٢٣% في اوزباكستان)[١٣]. كما ان النظام التربوي، والنظام الصحي[١٤] وكذلك ايضاً نظام التقاعد قد تدهورت بالنسبة إلى الحقبة السوفياتية[١٥] وقد لاحظ صندوق النقد الدولي FMI وهو يلخص حقبة الانتقال الاقتصادي: ان الدخل القومي الفردي يتراوح هبوطاً بين ٥٠% (طاجيكستان) إلى ما يقارب ٩٠% (كازاخستان) اذا قيس بالمعدل السوفياتي في حين ان المؤشرات الاجتماعية مثل طول العمر، ومعدل وفيات الاطفال، وتقديم الخدمات الصحية، والظروف المعيشية المنزلية، هي اسوأ بكثير في معظم الاحيان[١٦].

وعلى سبيل المثال حول مستوى معيشة السكان في آسيا الوسطى، يعادل الاجر الشهري في سنة ١٩٩٨، في كازاخستان، ١٢٧ دولاراً اميركياً مقابل ٥٨$ في اوزباكستان و ٥٤$ في تركمانستان و٣٧$ في كيرغيزستان و ١٢$ في طاجيكستان. إلا ان هذه الارقام لا تأخذ في الحسبان الايرادات التي يولدها الاقتصاد الموازي والتي يستمد منها العديد من السكان وسائل معيشة اضافية،إلا أنه من الصعب تحديد قيمة هذه الايرادات.

على صعيد الاصلاح الاقتصادي، هناك تياران تناميا في آسيا الوسطى. فكازاخستان وكيرغيزستان اختارتا "علاج الصدمة" بحسب البرامج الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي. في حين ان اوزباكستان وتركمانستان اختارتا مقاربة اكثر تدرجاً عبر عنها الرئيس نيازوف ملخصاً اياها بهذه العبارة "نحن لا نحتاج إلى ثورةٍ بل نريد تطوراً"[١٧]. وبالنظر إلى النتائج، يمكن مع ذلك التساؤل حول واقع معرفة ما اذا كان هذا التدرج لا يخفي جموداً حقيقياً"[١٨]. واخيراً في طاجيكستان، ان الاصلاحات التي كان يمكن ان تحصل، قد ضعفت تماماً – وبالتأكيد – بفعل الحرب الاهلية التي مزقت البلاد إلى ١٩٩٧[١٩]: وفيما خص الانتقال الاقتصادي في آسيا الوسطى. ومن خلال مراجعة ميزان السنوات العشر الاخيرة نلاحظ أنه رغم لجم التدهور الاقتصادي ووقف التضخم جزئياً[٢٠]، والشروع في سياسة التخصص، إلا أن بعض الجمهوريات مثل كازاخستان وكيرغيزستان، لازالت تعاني من

صعوبات كثيرة . وفي كازاخستان ينشغل بال المراقبين – منذ النصف الثاني من عقد التسعينات، من فشل الجمهورية في اقامة بنية ملائمة لقيام اقتصاد السوق.

الواقع ان مشكلة "حسن التدبير" تطرح نفسها في كل المنطقة. لاحظ بومفرت ان موظفي الحكومة في كازاخستان، يستغلون مناصبهم لغايات شخصية اكثر مما يهتمون بتنفيذ القانون، أو بتأمين مسار المصالح العامة. وفيما يتعلق بالتخصيص، يقول انه استفاد منه إلى حد بعيد الشطار الماهرون، الذين هم اعضاء **النوماتكلاتورا** القديمة، دونما تحسين حقيقي لفعالية المؤسسات[٢٢].

ان كازاخستان كما كيرغيزستان، قبلت مع ذلك تبديل عملتها والاسعار في البلد تتحدد إلى حدٍّ بعيد من قبل السوق.

في تركمانستان وفي اوزباكستان، لم تتقدم اصلاحات في المشاريع وفي الاسعار إلا بخطوات بطيئة... ان مجمل الجمهوريات لا تتفاعل مع النمو الاقتصادي إلا ببطء شديد. ان بعض الارقام الرسمية عن النمو مبالغ فيها وخاصة في حالة اوزباكستان[٢٣].

ان الازمة المالية الروسية في صيف ١٩٩٨ كان لها اثارها السلبية على اقتصادات المنطقة. فقد اضطرت كازاخستان مثلاً، إلى تخفيض قيمة عملتها في ربيع ١٩٩٩. فضلاً عن ذلك عرف هذا البلد نمواً سلبياً في مجمل سنة ١٩٩٨.ولمواجهة هذه المشكلة، زادت آستانا تعريفتها الجمركية كي تقلص الاستيراد مما تسبب بحرب جمركية حقيقية في المنطقة[٢٤].

ان الوضع الاقتصادي في الجمهورية قد تحسن قليلاً جداً سنة ١٩٩٩ بسبب ارتفاع اسعار البترول، وزيادة المحصول ، وتحسن الاوضاع في روسيا، كذلك تنامي الانتاج الصناعي وتخفيض قيمة **التنج**، العملة الوطنية لتدغيم سياسة التصدير[٢٥].

ان النمو القوي المسجل سنة ١٩٩٩ في تركمانستان، مرتبط من جهته بمعاودة تسليم الغاز التركماني لاوكرانيا. وهذا يدل إلى اي حد يبقى هذا البلد رهناً بتصدير متنوج واحد.

٣- نمو الناتج القومي القائم بين ١٩٩٢-٢٠٠٠ (%)

البلد	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اذربيجان	-٢٢,٦	-٢٣,٦	-١٩,٧	-١١,٨	١,٣	٥,٨	١٠	٧,٤	٤,٥
كازاخستان	-٢,٩	-٩,٢	-١٢,٦	-٨,٢	٠,٥	١,٧	-١,٩	١,٧	٣,٥
كيرغيزستان	-١٩	-١٦	-٢٠	-٥,٤	٧,١	٩,٩	٢,١	٣,٦	٢
اوزباكستان	-١١,١	-٢,٣	-٤,٢	-٠,٩	١,٦	٢,٥	٤,٤	٤,١	١

طاجيكستان	−٢٩	−١١	−١٨,٩	−١٢,٥	−٤,٤	١,٧	٥,٣	٣,٧	٣
تركمانستان	−٥,٣	−١٠	−١٧,٣	−٧,٢	−٦,٧	١١,٣	٥	١٦	١٦,٧
معدل CEI	−١٤٢	−٩,٣	−١٣,٨	−٥,٢	−٣,٥	٠,٩	−٣,٥	٢,٨	٣,٦

نلاحظ بوجه عام، ان الانجازات التجارية للجمهوريات تخيب الامل[٢٧]. ويلاحظ بومفرت انها عاجزة عن العثور على اسواق جديدة لصادراتها. ويظهر الجدول ادناه، عجز اقتصادات آسيا الوسطى – رغم مرور عقد من الزمن على الانتقال – حتى الآن على العودة إلى مستواها الذي كانت عليه قبل الاستقلال.

٤- مستوى الناتج القومي القائم (١٩٨٩=١٠٠)

البلد	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اذربيجان	٤٤	٤٧	٤٩
كازاخستان	٦١	٦٣	٦٥
كيرغيزستان	٦٠	٦٣	٦٤
اوزباكستان	٩١	٩٤	٩٥
طاجيكستان	٤٢	٤٤	٤٥
تركمانستان	٥٥	٦٤	٧٥
معدل CEI	٥٤	٥٥	٥٧

٥- التوظيفات المباشرة الاجنبية ١٩٩٢-٢٠٠٠[٣٠] (بملايين الدولارات)

البلد	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اذربيجان	–	٢٠	٢٢	١٥٥	٥٩١	١٠٥١	٩٤٨	٣٥٥	٣٨٠
كازاخستان	–	٤٧٣	٦٣٥	٩٦٤	١١٣٧	١٣٢٠	١١٤٣	١٥٨٤	١١٠٠
كيرغيزستان	–	–	٣٨	٩٦	٤٧	٨٣	١٠٢	٣٩	٤٢
اوزباكستان	٩	٤٨	٧٣	–	٩٠	١٦٧	٢٢٦	٢٠١	٢٣١
طاجيكستان	–	٩	١٢	٢٠	٢٥	٣٠	٢٤	٢٩	٣٨
تركمانستان	–	٧٩	١٠٣	٢٣٣	١٠٨	١٠٨	٦٢	١٢٥	١٠٠

٦- حصة القطاع الخاص من الناتج الوطني القائم في سنة ١٩٩٩[٣١] (%)

البلد	منتصف ١٩٩٩
اذربيجان	٤٥
كازاخستان	٥٥

كيرغيزستان	٦٠
اوزباكستان	٤٥
طاجيكستان	٣٠
تركمانستان	٢٥

ويمكن ايضاً ان نكتشف ان تطبيق سياسة اقتصادية تحمل ثماراً على مستوى الاقتصاد الواسع (ماكرو) لا تقتضي – حكماً وحتماً – تحسيناً حقيقياً في ظروف معيشة السكان المحليين. فبعض المراقبين لاحظوا بالتالي ان التفاوت الكبير جداً في كل فضاء الاتحاد السوفياتي السابق يجعل الاحصاءات مضللة. مثاله ان مستوى المعيشة **الوسط** للسكان يمكن ان يرتفع حتى ولو كانت النسبة المئوية للسكان التي تعيش تحت عتبة الفقر تتزايد(٣٢).

وحالة كيرغيزستان بهذا الشأن موضحة نوعاً ما. ان **بيشك** – التي كانت مع ليتوانيا اول بلد في الاتحاد السوفياتي السابق يدخل المنظمة التجارة العالمية في ٢٠ كانون الاول ١٩٩٨ – قد اختارت ان تتبع في قضايا الاصلاح الاقتصادي، طريق "علاج الصدمة". واذا كان هذا الخيار قد أدى إلى إنطلاقة النمو الاقتصادي ابتداء من ١٩٩٦، فإنه اي النمو لم يترجم بتحسين لظروف المعيشة لدى السكان. بل بالعكس، لقد تدهور الوضع الاجتماعي تدهوراً قوياً في هذه السنوات الاخيرة. فقد تدنت القدرة الشرائية، وارتفعت الاسعار، وازداد التضخم زيادة عظيمة، وتصاعدت البطالة، فقدرت ما بين ١٨ و٢١%، وانعدم انتظام دفع الاجور. كل ذلك أدى إلى تنامي الفقر في البلد.

ورأى بنك إعادة التعمير الإقتصادي BERD، انه بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦ – حقبة الانطلاقة الاقتصادية – ارتفعت نسبة السكان الكيرغيز – التي تعيش بأقل من ٤٠$ في الشهر – من ٤٠% إلى ٦٠%(٣٤) وبحسب احصاءات لجنة الاحصاءات الوطنية في كيرغيزستان في سنوات ١٩٩٠، كان ٧١% من السكان تقريباً يعيشون فعلاً تحت عتبة الفقر(٣٥). في سنة ١٩٩٨، كان الناتج المحلي القائم – بالنسبة للفرد – يقدر بـ ٣٥٠$، مساوياً لطاجيكستان، وأدنى من ناتج الجمهوريات الاخرى في آسيا الوسطى (٨٧٠$ في اوزباكستان، و ١٣١٠ في كازاخستان لسنة ١٩٩٨ و ٣٩٠$ لتركمانستان سنة ١٩٩٧). إلا ان الفقر لم يوزع بشكل موحد على امتداد الارض الكيرغيزية. ان معدل الفقر اعلى بكثير في جنوب البلاد منه في بيشكك، وفي الارياف منه في المدن، وعند الكيرغيز منه عند الروس المقيمين في البلد(٣٦). هذه المفارقات تشكل تخلخلاً إضافياً في المجتمع الكيرغيزي، وهو تفكك قد ينعكس ويترجم يوماً ما على الحقل السياسي.

ورافق الانطلاقة الاقتصادية التي بدأت سنة ١٩٩٧-١٩٩٨، ازمة مالية أصابت الدولة الروسية في صيف ١٩٩٨، وانعكست سلباً على الوضع الإقتصادي الكيرغيزي وأدت إلى تراجعه. فالصادرات – التي يوجه قسم كبير منها دائماً للسوق الروسية – قد تراجعت بقوة. وفقدت العملية الوطنية، **سوم** ٣٥% من قيمتها. وعدا عن هذا التقلص الظرفي Conjoncturelle في الاقتصاد، والذي أمكن تعويضه جزئياً على الاقل، بفعل الانتعاش سنة ٢٠٠٠، فإن برنامج التخصيص الذي اتبعته كيرغيزستان قد احدث فوضى اقتصادية تلقي ظلالاً من الشك على المستقبل.

وبحسب بعض المراقبين – كما هو حال كازاخستان – اتاح هذا البرنامج فعلاً للطبقة القديمة النافذة في الحقبة السوفياتية ان تجمع الثروات بين يديها وتوضح مشكلة احتكار الثروات من قبل البيروقراطية، او في حالات اخرى من قبل زمرة الرئيس او اقربائه، وكذلك مشكلة الفساد المتأصل[٣٨]. كل ذلك يوضح صعوبات الانتقال والتحول الاقتصادي في مجمل آسيا الوسطى. ان حالة التأزم الاجتماعي – المرتبطة بالانتقال الاقتصادي المنظور من قبل السكان بأنه يفيد بصورة اساسية مجموعة صغيرة فقط – ان طالت، فإن جمهوريات آسيا الوسطى قد تجد نفسها في مواجهة تصاعد الاضطراب الاجتماعي. ان كازاخستان وكيرغيزستان اللتين توفران فضاءً ضيقاً للنزاعات، قد عرفتا في السابق حركات احتجاجية شعبية، واضطرابات منظمة من قبل "ضحايا" الاصلاحات.

ويبدو واضحاً ان تنامي الفساد، وكذلك ايضاً الوعود غير الملتزمة، التي يطلقها بعض القادة في آسيا الوسطى امام مواطنيهم – والمتعلقة بالعائدات الاقتصادية الاسطورية، من العائدات النفطية-الغازية، والتي تتأخر في التحقق، قد تعمل على زوال الوهم لدى السكان وتزيد من النقمة الكامنة من قبل.

وبشكل عام، تدل التجربة ان المدخول العام عن طريق النفط ليس له إلا مفاعيل خيِّرة، وفي الغالب ان النتائج السلبية على الاقتصاد تعادل النتائج الايجابية. وفي المجال السياسي ايضاً، ان عائدات النفط قد تطرح مشاكل خطيرة. إذ ان توزيعاً غير متوازٍ للعائدات يمكن ان يزيد من حدة الصراع السياسي داخل الدولة بين الفئات والعشائر المتخاصمة، وايضاً بين المناطق. من الناحية السياسية ان الانعكاسات الاقتصادية للمداخيل النفطية يمكن ان تستخدم ايضاً من قبل الحكام لتقوية نفوذهم ولزيادة قدرتهم على السيطرة على المجتمع عن طريق تقوية وسائل القمع. والعائد النفطي يمكن ايضاً ان يعمل على تأجيل الاصلاحات الديمقراطية والاقتصادية إلى ما بعد. ان مثل الدول النفطية في الشرق الاوسط،

يقدم دليلاً جيداً على هذه التوجهات. على الصعيد الدولي، ان تدفق العائدات المالية، إلى دولة ما، يمكن ان يزعزع التوازن الاقليمي، عن طريق زيادة القوة النسبية لهذه الدولة. والتواترات ليست مستبعدة، مع دول جارة محرومة من نعمة النفط. واخيراً في حالة مردودات مالية مربوطة بالاستثمارات النفطية، فليس من المؤكد كذلك، استفادة السكان المحليين منها افادة كبيرة. وحدهم سكان المدن المتخصصون، في قطاع استثمار الموارد النفطية – او في نشاطات تابعة لها – يحصلون على مكاسب من الموارد النفطية المرتبطة باستثمار هذه الثروات، بعكس الارياف التي ما تزال تؤوي حتى الآن القسم الاكبر من سكان دول وسط آسيا[٤٠]. ان ارباح انتعاش قطاع النفط تكاد ببساطة ان تفوت معظم سكان وسط آسيا، لكن لا يفيد منه في الواقع إلا بعض قطاعات النشاطات الاقتصادية، والنخبات الحاكمة والبيروقراطيات المرتبطة بالدولة.

وأدى تزايد التفاوت بين الاغنياء والفقراء، وايضاً بين المدن والارياف، الناتج [عن النفط] إلى تغذية احقاد المتروكين المحرومين ضد النظام، مما يزيد بذات الوقت مخاطر عدم الاستقرار.

وفي منظور بعيد المدى، ان تبعية اقتصادات آسيا الوسطى، وكذلك اقتصاد اذربيجان لتصدير المواد الاولية، الالطاقة او غيرها، يوشك ان يخلق مشاكل يصعب حلها دونما سياسة هادفة.

٧- حصة المواد الاولية من الصادرات في دول آسيا الوسطى[٤١]

كازاخستان	٧١,٧%	ومنها البترول ٣٦%
اوزباكستان	٧٧,٩%	
تركمانستان	٩٥,٥%	ومنها ٦٠% غاز

وبالفعل ان جمهوريات آسيا الوسطى معرضة إلى اقصى حد لخطر تموجات اسعار بعض المواد الاولية في السوق الدولية. ان تنويع الاقتصاد يشكل الوسيلة الوحيدة للنجاة من هذه التبعية. ان القاعدة الصناعية لهذه البلدان، بكونها ضعيفة نسبياً، تجعل المهمة صعبة بشكل خاص. حتى في احتمالية ارتفاع صادرات منتجات الطاقة، قلما تبدو مهمة الجمهوريات في وسط آسيا، في الشأن الاقتصادي سهلة.

يتكلم الاقتصاديون في حديثهم عن خطر "المرض الهولندي" اي عن خطر رؤية

الازدهار النفطي يهمش بقية النشاطات الاقتصادية(٤٢). وعلى ما يبدو بدأت آستانا تعاني من رؤية هذا الخطر. ولكي تواجهه، تعتزم انشاء صندوق مخصص لمناهضة المبالغة في تقييم قيمة العملة الوطنية. فلهذا التقييم يوشك ان يجعل بالفعل القطاعات الاخرى من الاقتصاد الكازاكي اقل قدرة على المنافسة، وان يعمل على زيادة الاستيراد من المواد الرخيصة الثمن. ويكون لهذا الصندوق ايضاً وظيفة تمويل البنيات التحتية، وتنويع الاقتصاد وايضاً بفضل العائدات المتأتية من النفط. هذه الاموال الاوفشورية [الآتية من الخارج] تخصص ايضاً لتأمين مستقبل الاجيال القادمة(٤٥). المستقبل وحده سوف يخبرنا اذا كانت آستانا تستطيع تنفيذ هذا النوع من الحلول.

ان التحول الاقتصادي ما يزال بعيداً عن الاكتمال. فبالنسبة إلى البلدان المالكة للنفط (كازاخستان، تركمانستان، واذربيجان) يبدو المستقبل الاقتصادي اقل ظلامية، حتى مع توجب التزام الحذر، لأن تجربة البلدان البترولية الاخرى ليست مشجعة. وعلى الصعيد الاقليمي، سوف تكون الفوارق الاقتصادية بين البلدان المالكة للنفط والبلدان التي لا تملكه، على ازدياد بدون شك. فبالنسبة إلى البلدان التي لم تنعم عليها العناية الالهية الجيولوجية، لم تنظم اي شيء. ان السير على طريق النمو الاقتصادي يوشك ايضاً ان يكون طويلاً ومزروعاً بالمطبات.

المقطع الثالث: التحول "الجيو-سياسي"

ان التعبير "تحول جيو-سياسي" يجد منشأه في الادب الانغلوسكسوني، حيث سبق ان استعمل لوصف مرحلة – أساسية في عملية تاريخية بخلالها، خلفت دولة غالبة، هنا الولايات المتحدة– دولة اخرى هي بريطانيا، داخل البنية السياسية الاقتصادية العالمية(٤٤).

في اطار هذا الكتاب، تنطبق عبارة "تحول جيو-سياسي" التي اخترناها كعنوان لهذا القسم على الانتقال الجاري حالياً من نظام جيو-سياسي عالمي إلى نظام آخر. ويُعرَّف النظام الجيو-سياسي العالمي على انه توزيع مستقر نسبياً للقوة السياسية في العالم(٤٥).

على الصعيد التاريخي، كشف المؤلفون خلال القرن العشرين عن وجود نظامين جيو-سياسيين عالميين متتاليين. الاول وعُمِّد بإسم "نظام جيوسياسي للوراثة البريطانية" من قبل بترتايلور، وقد لحقه بالترتيب التاريخي النظام الجيوسياسي [الموصوف] بالحرب الباردة(٤٦). وقد شاهدنا انهيار هذا الاخير انطلاقاً من سنة ١٩٨٩ من جراء التفجر الداخلي للكتلة السوفياتية. منذ تلك اللحظة، دخل النظام الجيوسياسي العالمي في مرحلة

تحول. هذه العملية الديناميكية، لاعادة تشكيل نظام جيوسياسي جديد، تميزت بظهور ارتجاجات في العلاقات الدولية، – ونحن نستعيد هنا عبارة روزينو[٤٧] – وبميوعة هذه العلاقات وبتغير شكل النظام الدولي وبالميل نحو اعادة تنظيم الخريطة القائمة حالياً باتجاه نظام جديد. في اطار آسيا الوسطى التي تهمنا هنا ان زوال النظام الجيوسياسي للحرب الباردة كان له نتائج رئيسية. انه يعني عودة ظهور منطقة على الساحة الدولية، سبق ان غابت عنها منذ دمجها في امبراطورية القياصرة ثم في الاتحاد السوفياتي. ان عودة منطقة جغرافية بهذا الاتساع إلى المسرح الدولي يشكل ظاهرة ذات وقع استثنائي. وكما لاحظ بعض المراقبين منذ ١٩٩١، انه يتجاوز بالفعل مجرد اعادة الاعتراف من قبل المجموعة الدولية بخمس دول جديدة (كازاخستان، كيرغيزستان، اوزباكستان، طاجيكستان وتركمانستان) لم يكن لها وجود من قبل على الصعيد الدولي. والرهان هنا قوي، لأنه يدعو إلى اعادة تكوين جيوسياسي كامل لفضاء جغرافي تتجاوز اهميته بكثير الحدود الارضية لهذه الجمهوريات الخمس الجديدة[٤٨]. ان الجمهوريات الخمس من آسيا الوسطى تحتل فعلاً وضعاً جغرافياً خاصاً. انها تشكل قسماً مما سماه الجغرافي البريطاني السياسي هالفورد ماكيندر، في مقال مشهور يعود إلى سنة ١٩٠٤ "المحور الجغرافي للتاريخ" اعاد تسميته فيما بعد، في اعماله "هارتلند" [= قلب الجريرة العالمية] التي تؤمن السيطرة عليها، لأجل محدد، السيطرة على العالم بحسب رأيه، ودونما دخول في نقاش لطروحات ماكيندر، يجب الاعتراف تماماً بمحورية هذا الفضاء، بالفعل، ليست واقعة فقط في قلب الكتلة القارية الاوروبية – الاسيوية من الناحية الجغرافية، بل انها عند ملتقى حضارات ألفية وطرق تاريخية للتبادل الاقتصادي، والديني والثقافي بين اوروبا والشرق وآسيا (محور شرق–غرب) (درب الحرير) بل وأيضاً بين الشرق والعالم السلافي (محور شمال–جنوب). تستند في ظهرها إلى الشرق الاوسط وإلى الصين، وتعلو فوق شبه القارة الهندية، وتمتد على طول "الخاصرة الطرية" لروسيا بحيث يمكن اعتبارها كجسر جغرافي واستراتيجي بين آسيا والشرق الاوسط واوروبا[٤٩]. واذا كان دمج هذا الفضاء في الاتحاد السوفياتي، وحقبة الحرب الباردة قد حولتها إلى حالة عزلة عن بقية القارة الاوروبية الآسيوية، فإن زوال الاتحاد السوفياتي قد حول، بصورة جذرية، وضع مجمل المنطقة. ان عودة ظهور آسيا الوسطى يعيد النظر فعلاً في التوازن الجغرافي السياسي في النظام المبتور الاقليمي للقارة.

ان "التحول الجغرافي" الجاري على مستوى الكرة الارضية مشعورٌ به بحدة خصوصية في آسيا الوسطى. ان الجمهوريات الجديدة، يجب عليها فعلاً ان تدخل وتندمج

integrer في نظام دولي في عز التحول، مهمة تجعلها اشد حدة، وضعُها التاريخي الخاص الذي يُجبرها في ذات الوقت على مواجهة المشاكل الناتجة عن القطيعة مع "مركز" كانت مرتبطة معه منذ اكثر من قرن. ان اعادات التصويب الجيوسياسية لا تحدث – مع ذلك – بين يوم وآخر. ان الماضي لا يمحى بمثل هذه السرعة، كما يبدو. ومن الواضح ان الارث السوفياتي سوف يستمر يضغط على المنطقة. ثم ان وحدة اللغة – في البرهة السوفياتية – قد اعقبها تعدد اللغات عند التحول.

منذ ١٩٩١ عادت جمهوريات آسيا الوسطى من جديد إلى الاتصال بجاراتها. ويتطلب الامر نسج علاقات وروابط حيث لم يكن هناك اي رابط من قبل. ان العوامل اللغوية، والاتنية، والثقافية والتاريخية والجغرافية يجب ان تسمح لجمهوريات آسيا الوسطى ان تعيد العلاقات مع محيط كانت قد فصلت عنه منذ اكثر من ١٥٠ سنة بفعل الامبريالية الروسية. في هذه العملية التأليفية الجديدة المتسمة بعدم اليقين، وبحقب من عودة اللقاءات المشوبة بالحماس، وبلحظات خيبة الامل، وبالمرارة التي تعقبها عموماً، ثم بالواقعية. كل ذلك يتتالى قبل ان يستقر الوضع على الصعيد الاقليمي. سوف نرى فيما بعد ما هو الحال في الوقت الحاضر فيما خص اعادة التكوين.

هوامش القسم الثاني

القسم الثالث:العودة إلى الانسجام الاستراتيجي

المقطع الأول: في إعادة التركيب الجغرافي السياسي: "لعبة كبرى" جديدة

أ- روسيا وآسيا الوسطى الجديدة

بالنسبة إلى آسيا الوسطى – نظراً للوضع الجغرافي الخاص، الذي تحتله هذه المنطقة – تريد موسكو – في المقام الأول – حماية أمنها [١]. من وجهة نظر استراتيجية، تحيط دول آسيا الوسطى بروسيا من الجنوب، على طول ما يمكن تسميته "خاصرتها الضعيفة". إن مقتل موسكو في خاصرتها الجنوبية يجعلها تهتم بتفادي كل تسلل استراتيجي من قبل دولة أخرى كبرى إلى هذه المنطقة. إن التنامي المحتمل لنفوذ إيران، وباكستان، وتركيا، والصين وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا وحلف الأطلسي (OTAN) يشكل تهديدات تبدي روسيا تجاهها أشد الاهتمام [٢] – في تصور لـ "الأمن القومي" المعتمد في شهر كانون الثاني في سنة ٢٠٠٠ من قبل الفدرالية الروسي، اعتبرت موسكو – كتهديد يضغط على أمنها الوطني المحاولات التي تمارسها الدول الأخرى من أجل "معارضة القوة الروسية كواحدة من المراكز المؤثرة في عالم متعدد الأقطاب، والتصدي لممارستها مصلحتها القومية، أو لإضعاف مكانتها في أوروبا، والشرق الأوسط، وما وراء القوقاس، وآسيا الوسطى ومنطقة الباسيفيك الآسيوية" [٣].

وتعد آسيا الوسطى كمنطقة جغرافية في قلب الاهتمامات الاستراتيجية لموسكو، التي تشعر بالقلق من عمل الدول الأخرى الهادف إلى إضعاف تأثيرها فيها. إن أعمال الولايات المتحدة وحلف شمالي الأطلسي بواسطة "الشراكة من أجل السلام" في هذه المنطقة تبدو مزعجة لروسيا بشكل خاص. وعدا عن هذا الخوف الأساسي – لدى روسيا – من رؤية دولة أخرى، تدخل إلى آسيا الوسطى، ترى موسكو أن انتشار الحركة الإسلامية الأصولية

في المنطقة كتهديد أساسي لأمنها المأخوذ بمعناه التقليدي أي من وجهة نظر عسكرية [٤]. وينزعج المحللون الروس من العواقب المحتملة التي يمكن أن تشكلها الصراعات الأفغانية الطاجيكية على آسيا الوسطى. فهم يخافون فعلاً من أن تتجاوز الحدود إلى الجمهوريات الأخرى من آسيا الوسطى قبل أن تصل إلى أراضي اتحاد روسيا الذي يضم أقلية مسلمة قوية في تتارستان، في شمالي القوقاس وفي باشكوتوستان [٥]. كما طورت موسكو نظرية الدومينو التي بموجبها سوف تنتقل عدوى الحركة الإسلامية الأصولية إلى أراضي الفدرالية بعد أن تصيب مجمل آسيا الوسطى. هذا الخوف من الحركة الإسلامية الأصولية، رغم حقيقتها الواقعية لدى البعض، تتعرض لتعديلات وتصويبات [٦]. فهي بالفعل مستخدمة لكي تشكل غطاء للمطامع الأمبريالية الجديدة لموسكو في المنطقة. على الصعيد العسكري، تدخلت روسيا في طاجيكستان، في إطار الحرب الأهلية التي اندلعت فيها. بصورة رسمية، تستمر موسكو في تأمين حماية الحدود بين هذا البلد وأفغانستان من أجل تفادي عدوى الراديكالية الإسلامية. المسماة بالوهابية[٧]. إن وجودها العسكري في طاجيكستان يتيح أيضاً لموسكو أن تبقى حاضرة – فعلاً ومادياً – في آسيا الوسطى. من أجل تقوية نفوذها.

في نظر العديد من المحللين الروس أن الدفاع عن الحدود الخارجية لمنظمة الدول المستقلة ، يشكل الخط الأول للدفاع عن روسيا بالذات [٨]. إن آسيا الوسطى تعتبر بالتالي كحلقة مهمة في محيط الأمن الروسي. ولهذا شددت موسكو على متابعة الروابط العسكرية مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى. ولكن نجاحها في هذا المجال مبتور. فإذا كانت أمنت حضوراً عسكرياً في كازاخستان، وفي كيرغيزستان وفي طاجيكستان، إلا أن أوزباكستان التي تأمل أيضاً بمطامح إقليمية في آسيا الوسطى، قد رفضت من جهتها إقامة قواعد روسية فوق أراضيها، في حين أن تركمانستان لا تؤوي إلا حراس حدود.

وفي مجال الأمن المتناسب مع حجمها العسكري، تهتم روسيا بشكل خاص لعلاقاتها بكازاخستان. في نظر موسكو، أن الأراضي الكازاكية تلعب دوراً مهماً جداً في الدفاع عن الأرض الروسية. إذ يشكل هذا البلد – بالفعل – منطقة عازلة، نوعاً من الترس الاستراتيجي مخصص لحماية الأرض الروسية في حالة عدم الاستقرار في آسيا الوسطى،

أيضاً في احتمالية تدهور العلاقات مع الصين [٩]. في نظر الدفاع عن الأرض الروسية، إن وجود موسكو العسكري في كازاخستان يفي باحتياجات روسيا في الوصول إلى بعض المنشآت الاستراتيجية (كوسمودروم بيكونور، نظام إنذار أول في بلكاش ومركز تجارب صواريخ ساري صاغان) المعتبرة كأساسية لمراقبة إطلاق صواريخ محتمل آتية من

الجنوب أو من الصين [١٠]. ويعتقد العديد من المفكرين الروس أيضاً أن إقامة خط جديد دفاعي على طول الحدود الكازاكية لا يمكن تحقيقه بسبب طوله وبسبب الأكلاف التي يقتضيها مثل هذا البرنامج من اقتصاد روسي مرهق ومنهك. إن هذا الوضع يقتضي إذن الإبقاء على تعاون عسكري متين مع أستانا.

من أجل هذه الأسباب عقدت روسيا مع كازاخستان معاهدة صداقة، وتعاون ومساعدة متبادلة. حيث نصت المادة ٣ منها على أن الدولتين تتعاونان على تطوير دفاع مشترك. واستكملت هذه المعاهدة باتفاق ثنائي يتعلق بالتعاون العسكري في آذار ١٩٩٤. وتصطدم هذه الرغبة الروسية – مع ذلك – مع أستانا التي لا ترغب في الوقوع في المطب الروسي. لذا لم يكن لتنفيذ هذه الاتفاقات أثر مشجع [١٢]. فقد حاولت كازاخستان أن تنوع تعاونها العسكري مع دول أخرى أو مع منظمات إقليمية مثل حلف الأطلسي OTAN لكي تعيد التوازن تجاه الضغط الروسي. وفي حقل الأمن، ركزت أستانا على الدبلوماسية المتعددة الجوانب لكي تتفادى البقاء وجهاً لوجه مع موسكو [١٣].

وفيما خص المصالح الاقتصادية لروسيا في المنطقة. يجب الكشف عن واقع هو أن اقتصادها ليس مرهوناً بآسيا الوسطى. بل بالعكس إن اقتصاد آسيا الوسطى هو المرهون أكثر بعلاقاتها مع روسيا. في المجال الاستراتيجي – في ما خص الطاقة، إن إنتاجات المنطقة ليست حيوية بالنسبة إلى موسكو. وكمزود أيضاً كسوق لإنتاجها – ورغم التبعية القوية لهذه المنطقة تجاه موسكو، قبل ١٩٩١، من بين جمهوريات آسيا الوسطى – وحدها كازاخستان تلعب دوراً ما يزال قائماً في التجارة الخارجية لموسكو. في سنة ١٩٩٨. كانت المبادلات مع أستانا تمثل ٤,٤% من استيرادات موسكو و ٢,٧% من صادراتها. إن وزن كازاخستان في تجارة موسكو الخارجية لم تعد هي أيضاً جوهرية بالنسبة إلى الاقتصاد الروسي. أما حصة الدول الأخرى – في المنطقة – في تجارتها الخارجية فمهملة.

في المجال الاقتصادي، ومنذ استقلال الجمهوريات الجديدة، رأت موسكو أن نفوذها يتقلص، ليس فقط بسبب دخول مزاحمين أقوياء إلى ساحة آسيا الوسطى، بل أيضاً بسبب إهمالها هي بالذات. إن روسيا قد وجهت سياستها نحو الناحية العسكرية في علاقاتها بدلاً من تمتين العلاقات الاقتصادية، في حين كانت تتمتع في هذا المجال بأفضليات كان يمكنها أن تفيد منها. وإذا بقيت روسيا شريكاً غير ممكن

إهماله بالنسبة إلى دول المنطقة، فإن أهميتها في التجارة الخارجية – لجمهوريات آسيا الوسطى – تميل إلى التراجع بصورة تدريجية كما تظهر ذلك الجداول التالية:

٨- تطور حصة روسيا في صادرات جمهوريات آسيا الوسطى حقبة ١٩٩٢ – ١٩٩٨ [١٤].

البلد	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
كازاخستان	–	–	%٤٢,٨	%٤٥	%٤١,٩	%٣٣,٩	%٣٥
كيرغيزستان	%٢٩,٨	–	–	%٢٣,٦	%٢٦,٥	%٢١,٨	%١٦,٤
أوزباكستان	–	–	%٤٠	%٢٩,٧	%٢٢,٧	%٣٢,٥	%١٩,٣
طاجيكستان	–	%١٨	%٩,٣	%١٢,٧	%١٢,٧	%١٥	%٩,٣٥
تركمانستان	–	–	%٤,٨	%٣,٦	%٣,٦	%٧,٦	%٦,٨

٩- تطور حصة روسيا في الاستيرادات من جمهوريات آسيا الوسطى حقبة ١٩٩٢ – ١٩٩٨.

البلد	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
كازاخستان	–	–	٣٦,٣	٤٩,٩	٥٤,٣	٤٦	٣٩
كيرغيزستان	–	–	٣٩,٥	٢٩,٩	٢٤,٤٥	٢٠,٦	١٦,١
أوزباكستان	–	٤١,٢	–	٢٦,٨	٢٢,٠١	٢٣,٨	٢٤,٣
طاجيكستان	–	١٥,٨	١١,١٥	١٦,٨	١١	١٥,٦	١١,٢
تركمانستان	–	–	١٣,٧٥	٧	١١,٨	١٣,٣٦	٩,٢٢

إن تآكل الوضع الروسي في آسيا الوسطى في المجال الاقتصادي محكوم بأن يستمر فعلاً. وكما دلت على ذلك الأزمة المالية صيف ١٩٩٨، ظلت جمهوريات آسيا

الوسطى حساسة بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي الروسي. والدروس التي اكتسبتها من هذه الأزمة حملتها على بذل المزيد من الجهود لكي تقلص – أكثر فأكثر حصة موسكو في مبادلاتها لكي تنجو من الاضطرابات الكامنة التي يمكن أن تصيب اقتصاد روسيا.

وبوجه عام، ليس لدى موسكو القدرات لكي تنافس – في المجال الاقتصادي – البلدان الغربية أو اليابان. مثل قياسي واحد يكفي للتدليل على التفوق الماحق الذي تتمتع به البلدان الغربية في هذا المجال. في سنة ١٩٩٨ كان الناتج القومي القائم – في روسيا يمثل ٥% من الناتج القومي القائم الأميركي [١٦] من الصعب المنافسة ضمن هذه الشروط.

في مجال التوظيفات: لا تستطيع روسيا تقديم بديل عن رؤوس الأموال الغربية. فضلاً عن ذلك، تفتقر موسكو إلى التكنولوجيات الحديثة، التي تحتاجها جمهوريات آسيا الوسطى من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية الجارية، أو من أجل استخراج المواد النفطية. في نظر روسيا، تبقى كازاخستان – على الأقل – المزود المهم لبعض المشاريع الروسية المتعلقة بإنتاجاتها المعدنية (الكروم، الزنك، المانغنيز، التيتان، الرصاص، الأورانيوم، البوكسين...). هذه التبعية ينبغي ،رغم كل شيء،عدم المبالغة فيها.

في مجال الاتصالات: يضايق استقلال كازاخستان أيضاً موسكو. والطرق الرئيسية التي تربط روسيا الأوروبية بالمناطق الشرقية من البلاد تقطع أراضي كازاخستان. ويجتاز الخط الحديدي الرئيسي الذي يمر عبر سيبيريا حوالي ١٠٠كلم في كازاخستان، في حين أن الخطين الآخرين من هذا الخط الحديدي بين روسيا الأوروبية وسيبيريا، الواقعين إلى الجنوب أيضاً، يجتازان على التوالي ٧٠٠كلم و ١٢٠٠كلم من الأراضي الكازاكية. وبالإجمال إن التجارة والنقل بين الأقسام الغربية والشرقية من روسيا تمر بكازاخستان. والملاحظة نفسها تصلح أيضاً بالنسبة إلى نقل الكهرباء بين هذين القسمين من الأراضي الروسية [١٧]. ولهذا أكثر من أي شيء آخر فإن كازاخستان كما آسيا الوسطى – في كاملها – تدخل ضمن مصالح موسكو لحماية أمنها الاقتصادي [١٨].

وإذا كان الاقتصاد الروسي لا يرتبط حقاً بآسيا الوسطى، فبالإمكان الملاحظة بأن احتمالات استثمار ثروات حوض بحر القزوين، أي ثروات كازاخستان وأذربيجان، وتركمانستان يمكن أن تؤثر بها. إذ أن إنتاج بحر قزوين يمكن أن يدخل في التنافس مع إنتاجات روسيا في السوق الدولية للطاقة [١٩]. وهذا ما يزعج موسكو التي يبلغ مردودها المتأتي من صادرات البترول والغاز من ٤٠ إلى ٤٥% من النقد الأجنبي. ورغم أنه من

الواجب الانتظار أيضاً الكثير من الوقت، قبل أن يتبلور هذا الوضع، فإن روسيا لا تستطيع على كل حال إهمال هذا الموضوع. ولهذا فقد وضعت كل ثقلها منذ منتصف سنوات عقد التسعينات لكي تضمن بنفسها أن إنتاج بحر قزوين سوف ينقل عبر أراضيها، مما يتيح لها تأمين نفوذها في المنطقة وأيضاً الحصول على إيرادات مهمة بشكل رسوم ترانزيت. هذا الخيار الروسي القائم على الإلحاح من أجل أن تمر أنابيب النفط، بعد الإفراج عن منتوجات بحر قزوين (بحر قزوين) في أراضيها، والضغوطات المتظافرة التي تمارسها روسيا للوصول إلى هذا الهدف أدت إلى ردات فعل معادية من قبل دول المنطقة التي حاولت بدعم من واشنطن وأنقرة، العثور على حلول، وإن كانت – حتى الآن – ذات نتائج مجتزأة، من أجل التهرب من تأثير موسكو (٢٠).

وفيما خص استثمار ثروات بحر قزوين، تأرجحت سياسة روسيا بين التركيز على مصالحها الاستراتيجية وبين مصالح شركاتها البترولية في المشاركة في مشاريع تنمية المواد النفطية. وقد وجه خيارات وزارة الشؤون الخارجية الروسية بصورة رئيسية تحليل استراتيجي تقليدي، كان هدفه الاحتفاظ لروسيا بمحيط نفوذها في المنطقة وحمايتها ضد تعديات القوى الفاعلة الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة وتركيا، في حين أن وزارة الطاقة الروسية، المرتبطة بشركات البترول والغاز في الفدرالية المدعومة من قبل قادة الأقاليم الروسية المحاذية للبحر القزويني، قد فضلت مساهمة روسيا في تطوير الطاقة القزوينية الكامنة والمحتملة لأسباب اقتصادية (٢١). إن الخيارات المتناقضة لهذين التكتلين من المصالح داخل الحكم الروسي قد تصادمت في العديد من الممرات (٢٢). هذا التضارب في المصالح داخل الوزارات المختلفة الروسية يفسر حالة الضياع في سياسة موسكو تجاه المنطقة. وكما ذكر مؤلف – بعكس زملائه الأوروبيين أو الأميركيين – أن وزارة الشؤون الخارجية الروسية، لم تدعم أبداً بشكل كامل الشركات البترولية الروسية في منطقة القزوين (٢٣). ولهذا السبب أصبحت الشركات الأميركية والبريطانية اليوم الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه المنطقة، والشركات الروسية تأتي فقط في المرتبة الثالثة (٢٤).

كذلك في أذربيجان، لم تحصل الشركات الروسية إلا على ٦ من اصل ١٩ عقداً وُقِعَت مع سوكار بين ١٩٩٤ و ١٩٩٩ من أجل التنمية المتضافرة في قطاعات الأوفشور في البلد (٢٥). أما فيما خص مسألة سبل الانفتاح أو فك الحصار بشأن إنتاجية بحر قزوين، فإن المسألة لم تحسم بعد بصورة نهائية، كما سنرى ذلك.

بالنسبة إلى آسيا الوسطى، وخارجاً عن التهديدات المرتبطة بالفكرة التقليدية حول

الأمن، التي سبق أن أشرنا إليها، تجابه موسكو أيضاً مخاطر جديدة بعضها ليست إلا مخاطر كامنة، في حين أن بعضها الآخر هي مخاطر حقيقية (٢٦). ودون الدخول في التفاصيل، نذكر عرضاً الانعكاسات المحتملة للصراع بين السكان الروس والكازاك في كازاخستان، أو تدفق اللاجئين في حال عدم الاستقرار في المنطقة. فيما خص المخاطر الواقعة فعلاً، يمكن ذكر فورة تجارة المخدرات الآتية من أفغانستان عبر آسيا الوسطى (٢٧). وفورة الجريمة المنظمة التي ترافق هذه التجارة، وكذلك تدهور البيئة ومعها الانعكاسات عبر الحدود، وخاصة في بحر القزوين.

عدا عن مجمل هذه المسائل المرتبطة بالأمن، نذكر الجوار الجغرافي، ووجود شتات روسي مهم في آسيا الوسطى، خاصة في كازاخستان وفي كيرغيزستان (٢٨). وكذلك الإرث الإمبريالي، وكلها عوامل تحمل روسيا على عدم إهمال هذه المنطقة.

وللغرابة، في لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي، قلما أعادت موسكو اهتماماً بحدودها الوسط آسيوية. وأول مشروع تجميعي بين الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي السابق، لم يكن يلتفت إلا للجمهوريات السلافية، مما يبين بالتالي تفضيل الحكام الجدد الروس لاتحاد مع دول اعتبروها قريبة تاريخياً وأتنياً (٢٩). فالحكام الروس الذين كانوا يوجهون السياسة الخارجية في فدراسيون روسيا، باتجاه الغرب في تلك الحقبة التي كانوا يعتبرون آسيا الوسطى كعبء يمكنه أن يحد النمو الاقتصادي وأن يعيق الرسو الأوروبي لروسيا. وكانوا على حذرٍ أيضاً من الكوادر المحافظة في المنطقة التي يخشى منها التعاون مع محبي الاتحاد السوفياتي في روسيا بالذات.

فقد تميزت اللحظات الأولى في السياسة الخارجية للفدراسيون بعدم الاهتمام وبالإهمال تجاه فضاء يعتبره الروس حكماً متأخراً بصورة أساسية وغريباً من الناحية الثقافية. وحقبة "البيرسترويكا" قلما عملت على تغيير الصورة السلبية الملتصقة بالمنطقة.

بالعكس إن الفضائح التي خضت آسيا الوسطى في تلك الحقبة قد دعمت هذه المواقف الثابتة (٣٠). لذا لا نندهش من موقف الحكام الروس – في زمن أول –الذين ابتعدوا عن منطقة اعتبروها شبه إقطاعية، ومحافظة وفاسدة. ووعلى الرغم من موقف موسكو المهين بحق دول آسيا الوسطى، سعت جمهوريات آسيا الوسطى بحرارة وحماس، على تفضيل بقاء الروابط مع العاصمة القديمة وقت اهيار الاتحاد السوفياتي.

إن تبعية الجمهوريات في المجال الاقتصادي حملتها نحو هذا الاتجاه، لقد وعى الرئيس نازارباييف مشكلة الأقلية القوية الروسية الموجودة في أراضي الجمهورية الكازاكية

الجديدة، لذا كان الرئيس نازاريف من أنشط المدافعين عن بقاء الاتحاد، ثم عن الاندماج داخل مجموعة الدول المستقلة [٣١].

في حين أنه في المرحلة التي تلت استقلال المنطقة، تاهت الحكومة الروسية وضلت في بحثها عن سياسة تجاه آسيا الوسطى. فقامت أصوات في روسيا تنادي سريعاً بإعادة تقويم السياسة الخارجية تجاه الأطراف القدامى عموماً. فالنقاش بين الداعين إلى الأطلسية ودعاة الأورو – آسيوية ذكرت بمجادلات روسيا في القرن التاسع عشر بين المحبين للسلافية، والمحبين للغرب. وتطور هذا النقاش بالتالي منذ أشهر آذار ونيسان ١٩٩٢ [٣٢]. ولو إنهم اتبعوا وجهة نظر غريتسكي فإن التمييز– الحاصل غالباً – في التحليل الغربي بين هذين التيارين، يجب عدم المبالغة فيه أبداً [٣٣].. فالفريقان يعتبران روسيا دولة أورو–آسيوية، ويتوزعان ما يسميه المؤلف "العقلية الإمبريالية" تجاه الدول الجديدة الناشئة بفعل إنهيار الاتحاد السوفياتي [٣٤]. وسرعان ما توصل الفريقان إلى إتفاق وإلى اعتماد مقاربة أكثر تدخلية بشأنها.

في ١٥ أيار ١٩٩٢، قدمت معاهدة طشقند إطاراً ينظم التعاون الروسي الوسط آسيوي في موضوع الدفاع. إلا أن تركمانستان رفضت الإنضمام إليه. إن هذه المعاهدة تلخص إهتمامات العسكريين الروس في الحفاظ على فضاء مشترك دفاعي مستقر نسبياً من أجل الإستجابة للمخاوف الإستراتيجية الروسية. إن الطموحات الروسية في مجال الدفاع المشترك اصطدمت – كما رأينا – بمخاوف القادة في آسيا الوسطى. من رؤية روسيا تسيطر على القوات المسلحة المشتركة في منظمة الدول المستقلة، وكذلك السيطرة على طموحات اوزبكستان التي تأمل بأن تقيم قوتها العسكرية الخاصة بها، قبل أي إندماج مع دول أخرى. في سنة ١٩٩٤، وأشار أحد الباحثين أن دول آسيا الوسطى وبصورة رئيسية أوزبكستان وكازاخستان، تظلان أفضل داعم لتقوية منظمة الدول المستقلة، إنما على أساس أكثر عدالة. وإذا كانت كوادر آسيا الوسطى اتخذوا لأنفسهم صفة المحامي عن تشكيل نوع من الكومنولت في السنة الأولى من الاستقلال إلا أنهم لم يقصدوا – مع ذلك – التخلي عن سيادتهم السياسية من أجل الدخول في عملية إندماج جديد [٣٦].

الشيء الذي كان يهمهم – قبل كل شيء – هو الإبقاء على الدعم الاقتصادي [٣٧] والعسكري من موسكو [٣٨]. كانت المشكلة بالنسبة إلى قادة آسيا الوسطى هي معرفة كيفية استخدام القوة الروسية لصالحهم مع تفادي عودة الوقوع تحت هيمنة روسيا [٣٩]. إن البحث عن هذا التوازن يفسر بدون شك التموجات في العلاقة بين موسكو والجمهوريات الجديدة.

في السنوات التي عقبت الاستقلال، شوهدت بالفعل مراحل تقارب ولكن أيضاً مراحل تباعد بين دول آسيا الوسطى وعاصمتهم القديمة. في نظر بعض المحللين، لقد تأرجحت السياسة الخارجية الروسية. من جهتها، تجاه دول الاتحاد السوفياتي السابق بين ميول انعزالية خفية وبين موقف إمبريالي جديد يهدف إلى إعادة الهيمنة على المنطقة (٤٠).

إن التأثير المتضارب لهذين الاتجاهين، وكذلك التنافس بين المجموعات المتنوعة المصالح والتنافس بين اللوبيات في روسيا، يفسران الصفة العشوائية في السياسة الخارجية الروسية. وعمدت الحكومة الروسية في هذه الأثناء تحت تأثير تدهور الأوضاع بشكل مأساوي في طاجيكستان، وتحت ضغط الدوائر العسكرية، على العمل نحو إعادة التأثير الروسي إلى آسيا الوسطى (٤١). إن المشكلة الطاجيكية قدمت لموسكو الفرصة لكي ترسل جيوشها في كانون الأول ١٩٩٢ إلى الجمهورية السوفياتية السابقة من أجل الحفاظ على الهدوء فيها ومن أجل مراقبة الحدود مع أفغانستان (٤٢). وحتى كتابة هذه السطور ما زالت الجيوش الروسية ترابط في الأراضي الطاجيكية.

إن الميل نحو إعادة إقامة منطقة نفوذ في آسيا الوسطى سوف تتسارع بفعل الرؤية المتنامية – داخل النخبات بأن تقليص الحضور الروسي في آسيا الوسطى يساعد دولاً أخرى على الأضرار بمصالح موسكو – وكذلك بفعل الحذر المتنامي داخل حلقات القادة تجاه نوايا الغربيين. حتى أصبحت السياسة الروسية أكثر تهديداً للدول الخارجة من الاتحاد السوفياتي السابق خلال السنوات ١٩٩٣ – ١٩٩٤. لقد أعطت روسيا لنفسها حق التدخل في الجمهوريات الجديدة باسم حماية الأقليات الروسية. وابتداء من تشرين ثاني ١٩٩٣ – وعبر عقيدتها العسكرية الجديدة، أعطت موسكو لنفسها مسؤولية حماية الحدود الخارجية لـ منظمة الدول المستقلة. وهناك مادة في (دستور ١٩٩٤) وقعها أندرانيك ميغرانيان، وكان يومئذٍ عضواً في المجلس الرئاسي التابع للرئيس يلتسين، تنص على أن فضاء الاتحاد السوفياتي السابق، الذي تسميه موسكو بعد الآن "الغريب القريب" هو حيوي بالنسبة إلى روسيا (٤٣). واستبدال وزير الشؤون الخارجية كوزيدييف بالوزير بريماكوف سنة ١٩٩٥ يرمز إلى الموقف الأكثر تشدداً من موسكو تجاه المنطقة.

اصطدمت سياسة موسكو عندئذٍ بمقاومة دول آسيا الوسطى. فإذا كانت هذه الدول تفضل سنة ١٩٩١ الحفاظ على علاقات وروابط مع موسكو، إلا أن الموقف قد تغير منذ منتصف عقد ١٩٩٠. فالنخبات الحاكمة لم تعد راغبة في الوقوع من جديد تحت القبعة الروسية. إن أوزباكستان وتركمانستان فضلتا الاستقلال الذاتي في حين أن

كازاخستان وكيرغيزستان حاولتا تنويع علاقاتهما الخارجية. وبفعل المعونة الروسية ظلت طاجيكستان – المهددة بالحرب الأهلية – من جهتها أكثر تبعية تجاه موسكو. إن عودة روسيا إلى آسيا الوسطى لم يتحقق بعد. وبالعكس إن جمهوريات آسيا الوسطى قاومت الضغط الشديد في بعض الأحيان، من موسكو تجاهها. وقد نجحت هذه الدول في تنويع علاقاتها الخارجية، محولة روسيا إلى فاعل من فاعلين آخرين في المسرح الإقليمي. إن مشروع منظمة الدول المستقلة CEI الذي اخترعته موسكو كوسيلة مخصصة لتمتين تأثيرها ونفوذها على المنطقة كان له تأثير سلبي (٤٤). وكذلك الاتحاد الجمركي الذي أنشيء سنة ١٩٩٤ بين روسيا وبيولوروسيا والموسع ليشمل كازاخستان سنة ١٩٩٥، وكيرغيزستان سنة١٩٩٦، وطاجيكستان سنة ١٩٩٨، لم يؤد فعلاً إلى اندماج أكبر (٤٥). وبفعل خسارتها السيطرة والنفوذ في المنطقة القزوينية، عاودت موسكو منذ مطلع سنة ٢٠٠٠ إلى الاهتمام بآسيا الوسطى (٤٦).

في روسيا، ساد شعور فعلاً بأنهم حرموا من مناطق نفوذهم التقليدية. من جراء لعبة السياسة الغربية والأميركية بشكل خاص. وقامت مجموعة من الخبراء الروس من مجلسي السياسة الخارجية والدفاع بالكشف عن دراسة صادرة عن مؤسسة كارنيجي جاء فيها: أن أغلبية النخبات الروسية تعتبر أن السياسة الأميركية تجاه مجموعة الدول المستقلة CEI – بما فيها دول منطقة بحر قزوين وفي القوقاس هي سياسة معادية لروسيا بشكل أساسي (٤٧).

وللرد على هذا التحدي المطروح من قبل توجهات السياسة الأميركية في فضاء جغرافي تعتبره موسكو حيوياً، اتخذت روسيا فيه سلسلة من المبادرات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠. وهكذا فإن العقيدة الجديدة الموجهة للسياسة الخارجية لروسيا تحت زعامة بوتين قد أعلن عنها في ١٠ تموز ٢٠٠٠ من قبل إيغور إيفانوف (٤٨). وهي تستكمل العقائد العسكرية (٤٩) والاستراتيجية (٥٠) المعتمدة منذ بداية النصف الأول من عام ٢٠٠٠. وهي تحل محل عقيدة كوزيريف المملاة في ٢٣ نيسان ١٩٩٣. هذه العقيدة الجديدة، التي تكشف لهجتها توجهاً معادياً لأميركا، قد وصفت مع ذلك بإنها "براغماتية" من قبل الرئيس الروسي. وهدفها المساعدة على حل المشاكل الداخلية في روسيا. وكشف المعلقون على كل حال التناقض بين السمة البراغماتية في العقيدة المقدمة من قبل الرئيس الروسي والصراع ضد الهيمنة الأميركية الذي ظهر في المستندات الثلاثة المعلن عنها خلال عام ٢٠٠١ (٥١). فالتوازن بين الهدفين سوف يكون بدون شك دقيقاً في تأسيسه.

وبوجه عام إن العقيدة الجديدة تلزم روسيا بنوع من التراجع الجيوبوليتيكي، ويتعين عليها أن تفتح حقبة من "التأمل" – باستعادة التعبير الذي طبقته السياسة الفرنسية على أثر هزيمة ١٨٧٠ حيث يجب أن تعطى الأفضلية لحماية مصالح روسيا، وليس لمصالحها الموهومة الخيالية، بل لمصالحها الحقيقية المحددة. هذا التوجه العام لا يبدو أنه يستبعد في ذهن واضعيه أن موسكو تريد على الأقل أن تحتفظ لنفسها بمنطقة نفوذ حيث تتحكم بحلفاء أمينين موثوقين. أحد أهدافها الأساسية المحددة في العقيدة الجديدة هو بالتالي إقامة حزام من الدول الصديقة. بنوع من السور (Glacis) الحمائي حول روسيا. هذا الفضاء المهم حيوياً بالنسبة إلى موسكو يغطي في الواقع أراضي الاتحاد السوفياتي السابق [٥٢]. والعلاقة بين موسكو واتحاد الدول المستقلة يظل أفضلية من الأفضليات الأساسية للسياسة الخارجية لروسيا كما هي محددة بالمستند. في إطار اتحاد الدول المستقلة، تكشف العقيدة – مع ذلك عن مفهوم حيث لا يبدو الدمج السياسي بعد يشكل الفكرة الثابتة التي دافع عنها الكرملين. وهي تشير بهذا الشأن إلى فكرة الدمج "بسرعات ومستويات مختلفة" داخل اتحاد الدول المستقلة CEI. مثل هذه الفهم يفتح نظرياً الطريق أمام البرغماتية والعقيدة الجديدة تنص على أن العلاقات العملية (لروسيا) مع كل من هذه الدول (من اتحاد الدول المستقلة) يجب أن تركز على إرادتها المتبادلة بالتعاون وعلى استعداداتها لتأخذ في الاعتبار مصالح الفدرالية الروسي، بما فيها ضمان حقوق المواطنين الروس". هنا تصبح الأشياء أكثر تعقيداً، "فالمصالح الروسية" قد لا تتطابق مع مصالح دول الاتحاد (CEI). وعندها ما سوف تكون عليه ردات فعل موسكو؟

مهما يكن من أمر، اختارت موسكو خلال العام ٢٠٠٠ بالنسبة دول آسيا الوسطى، خطة عمل قوم على تقديم حمايتها العسكرية مقابل تحالف جيوبوليتكي [٥٣]. وهذا في مطلق الأحوال معنى العلاقات الجديدة التي نسجت مع أوزباكستان منذ مطلع سنة ٢٠٠٠. في حين أن طشقند كانت الأكثر تمنعاً من بين دول المنطقة في مواجهة تمنيات موسكو في آسيا الوسطى. فقد باشر الرئيس أسلام كريموف تقارباً مع روسيا منذ شهر كانون الثاني سنة ٢٠٠٠. في آذار ارتضت طشقند كمثل بيشكك ودوشانبة، أن تنمي تعاونها الثنائي مع موسكو في مجال الدفاع الجوي المشترك [٥٤]. وساهمت زيارة الرئيس الروسي، من ذات السنة، على زيادة التقارب في المواقف. ورغم وجوب التزام الحذر، فيما خص الأفكار الخفية للرئيس كريموف، إلا أن هذا الأخير صرح على الأقل بأن لروسيا مصالح في آسيا الوسطى وأنها تسعى للمحافظة على مصالحها في المستقبل. وفي موازاة هذا التصريح، انتقد موقف

أنقرة الهادف إلى الحلول محل موسكو "كاخ كبير" لطشقند (٥٥).

إن موقف أوزباكستان الغامض في علاقاتها مع موسكو يعكس المأزق الذي يواجهه هذا البلد. فمطامعها الإقليمية في آسيا الوسطى تتعارض مع حاجاتها إلى عدم معاداة موسكو بصورة مباشرة تجنباً لغضبها. وتعتزم موسكو أيضاً الإفادة من المساعدة الروسية في حالة حدوث مشاكل ليس فقط لمواجهة خطر خارجي، خاصة حركة طالبان، بل وداخلية أيضاً، أي معارضة سياسية يمكن أن تزعج سلطة كريموف. هذه الاعتبارات تحمل بالتالي الرئيس الأوزبيكي إلى حد ما على قبول عودة مصلحة موسكو في المنطقة. ويفضل كريموف بدلاً من معارضته الأهداف الروسية – مقاربتها – بدون شك – من أجل الحد منها بصورة أفضل.

ولتأمين عودة نفوذ موسكو على المنطقة، يلعب القادة الروس – من جهتهم – على المشاعر عدم الأمان الموجود حالياً في آسيا الوسطى، فهم يوظفون التهديد الإسلامي وينصبون أنفسهم ضامنين للاستقرار في المنطقة (٥٦). فالوضع الأفغاني، وكذلك تسلل عناصر إسلامية متطرفة صيف ١٩٩٩ ومن جديد صيف ٢٠٠٠ إلى كيرغيزستان وإلى أوزباكستان، قد ساعدت هذه الاستراتيجية الروسية. إن أفغانستان – طالبان تُصَوَّر من قبل موسكو كمركز للإرهاب الدولي وكتهديد جدي للمنطقة. والناطق الرسمي باسم الكرملين سيرجي ياسترز همبسكي، صرح بهذا الصدد – دون أن يقدم أي إثبات، بأن اتفاقاً قد تم في مزار شريف بين طالبان والرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف، والإرهابي المطلوب دولياً أسامة بن لادن وجمعه نعمانغاني قائد الحركة الإسلامية في أوزباكستان (٥٧). هذه الرواية التي كذبها الرئيس الشيشاني، تتيح لموسكو الفرصة لتذكير دول آسيا الوسطى وخصوصاً أوزباكستان بالتهديد الذي تشكله أفغانستان على أمتها. وباتباع ذات الخط، في ربيع ٢٠٠٠، هددت موسكو بضرب أراضي أفغانستان بالقنابل. وبذات الوقت استغلت ذلك لكي تعزز وجودها العسكري في طاجيكستان وساهمت انتصارات طالبان العسكرية في خريف ٢٠٠٠ على زيادة الشعور بالخطر في آسيا الوسطى، مما أتاح لموسكو أيضاً أن تركز من جديد على التعاون العسكري مع جمهوريات آسيا الوسطى، في قمة بيتشك المجتمعة في تشرين أول ٢٠٠٠ (٥٨).

في نظر موسكو، يجب أن يتيح لها التهديد الإسلامي استعادة الأرض المفقودة في آسيا الوسطى بفضل التعاون العسكري مع دول المنطقة (٥٩). وفق حماية من هذا التهديد الإسلامي الخيالي أكثر مما هو واقعي، عرضت موسكو بشكل أكثر تركيزاً دعاها للأنظمة

التسلطية في آسيا الوسطى، في صراعها ضد "التهديد الإسلامي" القائم على أراضي هذه الدول[٦٠]. تهديد إسلامي يستخدم في الواقع كذريعة، كما في أوزباكستان، لتكبيل العمل السياسي، ولمنع كل معارضة للنظام القائم.

وفي مواجهة الانتقادات الغربية المتزايدة، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبالنقص الديمقراطي، تعرض موسكو، فعلاً، على هذه الأنظمة المستبدة ضماناً لاستمراريتها. إن قرار إقامة مركز لمقاومة الإرهاب في بيشكك المعتمد أثناء القمة في دوشنبي، الذي جمع الدول الخمس لمجموعة شنغهاي، يمكن أن يشكل قاعدة إضافية للتعاون الروسي مع دول آسيا الوسطى في هذا المجال [٦١]. وبشكل عام، فيما خص شأن الأمن من الواضح أن موسكو تحتفظ بمكاسب تقدمها على واشنطن. وكما أشار أحد الدبلوماسيين الأميركيين: تصوروا أن يطلب إلى الكونغرس أن يرسل جيوشاً إلى آسيا الوسطى من أجل المساعدة على حفظ الأمن في وادي فرغانة أو على حدود أفغانستان"؟[٦٢].

وبفضل سياستها استطاعت موسكو أن تحقق لنفسها عدداً من الإنتصارات في السنوات الأخيرة. ولكن هذه الجهود تصطدم على الأقل، بالممانعات المعلنة إلى حد ما من قبل قادة آسيا الوسطى. فهم حقاً راغبون بالإفادة من الدعم السياسي والعسكري من جانب موسكو، ولكنهم بذات الوقت حذرون من خلفيات أفكارها.

فقد رفض أسلام كريموف، عدة مرات فكرة وجود قوات روسية على أراضي الجمهورية رغم طلبه المساعدة العسكرية الروسية[٦٣]. والمناقشات بين الرئيس الأوزبيكي وحركة طالبان في خريف ٢٠٠٠ هي أيضاً دليل على براغماتيته ولكن أيضاً على حذره تجاه المطامح الروسية. أراد رئيس دولة الأوزبيك، في الواقع العثور على نوع من أسلوب التعايش المقبول مع كابول، كي تخفف طالبان من دعمها للمعارضة الإسلامية الأوزبكية، ولكن أيضاً لمنع موسكو من العودة إلى اجتياح المنطقة باسم مقاومة الراديكالية الإسلامية [٦٤]. ويحذر الرئيس الأوزبكي أيضاً من المساعدة التي قد تقدمها موسكو وكذلك طهران إلى أحمد شاه مسعود الذي هو من أصل طاجيكي. فهو يخشى حقاً رؤية استقواء حركة قومية طاجيكية يمكنها أن تنازع أوزباكستان على ملكية مدن سمرقند وبخارى. وأخيراً لا يرغب الرئيس كريموف – بأي شكل من الأشكال – ترك روسيا تحتل المكانة التي خصصها لنفسه في آسيا الوسطى.

وبوجه عام إن القادة في آسيا الوسطى غير مستعدين لرهن استقلالهم وحريتهم في العمل لقاء ثمن هو الدعم الروسي. وفي رؤية للأمد البعيد، إن عودة روسيا إلى آسيا

الوسطى تصطدم أيضاً بعوامل أخرى. فهي كدولة استعمارية سابقة في آسيا الوسطى حملت الإرث من الحقبة السوفياتية – بلغة التلوث والتدهور البيئي، يشكل على سبيل المثال – الذي يشكل عنصراً في غير صالحها. وكذلك، إن دعمها لأنظمة تسلطية يمكن في الأمد البعيد، أن يجر عدائية شرائح واسعة من السكان المحليين.

مع الانفتاح على العالم، ومع تطور وسائل الاتصال الحديثة، يزداد تأثر سكان آسيا الوسطى بنماذج أخرى غير النموذج الذي تقدمه روسيا. ونظراً للأزمة العميقة التي تجتازها هذه الأخيرة، فبالإمكان – فضلاً عن ذلك – طرح التساؤل لمعرفة ما إذا كان بإمكانها أن تقدم نموذجاً قادراً على إغراء سكان آسيا الوسطى. فالأنظار في آسيا الوسطى لا تتجه بعد الآن نحو العاصمة الروسية وحدها.

من بين الوسائل المتميزة من أجل بقاء واستمرار نفوذ روسيا هو استعمال اللغة الروسية، وتميل هذه الوسيلة إلى التلاشي ببطء لصالح اللغة الإنكليزية. إن نخبات آسيا الوسطى يفضلون اليوم إرسال أولادهم ليتثقفوا في الولايات المتحدة أو في إنكلترا أكثر من روسيا. وأخيراً يمكن التساؤل حول القدرة وحول الوسائل المتاحة أمام روسيا لكي تؤمن دوامية نفوذها في المنطقة. من الواضح أنه في المجال الاقتصادي تبدو وسائلها محدودة. فروسيا لديها ما تقدمه أقل بكثير من البلدان الغربية.

وتطور الوضع في روسيا يؤثر مع ذلك، إلى حد بعيد في توجهات آسيا الوسطى. فإذا كانت موسكو لا تملك الوسائل لكي تضع يدها بصورة كاملة على المنطقة، إلا أنها ما تزال تحتفظ بمكنات أولاها الضعف النسبي لدول المنطقة بالنسبة إليها. فذريعة الأمن التي تلعب عليها موسكو، لكي تبقي على نفوذها، ليست البتة معدومة الأساس [٦٥].

إن طاجيكستان مثلاً تحتاج إليها لكي تؤمن مراقبة حدودها مع أفغانستان. ويمكن طرح السؤال نفسه بالنسبة إلى تركمانستان وكذلك كيرغيزستان وأوزباكستان قد تحتاج إلى اللجوء إلى موسكو إذا تبين أن ضغط الصين قد زاد في يوم من الأيام. أما أستانا، فهي من جهتها مزعزعة بفعل أقليتها القوية المتكلمة بالروسية في شرق البلاد وشمالها. وحدها أوزباكستان قد يكون لديها الوسائل لمعادلة موسكو إلى حد ما.

لقد لخص بريجنسكي بصوابية وضع روسيا في آسيا الوسطى بقوله: روسيا هي أضعف بكثير من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية ولكنها أقوى بكثير من إمكانية إخراجها منها. والأسباب جغرافية، وتاريخية، وثقافية وعرقية واستراتيجية، سوف تستعمل روسيا الوسائل المتاحة لها من أجل محاولة حماية مصالحها في المنطقة.

إن الخط المتواضع المعتمد من قبل القادة في آسيا الوسطى، منذ انتخاب بوتين يدل على أن هذه القدرات قوية بما فيه الكفاية لتحمل جمهوريات آسيا على تفادي تحدي موسكو بشكل وقح ومباشر جداً.

ب- الغرب وآسيا الوسطى: العودة إلى الاكتشاف

آسيا الوسطى هي أيضاً أوراسيا الوسطى – وهذا ما يتم نسيانه في أغلب الأحيان. من جراء هذا الواقع، كل ما يتعلق بهذه المنطقة – منذ اللحظة التي تؤخذ بها أوراسيا كمفهوم جيوبوليتيكي. يخص بنوع من الأنواع القارة الأوروبية وكذلك دول أوروبا. ولكن – منذ القرن التاسع عشر – وإذا وضعت جانباً المصادمات الإنكليزية الروسية الشائعة على كل لسان بفضل تعبير كيبلنغ "اللعبة الكبرى"، وبعض الاندفاعات القصيرة باتجاه القزوين والقوقاس، خلال الحربين العالميتين – ظل الغرب بعيداً بشكل غريب وغير آبه تجاه المنطقة.

على أثر الغزو السوفياتي أفغانستان، بدأت البلدان الغربية تهتم نوعاً ما بآسيا الوسطى السوفياتية، إنما فقط من موقع الصراع الأفغاني وضمن إطار العلاقات شرق غرب. وتوجب انتظار زوال الاتحاد السوفياتي كي يهتم الغرب أخيراً عبر شركاته البترولية أولاً، بهذه المنطقة المعتبرة حتى ذلك الحين كمجال مخصص لروسيا. وسوف تتنبه أوروبا الغربية والولايات المتحدة بصورة تدريجية للرهان الذي تمثله المنطقة في إعادة تشكيل النظام الدولي ولرسم سياسة وسط آسيوية تدريجية. والاعتبارات التي سادت تشكيل هذه السياسة تختلف على جانبي الأطلسي وكذلك من دولة إلى أخرى في أوروبا. وبوجه عام، تعتبر الدول الأوروبية في مجملها محبذة لتطوير اقتصاد السوق، وتشجع التخصيص.

على الصعيد السياسي، تتفق الدول الغربية على ضرورة قيام الأنظمة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، حتى ولو كانت عملياً تتكيف جيداً مع الروابط المعقودة مع الأنظمة التسلطية في المنطقة. وحتى منتصف عقد التسعينات، ارتضى الغربيون استمرارية النفوذ الروسي في منطقة تعتبر كجزء من محيط نفوذها. إلا أن الوضع تغير بعد السنوات ١٩٩٤ – ١٩٩٥. بعد أن بينت حروب تشيشينيا ضعف الجيش الروسي. فعدا عن رفض المزاعم الروسية الإمساك بصورة حصرية بالموارد الالطاقةة في المنطقة، تبت الولايات المتحدة أنها كدولة عظمى أولى عسكرية، فإنها لا تستطيع عدم الاهتمام كلية بآسيا الوسطى ضمن استراتيجيتها الشاملة. فهذه المنطقة، من ناحية موقعها الجيواستراتيجي الخاص – واقعة ضمن قلب أوراسيا – الفناء الخلفي لروسيا – وللشرق الأوسط ولآسيا الجنوبية

وللصين – وأهميتها على الصعيد النووي تهم واشنطن. وهناك عوامل أربعة – على ما يبدو، تحمل الولايات المتحدة على التورط فيها وعلى محاولة معادلة نفوذ موسكو: الموارد النفطية الموجودة في بحر القزوين (التي سبق أن قدرت بأعلى من حقيقتها)، تدهور العلاقات مع موسكو، عدم الاستقرار في روسيا، تقوية العلاقات بين واشنطن وأنقرة (٦٨). ومنذ ١٩٩٤ انزعجت الولايات المتحدة أيضاً من المحاولات الروسية إثارة عدم الاستقرار في بلدان المنطقة القزوينية، خاصة في القوقاس.

لهذه الأسباب، ارتأت تحطيم التداول المنفرد بين موسكو وكل من هذه الدول وشجعت على العلاقات المتعددة الأطراف مع جمهوريات آسيا الوسطى, وأحد المحاور التي اتبعتها واشنطن للوصول إلى هذا الهدف، هو تحريك ازدهار التعاون العسكري مع جمهوريات آسيا الوسطى. فتم قبول دول آسيا الوسطى في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،وفي مجلس تعاون شمالي الأطلسي، رأت نفسها يعرض عليها في كانون ثاني ١٩٩٤ الانضمام إلى برنامج التحالف من أجل السلام.

وفي شباط ١٩٩٥ اتخذت واشنطن قراراً لدعم بناء خط أنابيب في الأراضي التركية لخرق الحصار الاقتصادي عن منتوجات القزوين، وهو خط يتفادى المرور بالأراضي الروسية. وكان الهدف الواضح هو فك وتحطيم احتكار موسكو لتصدير نفط القزوين، وتأمين استقلال الدول الجديدة عن طريق تقوية قدراتها الاقتصادية، وتقوية الدور الإقليمي لتركيا. وأخيراً حماية مصالح الشركات الأميركية (وهذا هو المطلب الأساس) التي تورطت في إظهار قيمة الموارد الالطاقة للمنطقة(٦٩).

إن السياسة التي طورتها واشنطن قد لخصت بست نقاط في خطاب ألقي في تشرين أول سنة ١٩٩٦ بمناسبة افتتاح مؤسسة آسيا الوسطى التابعة لمدرسة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، من قبل جامس ف كولنز، المستشار الخاص لوزارة الدولة المعنية بالدول المستقلة الجديدة (٧٠) وهي:

- دعم الاستقلال والسيادة والأمن لكل دولة من دول آسيا الوسطى.
- المساعدة على إقامة اقتصاد سوق وحكومة ديمقراطية.
- المساعدة على دمج هذه الدول في المجموعة الدولية وفي المؤسسات المالية الدولية وكذلك مشاركتها بالحوار من أجل الأمن الأوروبي – الأطلسي.
- تشجيع دول آسيا الوسطى على إقامة علاقات سلمية مع جيرانها، من أجل خلق ظروف لتعاون أفضل فيما بينها والمساهمة في حل النزاعات المحلية.

- المساهمة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب، وتجارة المخدرات وتدهور البيئة. الدعم للمصالح التجارية الأميركية، ولسياسة التنوع الشامل لموارد الطاقة(٧١).

بالنسبة إلى واشنطن، المهم تنشيط نمو آسيا وسطى مستقرة ومزدهرة حقاً. ولهذا السبب تشجع الولايات المتحدة الاصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تأمين قيام اقتصاد السوق وتحاول تشجيع وتسهيل قيام مؤسسات ديمقراطية في المنطقة (٧٢)، إنما بشكل خاص غير مرتبط بالتأثير الحصري لروسيا وأيضاً بالتأثير المحتمل لإيران (٧٣). ولكي تقوي واشنطن أمنها الاستراتيجي فإنها ترغب أيضاً في تنمية مواردها عبر التزود بالنفط، بعد فك الحصار عن منتوجات القزويني.

إن تبعية الولايات المتحدة تجاه شرق أوسط معتبر غير مستقر ومتطاير يعتبر بالفعل خطراً كامناً. ولهذه الأسباب تشجع الحكومة بصورة رسمية الطرق المتعددة لأنابيب النفط انطلاقاً من أذربيجان، وكازاخستان وتركمانستان وتحبذ بشكل خاص مشاريع فك الحصار عن نفط وغاز بحر قزوين وفقاً لمحور شرق – غرب ، أي متجنباً بآن واحد الأراضي الروسية وأراضي إيران(٧٤).وأبعد من البيان الاقتصادي والإيديولوجي، إن السياسة الأميركية في منطقة القزوين هي استراتيجية بالدرجة الأولى (٧٥). فهي تهدف إلى تأمين النفوذ الغالب لصالح الولايات المتحدة في المنطقة ومنع ظهور إمبراطورية روسية جديدة في أوراسيا: إمبراطورية تهدد توازن القوى في أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى (٧٦).

ولكي تمتن موقعها في آسيا الوسطى، حاولت واشنطن الاعتماد على دولة في المنطقة وبدت كازاخستان في أول الأمر بمظهر المقرب قبل أن تخلي المكان لصالح أوزباكستان. لقد جربت الولايات المتحدة في بادئ الأمر التقرب من الماتي، بفعل برنامج تفكيك مخزونها النووي وبفعل الجذب الذي تمارسه مواردها البترولية الكامنة. وامتدح الرئيس الكازاكي نور سلطان نازار باييف لصفاته الديمقراطية واعتبر كشخصية سياسية واعية لمسؤولياتها الدولية. ولكن العلاقات مع كازاخستان تراخت بصورة تدريجية (٧٧).

وعرفت العلاقات مع أوزباكستان تطوراً باتجاه معاكس في بادئ الأمر، لقد حولت مسألة حقوق الإنسان واشنطن عن نظام أسلام كريموف. ولكن الأمور تطورت تدريجياً. وكانت رغبة أوزباكستان المصممة على الانعتاق من الوصاية الروسية والتحول إلى أن تكون نقطة محورية إقليمية قد حملت واشنطن على اعتبار التقارب مع طشقند أمراً ممكناً. إن

أوزباكستان بفعل وزنها الديمقراطي، والانسجام العرقي الكبير فيها وبفعل مركزيتها الجغرافية والتاريخية في المنطقة – تبدو فعلاً نقطة ترسخ ضرورية لتنشيط النفوذ الأميركي [٧٨]. وقد دعم الرئيس كريموف بدوره سياسة واشنطن في المنطقة. وتصريحاته فيما يتعلق بـ "التهديد الإسلامي" في آسيا الوسطى أعجبت القادة الأميركيين رغم عدم توثيقها. وخوفاً من تحول هذا الخطر الإسلامي الخيالي الموهوم إلى خطر حقيقي [٧٩]، وركزت واشنطن على الدور الاستقراري التوازني لأوزباكستان في المنطقة أكثر من تركيزها على احترام قادتها لحقوق الإنسان [٨٠]. ولكي تتفادى محاولة الاتكال على موسكو، ولكي تقوي نفوذها في أوزباكستان، طورت واشنطن أيضاً علاقاتها العسكرية مع طشقند. فتم عقد اتفاق ثنائي للتعاون في هذا المجال بين الدولتين. وخلال السنة ٢٠٠٠ ونظراً للجردة السلبية جداً في أوزباكستان فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولكن بشكل خاص بسبب عودة النشاطات الروسية إلى المنطقة، فإن العلاقات المميزة بين واشنطن وطشقند، وكذلك العلاقات بين الولايات المتحدة مع بقية الجمهوريات في وسط آسيا، قد فترت وبردت قليلاً.

ونظراً لمطامع أوزباكستان في آسيا الوسطى، فإن هذا الإتجاه قد لا يكون إلا عابراً. وطشقند يمكنها البحث من جديد عن دعم واشنطن في مواجهة موسكو. وقد تستطيع الولايات المتحدة وأوزباكستان أيضاً إيجاد قاعدة للتعاون المشترك هذه المرة مع روسيا، في نضالها ضد تجارة المخدرات، والتهديد الإرهابي المنبعث في نظرها من أفغانستان. إن نظام طالبان يؤوي بالفعل أسامة بن لادن ومناصريه المعتبرين من قبل واشنطن كتهديد إرهابي خطير للغاية [٨٢]. وفيما يتعلق بالدول الأخرى في آسيا الوسطى، تركز واشنطن مصالحها في تركمانستان على جردة مقتصرة على الموارد الغازية في هذا البلد بفعل قربها من إيران [٨٣]. وتهتم الولايات المتحدة في طاجيكستان بتطور الوضع في البلد وكذلك في أفغانستان المجاورة. وهي تراقب أيضاً النشاطات الإيرانية لدى الطاجيك. وتخشى واشنطن – فضلاً عن ذلك – من فورة تجارة المخدرات الذي يمر ترانزيتياً عبر الأراضي الطاجيكية، قبل أن يصل إلى الأسواق الروسية، وكذلك أيضاً أسواق أوروبا الغربية.

في كيرغيزستان، تتحسس السلطة الأميركية حول التجارة العالمية للمخدرات التي تمر ترانزيتياً أيضاً عبر أراضي هذا البلد الصغير.

في مقال قريب لخص مؤلفان المصالح الاستراتيجية الغربية في آسيا الوسطى بست مصالح: ١– من مصلحة الغربيين دعم استقلال وسيادة دول آسيا الوسطى (وبصورة رئيسية دول الحوض القزويني الغني بالنفط وذلك تفادياً لاستقرار سيطرة دولة واحدة على مجمل

المنطقة. ٢- تامين الوصول إلى الموارد الالطاقاة في المنطقة. ٣- تجنب مخاطر الحرب الأهلية أو الصراعات الدولية بين دول المنطقة، ٤-منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ٥- المساهمة في نهضتها ومنع قيام ميليشيوية إسلامية معادية للغرب، ٦- منع انتشار صراع في المناطق المهمة بشكل خاص في نظر الغرب، أي تركيا والخليج الفارسي (٨٤).

وإذا كانت المصالح الغربية جوهرية بالتأكيد في المنطقة، فمن الواجب على كل حال عدم ارتكاب خطأ في الرؤية عن طريق المبالغة في تقدير أهميتها. وبالفعل خلافاً لعدد كبير من التصاريح (٨٥)، وخاصة الأميركي منها، فلا الولايات المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي يملكون حقاً "مصالح حيوية" في المنطقة (٨٦). ولا يرى الشيء الذي يجعل هذه المنطقة أساسية وضرورية "للحياة" بالمعنى البياني في اللغة لكلمة "حيوي" بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ورغم المزاعم الرسمية، فالحجة المدلى بها غالباً لتفسير الاهتمامات الأميركية في المنطقة والتي مفادها القول بأن القزوين يشكل بديلاً محتملاً عن الخليج الفارسي فيما يتعلق بالتزود بالطاقة لا معنى لها ولا قيام لها (٨٧).

لقد كشف مقال حديث أن القزوين مخصص ليلعب دور مساند في السوق العالمية للبترول في المستقبل، شرط حل المشاكل اللوجستية والتجارية والسياسية بشكل مرض. وهذا أمر ما يزال حتى الآن غير حاصل، وستمثل المنطقة في المستقبل ما بين ٤ إلى ٥% من الإنتاج العالمي للبترول (٨٨) ولا يمكن المقارنة بين منطقة بحر قزوين والشرق الأوسط فيما يتعلق بالطاقة(٨٩).

وقدرت مارتا بريل أوكوط أهمية المنطقة وذكرت حديثاً، وفي أفضل الوجوه، بأن هذه المنطقة "هي منطقة ذات أهمية أمنية ثانوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بل إن هذه الأهمية هي اشتقاق من اهتماماتنا الأمنية الأوسع لعلاقتها بروسيا وبجنوبي آسيا كما هي قضية ضمن قضايا شاملة مثل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة الدولية والمخدرات" (٩٠).

في الولايات المتحدة، يتجاهل البعض أو يتظاهر بتجاهل هذه النقطة الجوهرية التي من خطرها تغذية وهم، نتائجه قد تكون مهمة ليس فقط بالنسبة إلى واشنطن بل بالنسبة إلى حلفائها الأوروبيين. إن المبالغة في تقدير أهمية المصالح الغربية قد يؤدي بالفعل إلى التورط دونما هدف حقيقي. فالخوف من رؤية الحلف الأطلسي OTAN، ينساق إلى صراع إقليمي هو خطير بمقدار ما أن روسيا لا تستطيع أن تبقى مكتوفة اليدين في مثل هذه الاحتمالية. فضلاً عن ذلك يزيد الضغط الغربي، وخاصة الأميركي، باتجاه القوقاس وآسيا

الوسطى في الشعور بالتطويق والحصار الملحوظ في روسيا، ويزعج طهران وحتى بكين [٩٢]. وعاقبة هذه السياسة هي أن أصبح حوض القزوين وآسيا الوسطى مناطق احتكاكات هي الأهم بين الغربيين وروسيا [٩٣]. فضلاً عن ذلك خلقت هذه السياسة الأميركية توقعات غير مبررة في بلدان المنطقة كما في أذربيجان وجورجيا، خاصة في ما يتعلق بضمانات الأمن.

وكشف مؤلف حديث بأن الاستراتيجية الأميركية تقوم على احتواء رباعي (موجه ضد روسيا وإيران والعراق وأفغانستان) قد يصبح في المدى البعيد خطراً على الاستقرار الإقليمي. كشف أناتول ليفن بهذا الشأن أن تزويد روسيا وإيران بذريعة للعمل على إقلاق حلفاء أميركا المحليين الذين لن تدعمهم الولايات المتحدة في حال وقوع أزمة. ويترتب على السياسة الأميركية في الواقع التوقف عن خلق حالة عدم الاستقرار في حوض القزوين [٩٤]. إن التسلل الاستراتيجي الأميركي في منطقة القزوين يمكن أن يساهم أكثر فأكثر في عدم الاستقرار في المنطقة بدلاً من أن يساهم في توازنها واستقرارها. إن المبالغة في تقدير المصالح الغربية في المنطقة قد يؤدي في النهاية إلى محاولة تمديد دور حلف الأطلسي OTAN باتجاه القوقاس من أجل حماية طرق تصريف بترول القزوين، وحتى من أجل حماية آسيا الوسطى وهو تمدد يضعف تنظيم المنطقة [٩٥].

وبالواقع لا تأتي التهديدات الرئسية الملقية بثقلها على آسيا الوسطى، لا من موسكو ولا من طهران، إنها تنبثق من الوضع الداخلي في دول المنطقة: وهذه المشاكل هي التي يجب معالجتها قبل كل شيء [٩٦].

فيما خص السياسة الأوروبية في آسيا الوسطى، يمكن تحليلها على الصعيد العام الشامل وعلى الصعيد الثنائي الأطراف، أي على مستوى الاتحاد الأوروبي. وضمن إطار علاقات دولة بدولة، كان الاتحاد الأوروبي حاضر نوعاً ما في آسيا الوسطى. وهو يمتلك فعلاً مصالح مهمة جيبوليتيكية واقتصادية بكونها مستهلكاً أساسياً لمواد الطاقة، كما أنه مصدر لرساميل التوظيف والخدمات والتجهيزات. وتهدف سياسته إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، بواسطة إقامة مؤسسات ديمقراطية تمثيلية، وبإطفاء مسببات الصراع، وملاحقة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالنسبة إلى بلدان المنطقة، وبالنسبة إلى منتجي الطاقة والمواد الأولية، يمثل الاتحاد الأوروبي – في الوقت الحاضر سوقها الوحيد المهم والمحتمل خارج نطاق مجموعة الدول المستقلة. إن التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وجمهوريات آسيا الوسطى يشكل بالتأكيد ملاذاً وسنداً من أجل ازدهار التجارة الثنائية.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشكل الممول الأساسي فيما يتعلق بالرساميل والخبرة العملية وأيضاً بالأموال والخدمات والتكنولوجيا الضرورية لاستقلال موارد جمهوريات آسيا الوسطى. والإتحاد الأوروبي هو أيضاً مصدر الدعم والعون للبلدان الأكثر فقراً، مثل كيرغيزستان وطاجكستان (عن طريق المكتب الإنساني للمجموعة الأوروبية إيكو ECHO).

على الصعيد الاقتصادي، أصبحت دول الاتحاد الأوروبي شركاء مهمين بالنسبة إلى جمهوريات آسيا الوسطى. ولدول الاتحاد مصالح متنوعة، فقد دخلت شركاتها البترولية في المشاريع الالطاقة في المنطقة. وتظهر الجداول التالية الحصة المتنامية للأوروبيين في مبادلات كازاخستان:

١٠ - التوزيع الجغرافي لصادرات كازاخستان سنة ١٩٩٨ (٩٧). %

البلـد	السنـة
روسيا	٢٨,٩
إيطاليا	٩,٢٣
إنكلترا	٨,٩
الصين	٧,١
سويسرا	٦,١
ألمانيا	٥,٢
البلدان المنخفضة	٥,١
أوكرانيا	٤,٩
أستوانيا	٢,٢
أوزباكستان	٢,٢
تركيا	١,٧

١١ - التوزيع الجغرافي لاستيرادات كازاخستان سنة ١٩٩٨ (٩٨).

البلـــد	السنـــة
روسيا	٣٩,٤
ألمانيا	٨,٦
الولايات المتحدة	٦,٣
إنكلترا	٥
أوزباكستان	٢,٢

٢,١	أوكرانيا
٢,١	إيطاليا

ولكي ينمي المبادلات عمد الاتحاد الأوروبي إلى فك عزلة دول المنطقة بواسطة برنامج ممر النقل بين أوروبا والقوقاس (تراسيكا traceca) الذي أطلق أثناء مؤتمر بروكسل سنة ١٩٩٣. وتم توسيع البرنامج الذي طبق عند انطلاقه على الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى وعلى جمهوريات القوقاس الثلاثة [٩٩]، فشمل أوكرانيا ومنغوليا. وكان المطلوب إعادة تأهيل وتطوير شبكات الطرق والمياه والسكك الحديدية والمرافئ وأنابيب النفط وممرات الطيران [١٠٠]. وكان الهدف المبتغى هو تسهيل انفتاح الدول المستقلة حديثاً، وربطها ببقية العالم بواسطة طرق وصول تتجنب بآن واحد أراضي روسيا وأراضي إيران [١٠١]. في سنة ١٩٩٩ موّل الاتحاد الأوروبي ٢٢ دراسة في المساعدة التقنية و٥ مشاريع توظيفية بمبلغ مجموعه ٥٠ مليون إيكو Ecus [١٠٢]. وقد أعيد تأكيد تعهد الاتحاد والتزامه تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاس،أثناء مؤتمر باكو الذي عقد في أيلول ١٩٩٨. وبهذه المناسبة تم عقد اتفاق متعدد الأطراف مدته عشر سنوات يهدف إلى زيادة تطوير مشروع تراسيكا [١٠٣].

عدا عن هذا المحور، يُطبق برنامج تاسيس Tacis – للاتحاد الأوروبي – أيضاً على جمهوريات آسيا الوسطى [١٠٤]، ويتعلق الأمر بتشكيل وتطوير إدارة عمل فضلى للموارد الطبيعية وتسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وأخيراً، إذا كانت المسائل الاقتصادية تثير مشاكل خاصة في الحوار الذي قام بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، فإن المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، تثير متاعب بين بروكسل وحكومات المنطقة. إن الاتحاد الأوروبي يعبر عن إهتمامه في موضوع تصاعد التسلطية، وهو انتشار الأنظمة الرئاسية، وتنظيم انتخابات غير ديمقراطية. وتهدف بعض عمليات برنامج تاسيس Tacis، إلى مساعدة هذه البلدان على انتقالها إلى الديمقراطية وإقامة دولة القانون [١٠٥]. إن فعالية هذه التدابير ما تزال حتى الآن غير ملحوظة.. وبرنامج تاسيس Tacis في مجمله منتقد بهذا الشأن لافتقاره إلى الأهداف الواضحة، وهذا ما تعترف به بهذا الصدد اللجنة التي قامت بتحديد التوجهات الجديدة للبرنامج بالنسبة إلى الحقبة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ [١٠٦].

لقد دعيت دول وسط آسيا، في علاقاتها مع الغرب، في آذار ١٩٩٢ إلى الإنضمام إلى مجلس التعاون في حلف شمال الأطلسي (CCNA) الذي من أهدافه تنشيط

الإستشارات والتعاون بين حلف شمالي الأطلسي Otan والبلدان التي كانت سابقاً أعضاء في حلف فرصوفيا، وباستثناء طاجيكستان، كل بلدان آسيا الوسطى قد انضمت إلى "الزمالة" Partenaria من أجل السلام. وتم أيضاً وضع برنامج تزامل فردية بين الحلف Otan وبلدان آسيا الوسطى. وكان الهدف من هذا التزامل مشاركة بلدان هذه المنطقة في هندسة الأمن الأوروبي بالإستناد إلى عمليات تعاون وتبادل المعلومات. ويتعلق الأمر أيضاً بالمساهمة في الإستقرار الإقليمي بواسطة الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. بالنسبة إلى بلدان آسيا الوسطى، يعتبر التزامل وسيلة يتيح لهذه الدول إنشاء وتقوية وعصرنة جيوشها الوطنية. وهي ترى في هذه الزمالة وسيلة من أجل تخفيف تبعيتها تجاه روسيا، على الصعيد العسكري. وبالطبع هذا الأمر قلّما يرضي ويريح موسكو. وعلى العكس من روسيا، لا تبدو بلدان آسيا الوسطى خائفة من عملية توسيع الأوتان Otan بإتجاه الشرق. وبعضها يتمنى – فضلاً عن ذلك – علاقات أقوى مع المنظمة [١٠٧] (منظمة حلف شمال الأطلسي). إنما يتوجب عليها، مع ذلك أن تلتزم جانب الحذر في هذا المجال. وهذا الطوق يوشك فعلاً أن يغضب موسكو. فروسيا على كل حال، ليست مستعدة للقبول بأن تكون مطلق دولة من دول آسيا الوسطى قادرة في يوم من الأيام على الإنضمام إلى المنظمة الأطلسية.

في سنة ١٩٩٧، ولأول مرة، تم إجراء مناورات مشترك ضمن برنامج سنترازبات CENTRAZBAT بين الأوتان ودول آسيا الوسطى (أوزبكستان، كازاخستان وكيرغيزستان). وهكذا تم إنزال جنود أمريكيين بالمظلات في أراضي كازاخستان ، وكان الهدف إبلاغ كل واحد أن أي جزء من أجزاء العالم لم يعد خارج متناول واشنطن [١٠٨]. وتجري مناورات مشتركة كل سنة، وآخرها تاريخاً جرى بين ١٠ و٢٠ أيلول ٢٠٠٠. وقد جمع جيوشاً كازاكية وأوزبك وكيرغيز وجيورجية وأذرية وتركية وبريطانية وأمريكية. ولأول مرّة إنضمت وحدات من الجيش ٢٠١ الروسي إلى المناورات، وهو جيش مكلف بمراقبة الحدود الطاجيكية الأفغانية [١٠٩].

نلاحظ، بشكل عام، أن درجة التعاون مع الدول الغربية تختلف بحسب المناخ السائد في العلاقات بين روسيا والغرب، وإن ما يجب تفاديه هو تقارب بين جمهوريات آسيا الوسطى والمنظمة الأطلسية، تراه موسكو كمحاولة أخرى لتطويقها. والمشكلة هي أن المناورات والتعاون المتنامي داخل "الزمالة من أجل السلام" مع جمهوريات وسط آسيا تشكل جزءاً مما يسميه الخبراء العسكريون الأمريكيون "انعكاس واقع القوة العجيب" "Extraordinary Power Projection"، وبالفعل إن هذه النشاطات هي مشبوهة. فهي بنظر

بلانك، قد تعد، إما للسلام وإما للعمليات العسكرية (١١٠).

من هنا نشأت الشبهة التي تقترن بها هذه العمليات لدى موسكو. وكانت على أثرها ردة الفعل الروسية في مواجهة ازدهار العلاقات بين حلف الأطلسي وجمهوريات آسيا الوسطى، تبدو سلبية.

وتمارس موسكو ضغوطات من أجل الحد من الروابط القائمة بين المنظمة الأطلسية والجمهوريات ولجم التطور المحتمل مستقبلياً. وإمكانية انضمام إحدى هذه الجمهوريا إلى المنظمة الأطلسية أو إقامة قواعد لها على أراضي إحدى جمهوريات القوقاس أو آسيا الوسطى هو أمرغير مقبول من موسكو. وعقيدتها الأمنية الجديدة تدل على ذلك بوضوح، لأن تمدد الحلف نحو الشرق وإمكانية ظهور قواعد بالقرب القريب من حدود "الاتحاد الفدرالي" تعتبر تهديدات خطيرة وأساسية لأمنها (١١١). ويبدو قادة آسيا الوسطى وكأنهم قد أخذوا علماً بهذا الإنذار الروسي. ولذا إستعملوا حديثاً سلوكاً ليناً بانتظار مراقبة التطورات السياسية في روسيا. وإذا كان الغرب قد نجح جزئياً في تقليص النفوذ الروسي في جمهوريات آسيا الوسطى، فذلك لقاء ثمن هو تشدد موسكو. ولا تمتلك روسيا وسائل فرض نفسها في المنطقة، إلا أن قدرتها على الأذى قوية ومهمة جداً، فهي قد تميل إلى ممارستها لمواجهة إندفاعات الغرب. وهكذا يصبح الاستقرار الإقليمي في حالة أسوأ مما هو عليه.

وأخيراً رغم الجهود الغربية لتنشيط وإدخال قيم الغرب ومؤسساته إلى آسيا الوسطى، فإن النتائج اليوم تبدو محدودة جداً. فلا النموذج الديمقراطي الغربي، ولا ايديولوجيا حقوق الإنسان قد استطاعا على ما يبدو إغراء المتسلطين الحاليين (١١٢). وخلافاً للديمقراطية، فإنهم سلكوا الدرب المعاكس بدرجات متفاوتة (١١٣). وأخطر من ذلك، نلاحظ في آسيا الوسطى أن الأهالي المحليين يشبهون فكرة الديمقراطية بفكرة اقتصاد السوق. ونظراً إلى النتائج الحاصلة حتى الآن بفعل الإصلاحات الاقتصادية في آسيا الوسطى، فإن فكرة الديمقراطية بالذات هي التي ضعفت في المنطقة اليوم.

ج- بحث الصين عن مركز لها في آسيا الوسطى

حتى وقت قريب بقي البحث المعاصر المرتبط برؤية جغرافية منبثقة عن الحرب الباردة، يقلص تعقيدات البيئة الإقليمية في آسيا الوسطى، التي لم تعد تعتبر إلا كنوع من الطريق المسدود جغرافياً (١١٤). إن سلاسل جبال البامير وتيان شان التي كانت

تعزل – في فكرة الباحثين – فضاء آسيا الوسطى عن بقية آسيا، قد تغيرت النظرة إليها. وخلال عقد التسعينات، بدأت المحورية الجغرافية والتاريخية للمنطقة ترد من جديد في ثنايا التحليلات (١١٥). فقد زالت الحواجز الفكرية بصورة تدريجية لتعيد دمج الفضاء الوسط آسيوي في سياقه العام. وأيضاً في التحليل الجيوبوليتيكي، أعادت آسيا الوسطى الوصال مع بيئتها الآسيوية وخصوصاً مع العالم الصيني الذي أقام معها علاقات حميمة على مدى التاريخ الطويل (١١٦).

هذا التاريخ الطويل وكذلك الجغرافيا يدعوان إلى التساؤل عن الموقف في إعادة التشكيل الجغرافي الجاري، لهذا العامل الإقليمي الأساسي الذي قُلِّص دوره منذ ما يقارب القرن بفعل حيوية التغلغل الروسي، ثم السيطرة السوفياتية. وإذا كان هذا التغلغل وهذه السيطرة قد تسببتا بالضعف التدريجي ثم بالقطع شبه الكامل للاتصالات الصينية – الوسط آسيوية، وهو قطع مشهود بإغلاق محكم للحدود الصينية السوفياتية، فإن إنهيار الاتحاد السوفياتي وانكفاء روسيا، يحرران بدورهما القطع المصطنع بين مناطق الغرب الأقصى الصيني وآسيا الوسطى. إن الإنهيار السوفياتي قد أغلق بالفعل التجربة الإستعمارية لروسيا في آسيا الوسطى، ليعود بنا إلى تقاسم الفضاء الوسط آسيوي بين الأمبراطورية الروسية وامبراطورية ماندشو، الذي حصل في القرن الثامن عشر (١١٧).

وإذا كانت روسيا قد انسحبت من "حصتها" في آسيا الوسطى، فإن الجمهورية الشعبية في الصين تحتفظ بحصتها، ضمن منطقتها الحيوية، أي في كزينجيانغ بصورة رئيسية، بحكم وارثتها الإستعمارية والإمبريالية عن سلالة ماندشو من آل كنغ (١١٨). اليوم يعود إلى الفضاء الوسط آسيوي، وكذلك أيضاً إلى المنطقة المستقلة استقلالاً ذاتياً الصينية، منطقة كزينجيانغ، المعتبرتين كلتيهما طيلة الحرب الباردة كمغلق جغرافي، ودورهما الطبيعي كجسر وكممر بين هذين القسمين من آسيا وما بعدها بإتجاه الشرق الأوسط وأوروبا.

لقد أصبحت آسيا الوسطى بعد ١٩٩١ من جديد مفتوحة على نفوذ جارتها القوية الصين، إلى درجة أن بعض المراقبين بدأوا يخافون ويقلقون. وأوحى مقال في المجلة الاستراتيجية الأميركية Strategic Review بأن "اللعبة الكبرى" في آسيا الوسطى سوف تضع في القرن الواحد والعشرين الولايات المتحدة في مواجهة مع الصين (١٢٠). وإذا كان هذا التحليل يبدو مسرفاً مغالياً بالنسبة إلى الوضع القائم في المنطقة، إلا أنه يتضمن مع ذلك دلالات هامة.

في أقل من عشر سنين أصبحت الصين (بل عادت من جديد – يجب القول إن نحن أخذنا في الاعتبار الزمن التاريخي الطويل) فعلاً فاعلاً مهماً في المسرح الوسط – آسيوي. إن مصالح بكين في هذه المنطقة تدور بصورة رئيسية حول ثلاثة محاور: الأمن محدداً بمعناه الواسع، المبادلات التجارية، والنفط والغاز [١٢١]. وإذا كان ظهور جمهوريات مستقلة في آسيا الوسطى – أي عند حدود أراضيها بالذات – يشكل بالنسبة إلى الصين ربحاً استراتيجياً مهماً بخلقه منطقة عازلة بينها وبين جارها الروسي [١٢٢] في منطقة كانت فيها في موقف ضعف [١٢٣]، إلا أنه رغم ذلك يبقى أن هذا الوضع الجديد يثير في بكين بعض المخاوف من المستقبل، إذ بالفعل يتعين على الصين في مواجهة جيرانها الوسط – آسيويين – وخاصة في كازاخستان وكيرغيزستان وطاجيكستان الذين تتقاسم معهم حدوداً مشتركة – أن تتثبت من أمن منطقتها "المستقلة استقلالاً ذاتياً"، منطقة كيزينجيانغ حيث الاضطراب مستشرٍ وقديم من جراء الحركات الانفصالية الميول الكامنة فيها [١٢٥] لدى الأقلية ذات اللغة التركية، الأكثر أهمية من الويغورز [١٢٦] (٤٧% من السكان). إن الموقع الجغرافي لهذه المنطقة وكذلك أيضاً تركيبتها الاثنية [١٢٧] تخيف بكين من الانعكاسات التي قد تحدثها فيها، نهضة في آسيا الوسطى للقومية العرقية المندمجة أو غير المندمجة، مع توسع في الأصولية الإسلامية. إن السلطة الصينية تخشى عواقب الأوضاع السائدة في أفغانستان [١٢٨] وطاجيكستان أو في وادي فرغانة، على المنطقة المستقلة فيها، حيث يتقاسم السكان المتكلمون بالتركية روابط دينية وعشائرية وتاريخية وثقافية قوية جداً مع السكان الحاليين المقيمين في الجهة الأخرى من الحدود. وتخشى الصين أيضاً أن تجد حركات الويغورز الذين قد يناضلون ضد حضورها في كيزينجيانغ دعم وقواعد خلفية في آسيا الوسطى أو في أفغانستان. وتخاف بكين أخيراً من احتمالية نهوض البانتركية في إقليمها. وبوجه عام، إن عدم الاستقرار في آسيا يكون له بدون شك انعكاسات على مقاطعة كيزينجيانغ، ولهذا فإن بكين شديدة الاهتمام بتطور الوضع في هذه الحدود النائية. ولكي تتفادى هذه التهديدات، وبعد بعض التردد [١٣٠]، اختارت بكين أن تنمي علاقاتها السياسية مع جيرانها الجدد وأن تنشط تطوير علاقات اقتصادية في محاولة لتأمين استقرار المنطقة.

إن السياسة الخارجية المنفذة من قبل الصين تجاه آسيا الوسطى تدخل ضمن استراتيجية أوسع اسمها "السياسة الحدودية" (ذوهابيان زنغسي) بحسب التعبير الرسمي – اعتمدتها الصين تجاه جيرانها الآسيويين بوجه عام [١٣١]. هذه السياسة مخصصة للمدى البعيد لزيادة نفوذها في الشؤون العالمي وذلك بتمتين قاعدة سلطتها – بوجه عام – على الصعيد

الإقليمي.

بالنسبة إلى بكين من المهم تمتين قاعدتها الإقليمية وذلك بتمتين علاقاتها مع جيرانها من أجل منع أي "قوة" أجنبية من الإفادة من خلافاتها المحتملة مع الدول المجاورة. وفي نظر جمهوريات آسيا الوسطى طبقت بكين مبادئ استراتيجيتها العامة المخصصة لتقوية مكانها داخل السيستم الدولي الذي عقب الحرب الباردة، وذلك بعد الأخذ بالحسبان مقتضيات الأمن التي تجابهها في كيزينجيانغ. وعلى موازاة زيادة القمع الداخلي الذي يستهدف الويغورز منذ عقد التسعينات[١٣٢]، جمدت بكين ثم طورت علاقاتها مع هذه الكيانات السياسية وذلك بالتفاوض حول المسألة الدقيقة مسألة ترسيم الحدود[١٣٠]، مع تأمينها لنفسها – على خط مواز – تعاونها في الكفاح ضد الانفصاليين وضد الأصولية الإسلامية.

حين وصلت إلى الاستقلال ورثت طاجيكستان وكازاخستان – من الحقبة السوفياتية – جملة ثقيلة من الخلافات الحدودية والأرضية مع بكين. من ذلك مثلاً، في السلسلة الجبلية من جبال بامير، كان الخلاف قائماً بصورة خفية على ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع بين الصين وطاجيكستان، وبدأت مفاوضات في الواقع منذ ١٩٩٠ بين الاتحاد السوفياتي والصين. وبعد سقوط الاتحاد، استمرت هذه المفاوضات بين ممثلي بكين من جهة وممثلي روسيا وكازاخستان وطاجيكستان وكيرغيزستان من جهة ثانية. في حزيران ١٩٩٢ تم اعتماد نصّ يحدد المبادئ العامة التي يجب الالتزام بها فيما خص تسوية المسألة التي يجب اعتمادها. وفي ٢٦ نيسان ١٩٩٤ وقّعت بكين وألماتي اتفاقاً ينظم القسم الأهم من خلافهما الحدودي. وتم استكمال هذا الاتفاق في أيلول ١٩٩٧ وفي تموز ١٩٩٨. ووضع اتفاق ٤ تموز ١٩٩٨ حداً نهائياً لمسألة ترسيم الحدود الصينية – الكازاكية. مع كيرغيزستان عقدت بكين أول اتفاق حدودي في ٤ تموز ١٩٩٦، وفي آب ١٩٩٩ وقّع الرئيس الصيني والرئيس الكيرغيزي اتفاقاً حدودياً إضافياً ينظم على ما يبدو المشكلة بين الدولتين. وفيما يتعلق بالمسألة الحدودية بين الصين وطاجيكستان، اتفق الرئيسان الطاجيكي والصيني في سنة ١٩٩٦ على مبدأ تنظيمه، مطلقين بالتالي عملية التفاوض. وفي ١٣ آب ١٩٩٩، وقّعا على إعلان مشترك تضمّن إشارة إلى اتفاق يتعلق بالحدود الصينية – الطاجيكية، ومع ذلك ما زال الفرقاء يتفاوضون لأن بعض القطاعات ما زالت موضوع نزاع[١٣٣].

* * *

وطورت الصين علاقاتها الاقتصادية مع الجمهوريات الجديدة وبدأت تعرض عليها طرقاً لفك الحصار حولها، بالنسبة إلى منتوجاتها باتجاه السوق العالمية. ومنذ دورة لي بنغ في آسيا الوسطى، بشأن الصراع ضد الانفصالية، إما بمناسبة الزيارات الرسمية

الثنائية الطرف أو بخلال اللقاءات المتعددة الأطراف والتي تجمع منذ ١٩٩٦ الدول الخمس في "مجموعة شنغاي" (وهي كازاغستان وكيرغيزستان وطاجيكستان وروسيا وجمهورية الصين الشعبية)[١٣٤]. وهذا الاتفاق لم يكن شكلياً خالصاً، فقد زادت كازاخستان وكيرغيزستان وكذلك أيضاً أوزباكستان بالفعل – في عقد التسعينات – ضغوطاتها على المنظمات الأويغورية الموجودة فوق أراضيها[١٣٥]

مكانة مهمة في المبادلات الخارجية مع المنطقة المستقلة كيزينجيانغ.

١٣– حصة كازاخستان في المبادلات مع كيزينجيانغ (%)[١٦٨]

	صادرات	واردات
١٩٩٢	٢٧,٦٠	٣٩,٧٦
١٩٩٣	٣٦,٨٠	٤٢,١٠
١٩٩٤	٢١,٠٠	٣٨,٣٤
١٩٩٥	١٥,٧٩	٤٣,٣٨

إن التعاون الصيني الوسط – آسيوي، في هذا المجال، يستمر في التقدم. وفي أقل من عشر سنين أصبحت الصين (بل عادت من جديد إذا أخذنا بعين الاعتبار الزمن التاريخي الطويل) فاعلاً مهماً في المسرح الوسط – آسيوي. إن مصالح بكين في هذه المنطقة تدور بصورة رئيسية حول ثلاثة محاور: الأمن محدداً بمعناه الواسع، المبادلات التجارية، والنفط والغاز (١٢١). وإذا كان ظهور جمهوريات مستقلة في آسيا الوسطى، أي عند حدود أراضيها بالذات، يشكل بالنسبة إلى الصين ربحاً استراتيجياً مهماً بخلقه منطقة عازلة بينها وبين جارها الروسي (١٢٢) في منطقة كانت فيها في موقف ضعف (١٢٣)، إلا أنه رغم ذلك يبقى أن هذا الوضع الجديد يثير في بكين بعض المخاوف من المستقبل، إذ بالفعل يتعين على الصين في مواجهة جيرانها الوسط – آسيويين – وخاصة في كازاخستان وكيرغيزستان وطاجيكستان الذين تتقاسم معهم حدوداً مشتركة(١٢٤) – أن تتثبت من أمن منطقتها "المستقلة استقلالاً ذاتياً"، منطقة كيزينجيانغ حيث الاضطراب مستشرٍ وقديم من جراء الحركات الانفصالية الميول الكامنة لدى الأقلية ذات اللغة التركية(١٢٥)، والمؤلفةمن الويغورز (١٢٦) (٤٧% من السكان).

إن الموقع الجغرافي لهذه المنطقة وكذلك أيضاً تركيبتها الاثنية (١٢٧) تخيف بكين من الانعكاسات التي قد تحدثها فيها، نهضة في آسيا الوسطى للقومية العرقية المندمجة أو غير المندمجة، مع توسع في الأصولية الإسلامية. إن السلطة الصينية تخشى عواقب الأوضاع

السائدة في أفغانستان [١٢٨] وطاجيكستان أو في وادي فرغانة، على المنطقة المستقلة فيها، حيث يتقاسم السكان المتكلمون بالتركية روابط دينية وعشائرية وتاريخية وثقافية قوية جداً مع السكان الحاليين المقيمين في الجهة الأخرى من الحدود. وتخشى الصين أيضاً أن تجد حركات الويغورز الذين قد يناضلون ضد حضورها في كيزينجيانغ دعم وقواعد خلفية في آسيا الوسطى أو في أفغانستان. وتخاف بكين أخيراً من احتمالية نهوض البانتركية في إقليمها. وبوجه عام، إن عدم الاستقرار في آسيا يكون له بدون شك انعكاسات على مقاطعة كيزينجيانغ، ولهذا فإن بكين شديدة الاهتمام بتطور الوضع في هذه الحدود النائية. ولكي تتفادى هذه التهديدات، وبعد بعض التردد [١٣٠]، اختارت بكين أن تنمي علاقاتها السياسية مع جيرانها الجدد وأن تنشط تطوير علاقات اقتصادية في محاولة لتأمين استقرار المنطقة.

إن السياسة الخارجية المنفذة من قبل الصين تجاه آسيا الوسطى تدخل ضمن استراتيجية أوسع اسمها "السياسة الحدودية" بحسب التعبير الرسمي، واعتمدتها الصين تجاه جيرانها الآسيويين بوجه عام [١٣١]. هذه السياسة مخصصة للمدى البعيد لزيادة نفوذها في الشأن العالمي وذلك بتمتين قاعدة سلطتها على الصعيد الإقليمي.

بالنسبة إلى بكين من المهم تمتين قاعدتها الإقليمية وذلك بتمتين علاقاتها مع جيرانها من أجل منع أي "قوة" أجنبية من الإفادة من خلافاتها المحتملة مع الدول المجاورة. وفي نظر جمهوريات آسيا الوسطى طبقت بكين مبادئ استراتيجيتها العامة المخصصة لتقوية مكانها داخل النظام الدولي الذي عقب الحرب الباردة، وذلك بعد الأخذ بالحسبان مقتضيات الأمن التي تجابهها في كيزينجيانغ. وعلى موازاة زيادة القمع الداخلي الذي يستهدف الويغورز منذ عقد التسعينات [١٣٢]، جمدت بكين علاقاتها مع هذه الكيانات السياسية ثم طورتها وذلك بالتفاوض حول المسألة الدقيقة مسألة ترسيم الحدود [١٣٣]، مع تأمينها لنفسها – على خط مواز – تعاونها في الكفاح ضد الانفصاليين وضد الأصولية الإسلامية.

"حين وصلت إلى الاستقلال ورثت طاجيكستان وكازاخستان – من الحقبة السوفياتية – جملة ثقيلة من الخلافات الحدودية والأرضية مع بكين. من ذلك مثلاً، في السلسلة الجبلية من جبال بامير، كان الخلاف قائماً بصورة خفية على ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع بين الصين وطاجيكستان. وبدأت مفاوضات في الواقع منذ ١٩٩٠ بين الاتحاد السوفياتي والصين. وبعد سقوط الاتحاد، استمرت هذه المفاوضات بين ممثلي بكين من جهة وممثلي روسيا وكازاخستان وطاجيكستان وكيرغيزستان من جهة ثانية. في حزيران ١٩٩٢ تم اعتماد نصّ يحدد المبادئ العامة التي يجب الالتزام بها فيما

خص تسوية المسألة، والحلول التي يجب اعتمادها. وفي ٢٦ نيسان ١٩٩٤ وقّعت بكين وألماتي اتفاقاً ينظم القسم الأهم من خلافهما الحدودي. وتم استكمال هذا الاتفاق في أيلول ١٩٩٧ وفي تموز ١٩٩٨. ووضع اتفاق ٤ تموز ١٩٩٨ حداً نهائياً لمسألة ترسيم الحدود الصينية – الكازاكية. أما فيما خص النزاع مع كيرغيزستان، عقدت بكين أول اتفاق حدودي في ٤ تموز ١٩٩٦، وفي آب ١٩٩٩ وقّع الرئيس الصيني والرئيس الكيرغيزي اتفاقاً حدودياً إضافياً ينظم على ما يبدو المشكلة بين الدولتين. وفيما يتعلق بالمسألة الحدودية بين الصين وطاجيكستان، اتفق الرئيسان الطاجيكي والصيني في سنة ١٩٩٦ على مبدأ تنظيمه، مطلقين بالتالي عملية التفاوض. وفي ١٣ آب ١٩٩٩، وقّعا على إعلان مشترك تضمّن إشارة إلى اتفاق يتعلق بالحدود الصينية – الطاجيكية، ومع ذلك ما زال الفرقاء يتفاوضون لأن بعض القطاعات ما زالت موضوع نزاع (١٣٣).

وطورت الصين علاقاتها الاقتصادية مع الجمهوريات الجديدة وبدأت تعرض عليها طرقاً لفك الحصار عن منتوجاتها باتجاه السوق العالمية. ومنذ قيام لي بنغ بجولته في آسيا الوسطى سنة ١٩٩٩ حصلت بكين على الدعم الرسمي من جيرانها في آسيا الوسطى، بشأن الصراع ضد الانفصالية، إما بمناسبة الزيارات الرسمية الثنائية الطرف أو بخلال اللقاءات المتعددة الأطراف والتي تجمع منذ ١٩٩٦ الدول الخمس في "مجموعة شنغهاي" (وهي كازاغستان وكيرغيزستان وطاجيكستان وروسيا وجمهورية الصين الشعبية) (١٣٤). وهذا الاتفاق لم يكن شكلياً خالصاً، فقد زادت كازاخستان وكيرغيزستان وأوزباكستان بالفعل – في عقد التسعينات – ضغوطاتها على المنظمات الويغورية الموجودة فوق أراضيها (١٣٥).

إن التعاون الصيني الوسط – آسيوي، في هذا المجال، يستمر في التقدم. وعلى هذا، في آذار ٢٠٠٠ حصل اجتماع في آستانا في كازاخستان بين وزراء الدفاع في دول مجموعة شنغاي. وكان موضوع هذا اللقاء هو محاولة استخلاص موقف مشترك في مقاومة التطرف الديني والانفصالية الوطنية والإرهاب الدولي (١٣٦). وقد تحدد هذا التوجه المشترك بمناسبة قمة دوشانبي التي عقدت في مطلع تموز ٢٠٠٠. فقد أكدت الدول الخمس، الأعضاء في مجموعة شنغاي، بصورة رسمية عزمها على زيادة تعاونها في مقاومة هذه الظاهرات (١٣٧). واستكمل إعلان دوشانبي بقرار الدول الخمس من أجل إقامة مركز لمحاربة الإرهاب في بيشكيك داخل كيرغيزستان (١٣٨). وأعلنت أوزباكستان، التي كانت حاضرة لأول مرة اجتماع هذه المجموعة، عن عزمها على التعاون في أعمالها (١٣٩). وكذلك تضمن الإعلان المشترك – الموقّع من قبل جيانغ زيمين ونيازوف بمناسبة زيارة الرئيس الصيني إلى أشكاباد في تموز ٢٠٠٠

في امتداد قمة دوشانبي – نصاً بموجبه يتعين على الدولتين زيادة تعاونهما في ذات المجال (١٤٠).

إنما يمكن التساؤل هنا: إلى أي حد يبدو هذا النص نصاً شكلياً خالصاً، على الأقل فيما يتعلق بمقاومة التطرف الديني؟ إذ بالفعل، ولأسباب استراتيجية مرتبطة بمد أنبوب غاز نحو باكستان عبر الأراضي الأفغانية، وتقيم عشق آباد علاقات صداقة مع نظام طالبان المرفوض من قبل الدول الأخرى في آسيا الوسطى. وفيما يتعلق بمقاومة الأصولية الإسلامية، وكذلك أيضاً النزاعات الانفصالية، فإن تصريح دوشانبي يذكر أن بكين لها مصالح مشتركة مع شركائها الوسط – آسيويين، ولكن أيضاً مع روسيا. ويقوي هذا التصريح أيضاً تعاون الأنظمة التسلطية في المنطقة فيما بينها، وهو يبدو كنوع من "الحلف المقدس" بين هذه الأنظمة لضمان استقرارها، في مواجهة معارضة سياسية محتملة.

وأخيراً، إن التعاون بين بكين ودول مجموعة شنغهاي يبدو وكأنه قد وصل إلى مرحلة جديدة من التطور. إن التصريح المشترك يتضمن بهذا الشأن نقطة بارزة معادية لأميركا، مما يشكل تغييراً بالنسبة إلى لهجة التصاريح السابقة. وهو يشجب، بهذا الشأن، "التدخلات الإنسانية" من نمط التدخل في كوسوفو وكذلك أيضاً المشروع الأميركي لنشر نظام دفاع مضاد للصواريخ في تايوان (١٤١). إنما ما يزال من المبكر جداً معرفة ما إذا كان اتخاذ مثل هذا الموقف المشترك من قبل الصين وروسيا وكازاخستان وكيرغيزستان وطاجيكستان ينتهي إلى حلف حقيقي هدفه معارضة نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. إن إدانة التدخلات الإنسانية تذكر بأن الصين تعلق أهمية أساسية على سيادتها وتعتبر بأن مسألة حقوق الإنسان تشكل تدخلاً غير مقبول في شؤونها الخاصة.

وتسعى بكين ، في جميع الأحوال،إلى تجنب استخدام واشنطن الذرائع الإنسانية، مثل مسألة التيبت أو ربما مسألة كيزينجيانغ (١٤٢) لكي تتدخل في الشؤون الصينية الداخلية. فالصين، وهي تحلل العلاقات الدولية بتعابير واقعية، تخشى بوجه عام أن ترى الولايات المتحدة تنمي نفوذها في آسيا الوسطى بحيث تستطيع في النهاية أن تهددها، وإذا كانت تعتبر أن روسيا هي المستهدفة في المقام الأول من قبل الاستراتيجية الأميركية، في آسيا الوسطى، فإنها تخشى مع ذلك أن ترى واشنطن تستخدم الحركة الانفصالية لدى بعض الأقليات الاثنية لصالحها (١٤٣). هذا التوجس من تهديد محتمل قد تقوم به الولايات المتحدة للضغط على الأرض الصينية انطلاقاً من آسيا الوسطى هو مؤكد في دراسة وضعت سنة ١٩٩٨،وذكر المؤلف غوغوانفو بشأن مسألة الحركة الانفصالية ما يلي: "ظهرت القوى

الاثنية الانفصالية في المقاطعات الحدودية النائية من غربي الصين (...). خارجياً ترتبط هذه القوى في معظمها بالولايات المتحدة، ولها علاقات وثيقة بالمنظمات الاثنية الانفصالية في وسط آسيا. لقد ذهبت إدارة كلينتون بعيداً في استخدامها للقيام بنشاطات انفصالية ضد الصين" [١٤٤].

وترى الصين أن من المهم، منع استخدام ضعفها الاستراتيجي في هذه المنطقة لصالح واشنطن، ويتعين عليها إذاً أن تحد من هذه الاحتمالية ولك بتفهيم جيرانها أن هذه الاحتمالية غير مقبولة. بالنسبة إليها، وفيما خص مسألة الحركة الانفصالية، في جميع الأحوال، تستطيع الصين، سابقاً ولاحقاً، الاعتماد على مساعدتهم – على ما يبدو. وبالفعل، إن أي دولة من دول آسيا الوسطى لا تريد أن تخسر جارتها الصينية القوية باسم الدفاع عن الويغور. حتى ولو كان هؤلاء يلقون التعاطف من السكان في آسيا الوسطى، إلا أن حكام جمهوريات آسيا الوسطى يقفون موقف الحذر منهم، خاصة وأنهم قد يخلقون لهم المشاكل أيضاً. إن كازاخستان وكيرغيزستان تؤويان – فعلاً – طائفة ويغورية مهمة فوق أراضيهما، كما يعيش في وادي فرغانة قسم من السكان يعتبر من قبل طشقند أوزبكياً من الناحية الاثنية، في حين أنه في الواقع من أصل ويغوري وقد تسبب لها نهضة الحركة الوطنية الويغورية مصاعب كبيرة [١٤٥]. وباستثناء تركمانستان، تتقاسم دول آسيا الوسطى مع الصين بعض الهواجس تجاه الوضع الأفغاني [١٤٦].

وزاد هجوم طالبان، في صيف ٢٠٠٠، من هذه الهواجس [١٤٧]. وبالفعل، إن هزيمة قوات أحمد شاه مسعود [١٤٨] وتقدم طالبان باتجاه الشمال الشرقي يهدد بإلغاء المنطقة العازلة التي كانت حتى ذلك الحين قائمة بين الأراضي الأوزبكية والطاجيكية والصينية وبين المناطق التي تسيطر عليها كابول [١٤٩].

اعتمدت بكين في مواجهة طالبان موقفاً أكثر براغماتية من موقف بعض دول آسيا الوسطى. بالنسبة إلى الصين المهم بشكل أساسي منع استخدام الأرض الأفغانية كقاعدة خلفية لتنظيمات ويغورية. خلال صيف ٢٠٠٠ رفعت الصين مع ذلك لهجتها ضد كابول، هذا الانعطاف في السياسة الصينية، المتزاوج مع التهديدات الروسية بقصف الأراضي الأفغانية في ربيع ٢٠٠٠ [١٥٠]، قد أعطى ثماره على ما يبدو، لأن سفير نظام طالبان في باكستان طمأن بكين بأن أي مجموعة لن يسمح لها أن تعمل ضد الصين من الأراضي الأفغانية [١٥١]. وتدل هذه الإشارات من كابول، في الوقت الذي أخذت فيه العلاقات تستمر في التوتر مع روسيا، على أن الصين مدعوة – من قبل طالبان – إلى أخذ نصيب أكثر

نشاطاً في تسوية المسألة الأفغانية. لا شك أن طالبان تفضل التفاوض مع بكين على أن ترى روسيا والصين تتعاونان ضد نظامها وتقدمان دعمهما لتحالف الشمال، بقيادة الجنرال مسعود. فضلاً عن ذلك، إن تدخل الصين وطهران أكثر في المسألة الأفغانية يمكنه أن يقوي ويمتن التفاهم الذي أخذ يرتسم فيما بينهما منذ بدايات عقد التسعينات، بتسوية هذه المسألة لصالحهم جميعاً (١٥٢). مثل هذا الحل قد لا يعجب، مع ذلك، موسكو، وهذه الهواجس ليست هي أيضاً غائبة عن حسابات بكين. وبالفعل، وإن لم تعترف الصين بذلك صراحة إلا أنها تحذر، بدون شك، من الذريعة التي قد تتمسك بها موسكو لكي تزيد من حضورها العسكري في آسيا الوسطى باسم النضال ضد طالبان.

خلال صيف ٢٠٠٠، توغلت بكين أكثر في طريق التعاون العسكري مع أوزباكستان، فقدمت إلى طشقند مساعدة مقدارها نصف مليون دولار (١٥٣). وإذا كان هذا المبلغ يظل قليل الأهمية، في نظر العلاقات التي تقيمها بكين مع دول أخرى، فإن ذلك لا يقلل من أهمية أن خيار زيادة التعاون مع طشقند – المعتبرة الدولة الأكثر تمنعاً في المنطقة تجاه نوايا موسكو وتجاه المنطقة – يدل تماماً على أن الصين تريد حماية مصالحها في آسيا الوسطى.

وشكل الانسحاب الروسي من المنطقة سنة ١٩٩١ بالنسبة إلى بكين مكسباً استراتيجياً أساسياً لا تريد التخلي عنه، خاصة وأنها منذ استقلال الجمهوريات قد زادت في مصالحها الاقتصادية في المنطقة. وذكرى التهديد الذي أثقل به الاتحاد السوفياتي الأراضي الصينية – انطلاقاً من كازاخستان – يلعب أيضاً، وبدون شك، دوراً لا يستهان به في تعزيز اهتمام الصين بهذه المنطقة. ولكي تقوي أمنها على الحدود وتثبت المكاسب الاستراتيجية المكتسبة بفعل انهيار الاتحاد السوفياتي، عقدت بكين بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٩٦ اتفاقاً لإقامة تدابير احترازية في المناطق الحدودية مع روسيا وكازاخستان وكيرغيزستان وطاجيكستان (١٥٤)، واستكملت هذه المعاهدة باتفاق آخر فيما يتعلق بتخفيض القوات العسكرية في المناطق الحدودية، وُقِّع في موسكو في نيسان ١٩٩٧ (١٥٥).

وعدا عن هذه الاعتبارات المتعلقة بالأمن، من حيث المفهوم التقليدي للكلمة، تخاف الصين أيضاً منذ منتصف عقد التسعينات من تزايد تجارة المخدرات والأسلحة في آسيا الوسطى (١٥٦). وبالفعل توشك هذه التجارة أن تزعزع استقرار مناطق مجاورة وملاصقة للأراضي الصينية بل وأن تمتد إلى الصين نفسها. إن موقعها الجغرافي بين مناطق إنتاج الأفيون في "المثلث الذهبي" وأراضي "الهلال الذهبي" يضع بكين في موضع دقيق. إن

تنامي تجارة المخدرات في آسيا الوسطى يشكل مشكلة كبيرة الجدية بدأت الصين تعيها جيداً.

في نيسان ١٩٩٦ عقدت بكين مع موسكو اتفاق تعاون يهدف إلى مقاومة التجارة غير الشرعية للمخدرات. في سنة ١٩٩٨، في إطار اجتماع مجموعة شنغاي، وقّع رؤساء الجمهورية الشعبية [الصين] وكازاخستان وكيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان إعلاناً مشتركاً يجعل المقاومة ضد هذه التجارة من أولوياتهم. إن البيانات المشتركة المعتمدة خلال لقاءات أعضاء هذه المجموعة، سنة ١٩٩٩ و٢٠٠٠، أكدت أيضاً على عزمهم المشترك في مكافحة هذه الآفة إضافة إلى ذلك عقدت بكين اتفاقات ثنائيةمع طاجيكستان حول مراقبة المخدرات[١٥٧].

ولم تنجح هذه المبادرات في مواجهة الصين مشكلة التواجد المتزايد للمخدرات على أراضيها. ففي سنة ١٩٩٩ نظرت المحاكم الصينية بـ٦٥٠٠٠ قضية جنائية متعلقة بالمخدرات. كما صادرت قوات الأمن أكثر من ٥ أطنان من الهيرويين و١,١٩٣ طناً من الأفيون و١,٦ طن من حبيبات المتام- فيتامين. وتم إحصاء ٥٩٦٠٠٠ متعاطٍ للمخدرات وفق إحصائية رسمية، وتعترف السلطات بأن هذا الرقم أقل من الواقع. ومن بين الأشخاص المسلجين في الإحصائية هناك٨٠% دون سن الخامسة والثلاثين. مما يعطي فكرة عن مشاكل المستقبل المرتبطة باستهلاك المخدرات في الصين.

وبموازاة تعاطي المخدرات، سجلت الصين سنة ١٩٩٩، ١٧٣١٦ حالة إصابة بفيروس السيدا، أصيب ٧٤,٢% منهم بهذا المرض عبر إبر المخدرات. وبفعل كثافة تجارة المخدرات الآتية من آسيا الوسطى وأيضاً بفعل ارتفاع الإستهلاك المحلي، تحتل مقاطعة كزينجيانغ المركز الثاني في الصين، فيما خص معدل الإصابة بالسيدا بعد مقاطعة يوتانالتي تجاوز المثلث الذهبي[١٥٨]. يرى المرصد الجيوبوليتكي للمخدرات في سنة ١٩٩٩، أنه إذا كان ٧٠% من الهيرويين المستهلك يأتي من هذه المنطقة، فإن ٣٠% الباقية تأتي من منطقة المثلث الذهبي المجاور لآسيا الوسطى[١٥٩].

واندفع بعض الويغور في تجارة المخدرات وتحكموا بالسوق بين بكين وهذا الكانتون، وعدا عن العواقب الصحية على أهالي المنطقة، يكمن الخطر بالنسبة إلى بكين في رؤية مجموعات المعارضة السياسية في كيزينجيانغ، تجد في تجارة المخدرات الوسيلة لتمويل نشاطاتها المعادية للصين. ويفس هذا التهديد الجدي إلتزامات الصين المتنوعة وتصريحاتها المتكررة من أجل مكافحة هذه الآفة بالتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى.

بموازاة المحور السياسي، عملت الصين على تمتين علاقاتها الإقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى. خلافاً لموقف موسكو التي راهنت على مراقبة الأراضي وعلى القوات المسلحة وحرس الحدود لتأمين دوام سيطرتها على فضاء الاتحاد السوفياتي السابق، فإن بكين تعوّل على قوة العلاقات الاقتصادية وعلى التوظيفات في آسيا الوسطى من أجل تقوية الاستقرار في هذه المنطقة وكذلك نفوذها. وأثناء جولته في المنطقة سنة ١٩٩٤، صرح لي بنغ بأن التعاون الاقتصادي يشكل الهدف الأول للسياسة الصينية تجاه آسيا الوسطى [١٦٠]، وتعتبر الصين أيضاً أن النمو الاقتصادي في منطقتها المستقلة ذاتياً كيزينجيانغ، وهي إحدى المناطق الأفقر في الصين [١٦١]، تشكل أفضل وسيلة للحد من الاتجاهات الانفصالية لدى السكان الويغور.

وعلق فرانسوا دي نف شاتو قائلاً:" إن الأمر يتعلق بجعل سكان الويغور يحبون النظام عن طريق الازدهار". إن استراتيجيته بالانفتاح الاقتصادي تتجاوب إذاً مع هذا الهدف المثلث. فمنذ بدايات عقد التسعينات، تبنت سياسة تفصيلة تجاه منطقتها المستقلة، هدفها تسهيل وتسريع المبادلات مع آسيا الوسطى[١٦٢]. في هذه المبادلات التجارية مع هذه المنطقة، تتمتع الصين بعدد من المكاسب بالنسبة إلى المزاحمين الآخرين المحتملين في المنطقة مثل إيران وباكستان وحتى تركيا. إن التجارة الصينية الوسط – آسيوية تسهل بفضل القرب الجغرافي الثقافي لمقاطعة كيزينجيانغ مع آسيا الوسطى، وكذلك أيضاً بفضل مستوى التكاملية القائم بين اقتصاد الصين واقتصاد آسيا الوسطى. فالسوق الصينية تقدم بالفعل فرصاً عديدة بالنسبة إلى المنتوجات وإلى المواد الأولية الموجودة في جمهوريات آسيا الوسطى، في حين تهتم هذه الجمهوريات بالسلع الاستهلاكية والمنتوجات الزراعية والصناعية الصينية [١٦٣]. بالنسبة إلى آسيا الوسطى، تشكل الصين أيضاً طريقاً مفتوحة مهمة باتجاه أسواق آسيا الشرقية والباسيفيك.

١٢- تجارة الجمهورية الشعبية الصينية مع كازاخستان وكيرغيزستان وأوزباكستان وطاجيكستان وتركمانستان (١٩٩٢-١٩٩٨) [١٦٤]

الصادرات الصينية إلى دول آسيا الوسطى (بملايين الدولارات)

السنة	كازاخستان	كيرغيزستان	أوزباكستان	طاجيكستان	تركمانستان
١٩٩٢	٢٢٢	١٠	٣٩	٢	٤
١٩٩٣	١٧٢	٣٧	٤٣	٦	٤
١٩٩٤	١٣٩	٢٩	٥١	١	٤
١٩٩٥	٧٥	١٠٧	٤٨	١٥	١١
١٩٩٦	٩٥	٦٩	٣٨	٥	٨
١٩٩٧	٩٥	٧١	٦٢	١١	١٢
١٩٩٨	٢٠٥	١٧٢	٥٨	١١	١٠

الإستيراد الصيني من دول آسيا الوسطى (بملاييين الدولارات)

السنة	كازاخستان	كيرغيزستان	أوزباكستان	طاجيكستان	تركمانستان
١٩٩٢	١٤١	٦	١٤	١	-
١٩٩٣	٢٦٣	٦٦	١١	٦	٧
١٩٩٤	١٩٧	٦٩	٨٢	٨	٨
١٩٩٥	٣١٥	١٢٤	٤١	٤	٣
١٩٩٦	٣٦٤	٩٧	١٤٩	٩	٣
١٩٩٧	٤٣٣	٣٦	١٤٠	٨	٢
١٩٩٨	٤٣	٢٥	٣٢		

سجلت بكين مع آسيا الوسطى نوعاً من النجاح في المجال الاقتصادي، إلا أنه إذا كان حجم المبادلات قد زاد منذ ١٩٩١ فإن التجارة ظلت غير مستقرة. في حين أن المبادلات الثنائية قد اتخذت دلالات مهمة فيما خص المنطقة المستقلة ذاتياً، منطقة كيزينجيانغ، إلا أنها لا تمثل إلا جزءاً ضئيلاً من مجموع مبادلات الصين مع العالم. من ذلك أنه في سنة ١٩٩٨ وصلت مبادلات الصين مع آسيا الوسطى ٩٥٥ مليون دولار من أصل مبلغ إجمالي تبادلي مقدر بـ٣٢٣ مليار دولار [١٦٥].

إن حجم المبادلات الصينية الوسط – آسيوية لا يمكنه هو أيضاً أن يقارن بحجم المبادلات

مع فدراسيون روسيا، هذا الحجم بلغ فعلاً ٥,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٨. إن ازدهار المبادلات الصينية الوسط – آسيوية هو في الواقع محدود بفعل ضعف اقتصادات الجمهوريات الجديدة [١٦٦].

في مجال التوظيفات، من الواضح أيضاً أن بكين لا تستطيع منافسة لا الغربيين ولا اليابانيين، إلا أن الصين، عبر كيزينجيانغ، أصبحت شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة إلى كازاخستان وكيرغيزستان [١٦٧]، وفي المدى البعيد قد تصبح أيضاً شريكاً مهماً بالنسبة إلى أوزباسكتان. وإذا كانت المبادلات الصينية – الوسط آسيوية قليلة الأهمية – على مستوى الصين – إلا أنها على المستوى الإقليمي ترتدي شكلاً آخر، حيث تحتل التجارة مع آسيا الوسطى تحتل مكانة مهمة في المبادلات الخارجية مع المنطقة المستقلة كيزينجيانغ.

١٣ – حصة كازاخستان في المبادلات مع كيزينجيانغ (%) [١٦٨]

واردات	صادرات	سنة
٣٩,٧٦	٢٧,٦٠	١٩٩٢
٤٢,١٠	٣٦,٨٠	١٩٩٣
٣٨,٣٤	٢١,٠٠	١٩٩٤
٤٣,٣٨	١٥,٧٩	١٩٩٥

١٤ – حصة كيرغيزستان في مبادلات كيزينجيانغ (%) [١٦٩]

واردات	صادرات	سنة
٥,٤٤	٢,٩٠	١٩٩٢
١٤,٠٧	١١,٧١	١٩٩٣
١٦,٢٧	٧,٨٧	١٩٩٤
١٣,٩٨	١٢,٨٨	١٩٩٥

في سنة ١٩٩٨ بلغت المبادلات الحدودية ٥٥% من مجمل التجارة الخارجية للمنطقة المستقلة كيزينجيانغ، وبلغت حصة دول مجموعة الدول المستقلة من هذه المبادلات ٦٤%

يومئذ. وهكذا أصبحت كازاخستان أول شريك تجاري للمنطقة المستقلة [١٧٠] . وبحسب عبد الله عبدويكزيت، رئيس حكومة المنطقة المستقلة، صدّرت كيزينجيانغ بصورة رئيسية الحبوب واللحوم والسكر وغيرها من المنتوجات الزراعية والسلع الاستهلاكية الخارجية، واستوردت من آسيا الوسطى مواد أولية وأسمدة كيميائية [١٧١]. ويتم إجراء قسم كبير من المبادلات بشكل (تروك) مبادلات عينية، وهذا أمر لا يشكل أي مِشكلة. و يندد المحللون الصينيون بنقص كفاءة المقاولين المحليين، وبالفوضى في تنظيم المبادلات، وبالبيئة غير الملائمة السائدة في الجمهوريات الجديدة فيما خص التوظيفات [١٧٢]، وكذلك يشتكون من نقص البنيات التحتية. وهذه العوامل تعيق ازدهار المبادلات الحدودية. ورغم هذه المشاكل، يجري البحث في مشاريع تعاون في المجال الالطاقة بين كيزينجيانغ وآسيا الوسطى، وهكذا تستطيع كازاخستان زيادة صادراتها البترولية عن طريق السكة الحديدية نحو المنطقة المستقلة، في حين تستطيع كيرغيزستان أن تقدم لها الكهرباء المائية [١٧٣].

ومن أجل تحسين الشروط وزيادة المبادلات مع آسيا الوسطى، قامت الصين بتقوية البنية التحتية للنقل، ضمن خططها الخمسية، وكذلك الاتصالات الهاتفية [١٧٤]. و قامت فضلاً عن ذلك بوضع نقاط عبور عبر الحدود، بعد أن كانت الحدود مقفلة بصورة محكمة في السابق. وفي سنة ١٩٩٢، قررت السلطة المركزية الصينية فتح المدن الحدودية في مقاطعات يينغ، طاشنغ وبول، وكذلك فتح العاصمة الإقليمية أورومقي أمام التجار الأغراب. وفتحت اثني عشرة نقطة حدودية للعبور، منها كورغوس في كيزينجيانغ [١٧٥]. وفيما خص السكك الحديدية أكملت بكين الخط بين أورومقي وألاتو على الحدود مع كازاخستان منذ ١٩٩١ [١٧٦].

في سنة ١٩٩٢ دخل في الخدمة [١٧٧] طريق سكة الحديد الذي يربط أورومقي بالأماتي وبعدها إلى بيشكك، فطشقند فعشق آباد، هذا الخط يسمح بنقل البضائع من شاطئ الباسيفيك للصين إلى أوروبا الغربية عبر آسيا الوسطى أو روسيا [١٧٨]. في عام ١٩٩٥ جُدد خط لانزهو – أورومقي في حين أطلق مشروع سكة الحديد من جنوب كيزينجيانغ بين كورلا وكاشغار عبر كوشا واقسو، واستكمل هذا الخط في كانون الأول ١٩٩٩ [١٧٩]. وهذا الخط يفترض أن يمدد باتجاه آنديجان في أوزباكستان عبر كيرغيزستان (طوروغارت ثم جلال – آباد أوايركيشتان، شارى تاش، أوك). هذا الخط معدٌّ ليربط أيضاً مرفأ ليانياونغانغ على شاطئ الباسيفيك الصيني بكاشغار ثم بأوزباكستان، حيث يتم وصله بسكة حديد باتجاه أوروبا الوسطى والشرقية.

ويُعتقد أن يرى النور سريعاً خط كاشغار – كيرغيزستان – أوزباكستان، وطوله

٥٧٧كلم [١٨٠]. فهو يمكنه أن يسهّل نمو الروابط الاقتصادية بين بكين وطشقند، ويمكنه أيضاً تسهيل تصدير المنتوجات الأوزبكية نحو باكستان والهند. وكما هي الحال في خط أورومقي – ألماتي بالنسبة إلى باكستان، فإنه يضع أوزباكستان على خط الترانزيت التجاري بين جمهورية الصين الشعبية وأوروبا الغربية.

إن تطوير طرق المواصلات يشكل جزءاً من الأفضليات في العلاقات الصينية – الوسط آسيوية، كما تدل عليه البيانات الثنائية المعتمدة سنة ١٩٩٤ و ١٩٩٦ [١٨١]. وفي وقت أقرب، خلال اللقاء بين نائب رئيس الوزراء الصيني قيان قيشن ورئيس الوزراء الأوزبكي أوتكير سلطانوف في طشقند، تمت الإشارة إلى الحاجة إلى زيادة التعاون بين البلدين في هذا المجال. وبحسب الوكالة الرسمية الصينية كيزنهوا: "توافق الطرفان على أن التعاون الصيني الأوزباكي في مجال الاتصالات هو جسر مهم من أجل تطوير التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري؛ وأن البلدين يستمران في بذل الجهود من أجل فتح الطريق الدولية وطريق السكة الحديدية بين الصين وكيرغيزستان وأوزباكستان بأسرع ما يمكن [١٨٢]. في مجال الطرق، وعلى موازاة التقوية الضرورية لشبكة كيزينجيانغ، طوّرت بكين مواصلاتها مع آسيا الوسطى. منذ ١٩٩٣، دخلت في الخدمة عشرات الطرق تربط الصين بآسيا الوسطى [١٨٣]. وتابعت الصين جهودها في هذا المجال حيث تمَّ في شهر تموز ١٩٩٧، فتح طريق سيارات بين أنديجان (في أوزباكستان) إلى كاشغار (الصين) [١٨٤]. وفي شباط ١٩٩٨ عقدت الصين أيضاً مع أوزباكستان وكيرغيزستان اتفاقاً ينص على فتح طريق جديدة بين كاشفار وطشقند عبر أيركشتان في كيرغيزستان [١٨٥].

وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت الصين سنة ١٩٩٨ مع كيرغيزستان وكازاخستان وباكستان اتفاقاً هدفه تسهيل ترانزيت البضائع المنقولة بالبر [١٨٦]. وإذا شكلت إرادة تقوية البنيات التحتية مكسباً أكيداً من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية عبر الحدود الصينية – الوسط آسيوية، إلا أن هناك العديد من المشاكل لا زالت الباقية.

كشف البنك الآسيوي للتنمية أن الضغوطات متعددة تضغط على تمويل مشاريع البنيات التحتية، وكذلك أيضاً نقص الكوادر الكفية، والفساد، والإجراءات الجمركية غير الملائمة والحواجز الناتجة عن عدم وجود تعرفات تتعلق بالمبادلات، وكلها تشكل حواجز جدية تمنع ازدهار العلاقات [١٨٧].

منذ ١٩٩٧، انصرف اهتمام بكين أيضاً بالموارد الالطاقة في حوض بحر القزوين [١٨٨]. في الواقع، إنْ من حيث تطورها الاقتصادي أو منى حيث أمنها الالطاقة، يشكل

الوصول إلى الموارد البترولية الجديدة والمؤكدة أمراً أساسياً بالنسبة إلى بكين. في حين أن حقولها البترولية الأكثر أهمية (دافينغ، شينغلي ليا أوهي)تتجه نحو النضوب تدريجياً، فإن تطورها الاقتصادي زاد بقوة استهلاك الصين من المواد البترولية (١٨٩). في سنة ١٩٩٣، انتقلت بكين من حالة الدولة المصدرة للبترول إلى حالة الدولة المستوردة، وهكذا أعيد النظر في الاكتفاء الذاتي (١٩٠) وهوالأمر الذي يقلق السلطات الصينية.

ولكي تقلص تبعيتها المتزايدة للمادة البترولية وبالتالي مقتلها المحتمل، تعتمد بكين – بصورة رئيسية – على تطوير مواردها البترولية الخاصة، وخاصة الموارد التي يحتويها حوض تاريم، جونغار وتوربان – كومول (١٩١)، وكلها واقعة في المنطقة المستقلة كيزينجيانغ (١٩٢). ولخّص لي بنع، بهذا الشأن، الاستراتيجيا الرسمية فيما يتعلق بالنفط والغاز بهذه الصيغة "الاستقرار في شرق الصين وتطوير غرب الصين"_(١٩٣).

إلا أن المنطقة المستقلة كيزينجيانغ، المفترضة كمنطقة واعدة جداً في مطلع التسعينات – فقد جرى الكلام في موضوعها على أنها "عربية سعودية جديدة" – بدت على العموم مخيبة للآمال في المجال البترولي (١٩٤). وإذا كانت تقديرات الاحتياطي الممكن الكامن من البترول، في تاديم، قد أعيدت إلى ١٠,٧ مليار طن و٨,٤ ترليون من الأمتار المكعبة من الغاز (١٣% من الاحتياطي الوطني من البترول و٢٥% من احتياطي الغاز)(١٩٥)، فإن الاحتياطي المؤكد من البترول في هذا الحوض يبلغ في الواقع ٢٣٠ مليون طن (طن متري)، في حين أن الاحتياطي المؤكد من الغاز يبلغ ١٠٠ مليار من الأمتار المكعبة (١٩٦).

حتى ولو كانت هذه المنطقة تحتوي على الاحتياطي الذي يقدره فيها علماء الجيولوجيا الصينيون، فإن استثمار هذا الاحتياطي على نطاق واسع لن يكون كافياً لتغطية عجز بكين في مادة التزود البترولي. ذكرت وكالة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) في سنة ١٩٩٧ أن الاستهلاك الصيني يتزايد بنسبة ٤,٩% في السنة بين ١٩٩٥ و٢٠١٥. في هذا التاريخ قد يبلغ استهلاك المنتوجات البترولية ٣٩% من استهلاك الولايات المتحدة و٥٦% من استهلاك أوروبا الغربية. في سنة ١٩٩٩ ذكرت الـ(EIA)، وكالة الطاقة الأميركية، أن بكين قد تضطر إلى استيراد ٤,٦ مليون برميل يومياً من البترول سنة ٢٠٢٠، ومعظم هذه الاستيرادات يجب أن تأتي من المنتجين في الخليج الفارسي، مما يطرح على بكين مشكلة أمنية مهمة (١٩٧).

إن العجز البترولي يدور بالتالي حول ٤٠ مليون طن متري في سنة ٢٠٠٠ قبل أن يصل إلى ٨٠ ثم إلى ١٠٠ مليون طن في سنة ٢٠١٠. إن تبعية الصين في مادة الاستيراد

البترولي قد ينتقل من ١١% سنة ١٩٩٦ إلى ٦٠% سنة ٢٠٢٠ [١٩٨] .

١٥- المستوردات الصينية من البترول ١٩٩٢-١٩٩٩ (بملايين الأطنان) [١٩٩]

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
آسيا الباسيفيك	٦,٧١ %٥٩	٦,٥٣ %٤٢	٦,٨٣ %٥٥	٧,٠٨ %٤١	٨,٢٢ %٣٦	٩,٤١ %٢٧	٥,٤٧ %٢٠	٦,٨٢ %٨,٦٤
الشرق الأوسط	٤,٠٣ %٣٦	٦,٦٠ %٤٢	٤,٩١ %٤٠	٧,٧٦ %٤٥	١١,٩٦ %٥٣	١٦,٧٨ %٤٧	١٦,٦٧ %٦١	١٧,٤١ %٥٥
أفريقيا	٠,٥ %٤	٢,١٣ %١٤	٠,٥ %٤	١,٨٤ %١١	١,٩٣ %٩	٥,٩١ %١٧	٢,١٩ %٨	٦,٧٤ %١٨,٤
بقية العالم	٠,١١ %١	٠,٤١ %٣	٠,٠٩ %١	٠,٤٠ %٢	٠,٥١ %٢	٢,٣٧ %١٠	٣ %١١	٥,٦٤ %١٥,٤
المجموع	١١,٣٦	١٥,٦٧	١٢,٣٥	١٧,٠٩	٢٢,٦٢	٣٥,٤٧	٢٧,٣٢	٣٦,٦١

١٦- أهم مصادر التزود البترولي للصين سنة ١٩٩٩ [٢٠٠]

البلد	الحصة المئوية من مجمل الاستيرادات %
عُمان	١٣,٧
اليمن	١١,٣
إندونيسيا	١٠,٨
إيران	١٠,٨
أنغولا	٧,٩
العربية السعودية	٦,٨
المملكة المتحدة	٦,٠
النروج	٥,٥
فيتنام	٤,١

وبسبب احتياجاتها المتنامية إلى البترول، يبدو الوصول إلى مصادر جديدة نفطية أمراً أساسياً بالنسبة إلى بكين، وهي تعتزم أيضاً محاولة تنويع مصادر التزود البترولي – جغرافياً – كي تخفف من تبعيتها المتنامية تجاه المنتجين من الخليج الفارسي، والضعف الاستراتيجي الذي ينتج عنه. وبكين لا تمتلك القدرات اللازمة لتأمين حماية الطرق البحرية بين الخليج وبحر الصين الجنوبي في حالة المصاعب مع واشنطن. ولكن تنوع

مزوديها تهتم بكين ولها مصلحة بأن لا تتطور ثروات آسيا الوسطى لصالح الأسواق الأوروبية وحدها. ولهذا في سنة ١٩٩٧. وظفت شركاتها البترولية رساميل ضخمة في المشاريع البترولية في كازاخستان [٢٠١]. ولكي تنوع مصادر تزودها، وبالتالي لكي تقوي أمنها الطاقوي.

وترى بكين أن من مصلحتها أن لا تسيطر موسكو وهي المزود المحتمل والمهم [٢٠٢] على كل طرق التصدير المتاحة لآسيا الوسطى. ولهذا تعتزم بكين أيضاً أن تطور أنبوب نفط يربط مباشرة مناطق الإنتاج – التي امتلكتها في كازاخستان – بالأراضي الصينية. وأهم مكسب من هذا الخط – بمعنى الأمن – يكمن في واقع أنه يربط مباشرة الدولتين دون أن يضطر إلى المرور في أراضي طرف ثالث. ثم فضلاً عن ذلك، وبما أنه خط أرضي، فإنه يبعد مبدئياً عن الضغوطات التي يمكن أن تمارسها واشنطن على طرق التزود البحرية الصينية [٢٠٣]. وبالنظر إلى الكلفة المهمة لمثل هذا المشروع، فإن الاعتبارات التي تحمل بكين على التصرف هي استراتيجية أكثر مما هي اقتصادية.

والواقع أن المعيقات أمام هذا الخيار هي بالفعل عديدة – فالمسافة بين أماكن الإنتاج في آسيا الوسطى ومراكز الاستهلاك الصينية الواقعة على المحيط الباسيفيكي وكذلك أيضاً نقص رؤوس الأموال الضرورية لتمويل مثل هذا المشروع يعيقان تنفيذه. والبعض يرى أيضاً بأن احتياطي كازاخستان المملوك من قبل شركة البترول الصينية الوطنية CNPC) لا يكفي لتأمين جدوى مثل هذا الأنبوب [٢٠٥]. وكذلك أن المستقبل وحده هو الذي يبين إذا كانت القيمة الاستراتيجية لهذا الخط تكفي لتحريك التمويل اللازم لبنائه. وإذا أمكن تحقيق هذا الخط فعلاً، وأضيف مشروع أنبوب غاز بين تركمانستان والصين، فإن آسيا الوسطى قد تصبح – في القرن المقبل – مستودعاً للطاقة مهماً بالنسبة إلى بكين.

في نظر الصين، تبدو الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى في تزايد مستمر، في نظر آسيا الوسطى رأينا مخاوف بكين تجاه نفوذ واشنطن. وفيما يتعلق بدور روسيا في المنطقة، تستمر بكين في الاعتقاد أن موسكو مفيدة لها. كشف أحد المؤلفين الصينيين بهذا الشأن أن لا أحد يمكنه أن يحل محل روسيا من أجل إقرار الاستقرار والأمن في آسيا الوسطى [٢٠٦]. وبعض المؤلفين، أمثال بلانك، يعتقدون بأن الشراكة الصينية – الروسية يجب أن تتقوى في آسيا الوسطى، ويرون في الاجتماع الأخير لمجموعة شنغهاي في دوشانبي، نواة منظمة إقليمية أمنية جماعية، موجهة بصورة رئيسية ضد الولايات المتحدة، وفيها تسمح بكين لموسكو بأن تلعب الدور الرئيسي في مسرح وسط آسيا [٢٠٧]. إلا أن

بعض المراقبين الآخرين شاهدوا خلال عقد التسعينات، في آسيا الوسطى توقفاً متزايداً في المنافسة بين الدولتين، أكثر من تعاون حقيقي [٢٠٨].

وليس من المؤكد، في المستقبل، أن لا تسعى الصين إلى تقليص النفوذ الروسي في آسيا الوسطى إذا اقتضت مصالحها ذلك. ورغم الشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين سنة ١٩٩٦ [٢٠٩]، والتي قد تقوى في المستقبل، إلا أن مشاكل كثيرة باقية بين الدولتين في علاقاتهما الثنائية [٢١٠]. وكذلك يبقى الحذر قائماً في بعض الدوائر السياسية على جانبي الحدود [٢١١].

في آسيا الوسطى، إذا كانت علاقات الدولتين متوافقة فيما يتعلق بالخطر الإسلامي وبضرورة تحديد نفوذ واشنطن في المنطقة، فإن مواقفها تختلف، مع ذلك، فيما خص كيفية معالجة المشكلة الأفغانية. في مجال الطاقة للصين أيضاً مصلحة أكبر في تطوير إنتاج كازاخستان أكثر من موسكو. فضلاً عن ذلك، إن السياسة التي طورها بوتين منذ انتخابه تهدف إلى إعادة نفوذ موسكو في المنطقة. كما أن تحركاتها الانفتاحية أيضاً على الغرب وعلى الهند تلقي ظلالاً على متابعة التقارب الاستراتيجي الذي بُدئ به بين الدولتين منذ ١٩٩٦ [٢١٢]، وما يزال من الباكر الآن الحكم على التوجه الذي سوف يعطيه بوتين لسياسته الخارجية. فيما يتعلق بآسيا الوسطى، المستقبل وحده يقول لنا إذا كانت الدولتان قادرتين على إقامة تعاون حقيقي، أو في حال انعدام التعاون إمكانية العثور على الأقل على توازن بين المصالح المتنافرة.

د- تركيا وإيران – طموحات كبيرة وامكانيات قليلة

تحتل إيران موقعاً جغرافياً مميزاً بالنسبة إلى جمهوريات آسيا الوسطى. فطهران الملاصقة في الأرض لهذه المنطقة تمتلك حدوداً أرضية طويلة تبلغ ما يقارب من ألف كيلومتر مع تركمانستان. وتطل أيضاً على البحر القزوين، مثل كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وروسيا ، وتستطيع أن تقدم لهذه البلدان المغلقة المحاصرة منفذاً إلى البحار المفتوحة (الخليج الفارسي وبحر عُمان). وأفضليات الطريق الإيرانية عديدة. فبفعل موقعها الجغرافي، تشكل إيران الطريق الأكثر بساطة والأكثر سرعة والأقرب والأقصر والأقل كلفة نحو السوق الدولية بالنسبة إلى هيدروكاروبرات منطقة القزوين [٢١٣]، وكل الطرق الأخرى المقترحة أكثر طولاً وأكبر كلفة، وتطرح على الأقل مشاكل سياسية لا تقل عن مشاكل الطريق الإيرانية.

وعدا عن هذه الميزة الجغرافية، تمتلك إيران أيضاً خبرة في المجال البترولي، وهي خبرة تستطيع وضعها في خدمة جمهوريات آسيا الوسطى. إلا أن هنالك مصاعب رئيسية تقوم كعائق في وجه تطوير الطريق الإيرانية. في ما خص مادة الغاز، تبدو طهران مزاحمة ومنافسة لكازاخستان حقاً. ومن وجهة نظر أمن التزود، إن جر إنتاج القزوين عبر الخليج الفارسي يزيد ويقوي الدور الاستراتيجي لهذه المنطقة، ولكن من فوائد إنتاج القزوين أنه لا يقع في الخليج الفارسي، مما يزيد من إمكانية التنويع وبالتالي زيادة أمن تزويد البلدان المستهلكة. فجر الإنتاج القزويني عبر الخليج الفارسي يؤدي إلى حرمان البلدان المستهلكة في أوروبا الغربية من هذه الإمكانية، إمكانية التنويع، ويُخضع منتجات النفط القزويني إلى ذات المخاطر التي تتعرض لها منتوجات الخليج الفارسي.

بالنسبة إلى دول القزوين، إن جر إنتاجها عبر الخليج يتيح لها – مع ذلك – الاقتراب من أسواقها المحتملة المستقبلية – أي من دول آسيا الجنوبية (الهند، باكستان) وآسيا الشرقية (كالصين أو اليابان) وآسيا الجنوبية الشرقية. إن السياسة الأميركية في عزل إيران تخلق، مع ذلك، عائقاً أساسياً أمام تنفيذ هذا الخيار. في سنة ١٩٩٥ وقّع الرئيس كلينتون أوامر تنفيذية تمنع شركات النفط الأميركية وفروعها من إقامة علاقات تجارية مع إيران. في آب ١٩٩٦ تبنت الولايات المتحدة أيضاً قانون العقوبات على ليبيا وإيران (إيلسا ILSA). هذا القانون يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي توظف أكثر من عشرين مليون دولار في السنة في القطاع النفطي أو الغازي الإيراني. ويحظر هذا التشريع على الشركات، ليس الأميركية فقط، بل والأجنبية أيضاً، المشاركة في تنفيذ وفي تطوير أي طريق محتمل يرفع الحصار عن موارد بحر قزوين عبر الأراضي الإيرانية.

رغم هذا التشريع، رأت حكومة الولايات المتحدة في تموز ١٩٩٧ أن اقتراح إقامة أنبوب غاز من أجل تصدير غاز تركمانستان نحو تركيا – عبر إيران – لا يخرق تقنياً هذه الأحكام، وإذاً لا تعارض واشنطن هذا المشروع الذي تدخل إيران فيه. في مواجهة ضغط حلفائها الأوروبيين الذين يرفضون تطبيق قانون أميركي خارج الأراضي الأميركية على شركاتها الخاصة، بدا الرئيس كلينتون وكأنه قد تخلى عن العقوبات التي قد تصيب الشركات الأوروبية أمثال توتال وكازبروم، والآسيوية أمثال بترونا، التي خالفت تشريع الولايات المتحدة التي وظفت في قطاع الغاز أوفشور الإيراني (مشروع الغاز جنوب بارس المقدر بملياري دولار). إلا أن الموقف الأميركي، مع ذلك، ترك الشكوك تخيم لكي يمنع توظيفات ضخمة جداً في إيران.

إضـافة إلـى القرب الجغرافـي، مـن وجهـة النظـر التاريخيـة والثقافيـة، إن تـاريخ إيـران وتـاريخ ترانزوكزيـان يتـداخلان منـذ قـرون. يـتكلم كانفيلـد فـي كتـاب حـديث عـن "واكـوميني" Oikoumené الثقافـة التركيـة الفارسـية، لكـي يصـف الأصـل المشـترك الثقـافي عبـر التـاريخ الطويـل بـين العـالمين التركـي والفارسـي (٢١٤). فـي لحظـة حملهـا إلـى ذروتهـا مـن قبـل الإمبراطوريات العثمانية والصفوية والمغولية، امتدت هذه الثقافة المشتركة من اسطنبول إلى دلهـي (٢١٥)، وبفعـل الإسـتعمارية الروسـية، ثـم الحقبـة السـوفياتية، انقطـع التواصـل بـين هـذين الكيـانين تمامـاً، الأمـر الـذي جعـل – فـي حالـة إيـران – طـهران تواجـه عمليـة إعـادة اكتشـاف متبادل. إعادة اكتشاف عالمين تحولا بشكل عميق جداً عبر هذا القرن، مما يوجب عليهما إعـادة تعريـف علاقاتهمـا، ممـا يتطلـب ولا شـك الوقـت. عـدا عـن ذلـك، فـي حـين أعـادت جمهوريـات آسـيا الوسـطى علاقاتهـا مـع جـذورها الثقافيـة والتاريخيـة، إلا أنهـا لا تسـتطيع – بدون شك – أن تتجاهل بصورة كاملة إرث الماضـي الروسـي – السوفياتي الذي يشكل جسراً نحو الثقافة الأوروبية (٢١٦). هذه الروابط مـع الفضـاء الثقافي الأوروبي تقلص حتماً من وزن الإرث التاريخي الثقافي الذي تتقاسمه مع إيران.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، أقامت إيران على عجل، وقد فاجأها انهيار الاتحاد السوفياتي، علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وثقافية مع جيرانها الجدد. وبعدها التزمت إيران، وبنشاط زائد، في تطوير هذه العلاقات. إن النشاط الإيراني في آسيا الوسطى يرتكز على اعتبارين مهمين: من جهة أولى تحاول إيران أن تستفيد من الفرصة التي سنحت لها سنة ١٩٩١ لكي تكسر العزلة الدبلوماسية التي تعاني منها على المسرح الدولي من جراء عسكرتها الإسلامية. فبصيرورتها عنصراً ديناميكاً وغير قابل للإهمال أو التفادي، في التشكيل الإقليمي الجديد الذي فرض نفسه على أبوابها، تحاول إيران معاودة دفع سياسته الخارجية بشكل عام، وفي المدى الطويل جر البلدان الغربية على معاودة الاعتراف بأهميتها الاستراتيجية من أجل استخلاص النتائج التي تفرض نفسها.

وأكثر من ذلك، لقد غيّر وصول دول آسيا الوسطى إلى الاستقلال رأساً على عقب البيئة الجيوبوليتيكية لإيران وأعطاها مكنة جديدة هي مكنة أن تصبح بلد ترانزيت وعنصراً أساسياً في "الطريق" الجديدة "طريق الحرير" التي تتراءى للعيان. لا تستطيع حكومة طهران – بالتأكيد – إهمال هذه الورقة الرابحة. انطلاقاً من هذين الاعتبارين، وضعت إيران استراتيجية سياسية ترتكز بآن واحد على دبلوماسية متعددة الجوانب وعلى تقوية الروابط الثنائية مع كل الدول. وهي تستعمل مقاربة براغماتية أكثر مما هي أيديولوجية. إن الدور

المسند إلى طهران في نشر محتمل لإسلام مناضل في آسيا الوسطى لا ينطبق مع الواقع. لأن طهران تنادي بإسلام شيعي، في حين أن معظم شعوب آسيا الوسطى هم من المذهب السني، يتعارض مع تمدد نفوذها. حتى في طاجيكستان التي تتكلم الفارسية والتي هي قريبة ثقافياً من إيران، يظل هذا اللاتلاؤم الديني باقياً. فالقسم الأكبر من الطاجيك هم من السنة، في حين أن إسماعيليي بامير الشيعة يعتبرون من المنشقين من قبل رجال الدين الإيرانيين الشيعة (٢١٨).

فيما خص التبشير الديني – في آسيا الوسطى – اعتمدت إيران موقفاً أكثر اعتدالاً من موقف باكستان والعربية السعودية (٢١٩). إن الأصولية الإسلامية قد انتقلت من تبعية قريبة من طهران إلى تبعية سنية ذات صيغة معادية للشيعية بقوة، يدعمها هذان البلدان. حتى في الصراع الطاجي، كان موقف إيران معتدلا (ً٢٢٠).

على المستوى المتعدد الأطراف، ساهمت سلطات طهران بشكل واسع في تهدئة الحال، في دول "أيكو" E.CO، وذلك بتشجيع انتساب دول آسيا الوسطى الجديدة إلى هذه المنظمة. وعلى خط موازٍ، اتخذت إيران سنة ١٩٩٢ زمام المبادرة في اقتراح إنشاء بنية جديدة للتعاون الإقليمي، تضم البلدان الخمسة المجاورة لبحر قزوين. ولكن نظراً لوجود اختلافات حول الوضع القانوني لهذا البحر، فإن هذه المنظمة الجديدة للتعاون لم تدخل بعد بشكل رسمي في العمل، وذلك رغم الاجتماعات الكثيرة التي عقدت فعلاً والتي خصصت لبحث تطور التعاون بين الدول المجاورة.

وفيما خص العلاقات الثنائية، أقامت إيران وبسرعة كلية بعثات دبلوماسية في كل عواصم آسيا الوسطى. وتم التوقيع على اتفاقات اقتصادية وتقنية وثقافية مع كل الدول، وتم تبادل العديد من الزيارات الرسمية بشكل ثابت منذ مطلع ١٩٩٢. من بين شركاء إيران الجدد – في آسيا الوسطى – تحتل تركمانستان وطاجيكستان مكانة خاصة، الأولى بفعل محاذاتها الأرضية والثانية بسبب انتماءاتها الثقافية. فيما خص تركمانستان، وهي طريق وصول إيران إلى كل آسيا الوسطى، عقدت روابط حميمة بين البلدين. منذ ١٩٩٦، أتاح خط للسكك الحديدية الاتصال عبر السكة الحديدية بين إيران وتركمانستان، في حين أن الترانزيت عن طريق البر ينتظم وفقاً لمحور شمال – جنوب (تركمانستان – الخليج الفارسي) وشرق – غرب (تركمانستان – تركيا).

وفيما خص خط طاجيكستان التي تتكلم الفارسية، فإنها تحتل مكانة خاصة في السياسة الإيرانية. فرغم البعد الجغرافي والاختلافات الأيديولوجية الأكيدة القائمة بين دوشانبي

وطهران، إلا أن التقارب الثقافي ينمي تطور العلاقات المميزة بين البلدين. إلا أن دوام التوتر داخل طاجيكستان وكذلك الوضع في أفغانستان حدّا من توسيع العلاقات الثنائية. بالنسبة إلى أوزباكستان، ترتكز السياسة الإيرانية على اعتبارات تأخذ في الحسبان، وبآن واحد، أهمية هذا البلد – الأكثر سكاناً في آسيا الوسطى – والطموحات الإقليمية لرئيسها إسماعيل كريموف.

وتعي طهران أثر الثقافة الفارسية في الكثير من مناطق أوزباكستان ولأهمية بلدان مثل سمرقند وبخارى في تاريخ العالم الإسلامي، وتسعى إلى إقامة علاقات جيدة مع أوزباكستان، وهو أمر لم يكن سهلاً دائماً نظراً للخطاب السياسي الأوزبكي حول الخطر الإسلامي الآتي من إيران من جهة، ومن جهة ثانية نظراً للعلاقات المميزة التي ترغب طشقند في إقامتها مع واشنطن، وأيضاً لإيران ولأوزباكستان وجهات نظر مختلفة حول طاجيكستان. إلا أن وصول طالبان إلى شمالي أفغانستان [٢٢١] في آب ١٩٩٨، والمذابح المتتالية لآلاف الهزارا الشيعة قد غيَّرا من رأي طشقند. وقد تحقق الرئيس كريموف – على ما يبدو – أن التهديد لنظامه يأتي من حربانية طالبان أكثر مما يأتي من إيران، مما يفتح الطريق نظرياً أمام تحسن محتمل في علاقات البلدين [٢٢٢].

وفيما خص كازاخستان المجاورة لبحر قزوين، تحاول إيران أن تنمي علاقاتها الاقتصادية مع هذا البلد. وقد قام تعاون بشكل مقايضة (Swap) بترولي بين طهران وآستانا. أما كيرغيزستان فإن أهميتها في الوقت الحاضر محدودة في الحسابات الاستراتيجية في طهران، ولكنها تشكل مكان عبور بالنسبة إلى الترانزيت البري بين إيران والصين. ومن أجل محاولة تقليص التغلغل الغربي، وبصورة فريدة تغلغل واشنطن في آسيا الوسطى، تحاول إيران إيجاد سوق لبترول حوض بحر قزوين.

وتهدف هذه الاستراتيجية بالتأكيد إلى أن تجعل من البلد شريكاً اقتصادياً وسياسياً مهماً في الجمهوريات المشاطئة للقزويني مع محاولة تخفيف جذب مشروع فك الحصار الاقتصادي الأميركي عن طريق تركيا (خط أنابيب باكو – جيهان). ولكي تنمي طهران العلاقات الاقتصادية مع المنطقة بحر قزوين، تركز على تطوير بنياتها التحتية المتعلقة بالنقل في شمال البلاد وعلى عقد اتفاقات (سواب) ومقايضة، أو تزويد بترولي طويل الأمد مع أذربيجان وكازاخستان. ومشكلة هذه السياسة تكمن في أن اتفاقات "السواب" التي سبق تحقيقها مع تركمانستان، على سبيل المثال، لم تعطِ النتائج المتوقعة [٢٢٣]. إن الصعوبات حول التلاحم القائم بين كوبيدح (تركمانستان) وكورت كوي (إيران) يدل تماماً على هذه

المشكلة.

إن هذا الأنبوب الغازي المخصص لتزويد شمال إيران مؤلته طهران على أن تسدد كلفته عن طريق تسليم الغاز التركماني. ويفترض أن تسترد طهران توظيفاتها، بخلال سنتين، إلا أنه من المفترض أن تكون الكميات المنقولة بواسطة الأنبوب قد بلغت خمسة مليارات متر مكعب في السنة. ولكن في حزيران سنة ٢٠٠٠، بلغت الكمية المسلَّمة فعلاً إلى طهران، منذ الربع الأخير من سنة ١٩٩٨، فقط ملياري متر مكعب. وحجم الغاز المصدر قد قُلِّص أيضاً سنة ٢٠٠٠، رغم أن الكميات التي نصت عليها الاتفاقات لم تمس، فضلاً عن أن شمال البلاد (إيران) قد عانى من نقص في الوقود [٢٢٤].

والصعوبات التي تواجه هذه الاستراتيجية لن تكون بالتأكيد أقل في مجال المبادلات البترولية بين باكو وآستانا.

وبوجه عام، ورغم زخم الجهود الإيرانية في آسيا الوسطى، فإن سياسة طهران تلاقي عدداً من العوائق التي لا يتيح لها أن تلعب دوراً بمستوى مؤهلاتها الجيوبوليتيكية. من بين هذه العوائق نذكر المواقف الأيديولوجية للنظام الإسلامي التي لا تجتذب تعاطف قادة الدول الجديدة، ونذكر الوسائل المالية والاقتصادية المتواضعة نسبياً المتاحة لطهران، والعزلة السياسية المفروضة على إيران على الساحة الدولية. إن هذه العزلة تشكل عائقاً رئيسياً لأنه يمنع من إقامة سياسة كبرى في آسيا الوسطى، بسبب انعدام الدعم الدولي، ويحرم أيضاص المشاريع الإيرانية من التوظيفات الخارجية.

بالنسبة إلى إيران، تمر الطريق إلى آسيا الوسطى عبر واشنطن. وغياب الدعم على الصعيد السياسي الدولي إذا أضيف إلى غياب الوسائل المالية يضر إيران في الوقت الحاضر أكبر الضرر ويمنعها من الإفادة من فرصتها الرئيسية السانحة بالنسبة إلى بلدان آسيا الوسطى: وهي إمكانية أن تضع تحت تصرفهم الوسائل المتعددة لإخراجهم من الحصار والتي هي في حوزتها فعلاً.

إن العرض الوحيد الذي قدمته طهران لمعالجة الصعوبات التي تلاقيها في تطبيق سياستها في آسيا الوسطى هو تطوير تعاون ضيق مع روسيا [٢٢٥]، ولكن هذه السياسة لم تلاقِ دائماً النتائج السعيدة. فموسكو تتابع، على سبيل المثال، مصالحها الخاصة في منطقة بحر قزوين وهي مصالح لا تتوافق بالضرورة مع مصالح إيران، كما يدل على ذلك رفض طهران، في صيف ٢٠٠٠، اقتراحاً روسياً يتعلق بنظام حقوقي جديد لهذا البحر [٢٢٦]. وفيما خص مرور بترول بحر قزوين، تعتبر إيران في موقع الخصومة بالنسبة إلى موسكو. مظهر

آخر من مظاهر السياسة الروسية التي تضايق إيران كثيراً هو تدخُّل موسكو في الشيشان، فالجمهورية الإسلامية التي لا تستطيع علناً إدانة روسيا التي تعتدي على شعب مسلم، تضع نفسها في موقف يخالف صورتها. وأخيراً يجب أيضاً أن تؤخذ في الحسبان واقعة أن العلاقات بين البلدين تتأثر تماماً بتطور العلاقات بين موسكو وواشنطن. فتحسن العلاقات أو تدهورها بين هاتين الدولتين تكون له عواقب على العلاقات الثنائية الإيرانية – الروسية، دون أن تقدر طهران على التحكم بأدنى إمكانية للتأثير على هذه التطورات.

وكما إيران، إن تركيا هي لاعب إقليمي تدخل بقوة في آسيا الوسطى وفي القوقاز بُعيد انهيار الاتحاد السوفياتي (٢٢٧). فالوضع الذي ساد في الفضاء السوفياتي القديم قدم لأنقرة، في الواقع، فرصة إحياء أهميتها الاستراتيجية والسياسية في نظر الغربيين ضمن سياق إنهاء الحرب الباردة. إن نشاط أنقرة البالغ قد أفاد سريعاً من دعم واشنطن له. فبعد زوال الاتحاد السوفياتي، اعتبرت الولايات المتحدة تركيا كوسيلة لضبط التهديد الإسلامي الكامن، والذي تمثله، بحسب رأيها، إيران. المهم في الأمر تفادي أن لا تفيد طهران من فراغ السلطة الناتج عن التراجع الروسي من القوقاز ومن آسيا الوسطى. وهكذا قدمت تركيا كنموذج لجمهورية علمانية وديمقراطية متغربنة ومتطورة اقتصادياً، يمكن أن تستلهمها جمهوريات آسيا الوسطى في بناء حكمها الوطني (٢٢٨). في أنقرة، عنت نهاية الاتحاد السوفياتي أيضاً إعادة اكتشاف عالم تركي لم يغب، كما كتب بريسون، أبداً عن الحقل الأيديولوجي التركي، إلا أنه قد قُلِّص إلى أن أصبح تجريداً خالصاً (٢٢٩).

منذ ١٩٩١، ركزت بعض الدوائر الوطنية والدينية التركية، وكذلك وسائل الإعلام، على الروابط الثقافية والاثنية والدينية واللغوية التي تقيمها تركيا مع الجمهوريات الأربع التي تتكلم التركية في آسيا الوسطى (٢٣٠)، كما مع أذربيجان. إن وجود فضاء تركي ممتد من البلقان إلى حدود الصين يدعمه ١٢٠ مليون نسمة، يقدمون لتركيا مكنات تتيح لها إقامة علاقات ثقافية وسياسية واقتصادية جد قوية، هذه المكنات أصبحت تذكر كثيراً من قبل صحافة أنقرة، ومن قبل رجال السياسة الأتراك. لقد تكلم الرئيس السابق توركو أوزال بهذا الشأن عن القرن الواحد والعشرين التركي (٢٣١).

وبعد ١٩٩٣، ومن أجل تنشئة الشبان الأتراك على الوضع الدولي الجديد: حتى إنه قد شوهدت في المؤلفات المدرسية فصول وخارطات مخصصة "للعالم التركي في القرن العشرين" [الواحد والعشرين؟] وإلى "أتراك آسيا". إن كلمة "تركستان" الشهيرة سياسياً ظهرت أيضاً من جديد في هذه الكتب (٢٣٢). انطلاقاً من هذا الحنين المتقاسم مع جمهوريات آسيا

الوسطى، دعت الحكومة التركية منذ تشرين الأول ١٩٩٢ إلى قمة لزعماء الدول المتكلمة بالتركية. وبعد ذلك، عقدت لقاءات أخرى بين رؤساء الدول المتكلمة بالتركية، وبصورة منتظمة. لدرجة لم تحصل مع أي منطقة أخرى، ولم تكن أي دولة موضع زيارات رسمية متكررة للطاقم السياسي التركي، كما حصل في جمهوريات آسيا الوسطى (٢٣٣)، كذلك البيانات والتصاريح حول روابط الأخوة التي تجمع بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى.

إن ظهور "عالم تركي كبير" انكشف بسرعة على أنه وهمي، وأماني أنقرة قد تدنت إلى الحضيض، و"فرص" أنقرة في هذه العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى بدت أقرب إلى الوهم والخيال منها إلى الواقع. من وجهة النظر اللغوية، لقد أفاضت تركيا في تقديرها للعواطف التي تتقاسمها مع سكان آسيا الوسطى. في الواقع، توجد على الأقل خمس مجموعات من اللغات التركية، مما يجعل التواصل قليل السهولة بين تركي تركيا وبين تركي كازاكي. وحده الأذري يفهم بسهولة من قبل التركي من تركيا. وعلى الصعيد الديني، إن العالم التركي مقسم أيضاً، لأن الأذريين، رغم قربهم الجغرافي من تركيا، هم في غالبيتهم من الشيعة.

من وجهة النظر السياسية، أخيراً تحرص شعوب آسيا الوسطى على الاحتفاظ بهويتها الخاصة، فهي تشعر أنها أوزبك أو تركمان أكثر مما هي "ترك". ودول المنطقة لا تريد استبدال "الأخ الكبير" الروسي "بأخ كبير" جديد تركي، وبعض الشوفينية التركية، وكذلك التبجح الثقافي في أنقرة، أثارت أيضاً تضايق الزعماء في آسيا الوسطى وكذلك تضايق السكان. في أوزباكستان مثلاً، ليس من النادر أن يعترف لك محدثك الأوزبكي – في حديث خاص بينك وبينه – أنه يفضل الإيرانيين على الأتراك. إما فيما خص دور الوسيط بين الغرب وآسيا الوسطى، والذي يريد البعض إسناده إلى تركيا على الصعيد الاقتصادي، تجدر الملاحظة أن الشركات الغربية تستغني تماماً عن رجال الأعمال الأتراك من أجل الدخول إلى أسواق آسيا الوسطى. وإذا كانت أنقرة تتفوق على إيران في بعض المكاسب في المنطقة، إلا أنها أيضاً تواجه عائقاً رئيسياً هو عدم امتلاكها لحدود مشتركة لا برية ولا بحرية – عبر بحر قزوين – مع جمهوريات آسيا الوسطى (٢٣٤).

على الصعيد التاريخي أيضاً، وخلافاً لزعمٍ كثير التداول في وسائل الإعلام الغربية، لم تتوسع الإمبراطورية العثمانية أبداً نحو آسيا الوسطى. وأخيراً، إن الحركة الناشطة السياسية لأنقرة في آسيا الوسطى وفي القوقاز قد أثارت مخاوف في موسكو وفي طهران. فروسيا تخاف تزايد تفوق تركيا التي تعتبر في أوساط الدوائر العسكرية الروسية كرأس جسر

لمنظمة حلف شمالي الأطلسي، ولهذا سرعان ما قررت مواجهة مقاصد أنقرة في هذه المناطق. ويلاحظ أنه، من وجهة نظر آسيا الوسطى، ليس لدى تركيا وسائل تقديم ضمانات عسكرية. إن هذا المجمل من العوامل يفسر كيف أن تركيا رأت طموحاتها الأساسية تتراجع، مما حملها على اعتماد سياسة أكثر واقعية.

وأبعد من المظاهر العاطفية والانفعالية، ترتكز السياسة التركية في آسيا الوسطى – بصورة جوهرية – على اعتبارات اقتصادية والطاقة. إن إنشاء خط شرق – غرب لفك حصار منتوجات بحر قزوين أصبح وبسرعة محورً رئيسياً لسياسة أنقرة فيما خص منطقة بحر قزوين. ومنذ ١٩٩٤، تدعم العاصمة التركية، بتأييد من واشنطن، بناء خط أنابيب بين باكو والمرفأ التركي جيهان على البحر المتوسط [٢٣٥].

هذا المقصد الهادف إلى فك الحصار عن منتوجات النفط والغاز في بحر قزوين مع تفادي أرض روسيا، وكذلك أرض إيران، قد تابعته الحكومات التي تعاقبت في أنقرة منذ ذلك التاريخ. ورغم الدعم الأميركي، حتى الآن، لم يتحقق هذا المقصد [٢٣٦]. وتظل العوائق فعلاً مهمة جداً، سواء على الصعيد الاقتصادي كم على الصعيد السياسي، والعنصر الأساسي الكابح للمشروع هو بدون شك أنه يستجيب لأغراض سياسية واستراتيجية أكثر مما هي اقتصادية. وسنعود إلى هذا الموضوع.

في المجال الاقتصادي، أقامت أنقرة وكالة تعاون مخصصة لتسهيل المبادلات مع دول المنطقة. إن الوكالة التركية للتعاون التقني والاقتصادي تيكا (TIKA) المؤسسة سنة ١٩٩٢، مهمتها التنسيق بين النشاطات الخاصة والعامة في مادة التنمية في آسيا الوسطى. تقدم هذه الوكالة مساعدة للدول الجديدة في القطاعات الأكثر تنوعاً، وهي قد ساهمت فعلاً في تطوير نظام مصرفي، وفي تدريب كوادر تستطيع العمل ضمن اقتصاد السوق، وفي إنشاء اتحاد غرف التجارة (أوراسيان أونيون أوف شامبر)، وفي اتحاد الأنجسيات الجديدة واتحاد البلدان المتكلمة بالتركية، وعلى إقامة شبكات معلوماتية، وعلى بث برامج تلفزيونية عبر القمر الصناعي... الخ.

إن هدف أنقرة هو تشجيع الاستقلال الاقتصادي لجمهوريات آسيا الوسطى بفضل تطوير اقتصادها الوطني وإقامة أسس ضرورية لاقتصاد سوقي [٢٣٧]. وهكذا عقدت تركيا أكثر من ٣٥٠ اتفاقاً مع هذه الجمهوريات في المجالات الاقتصادية والثقافية والتربوية، والاتصالات والنقليات، والمساعدة التقنية والتدريب [٢٣٨].. وقدمت الحكومة التركية مساعدة إنسانية لبعض الدول، وسهّلت مجيء الطلاب من المنطقة

إلى تركيا بواسطة مساعدات دراسية، ووضعت تحت تصرف المصدّرين الأتراك خطوط اعتمادات مصرفية (٢٣٩) (أكسيم بانك).

في آسيا الوسطى أظهر القطاع الخاص التركي حيوية مشهودة في مجالات مثل البناء، والفنادق، والمطاعم، والتوزيع بالجملة ، والأغذية الزراعية، والكهرباء، والمعلوماتية، والاتصالات السلكية وصناعة الجلد.

وفي سنة ١٩٩٨ بلغ عدد المشاريع التركية الزراعية في جمهوريات آسيا الوسطى وفي أذربيجان حوالي الأربعة آلاف مؤسسة. والتوظيفات في المنطقة مهمة أيضاً، لأن المقاولين الأتراك وظفوا فيها ٨,٤ مليار دولار (٢٤٠).

وعلى الصعيد الثقافي، استقبلت الجامعات التركية ٧٠٠٠ طالب من بلدان آسيا الوسطى (٢٤١). وفتحت تركيا العديد من المراكز الثقافية والمدارس في هذه البلدان. والمدارس التركية المقامة في آسيا الوسطى أكثر مما يقارب المائة تلعب دوراً مهمً جداً في تثقيف النخبات الجديدة (٢٤٢). وكذلك أقيمت جامعات جديدة بالتعاون مع دول المنطقة (٢٤٣). ونظراً للدور المهم لهذه المنشآت في تثقيف النخبات في آسيا الوسطى، سوف ترى تركيا أن نفوذها يتزايد بدون شك. في المستقبل، من وجهة نظر دينية، إن نفوذ أنقرة ربما كان أكبر أهمية من نفوذ إيران الشيعية. إن المنظمات الإسلامية التركية، الرسمية أو الخاصة، وكذلك الأخويات الدينية في هذا البلد، أقامت شبكات وهي ناشطة في كل مكان (٢٤٤). ورغم اختراق تركي لا ينكر في آسيا الوسطى، فما يزال هناك بعد بعيد عن الآمال المنبعثة من جراء انهيار الاتحاد السوفياتي عندما اعتقدت أنقرة – بتشجيع من واشنطن – أنها ستقتطع لها مكانة مختارة على الصعيد الدولي بفضل سياستها في "العالم التركي".

إن نقص الوسائل المالية، ومزاحمة فاعلين آخرين أكثر قوة على الصعيد الاقتصادي – مثل دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (٢٤٥) واليابان والولايات المتحدة – إن إحجام الشركاء في آسيا الوسطى، وضعف وسائل النقل، والوضع الداخلي في تركيا، وتفكك السلطة، وضرورة مراعاة مصالح موسكو وطهران، وأخيراً اختيار الغربيين التعامل مباشرة مع هذه البلدان، كل ذلك منع من تحقيق هذا المشروع الذي هو على كل حال شديد الطموح. وسرعان ما وعى الحكام الأتراك بان سياسة ناشطة جداً في آسيا الوسطى توشك أن تثير صراعات مصالح مع إيران وروسيا (٢٤٦). وهذه الصراعات قد تنال من علاقاتها الاقتصادية والالطاقةة مع هذين البلدين. في هذه المجالات تعتبر العلاقات الإيرانية – التركية والروسية – التركية مهمة جداً بالنسبة إلى أنقرة.

وعلى صعيد المبادلات الاقتصادية، مثلاً سنة ١٩٩٨، بلغت الأرقام الرسمية للتجارة بين موسكو وأنقرة – أي دون الأخذ في الاعتبار "تجارة الحقائب" والتي لا تدخل ضمن الإحصاءات – ٣,٥ مليار دولار، مقابل ٨٩٤ مليون دولار لمجمل المبادلات بين تركيا والجمهوريات الخمس من آسيا الوسطى [٢٤٧]. وفي ذات السنة، بلغت المبادلات الإيرانية – التركية ٦٢٨ مليون دولار. وفي مجال الطاقة تتكل أنقرة على روسيا. فروسيا تقدم فعلاً ٧٠% من الغاز المستهلك في تركيا [٢٤٨]، ولهذا ارتأت أنقرة تقليص تبعيتها لروسيا وذلك بتنويع تزويداتها، وبالاتجاه نحو إيران. وعلى هذا جرى عقد اتفاق سنة ١٩٩٦ بين أنقرة وطهران وعشق اباد بموجبه تسلم تركمانستان الغاز إلى تركيا عبر الأراضي الإيرانية [٢٤٩]. ونظراً لأهمية روسيا وإيران بالنسبة إلى تجارتها وإلى تزويدها بالطاقة، لم يكن لتركيا مصلحة فعلاً في استبعاد هاتين الدولتين. لقد لخص بيليون هذه المعضلة التركية بقوله: "كيف يمكن لعب دور جيوبوليتيكي في ترانسكوكازيا وفي آسيا الوسطى بالتنافس مع موسكو، في حين أن مصالحها الاقتصادية تتطور وتنمو حالياً على الأقل مع روسيا أكثر مما تنمو مع دول آسيا الوسطى؟" [٢٥٠].

إن الروابط مع روسيا يجب أن لا تهمل هي أيضاُ ً من قبل أنقرة إن هي أمَّلَت بأن ترى يوماً ما مشروع باكو – جيهان يُنفذ فعلاً. فالروس يحتفظون بقدرة على الإضرار من شأنها أن تجمد تنفيذ هذا المشروع، وهم قد استعملوا هذه القدرة بنجاح خلال العام ٢٠٠٠ [٢٥١]. وإن كانت أنقرة قد خففت من مطامعها في آسيا الوسطى، فإن تجدد المصلحة التركية – منذ توقيع بروتوكول اسطنبول المتعلق بمشروع باكو – جيهان، مع دعم واشنطن، فإن تعاون أنقرة مع جورجيا [٢٥٢] وأذربيجان وكذلك تصاريح ديميريل المتعلقة بضرورة عقد اتفاق استقرار في القوقاز [٢٥٣]، قد فاقمت الحذر الروسي تجاه نواياها. وهذه الظاهرة ملحوظة بشكل خاص عبر صحف موسكو [٢٥٤]، وتوشك أن تلقي ظلالاً على العلاقات الروسية – التركية في القوقاز وبالامتداد في آسيا الوسطى.

خلافاً لبرنامج التقارب مع "العالم التركي" الموعود خلال رئاسة ديميريل، فإن الرئيس التركي الجديد أحمد نجدت سيزر، المنتخب في أيار ٢٠٠٠، اختار في خطاب التولية أن يركز أكثر على علاقات بلاده مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك نلاحظ أن أول زيارة رسمية قام بها الرئيس التركي الجديد كانت مخصصة لباكو، ومسألة الأولويات لدى الرئاسة الجديدة ما تزال إذاً مطروحة.

هـ دول آسيوية أخرى

١-اليابان

مع فورة العلاقات الصينية – الوسط آسيوية، عادت آسيا الوسطى إلى ساحة اللعب الدولية وانفتحت هذه المنطقة على بقية القارة الآسيوية. لقد اتسع أفق جمهوريات آسيا الوسطى إلى أبعد من الجار الصيني المباشر. إن دول المنطقة التواقة جداً إلى علاقات جديدة بعد مخادنة لروسيا وحدها طيلة أكثر من قرن، سعت دول المنطقة إلى إقامة اتصالات على كل الجهات. ضمن هذه الرؤية لا يمكن لليابان، وهي أول قوة اقتصادية في القارة الآسيوية، أن تتخلف عن جلب اهتمام هذه الدول.

ومن المفيد أن نلاحظ أن طوكيو قد أجابت بسرعة على رغبة الانفتاح التي أظهرتها جمهوريات آسيا الوسطى، عقيب ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٩٢، فأقامت علاقات دبلوماسية ثنائية مع كازاخستان وكيرغيزستان وأوزباكستان، ومع طاجيكستان في الثاني من شهر شباط، ومع تركمانستان خلال شهر نيسان ١٩٩٢ وقام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية ميشيو وطانابي بزيارة رسمية إلى كيرغيزستان وإلى كازاخستان، وعقيب كانون الثاني ١٩٩٣ أقامت طوكيو سفارة لها في ألماتي.

ومن بين العوامل التي تفسر الاهتمام الياباني بالمنطقة يظهر العامل الثقافي، حيث يجتذب الموروث المغولي والشمال آسيوي لدى السكان في آسيا الوسطى تعاطف اليابانيين [٢٥٥]. وهكذا قامت اتصالات ثقافية منذ بدايات عقد التسعينات، في حين ظهرت إلى الوجود مؤسسة أبحاث حول آسيا الوسطى وذلك في كانون الثاني سنة ١٩٩٩. وأبعد من هذا التعاطف الثقافي الملحوظ من قبل اليابانيين، فإن اهتمام طوكيو بآسيا الوسطى يدور بصورة رئيسية حول ثلاثة محاور: محور سياسي، محور اقتصادي ومحور الطاقة [٢٥٦].

في المجال السياسي: إن ظهور آسيا الوسطى على الساحة الدولية يقدم لطوكيو الفرصة لكي توسع أفقها في السياسة الخارجية، ومنذ منتصف عقد التسعينات بدأت اليابان بتوسيع علاقاتها مع الجمهوريات الجديدة من آسيا الوسطى ضمن إطار "الدبلوماسية الأوروآسيوية"، خاصة عن طريق القروض أو الهبات المخصصة لبناء أو لتحديث البنيات التحتية [٢٥٧] والتربية والقطاع الطبي أو المساعدة المستعجلة. منذ عام ١٩٩٣، أصبحت اليابان أحد المكلفين المساعدة على تنمية المنطقة [٢٥٨].

على الصعيد السياسي تتابعت رحلات القادة اليابانيين إلى آسيا الوسطى أو زيارات القادة – من آسيا الوسطى – إلى طوكيو منذ منتصف عقد التسعينات، وهي

دلائل على تزايد دور الأرخبيل (الياباني) في المسرح الإقليمي. وزار الرئيس علييف اليابان سنة ١٩٩٣ و١٩٩٨، وقام الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف بزيارة رسمية إلى الجزر [اليابانية] سنة ١٩٩٤، في حين انتقل رئيس الوزراء الأوزبكي إلى طوكيو في السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٨ و١٩٩٩، وقام الرئيس بازارباييف من جهته بزيارة رسمية إلى الأرخبيل [الياباني] في نيسان ١٩٩٤. وفي كانون الأول ١٩٩٩، خلال هذه الزيارة الأخيرة، قدمت اليابان سلسلة من الاعتمادات ١,٢ مليون دولار إلى كازاخستان من أجل تمويل ثمانية مشروعات مخصصة لتحسين البنيات التحتية في البلد (٢٥٩).

بالنسبة إلى جمهوريات آسيا الوسطى التي تواجه صعوبات من كل المستويات متعلقة بخروجها من الإطار السوفياتي، تعرض اليابان نموذج حداثة آسيوية ناجحة. إن تجربة إعادة إعمار اليابان بعد الحرب العالمية الثانية تقدم نموذجاً لكيفية تعاون الدولة والصناعات بشكل وثيق من أجل تقليص الوطأة السلبية على المجتمع، ومن أجل إعادة هيكلة الاقتصاد بسرعة. هذا الشكل من التطور غير الغربي يبدو أنه وجد بعض الصدى لدى القادة الوسط – آسيويين الخائفين من مواجهة العواقب التي تزداد وضوحاً، من السياسات الاقتصادية العنيفة التي يدعو لها الغربيون، على الاستقرار السياسي الداخلي. وقد أعلن الرئيس الكازاخستاني نازاربايف وكذلك قرينه الأوزبكي إسلام كريموف عن تفضيلهما لأسلوب تنموي مستوحى من التجربة اليابانية (٢٦٠). فعدا عن المساعدة المقدمة من اليابان، في المجال الاقتصادي والتجاري، توسعت الروابط بين طوكيو وجمهوريات آسيا الوسطى، وشجع وزير التجارة والصناعة الدولية الياباني المشاريع اليابانية على التوظيف في المنطقة.

واختارت الشركات اليابانية اعتماد استراتيجية تجارية بعيدة المدى، تهدف إلى إقامة تحالفات مع شركات محلية أو مع الحكومات في قطاعات أخرى غير قطاعات النفط والغاز (هيدروكاربور). وبعكس الغربيين، اختارت الشركات الكبرى اليابانية، أمثال أيتوتسو وميتسوي تنويع توظيفاتها في الأسواق المحلية دون أن تتصوب فقط في مجالات النفط والغاز.

إن هذا الخيار قد قُدِّر من قبل الزعماء المحليين، وراكمت طوكيو بعض رأس المال التعاطفي في المنطقة. وعلى هذا أشار الرئيس الكيرغيزي أكاييف أن اليابان تقدم مقالاً للطريقة التي يمكن للتوظيفات الأجنبية أن تقدمها لكي تساهم بشكل إيجابي في إعادة هيكلة الاقتصادات المحلية، بدلاً من استلاب (استخراج) ثروات أوراسيا لمصلحة الاقتصادات المتطورة وحدها (٢٦١).

على الصعيد التجاري: أصبحت طوكيو – بخلال العقد المنصرم – شريكاً لا يستهان به بالنسبة إلى كازاخستان وإلى أوزباكستان. وفي المستقبل، يمكن للعلاقات

التجارية أيضاً أن تنمو بفعل تكاملية اقتصاديات آسيا الوسطى، المنتجة للمواد الأولية، مع اقتصادات اليابان.

١٧- جمهوريات آسيا الوسطى واليابان ١٩٩٢-١٩٩٨ (بملايين الدولارات) [٢٦٢]

صادرات آسيا الوسطى من اليابان

تركمانستان	طاجيكستان	أوزباكستان	كيرغيزستان	كازاخستان	**السنوات**
٢	١٠	٨	٣	١٢	١٩٩٢
٥	١٨	٣٤	–	٣٥	١٩٩٣
٤	١١	٢٤	–	٢٧	١٩٩٤
–	٨	٩٩	–	٤٥	١٩٩٥
–	–	٥٦	١	٨٧	١٩٩٦
–	١	٣٣	١	١٠٨	١٩٩٧
–	–	٣٠	١	١٠٩	١٩٩٨
استيراد آسيا الوسطى من اليابان					
تركمانستان	طاجيكستان	أوزباكستان	كيرغيزستان	كازاخستان	**السنوات**
٧	١	١٤	–	٣٠	١٩٩٢
٩	–	٢٢	–	٦٤	١٩٩٣
٦	–	٤٦	٣	٥٣	١٩٩٤
٨	–	٨٩	٢	٨	١٩٩٥
٨	١	٩٠	١٣	١٨	١٩٩٦
٧	٢	٦١	٣	٢٩	١٩٩٧
٨	–	٧٣	٤	٥١	١٩٩٨

على الصعيد الالطاقة، تهم احتياطات آسيا الوسطى من النفط والغاز – بالطبع – أيضاً طوكيو. واليابان، من وجهة نظر تزودها، هي رابع دولة في العالم – بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا في استهلاك الطاقة، وهي ترتبط بما يقارب من ٧٥% من استيراداتها من البترول ببلدان الـOPEP وبصورة رئيسية بدول الخليج الفارسي: العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين تصدران وحدهما ٦٥% من الاستيرادات اليابانية من البترول [٢٦٣]. هذا الارتباط تجاه الشرق الأوسط يمكنه أيضاً أن يتزايد في المستقبل، والحكومة اليابانية أيضاً تعي هذه المشكلة – مشكلة الأمن الالطاقة الذي يطرح نفسه بفعل

هذه التبعية – تحاول أن تحسن ليس فقط استقرار تزودها بل أيضاً تحاول تنويع المزودين لأرخبيلها. وهكذا لفتت الاحتياطات البترولية – في آسيا الوسطى – انتباه الشركات اليابانية، خاصة في أذربيجان وكازاخستان. وبشأن التوظيفات – في مجال النفط والغاز – اعتمدت الشركات اليابانية في بادئ الأمر سياسة أكثر حذراً من سياسة الغربيين قبل أن تصبح أكثر نشاطاً ابتداء من كانون الأول ١٩٩٨ وهكذا حصلت شركة أيتوشو لاستكشاف النفط – سنة ١٩٩٦، ٣,٥٤% من شركة أيكو AICO (شركة أذربيجان الدولية للعمليات) وهي كونسورتيوم، عُرف أنها تسيطر على احتياطات مؤكدة من البترول مما يحدد من المخاطر.

في ديسمبر ١٩٩٧، قررت الشركة ذاتها أيضاً أن تباشر في بناء مصفاة جديدة في سوبسا في جورجيا بمبلغ مقداره ٢٥٠ مليون دولار، ورغم حذر طوكيو فإنها أصيبت بنكسات في مجال التوظيفات الالطاقة خاصة بعد إقفال شركة "نورث أسفرون أوبيرتن كومباني" التي تملك أيتوشو ٢٠% منها. وفيما يتعلق بالمسألة المستعصية، مسألة أنابيب فك الحصار الاقتصادي عن هيدروكاربور بحر قزوين، اقترح بنك اليابان للتصدير والاستيراد – في كانون الثاني ١٩٩٩ – تمويل خط أنابيب باكو – جيهان لحد ٢٠٠ مليون دولار [٢٤٦]. هذا الانصياع للمواقف الأميركية وضع طوكيو في موقف صعب تجاه موسكو وتجاه طهران.

ومن أجل إعادة التوازن، نوعاً ما، بين الخيارات الأميركية وخيارات روسيا، تعهدت اليابان، في نيسان ٢٠٠٠، عن طريق بنك اليابان للتعاون الدولي، بتمويل – حده الأقصى ٦٠٠ مليون دولار – لمشروع أنبوب غاز "بلو ستريم" التابع للشركة الروسية غازبروم من أجل تسليم الغاز الروسي إلى تركيا [٢٦٥]، وهذا الخيار يعارض معارضة فاضحة الرغبة الأميركية في تفضيل مد خط نفط عبر بحر قزوين من أجل تسليم الغاز التركماني إلى تركيا عبر البحر بحر قزوين ثم أذربيجان وجورجيا. في خياراتها الملامسة الساحة بحر قزوينة، تبدو اليابان وكأنها تبحث عن نوع من التعادل بين الأفضليات التي تدافع عنها واشنطن ومصالح روسيا التي تحاول اليابان أن تقيم علاقات مهمة في المجال الطاقة [٢٦٦].

ودائماً في مجال الطاقة تهتم طوكيو بالاحتياطي الغازي في آسيا الوسطى، وبصورة رئيسية غاز تركمانستان وأوزباكستان على حد سواء. وبهذا الشأن، هناك أسباب تدخل في نطاق البيئة والاقتصاد تدفع باليابان إلى التطلع إلى تنفيذ مشروع واسع هدفه تأمين التزود بالغاز من آسيا الشرقية. وأبعد من مسألة التزود. إن تطوير شبكة من أنابيب الغاز تخصص – بحسب الداعين إلى المشروع – لتأمين السلام والاستقرار في المنطقة.

وترى اليابان في تحقيق هذه الشبكة الفرصة في تنمية التعاون الإقليمي، وخاصة مع الجمهورية الشعبية الصينية. فضلاً عن ذلك، تحبذ اليابان زيادة استهلاك الغاز من قبل بكين، من أجل تقليص تبعيتها للفحم الذي له مفاعيل على البيئة، عن طريق تلويث الفضاء بشكل خاص (طرد ثاني أوكسيد الكربون CO^2، وثاني أوكسيد الكبريت SO^2، وأوكسيد الأزوت NU_x)، وكذلك في زيادة مفعول الحبس [٢٦٧] والأمطار الحمضية، وكلها أصبحت ظاهرة ملحوظة في ذهن الحكومة اليابانية، ليس فقط في الصين بالذات بل أيضاً في آسيا الشرقية. ونظراً لواقعة أن الصين هي اليوم ثاني منتج لديوكسيد الكاربون (١٣,٢% من المجموع العالمي)، وأنها توشك أن تتجاوز الولايات المتحدة في هذا المجال حوالي سنة ٢٠٢٠، فإن آسيا الشرقية مرشحة لأن تريح الكل على صعيد البيئة بفعل تقليص استهلاك الصين للفحم [٢٦٨]. من هذا المنظور، اقترحت متسوبيشي تطوير فكرة خط الغاز الطبيعي عبر آسيا (ترانزاسيا ناتورال غاز – بابلين كونسبت)، الذي قدرت كلفة تحقيقه بحوالي ٧ بلايين ين [٢٦٩]. ويهدف المشروع إلى تطوير شبكة من أنابيب الغاز (٤٥٠٠٠كلم) معدة لتزويد آسيا الشرقية (منغوليا، كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، والصين واليابان) انطلاقاً من حقول غاز ما بعد الاتحاد السوفياتي. ويتميز هذا المشروع أيضاً بأنه يقلل من تبعية الطاقة في للمنطقة تجاه الخليج الفارسي. واعتبرت تركمانستان كواحد من أصل خمسة مصادر للتزود بالغاز المنظورة في المشروع، والمناطق أخرى المنظورة هي شمال جزيرة سنحالين، والياقوتي، ومنطقة أيركوتسك، وشاطئ المتجمد الشمالي لسيبيريا الغربية. وفيما خص آسيا الوسطى، بالتحديد، إن دراسة إمكانية التحقيق الأولية، فيما يتعلق بمشروع غاز بين تركمانستان وكزينجيانغ (الصين) مع توسيع ممكن حتى اليابان، تقوم بها في الوقت الحاضر أكسون – موبيل، ميتسوبيشي وشركة البترول الوطنية الصينية. ونظراً إلى الكلفة العالية لبناء مثل هذا المشروع، يشكك عدد كبير من المراقبين في إمكانية إخراجه إلى الواقع في المدى القصير. فضلاً عن ذلك، إن كون أنبوب غاز مهم مخصص لتزويد اليابان يجتاز الأراضي الصينية يمكن أن يقدم للصين وسيلة ضغط مهمة على طوكيو. إن الذرائع الاستراتيجية يمكنها إذاً أن تعارض تحقيق مثل هذا المشروع. المستقبل وحده سيقول إذا كانت آسيا الوسطى قد أصبحت مزوداً مهماً لليابان في مجال النفط والغاز.

٢-الهند وباكستان

إن شبه القارة الهندية كانت لها منذ أقدم العصور علاقات تاريخية وثقافية مميزة مع آسيا الوسطى [٢٧٠]. في مدى التاريخ الطويل، أدت الاضطرابات التي خضعت لها هذه المنطقة إلى انعكاسات ضخمة في آسيا الوسطى. وحتى لا نأخذ إلا مثلاً حديثاً، إن السلالة المغولية التي حكمت قسماً كبيراً من شبه القارة بين ١٥٢٦ و١٧٤٠ (سنة ١٨٥٨ انتهى حكم هذه السلالة) كان منشؤها آسيا الوسطى [٢٧١]. بابور (بيبر) مؤسس هذه السلالة، كان قد ولد فعلاً في أنديجان في وادي فرغانة، وهو من أحفاد تيمورلنك [٢٧٢]. وتحت اندفاعة محمد شيباني، خان أوزبك، اضطر بابور إلى ترك سمرقند ملتجئاً إلى كابول أولاً سنة ١٥٠٤ قبل أن يندفع سنة ١٥١٩ في سلسلة من الحملات حملته إلى الاستيلاء على شمال الهند، وهي حملة أكملها خلفاؤه فيما بعد. في ظل حكم هذه الأسرة، كان تأثير آسيا الوسطى على شبه القارة ضخماً [٢٧٣]. فقد قدمت هذه المنطقة إلى المغول فنانين وشعراء وكتّاباً ومفكرين دينيين، ولكن أيضاً العديد العديد من الحكام الإداريين والقادة العسكريين [٢٧٤]. خلال القرن التاسع عشر تقلصت الروابط القائمة بين شبه القارة والمنطقة من جراء الاستعمار الروسي، وطورت الهند علاقات اقتصادية مهمة مع الجمهوريات السوفياتية في آسيا الوسطى.

وزار جواهر لال نهرو آسيا الوسطى سنة ١٩٥٥، ثم لال ناهادور شستري سنة ١٩٦٦ وأنديرا غاندي فيما بعد. وبالإفادة من تجربة المنطقة المكتسبة في الحقبة السوفياتية، تجربة لم تمتلكها باكستان التي كانت تنتمي إلى المعسكر المعادي للسوفيات بخلال حقبة الحرب الباردة، قامت نيودلهي بعد الاستقلال بالحفاظ على علاقات مميزة مع الجمهوريات الجديدة، بل وعملت حتى على تطويرها وتوسيعها، وهكذا زار رئيس الوزراء الهندي ناراسميها راو أوزباكستان وكازاخستان في أيار ١٩٩٣.

بالنسبة إلى الهند، فتح نيل جمهوريات آسيا الوسطى الاستقلال مرحلة مُرضية، ولكنه فتح أيضاً باباً للمخاطر. من وجهة نظر استراتيجية، إن اهتمام نيودلهي بالمنطقة يجب – أولاً – وضعه في سياق مواجهتها مع باكستان. إن الهند تخشى، في هذا الشأن، من إسلام آباد أن تنمي علاقات مميزة مع جمهوريات آسيا الوسطى يمكن أن تحملها على اعتماد سلوكات سياسية قريبة من سلوكات باكستان، مشكِّلة بالتالي فضاءً جديداً محكوماً بأنظمة إسلامية محافظة تكون معادية لها. ومخاوف نيودلهي ليست بدون أساس، لأن مثل هذا المشروع – ذي الفضاء الإسلامي – كان قد راود قسماً من النخبات الباكستانية منذ ١٩٩١ [٢٧٥].ومثل هذه الاحتمالية تترك نيودلهي معزولة، خصوصاً بشأن الصراع في كشمير، في حين ترى باكستان موقفها مدعوم. فهي تكتسب بالفعل دعم الدول الإسلامية

الجديدة في هذا الصراع، مع اكتسابها أيضاً العمق الاستراتيجي الذي تبحث عنه منذ انفصال بنغلادش سنة ١٩٧١. وهكذا يمكن لإسلام آباد أن تستخدمه في المواجهة العسكرية مع نيودلهي، ومثل هذه الفرضية ليست عارية من أساس. فمن أجل إضعاف موقف الهند، حاولت إسلام آباد – على ما يبدو – أن تستخدم – إنما دون نجاح كبير – بطاقة التضامن الإسلامي في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، خاصة بمناسبة اللقاءات المنظمة ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي (الأيكو) أو منظمة المؤتمر الإسلامي، باتهامها نيودلهي باضطهاد الشعوب الإسلامية في كشمير [٢٧٦].

على الصعيد الإقليمي، وعدا عن تنافسها الاستراتيجي، تتزاحم الهند وباكستان على النفوذ السياسي والحصول على أسواق آسيا الوسطى وعلى النفط والغاز فيها.

في المجال الاقتصادي، تطلعت إسلام آباد إلى أن تجعل من باكستان طريق ترانزيت مميز بين آسيا الوسطى والمحيط الهندي، وكذلك في قطاع الطاقة طمعت باكستان كما نيودلهي – وقد رأتا أستهلاكهما للطاقة يتزايد في هذه السنوات الأخيرة ويتطلعان إلى ثروات آسيا الوسطى، وخاصة غاز تركمانستان. ورأى الوزير الباكستاني للبترول والغاز، إن الطلب على الغاز في باكستان سوف يتزايد أيضاً بنسبة ٥٠% فيما بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ [٢٧٧]. وهكذا سهّلت إسلام آباد مشروع أنبوب غاز سمي سانتغار، قدمه كونسورتيوم تحكمه الشركة الأميركية أونوكال وموضوعه وصل حقل الغاز دوياتاباد (تركمانستان) بمولتان في باكستان عبر الأراضي الأفغانية [٢٧٨]. والمشروع قابل لأن يمدد ليصل إلى الهند، مما يمكن أنه يقيم أساساً للتعاون بين الدولتين. والصعوبة بالنسبة إلى باكستان في تنفيذ هذه المشاريع الطموحة تكمن في التهيئة التي تقتضيها ضرورة التوصل إلى حل في الصراع الأفغاني، حل اعتقدت إسلام آباد أنها وجدته في غلبة حركة طالبان ابتداء من سنة ١٩٩٤ [٢٧٩]. إن الدعم الذي قدمته باكستان لهذه الحركة تبين أنه غير منتج في نظر آسيا الوسطى، لأن جمهوريات المنطقة – باستثناء تركمانستان لأسباب متصلة بالتأكيد بمشروع خط أنابيب الغاز – تعتبر طالبان خطراً على أمنها. فضلاً عن ذلك، إن هذه الحركة قد تحررت تدريجياً من وصاية إسلام آباد، مما قلّص – بما يعادل ذلك – وسائل عملها [٢٨٠]. وبعكس باكستان، وجدت نيودلهي – بتركيزها على الصراع ضد الأصولية الإسلامية وعلى الإرهاب عبر الحدود وعلى تجارة المخدرات الآتية من أفغانستان – قاعدة تعاون متين مع جمهوريات آسيا الوسطى، وكذلك أيضاً مع إيران، قاعدة تعاون عملت أيضاً على تفعيلها. وهكذا تم توقيع عقد شراكة استراتيجية مرتكز على مصالحهما

المشتركة في مادة الأمن سنة ٢٠٠٠، بين إسلام كريموف ورئيس الوزراء فاجبابي [٢٨١].

في آسيا الوسطى لا تقتصر مصالح الهند فقط على مواجهتها الاستراتيجية لباكستان. وتريد نيودلهي استباق نفوذ كبير جداً للصين على الجمهوريات الجديدة. وبالفعل، منذ الحرب التي قامت بينها وبين بكين سنة ١٩٦٢ – وحتى وإن كانت علاقاتهما قد تحسنت قليلاً بعد نهاية الحرب الباردة، ما تزال الهند تشعر بحذر كبير جداً تجاه جارتها القوية [٢٨٢]. فنيودلهي تخشى ليس فقط التعاون الصيني الباكستاني، بل تخشى أيضاً، بوجه أكثر عمومية، من طموحات بكين في آسيا. من ذلك، في أيار ١٩٩٨، إن سلسلة التجارب النووية التي أجرتها كانت موجهة – جزئياً – ضد بكين الموصوفة بأنها التهديد رقم ١ ضد أمن الهند، من قبل وزير الدفاع [٢٨٣]. وفيما بين سلسلتي التجارب، أكد رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي، في رسالة إلى الرئيس كلينتون، المخاوف الهندية تجاه بكين [٢٨٤]. من وجهة نظر جيواستراتيجية، تخشى نيودلهي من التطويق من قبل الصين. في نظر الهنود، لقد زادت بكين في هذه السنوات الأخيرة نفوذها في برمانيا وفي بنغلادش وباكستان وآسيا الوسطى.

وهذا الحصار تنظر إليه كتهديد أساسي لأراضيها، مما حمل نيودلهي على التفتيش عن وسيلة لاحتواء الصين في آسيا الوسطى. ولهذا السبب، توجه الهند سياستها الخارجية تجاه هذه المنطقة باتجاه التقارب مع روسيا، التي تتقاسم وإياها الحذر الخفي من نوايا بكين. وقد تكثف هذا العزم وهذا التوجه خلال العام ٢٠٠٠ بفعل الصدى المشجع الذي لاقته نيودلهي لدى الرئيس الروسي الجديد [٢٨٥]. وعلى هذا اقترح بوتين أثناء عقد قمة مجموعة شنغهاي التي اجتمعت في دوشانبي صيف ٢٠٠٠، أن تنضم الهند إلى أعمال المنبر الإقليمي [٢٨٦].

بالنسبة إلى روسيا يعتبر حضور نيودلهي كثقل موازٍ لبكين. فضلاً عن ذلك، إن زيارة الرئيس بوتين إلى العاصمة الهندية في تشرين أول ٢٠٠٠ أعطى الفرصة لرئيس الوزراء الهندي لكي يعلن عن قيام شراكة استراتيجية مع موسكو. وتقدم موسكو دعمها للهند في قضية كشمير [٢٨٧] وعدا عن عقود بيع الأسلحة المعقودة بمناسبة هذه الزيارة [٢٨٨]. يتعين على روسيا وعلى الهند تنمية تعاونهما في آسيا الوسطى، خاصة في مواجهة تفاقم الأوضاع في أفغانستان [٢٨٩].

وأخيراً على الصعيد الجيوبوليتيك، هناك عنصر أخير يدفع بالهند إلى الاهتمام

بآسيا الوسطى. إذ الأمر يتعلق بمنطقة حيث التعاون الهندي الأميركي ممكن، وبصورة رئيسية، فيما يتعلق بمحاربة تجارة المخدرات وكذلك أيضاً بالنظر إلى الوضع الأفغاني. فالهند ترى في هذا التعاون فرصة لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي علاقات ساءت بفعل التجارب النووية سنة ١٩٩٨ (٢٩٠). إن هذا العنصر لا يمكن إهماله. وبالفعل في حالة المصاعب في العلاقات الصينية الأميركية، قد ترى الهند بنفسها مكلفة من قبل واشنطن للقيام بدور معادل للدور الذي تحتله بكين، خلال فترة الحرب الباردة التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (٢٩١). فالمثلث الاستراتيجي – بكين – موسكو – واشنطن الذي كان قائماً بين ١٩٧١ – ١٩٨١ قد يخلفه – في القرن الواحد والعشرين مثلث نيودلهي – بكين – واشنطن. ولكن لم نصل بعد إلى هذا الحد اليوم.

وخارج هذه الاعتبارات الاستراتيجية، فإن الهند مهتمة جداً أيضاً كما باكستان، بتقوية العلاقات الاقتصادية مع آسيا الوسطى وكذلك بالنفط والغاز في المنطقة وخاصة بالغاز في تركمانستان. على الصعيد الاقتصادي طورت الهند أيضاً علاقاتها مع كازاخستان ومع أوزباكستان (٢٩٢). إن فنادق بخاري الجديدة، وسمرقند، المخصصة لسياحة الأجانب تمتلكها مثلاً شبكة هندية. وكما هو الحال مع باكستان – ومن أجل زيادة الاتصالات – طورت نيودلهي المواصلات الجوية مع العواصم في آسيا الوسطى. إن التغلغل الاقتصادي الهندي في المنطقة، يبقى مع ذلك متواضعاً نظراً لمواردها المالية محدودة.

١٨– ***تجارة الهند مع كازاخستان، كيرغيزستان، وأوزباكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان ١٩٩٢ – ١٩٩٨ (٢٩٣) (بملايين الدولارات).***

صادرات الهند إلى دول آسيا الوسطى

سنة	كازاخستان	كيرغيزستان	أوزباكستان	طاجيكستان	تركمانستان
١٩٩٢	–	–	–	–	–
١٩٩٣	–	–	–	–	–
١٩٩٤	٧	–	٤	١	–
١٩٩٥	٧	–	٦	٥	١
١٩٩٦	٦	١	٨	–	١
١٩٩٧	٧	٩	١٤	١	١
١٩٩٨	١١	١٣	٢٢	٢	٢

استيراد الهند من دول آسيا الوسطى

سنة	كازاخستان	كيرغيزستان	أوزباكستان	طاجيكستان	تركمانستان
١٩٩٢	–	–	–	–	–
١٩٩٣	–	–	–	–	–
١٩٩٤	٤	–	–	–	١٠
١٩٩٥	٨	–	٤	٢	٤
١٩٩٦	١٠	١	٤	٢	١
١٩٩٧	٣٢	–	٣	–	–
١٩٩٨	٦٠	–	٤	–	–

إن النهوض الاقتصادي الهندي يبدو صعباً بفعل عدم الجوار الجغرافي بين هذا البلد وآسيا الوسطى. وكما هو الحال مع باكستان – أيضاً – لا توجد أي طريق مباشر بين الهند وهذه المنطقة حتى ولو كانت نيودلهي تمتلك قدرات مالية، والإرادة في تطوير مثل هذا الاتصال، فإن عليها أيضاً أن تنال تأييد باكستان وأفغانستان، وهذا – في الوضع الراهن من العلاقات مع هذين البلدين هو أمر صعب الاحتمال.

وعلى الصعيد الطاقة إن الهند بفعل ارتباطها الشديد بالشرق الأوسط، تهتم أيضاً بإنتاج آسيا الوسطى كي تنوع مصادر تزودها، وبتقوية أمنها الطاقوي. إن مشروع أنبوب الغاز بين تركمانستان وباكستان، مع تمديد إلى حدود أراضيها قد يهمها. ولكن اجتياز أفغانستان يجعل تنفيذ المشروع دقيقاً. فضلاً عن ذلك، إن بناء مثل هذا الأنبوب الغازي يقدم لإسلام آباد وسيلة ضغط فيما خص تموين الهند، وهو تهديد ليست نيودلهي في وارد التعرض له. إن تحقيق خط تركمانستان – باكستان، يبدو على كل حال غير قابل للتنفيذ. وقد انسحبت أونوكال من المشروع في آب ١٩٩٨.

وقد التقى الجنرال برويز مشرف والرئيس نيازوف في ربيع ٢٠٠٠ في محاولة لإعادة بعثه. إن مسألة تمويل المشروع تبقى مع ذلك كاملة. إن الإدارة الأميركية تشك في أن المشروع قد ينفذ في مستقبل قريب [٢٩٤]. ولتأمين تزودها، يمكن للهند في الواقع أن تتجه أكثر نحو إيران خاصة نحو حقلها الغازي الضخم في بارس – الجنوب [٢٩٥]. في نظر آسيا الوسطى، إن المحور السياسي الذي اختارته نيودلهي في علاقاتها مع الجمهوريات الجديدة يبدو وكأنه يؤمن لها نفوذاً لا تستطيع باكستان التطلع إليه أو ادعائه. إن كون أسلام آباد قد وضعت الإسلام كمحور لمقاربتها نتيجة خطأ في رؤيتها لأهمية الإرث الإسلامي في صنع سياسة جمهوريات آسيا الوسطى أدى بالعكس إلى عزتها وإلى حذر الحكومات القائمة منها.

المقطع الثاني: منطق الأقلمة

إن الدول التي أصبحت مستقلة في آسيا الوسطى لكي تثبت بقوة سيادتها، قد اندفعت سريعاً في سياسة الانتماء إلى المنظمات الدولية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة. وبخط موازٍ، التزمت بسياسة المساهمة ببنيات التعاون الإقليمي. وجاذبية الأقلمة تفسر بالمقام الأول، بإرادة التوكيد على وجودها على الصعيد الدولي. وهذه الجاذبية تتجاوب كذلك أيضاً مع اهتمامات أخرى. ونذكر بدون ترتيب، الرغبة في عقد روابط من نمط جديد، مع الدول التي كانت سوفياتية سابقاً (CEI)، والإفادة من امتيازات الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي السابق، والاندماج في المنظمات التي كانت موسكو وحدها عضواً فيها، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والانضمام إلى المنظمات الإقليمية القديمة والجديدة التي تشارك فيها جيرانها(ECO)، ومحاولة العودة إلى التجمع مع الدول الأخرى في آسيا الوسطى لكي تنسق المبادلات والاتصالات (الاتحاد الوسط آسيا) وأخيراً التجاوب مع التطلعات التسلطية لدى بعض القوى المحلية التي أنشأت تجمعات جديدة حولها لكي تمارس فيها نوعاً من الزعامة.

يضاف إلى كل ذلك اهتمام عام، هو إقامة تكتلات اقتصادية قادرة بصورة أفضل على تمثيل البلدان الأعضاء، في ظل الإنفتاح الإقتصادي والعولمة. وعدا عن ذلك، إن إقامة هيكليات تعاون إقليمي يمكن أن يساهم في تحسين علاقات حسن الجوار، وهو أمر لا يمكن إلاّ أن تكون له عواقب ايجابية فيما يتعلق بفتح الأبواب أمام دول المنطقة.

أ-اتحاد الدولة المستقلة :

في ٨ كانون أول ١٩٩١ اجتمع في منسك الرؤساء الروسي والأوكراني والبيلوروسي، بعد أن تأكدوا أن الاتحاد السوفياتي لم يعد له وجود كشخصية قانونية دولية، واتفقوا على تشكيل اتحاد دولي مستقل (CEI) مفتوح أمام كل الجمهوريات التي كانت في السابق داخل الاتحاد السوفياتي هذه المبادرة التي توصل الرؤساء الثلاثة دون أن يستشيروا الجمهوريات الأخرى، استقبل استقبالاً سيئاً من قبل قادة الجمهوريات الخمسة، في آسيا الوسطى بل وذهب – وقتئذن – نزاربايف، رئيس كازاخستان إلى وصف هذا القرار "بالأمر الواقع" وبأنه إهانة إلى الكرامةالوطنية للجمهوريات الآسيوية [٢٩٦].

وفي ١٢ و ١٣ كانون أول ١٩٩١، التقى الرؤساء الخمسة في أشكاباد وقرروا

الانضمام إلى اتفاق منسك، إنما شرط أن تعتبر جمهورياتهم كأعضاء مؤسسين ومساوين في الحقوق لأعضاء CEI. وفي ٢١ كانون أول ١٩٩١ في الماتي انضم رؤساء إحدى عشر دولة مستقلة – بدون جمهوريات البلطيك ولا جورجيا التي انضمت سنة ١٩٩٣ إلى اتفاق منسك بصورة رسمية موضحين بأن المجموعة الجديدة ليست دولة ولا هي كيان فوق وطني. وقرروا الإبقاء على قيادة واحدة وحيدة للقوة العسكرية الاستراتيجية، وكذلك على رقابة وحيدة للأسلحة النووية.

وفي المجال الاقتصادي، أشار الرؤساء إلى تعلقهم بإقامة نظام اقتصادي مشترك. ومن الناحية التأسيسية تم إنشاء جهازين: مجلس رؤساء الدول، وهو جهاز أعلى للدول المستقلة (CEI)، ومجلس استشاري لرؤساء الحكومات مكلف بتنظيم النشاطات المعتمدة هذه الاتفاقية تحدد أهداف المنظمة وتحتوي على أحكام متعلقة بالأمن الجماعي وبالتعاون العسكري. وتم تأسيس أجهزة جديدة عديدة مثل: مجلس لوزراء الخارجية، مجلس لوزراء الدفاع، محكمة اقتصادية، جمعية برلمانية مشتركة.

وفي ١٥ أيار ١٩٩٢ أنشأت معاهدة طشقند للأمن الجماعي مجالاً استراتيجياً مشتركاً لم يكن اتحاداً دفاعياً حقيقياً ولكنه اقترح عدم اللجوء إلى القوة من أجل حل الخلافات بين الدول الأعضاء، والامتناع عن المشاركة في تحالف عسكري تكون نشاطاته موجهة ضد دولة عضو [٢٩٧]. وحدها تركمانستان – من بين دول آسيا الوسطى – رفضت الانضمام إلى معاهدة طشقند [٢٩٨]، مفضلة – في مجال الأمن – الاتفاقات الثنائية بدل التعاون الجماعي.

وقَّعَت تركمانستان مع روسيا ترتيبات تضع قواتها الجوية تحت الرقابة الروسية، وأنشأت قيادة موحدة مع روسيا، للقوة البرية والبحرية. وفي كانون أول ١٩٩٣، تبنت روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى مذكرة حول التعاون في مجال حماية الحدود الخارجية لمنظمة الدول المستقلة (CEI).

وفيما خص طاجيكستان، التي تعاني من حرب أهلية اتخذت قمة الدول المستقلة في موسكو (في ٢٢ كانون ثاني ١٩٩٣) تدابير تهدف إلى تهدئة الوضع الحدودي بين طاجيكستان وأفغانستان. وتم توقيع معاهدة تعاون روسية – طاجيكية، تبعها بعد عدة أشهر تجهيز قوة مشتركة للتدخل السريع مؤلفة من قوى مسلحة من جمهوريات وسط آسيا إلى جانب الجيش الروسي. وحدها تركمانستان رفضت العرض.

وفي أيار ٢٠٠٠اجتمع رؤساء الدول الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي[٢٩٩]للمرة الأولى بعد أربع سنوات من تأسيسها في منسك، من أجل التفاهم على توسيع "العمل

الجماعي" من أجل محاربة الإرهاب الدولي، والتطرف، وتجارة المخدرات والأسلحة. وبدا الرئيس الروسي وكأنه يرغب في ترسيخ أكبر للتعاون بين الدول الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي [٣٠٠]. وأثيرت فكرة تحويل المعاهدة إلى تنظيم إقليمي للأمن أثناء القمة. وأشار سيرغي إيفانوف من جهته إلى أن روسيا يمكنها أن تقدم المزيد من المساعدة للدول الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي، أكثر مما يقدمه لأعضاء منظمة الدول المستقلة، التي ترفض الانضمام إليها أو التي انسحبت منها [٣٠١].

وبالنظر إلى جردة السنوات العشر المنصرمة، ليس من المؤكد أن هذا النوع من الضغط يعطي النتائج المتوقعة من موسكو. رغم التشجيع المتجدد من قبل الرئيس الروسي فإن منظمة الدول المستقلة (CEI) ظل إلى اليوم هيكلية غير محددة تماماً، وظلت أهدافه غامضة [٣٠٢]. فهو أشبه أن يكون إطاراً تتراكم فيه المصالح المتناثرة للدول الإثنتي عشرة الأعضاء، أكثر من أن يكون مكاناً مخصصاً لإقامة تعاون حقيقي بين الأطراف المتعددة. وتفسر هذا الوضع جزئياً بالمصاعب الاقتصادية التي تواجه الدول الأعضاء، ويبرر أيضاً بالشوائب التي تعتري نوعية هذا الإتحاد بالذات، حيث ظلّت الأغلبية الضخمة من الاتفاقات الموقعة حرفياً ميتاً. فضلاً عن ذلك إن الدول المجتمعة داخل منظمة الدول المستقلة على الرغم من ماضيها المشترك وعلى الرغم من تكاملها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، فهي تظل غير متساوية ومتفاوتة جداً على الصعد السياسية والاقتصادية.

إن المحفزات التي دفعت بالجمهوريات الخارجة من الاتحاد السوفياتي السابق لكي يصبح أعضاء في منظمة الدول المستقلة هي محفزات متناقضة. إن الفدرالية الروسي قد اختصت لنفسها دوراً موجهاً داخل االمنظمة منذ ابرام اتفاقات ألماتي في كانون أول ١٩٩١. إن جعل منظمة الدول المستقلة منطقة نفوذ لروسيا عملاً بمبدأ "الغريب القريب" ظلت وتبقى محور اهتمامات موسكو. إن رغبة موسكو في السيطرة لا تتوافق مع توقعات الأعضاء الآخرين في منظمة الدول المستقلة. من ذلك أنه، في آسيا الوسطى لا تريد الجمهوريات المساعدة على إحياء الأمبراطورية القديمة عن طريق هذه الهيكلية (المؤسسة).

وإذا كانت كازاخستان، خيفة من تفكك البلد، وكيرغيزستان وطاجيكستان بسبب قربهما من أفغانستان، وبسبب تهلهل حدودها، تلعب لعبة التعاون داخل منظمة الدول المستقلة، فإن أوزبكستان وتركمانستان قد اختارتا طريقاً آخر. فقد اختارتا الإنفصال الاقتصادي، وحتى العسكري عن روسيا، لأن طشقند علقت مشاركتها في الجمعية البرلمانية المشتركة بين دول المجلس سنة ١٩٩٧، ورفضت المشاركة في الاتحاد الجمركي في المجلس وأخيراً قررت عدم

تجديد معاهدة الأمن الجماعي للمجلس في مطلع سنة ١٩٩٩ (٣٠٣). وفضلت الدولتان تطوير سياسة استقلالية وطنية لا تتلائم مع الاندماج في منظمة الدول المستقلة التي تسيطر عليها موسكو. وداخل المنظمة بالذات، لوحظ سنة ١٩٩٧ و١٩٩٨ قيام تضارب في المواقف بين دولة المجموعة المسماة (غوام GUAM) (جورجيا، أوكرانيا، أذربيجان ومولدافيا) انضمت إليها أوزبكستان في نيسان ١٩٩٩ بمناسبة الإحتفال بمرور خمسين سنة على توقيع معاهدة واشنطن، مما شكل اشارة قوية تدل على عزم طشقند على التحرر من موسكو. وكان هدف الدول الخمس المفهوم محاولة معادلة نفوذ موسكو داخل منظمة الدول المستقلة (٣٠٤).

ومنذ عهد قريب خففت مولدافيا وأوزبكستان من موقفهما (المعارض) وأخذتا بالتقرب من موسكو مما يدل على تحسن الوضع داخل منظمة الدولة المستقلة وفي آسيا الوسطى (٣٠٥). وهكذا خففت طشقند من سياستها السابقة الانفتاحية والتعاونية مع الغرب، وذلك بالعزم على تجديد علاقتها مع روسيا بوتين، خلال قمة منظمة الدول المستقلة الذي انعقد في كانون الثاني سنة٢٠٠٠ في موسكو.

إن زيارة الرئيس الروسي إلى أوزبكستان في أيار ٢٠٠٠ قد قاربت على ما يبدو بين مواقف الزعيمين. وهكذا صرّح بوتين بمناسبة زيارته أن كل تهديد لأوزبكستان يشكل تهديداً مماثلاً لروسيا (٣٠٦). فضلاً عن ذلك تم عقد ٢٨ اتفاق تعاون عسكري بين البلدين بهذه المناسبة. وكما رأينا، اتخذ التهديد الإسلامي كتغطية إلى عودة روسيا إلى المنطقة، على الأقل في مجال التعاون العسكري. إن الموقف الروسي المتشدد جداً – في هذه السنوات الأخيرة – تجاه "الإسلاميين" في داغستان وفي الشيشان، وكذلك – في وقت أحدث – التحذيرات المباشرة الموجهة إلى طالبان المتهمين بإيواء قواعد خلفية للعصاة الشيشانيين على الأراضي التي يحتلونها تشكل في نظر قادة جمهوريات آسيا الوسطى، أدلة على عزمها على محاربة التهديد الإسلامي.

تجاه الخطاب الهجومي الروسي ضدّ طالبان، ذكّر قادة آسيا الوسطى وخاصة الرئيسين الكازاكي والأوزبكي بأن عملية ضرب أفغانستان بالقنابل لا تكون مبررة إلاّ كردّ على هجوم من قبل "الإسلاميين" وليس كعمل استباقي (٣٠٨). وعلى الرغم من الخلفيات التي يمكن استجلاؤها من وراء هذا الخطاب الحذر للرئيسين، أي خوفهم من رد عنيف من طالبان (٣٠٩)، ولكن أيضاً أن صراعاً مع أفغانستان لا يبرر ولا يحبذ إقامة وجود عسكري دائم ومباشر لروسيا في المنطقة (٣١٠)، والتعاون العسكري بين آسيا الوسطى وروسيا يبدو

وكأنه أحيي من جديد. وأقيمت مناورات مشتركة على الأراضي الطاجيكية والأوزبكية بالقرب من الأراضي الأفغانية سمّيت "الدرع الجنوبي ٢٠٠٠"، وجمعت قوات عسكرية من كازاخستان وكيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان ومن أرمينيا وبيلوروسيا ومن روسيا، وتشكل أول إشارة ملموسة تدل على عودة موسكو في هذا المجال [٣١١]. إن هذه المناورات العسكرية التي تلت "الدرع الجنوبي ١٩٩٩" تشكل العمليات الأكثر أهمية على الإطلاق في إطار "منظمة الدول المستقلة" [٣١٢].

رغم تنامي الروابط مع الغربيين – في هذه السنوات الأخيرة – يبدو جيداً إن دول آسيا الوسطى، لكي تؤمن استقرارها الداخلي، لا ترى من خيار آخر موثوق غير الضمانات التي تقدمها روسيا في هذا المجال. ومع ذلك أيضاً فمن الباكر جداً معرفة ما إذا كان على هذه القاعدة قد نشاهد تقوية بنيات منظمة الدول المستقلة (CEI). وإذا كانت روسيا تمسك بورقة رابحة في المجال العسكري، فإن أوراقها الاقتصادية والمالية أقل إغراءً من أوراق الغرب. حتى لو كانت الدول الأعضاء تقبل بأسبقية روسية في داخل المجلس، فإن روسيا ربما لن تمتلك القدرة المادية على فرض نفسها. وكما كشف عن ذلك أوليفي روي سنة ١٩٩٧ لقد فشلت روسيا في الانتقال من بنية إمبراطورية تقليدية إلى وضع إطار نفوذٍ استراتيجي حديث، وذلك، وقبل كل شيء لعدم وجود وسائل اقتصادية ولكن أيضاً من واقع رؤيتها الإمبريالية الجديدة (ومن واقع تطلعاتها) الإقليمية والعسكرية إلى النفوذ السياسي [٣١٣]. وإذا كان لمجلس الدول المستقلة أن يصبح يوماً ما هيكلية تعاون فعالة، فإنه يلزم إيجاد نوع من المساواة في داخله. وللإنتقال إلى مرحلة المشاركة الحقيقية بين الدول، فعدا عن تغيير العقليات لدى النخب الموجهة في موسكو، فإنه يجب أيضاً إيجاد حل لأزمة الدولة الروسية، لأنه إذا كان مصير مجلس الدول المستقلة لا يلتبس مع مصير روسيا (...) فإنه مرتبط به بصورة قاطعة [٣١٤].

ب- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا :

كان الاتحاد السوفياتي عضواً مؤسساً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) التي تلت مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE) الذي وضع موضع التنفيذ بموجب العقد النهائي في هلسنكي سنة ١٩٧٥. وأثار انحلال الاتحاد السوفياتي مشكلتين بالنسبة إلى (OSCE) منظمة الأمن والتعاون الأوروبية الأولى تتعلق بمصير مقعد الاتحاد السوفياتي، والثانية تتعلق إما بقبول كل الجمهوريات بدون تمييز، وإما فقط بقبول

الدول الأوروبية وحدها. بالنسبة إلى المسألة الأولى الجواب كان حاضراً بسرعة، فتمت الموافقة بدون مناقشة في ٨ كانون الثاني ١٩٩٢ على حلول الاتحاد الروسي (الفدرالية) محل الاتحاد السوفياتي.

أما المشكلة الثانية، فقد قرر المجلس الوزاري للمنظمة في٣٠ كانون الثاني، قبول الجمهوريات الخارجة من الاتحاد السوفياتي السابق. وبصرف النظر عن التحفظات المبدئية التي عبرت عنها بعض الدول، فإن فكرة القبول الجماعي للجمهوريات السوفياتية القديمة – وهي فكرة دعمتها روسيا بقوة – قبلتها كل الدول الأعضاء. فهذه الأخيرة أعتبرت أن مثل هذا القبول من شأنه أن يعزز تماسك اتحاد الدول المستقلة الناشئة، وأن يخضع دول الاتحاد لالتزامات منظمة الأمن والتعاون الأوروبية (حقوق الإنسان، دولة القانون، اقتصاد السوق، شفافية النشاطات العسكرية، نزع التسلح...) وتقارب البلدان الإسلامية مع أوروبا الكبرى – هذه البلدان التي تحاول طهران أن "تستأثر بها" [٣١٥].

وبعد حلّ مسألة القبول، أرسلت منظمة الأمن والتعاون الأوروبية لجنة مراقبين في آذار ١٩٩٢، إلى تركمانستان، وأوزبكستان وطاجيكستان تبعتها لجنة أخرى في نيسان إلى كازاخستان وكيرغيزستان. إن دمج جمهوريات آسيا الوسطى في المنظمة – هذه الجمهوريات التي ليس لها أي تجربة سابقة بأساليب ونشاطات التنظيم – طرح عدداً من المشاكل. وتقرر وضع برنامج دعم للمشاركين المقبولين حديثاً:زيارات على الأرض للمسؤولين الكبار، إرسال فرق من الخبراء، تنظيم لقاءات واجتماعات مفتوحة، واقامة مكتب اتصالات (وكل الأجهزة التي تعيق سير العمل على الأرض) في طشقند، يشكل جزءاً من برنامج الدعم هذا. واصبحت منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، بعد ذلك، تمتلك، لجنة في طاجيكستان، ومكتباً إقليمياً للاتصال بآسيا الوسطى مركزه في أوزبكستان، ومراكزللمنظمة في كازاخستان وكيرغيزستان وتركمانستان.

وبعد قبول جمهوريات آسيا الوسطى في منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، لم يعد بإمكان المنظمة أن تبقى غير آبهة بالحرب الأهلية التي اندلعت في طاجيكستان سنة ١٩٩٢. فقد دعت إلى دعم الأمم المتحدة في سعيها إلى إيجاد حلّ لهذا الصراع. وفي الأول من كانون أول ١٩٩٣ قرر المجلس الوزاري في روما إنشاء لجنة من منظمة الأمن والتعاون الأوروبية في طاجيكستان. ومددت ولاية هذه اللجنة التي ضمنت أحد عشرة عضواً إلى ٣٠ حزيران سنة ٢٠٠٠ [٣١٦]. وتطلب الأمر المساعدة على ظهور مناخ ثقة بين مختلف العاملين في المجتمع المدني، وتنشيط حماية حقوق الإنسان. وأخيراً تشجيع إقامة هيكليات

ديمقراطية في البلد. ولا تعني النجاحات المجتزأة التي حققتها المنظمة في حل المشكلة الطاجيكية، أن هذه المنظمة لم تكن لها وظيفة تقوم بها في آسيا الوسطى في الأمد المتوسط والطويل. إن إدخال دول هذه المنطقة في مجمل كبير شامل من أوروبا، أو بالأحرى أوروبي – آسيوي، مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبية يجب أن تكون له عواقب إيجابية بالنسبة إلى الدول وإلى المجتمعات في وسط آسيا. عدا عن التقارب مع البلدان الغربية المتقدمة اقتصادياً، والتي تحتل المكانة الأولى في المسرح الدولي، فإن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تستطيع أن تؤمن عدداً من المهمات التي قلما تستطيع منظمات أخرى القيام بها. وسماء تعلق الأمر بمراقبة احترام حقوق الإنسان وتطبيقها في المسائل المتعلقة ببعث المؤسسات الديمقراطية وفي مراقبة العملية الانتخابية، واستباق الصراعات (٣١٧) أو مقاومة تجارة المخدرات (٣١٨).

تستطيع منظمة الأمن والتعاون الأوروبية تقديم خدمات نافعة في سبيل الإنتقال إلى اقتصاد السوق، ومشاركتها ستكون أكثر فعالية إذا أمكنها الإطلاع بصورة كاملة على السجلات الرسمية والخاصة. وبهذا تستطيع تقديم مساعدة في تطوير المؤسسات الوطنية وتقويتها، وبذات الوقت تقديم دعم للمنظمات غير الحكومية، من أجل تسهيل ظهور المجتمع المدني

.وإذا كانت آسيا الوسطى أصبحت أولوية في نظر المنظمة، فإنه يمكن طرح السؤال حول وقع نشاطات منظمة الأمن والتعاون الأوروبي على هذه البلدان خاصة في مجال إنتشار وتقوية حقوق الإنسان مع الأخذ بالإعتبار السمة التسلطية المتزايدة لأنظمة الحكم في المنطقة (٣١٩). وكذلك في مواجهة العمليات الإنتخابية التي حصلت في جمهوريات آسيا الوسطى سنة ١٩٩٩ وسنة٢٠٠٠ فإن المنظمة لا تستطيع إلاّ أن تأسف لطبيعتها غير الديمقراطية (٣٢٠).

ج- منظمة التعاون الاقتصادي:

إن منظمة التعاون الاقتصادي المشهورة تحت مختصر اسمها الإنكليزي إيكو (Economie Cooperation Org.=ECO) هي منظمة إقليمية بين الحكومات أُنشئت تحت تسمية "إيكو" (إسم مؤلف من الحروف الأولى لكلمات التسمية) سنة ١٩٨٥ وتضم كل من

الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وباكستان وتركيا لتنشيط التعاون الاقتصادي. وخلفت ايكو منظمة التعاون الإقليمي من أجل التنمية ر.س.د (RCD = Regional Cooperation For Development) ومنظمة التعاون الإقليمي من أجل التنمية ر.س.د منبثقة من حلف بغداد الذي عقد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ بين تركيا والعراق، وانضمت إليه إنكلترا في نيسان١٩٥٥، وباكستان في أيلول ١٩٩٥،وإيران في تشرين الثاني ١٩٩٥ – كما هي مشتقة من منظمة المعاهدة المركزية السنتو (Organisation Du Trait Central = CENTO) التي أقيمت سنة ١٩٥٩، بعد الإنقلاب على الملكية العراقية وانسحاب هذا البلد من حلف بغداد، وحلف السنتو تم بالإشتراك مع الولايات المتحدة وإنكلترا، وبعد فترة سكون، ابتداءً من سنة ١٩٧٩، من جراء الثورة الإسلامية في إيران، وبسبب عدم الإستقرار السياسي في باكستان، والتحفظ الذي وضعته تركيا على ازدهار العلاقات الاقتصادية الأوروبية.

وفي مرحلة ثانية تم تنشيط المنظمة سنة ١٩٨٥ بناء على تشجيع من طهران التي حاولت كسر عزلتها والعثور على منافذ لاقتصادها، والدستور التأسيسي للأيكو ECO، ومعاهدة أزمير سنة ١٩٧٧، عدلت سنة ١٩٩٠ لترسيخ قاعدة شرعية للمنظمة الجديدة. في تشرين ثاني ١٩٩٢، استقبلت سبع دول جديدة كأعضاء هي: أفغانستان ، أذربيجان، كازاخستان، وجمهورية كيرغيزيا، وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان [٣٢١].

والجهاز المقرر في ايكو هو مجلس الوزراء. وهو يتألف من وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء، يجتمع مرة في السنة. وتتضمن المنظمة أيضاً مجلس ممثلين دائمين قاعدتهم طهران ومهمته تطبيق القرار المتخذة من قبل مجلس الوزراء. كما تتضمن أيضاً مجلساً إقليمياً للتخطيط ويجتمع مرة في السنة، في طهران عموماً. وفي كل سنتين، تنظم الايكو قمة تضم رؤساء الدول، في عاصمة من عواصم الدول الأعضاء.وتستعرض هذه القمة الإنجازات والتقدم المحققين في مجال تطبيق البرامج والمشاريع التي وضعتها المنظمة. حتى تاريخه، تم تنظيم ستة من هذه القمم وعقدت أول قمة من قمم الأيكو في طهران سنة ١٩٩٢ ثم تلتها قمة اسطمبول في تموز ١٩٩٣ وقمة إسلام آباد في آذار ١٩٩٥، وقمة عشق آباد في أيار ١٩٩٦، وقمة الماتي في أيار ١٩٩٨. وعقدت القمة السادسة للأيكو في حزيران ٢٠٠٠ في طهران. وكان غرض المنظمة تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء، ثم التخفيض التدريجي للحواجز بوجه التجارة، وتنشيط دور المنظمة في التجارة العالمية، والدمج الاقتصادي التدريجي لاقتصادات الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، وتطوير البنيات للنقل والاتصالات بين الدول الأعضاء، وتثمير الموارد الطبيعية في المنطقة، وتحسين لإستخدام الفعال للكامن الزراعي

والصناعي في المنطقة، تحسين التعاون الإقليمي في مكافحة المخدرات، وحماية البيئة، وتنمية الروابط التاريخية والثقافية بين سكان المنطقة وأخيراً تنشيط التعاون المتبادل مع المنظمات الأخرى الإقليمية والدولية.

في الوقت الحاضر تغطي المنظمة المجالات الرئيسية للتعاون التالية:

- النقل والاتصالات
- التجارة والاستثمارات
- الطاقة، والمعادن والبيئة
- الصناعة والزراعة.

في قمة اسطمبول سنة ١٩٩٥، انشأت المنظمة أيضاً ست مؤسسات إقليمية هي:

- بنك التجارة والتنمية التابع للأيكو
- شركة اعادة التأمين التابعة للأيكو
- شركة الملاحة البحرية التابعة للأيكو
- شركة الطيران التابعة للأيكو
- شركة التجارة التابعة للأيكو
- كلية تعليم التأمين التابعة للأيكو

وكذلك وكالتين متخصصتين (المؤسسة الثقافية التابعة للأيكو) (والمؤسسة العلمية التابعة للأيكو). ومنذ عام ١٩٩٢ تم تحديد المشاريع الطويلة الأجل في المنظمة، وكذلك نشاطاتها القطاعية ذات الأفضلية، ضمن خطط عملية.

إن مجال النقل والاتصالات، والتجارة والاستثمارات، وكذلك قطاع الطاقة تشكل جزءاً من الأولويات الكبرى التي تحددها المنظمة من أجل الاستجابة لأهدافها. على الصعيد الدولي تتمتع الإيكو بمركز المراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وفي منظمة المؤتمر الإسلامي. وكذلك تمت إقامة علاقات مع منظمات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي "أناس" "ANASE" .

وتتمتع الأيكو كمنظمة ببعض المميزات الخاصة. من ذلك على الصعيد الجغرافي إنها بآنٍ واحد الهيكلية الوحيدة للتعاون الاقتصادي التي تغطي الأقسام الوسطى والغربية من القارة الآسيوية. وهي كذلك المنظمة الإقليمية الوحيدة التي يعتبر أعضاؤها جميعاً من

المسلمين وغير العرب. وهي كذلك المنظمة الوحيدة التي يتكلم معظم سكانها لغات تنتمي إلى المجموعات اللغوية الإيرانية والتركية .

وعلى الصعيد الاقتصادي تمثل أيكو سوقاً يضم أكثر من ٣٠٠ مليون شخص. في حين أن باطن تربة الدول الأعضاء تتكشف عن العديد من المواد الأولية. ورغم الفرص الحقيقية المتاحة لهذه المنظمة الإقليمية كذلك التطورات المؤسسية المهمة التي عرفتها هذه المنظمة في السنوات الأخيرة، إلاّ أنها تتقاعس عن تغطية الآمال والتوقعات لبلدانها الأعضاء [٣٢٢]. إن اختلاف التوجه الإيديولوجي، وكذلك أيضاً اختلاف السياسية الخارجية للدول التي تؤلف المنظمة، وكذلك نوع من المنافسة السياسية داخل المنظمة بالذات تعيق انطلاقة التعاون داخل الأيكو. وأبرزت القمة الأخيرة لرؤساء الدول المجتمعين في حزيران ٢٠٠٠ في إيران، المشاكل المعيقة، حيث لم تشترك تركيا وكازاخستان في المناقشات [٣٢٣]. وعدا عن الصعوبات السياسية، لم تتوصل المؤسسة كذلك أيضاً – في المجال الاقتصادي – إلى تطبيق دينامية حقيقية من شأنها تحويل المنطقة إلى قطب مهم في النظام الاقتصادي العالمي. ورغم القرب التاريخي والجغرافي واللغوي والثقافي الذي يفترض به أن يعزز النهضة، فإن حجم المبادلات بين الجمهوريات في آسيا الوسطى وشركائها داخل الأيكو ظل، بالعكس محدوداً، والأرقام التالية تعطي فكرة عن المبادلات بين جمهوريات آسيا الوسطى والدول المؤسسة للمنظمة.

٢٠ – جمهوريات آسيا الوسطى وإيران ١٩٩٢–١٩٩٨ [٣٢٤] (بملايين الدولارات)

صادرات إيران إلى دول آسيا الوسطى

تركمانستان	طاجيكستان	اوزبكستان	كيرغيزستان	كازاخستان	السنة
–	–	–	–	–	١٩٩٢
٢٥	–	–	–	١٣	١٩٩٣
٣٠	١	٣	–	١٢	١٩٩٤
١١	١	٤	٤	١٩	١٩٩٥
١٧	٢	٢٢	٦	٦٣	١٩٩٦
١٢٣	٣	١٦	٦	٨٣	١٩٩٧
١٣٣	٤	١٦	٥	١٠٤	١٩٩٨

واردات إيران من دول آسيا الوسطى

تركمانستان	طاجيكستان	اوزبكستان	كيرغيزستان	كازاخستان	السنة
–	–	–	–	–	١٩٩٢

٤٦	–	–	–	٣	١٩٩٣
٧٣	–	٢٩	١	١١	١٩٩٤
٣٦	١	٧٧	٤	١٤	١٩٩٥
٤٥	١٠	١٣٧	٣	٦	١٩٩٦
٣٩	٣٢	١١٥	٦	٩	١٩٩٧
٤٠	٥٣	١١٥	٨	١٢	١٩٩٨

٢٠- جمهوريات آسيا الوسطى وتركيا ١٩٩٢-١٩٩٨ [٣٢٥](بملايين الدولارات)

صادرات تركيا إلى دول آسيا الوسطى

تركمانستان	طاجيكستان	اوزبكستان	كيرغيزستان	كازاخستان	السنة
–	–	–	٢	–	١٩٩٢
٧١	٥	٢٩	٣	٣٩	١٩٩٣
٦٠	٨	٧١	١	٤٩	١٩٩٤
١٥٠	٨	١٥	١٩	٧٠	١٩٩٥
٧٩	٢	٤٩	٥	٥٣	١٩٩٦
٥١	٣	٨٦	٨	١٠٢	١٩٩٧
٣٨	٧	٨٧	٧	٢٣١	١٩٩٨

واردات تركيا من دول آسيا الوسطى

تركمانستان	طاجيكستان	اوزبكستان	كيرغيزستان	كازاخستان	السنة
–	–	–	٣	–	١٩٩٢
٩١	٤	٢٣٩	٩	٧٤	١٩٩٣
٩٢	١٧	٧١	١٥	٨٧	١٩٩٤
١٦٠	٤	٧٤	٤	١٢٤	١٩٩٥
١٢٠	٥	٢٥٢	٤٨	١٥١	١٩٩٦
١٥٤	٨	٢٣٢	٤٤	١٧٧	١٩٩٧
١٠٥	١١	١٧٢	٣٧	٢٣٦	١٩٩٨

٢١- جمهوريا آسيا الوسطى وباكستان ١٩٩٢-١٩٩٨ [٣٢٦] (بملايين الدولارات)

صادرات باكستان إلى دول آسيا الوسطى

تركمانستان	طاجيكستان	اوزبكستان	كيرغيزستان	كازاخستان	السنة

–	–	–	–	–	١٩٩٢
–	١	–	–	–	١٩٩٣
–	–	١	–	٥	١٩٩٤
٤١	–	٣	–	٣	١٩٩٥
١٣	١	١	–	١٢	١٩٩٦
١	–	١	١	٣	١٩٩٧
–	–	٢١	١	١	١٩٩٨

واردات باكستان من دول آسيا الوسطى

تركمانستان	طاجيكستان	اوزبكستان	كيرغيزستان	كازاخستان	السنة
–	–	١	–	–	١٩٩٢
–	–	١٥	–	١١	١٩٩٣
١١	٢	٢٠	–	٢	١٩٩٤
٢	٤	٣٨	١	١	١٩٩٥
١٠	٦	٤٩	٤	–	١٩٩٦
٢	١٠	٤٣	٥	–	١٩٩٧
٥	٨	٢٠	٢	٢٠	١٩٩٨

إذا كان عدم كفاية البنيات التحتية للنقل والاتصالات تفسر جزئياً ضعف التجارة بين هذه الدول [٣٢٧]، إلاّ أنه لا يشكل مع ذلك السبب الوحيد ولا السبب الرئيسي.

الواقع أن تشابه اقتصاديات الدول الأعضاء تجعل منهم متزاحمين أكثر مما تجعلهم شركاء [٣٢٨]. إن أعضاء إيكو هم بوجه رئيسي منتجين للمواد الأولية والمواد الزراعية. وهم مستوردو مواد مصنعة آتية من بلدان صناعية أكثر مما هي منتوجات شركائهم الإقليميين. وعدا ذلك فهم يمتلكون نوعية محددة من المواد المعدة للتصدير. إن منتوجات مختلف الدول الأعضاء ممكن أن تدخل في منافسة. وهذا خاصةً، هو حال القطن والنفط والغاز اللذين يشكلان مواقع مهمة في صادرات الدول المحاذية لشاطئ بحر قزوين مثلاً.

الواقع أن أسواق التصدير لمنتوجات البلدان الأعضاء في الإيكو، موجودة خارج هذه المنطقة، أي بصورة رئيسية في أوروبا الغربية، وفي أمريكا الشمالية وفي آسيا الشرقية. من وجهة نظر اقتصادية، ترتكز هذه المنظمة الإقليمية، إذن، على أساسات واهية وذلك بمقدار ما أن الدول الأعضاء قد مرت بتجارب تاريخية واعتمدت انظمة اقتصادية مختلفة. إن تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي لمنطقة الإيكو هو هدف مستقبلي أكثر مما هو

إنجاز ملموس حالياً.

٢٢ – استيرادات وصادرات أعضاء الإيكو (٣٢٩)

صادرات	مستوردات	البلد
ثمار، سجاد، قطن، جلود، منتوجات بترولية، غاز طبيعي	مواد صناعية، آلات، سكر، زيت نباتي	أفغانستان
بترول، غاز، مستحضرات كيميائية، آلات، نسيج	مشتقات الحليب، أغذية أسماك	أذربيجان
منتوجات بترولية، غاز، نحاس، كروم، رصاص، منسوجات، جلود، أثمار، خضروات	أغذية، حبوب، سيارات، فولاذ، آلات، أدوية	إيران
فحم، منتوجات بتررولية، غاز، قطن، مستحضرات كيميائية، معادن	منتوجات الحليب، أسماك، منسوجات، آلات، بضائع استهلاكية	كازاخستان
معدات إلكترونية، آلات، قطن، نسيج، معادن، لحوم	فحم، كهرباء، أسماك، غاز، منتوجات بترولية، أدوات منزلية	كيرغيزستان
أثمار، خضار، زيوت نباتية، غاز، منتوجات استهلاكية، أجهزة منزلية، قطن	فحم، مشتقات بترولية، لحوم، أسماك، مشتقات الحليب	اوزبكستان
أرز، قطن، منسوجات	آلات، مستحضرات كيميائية، مشتقات بترولية، زيت نباتي	باكستان
منتوجات بترولية، غاز، أنسجة، قطن، أسماك	معادن، آلات، أجهزة منزلية، مشتقات الحليب، لحوم	طاجيكستان

معادن، آلات، أجهزة منزلية، مشتقات الحليب، لحوم	معادن، آلات، أجهزة منزلية، مشتقات الحليب، لحوم	تركمانستان تركمانستان
منتوجات صناعية للاستهلاك، ثمار، نحاس، منغنيز، قطن	آلات ومعدات، معادن، بترول، نسيج، أدوية، أسماك، لحوم	تركيا

د- الاتحاد الوسط – آسيوي:

إن باكورات الاندماج الاقتصادي بين جمهوريات آسيا الوسطى قد أرسيت سنة ١٩٩٤. فقد تم بالفعل إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة سميت سنة ١٩٩٨ "الاتحاد الاقتصادي الوسط – آسيوي" (CAEU) وقد تم تأسيس هذا الاتحاد في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٩٤ من قبل كازاخستان واوزبكستان. وانضمت كيرغيزستان إلى هذا الاتفاق في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٩٤. وحصلت طاجيكستان على وضع المراقب في آب سنة ١٩٩٥ وتحولت إلى عضو في آذار ١٩٩٨. تتمتع روسيا بموقع المراقب منذ آب سنة ١٩٩٦، في حين ظلت تركمانستان على حدة.

ويهدف الاتحاد إلى تنشيط الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء. في سنة ١٩٩٥، في قمة الأماتي، وافق رؤساء الدول الأعضاء على مبدأ التبادل الحر. ورغم الانجازات العملية [٣٣٠]، لاحظ المراقبون جمود العملية، بل وتراجعاً في عملية الدمج بين دول آسيا الوسطى في مطلع العام ٢٠٠٠. وأثناء قمة دوشانبي التي عقدت في ١٤ حزيران سنة ٢٠٠٠ اتفقت الجمهوريات الاربع على إقامة فضاء اقتصادي مشترك لسنة ٢٠٠٢. بالنسبة إلى الرئيس نازار باييف، تشكل المجموعة الاقتصادية التي تتألف من الشركاء الأربع. الاتحاد الأكثر نشاطاً فوق مجموعة أراضي الدول المستقلة (CEI). وهذا الاتحاد يقدم البرهان بالتالي على وجود وعلى عمل البنك الوسط– آسيوي للتنمية [٣٣٢].وإذا كان التطلع إلى دمج اقتصادي

مطلوباً [٣٣٣]، فإن المصاعب المعترضة كبيرة جداً هي أيضاً.

ورغم تفاؤلية الرئيس الكازاكي، فإن اقتصاديات آسيا الوسطى قلما بدت تكاملية، والاستراتيجيات فيما خص النمو الاقتصادي تختلف أيضاً، وأخيراً يمكن أيضاً التساؤل حول إرادة الاندماج، من جانب الدول الأعضاء [٣٣٤]. إن المشاكل المرتبطة بالأمن في المنطقة هي التي تدفع دول آسيا الوسطى إلى التقارب أكثر مما هي الرغبة في الاندماج الاقتصادي. هذا الأساس للتعاون قد يستخدم لبعث مشروع الاتحاد الاقتصادي من جديد. فعدا عن الاتحاد الاقتصادي الوسط– آسيوي، قامت كازاخستان وروسيا وبلاروسيا، بناء على حث من الرئيس نازار بابييف، على تأسيس اتحاد جمركي، أوراسي في كانون الثاني ١٩٩٥ [٣٣٥]. وتم توسيعه في آذار ١٩٩٦ ليشمل كيرغيزستان سنة ١٩٩٦، وطاجيكستان سنة ١٩٩٨ [٣٣٦]. هذا الاتحاد يتجاوز الفضاء الجغرافي الإقليمي. وعلى الرغم من تقدمه منذ نشأته، فإن الدول الأعضاء تشكو من تباطؤ روسيا في التصديق على اتفاق يقيم منطقة تبادل حر.

وتفسر بأسباب اقتصادية مسألة التمنع الروسي في التصديق على هذه الإتفاقية. لأنه إذا وافقت روسيا، فإنها ستخسر أرباح عبور النفط والغاز (الترانزيت) عبر أراضيها من المنطقة [٣٣٧].

وهكذا ترتأي موسكو التفاوض الثنائي من أجل معاهدات تجارية مع شركائها في الاتحاد، مما يجعلها في موضع قوة لكي تملي شروطها. وعدا عن حماية روسيا لمصالحها الاقتصادية، يبدو كذلك أنها تستخدم هذه الوسيلة الضاغطة لكي تكره الدول الأخرى على الخضوع أكثر لمواقفها في المجال السياسي. وكما أظهر ذلك الصحافي: أن موسكو لا تريد حلفاء تهمهم فقط المساعدة الاقتصادية والمالية. من الآن وصاعداً عليهم أن يثبتوا إخلاصهم عبر أخوة حميمية في السلاح [٣٣٨]. هذا الموقف الروسي يوشك أن يضعف أكثر إمكانية إقامة منطقة تبادل حر حقيقية في آسيا الوسطى. إلا أنه في تشرين أول سنة ٢٠٠٠، وخلال اجتماع عقد في آستانا قرر رؤساء الدول الخمسة الأعضاء في الاتحاد الجمركي تحويل هذا الاتحاد إلى "منطقة اقتصادية أوراسية".

وبحسب تصريحات الرئيس البيلوروسي، كان الإهتمام جارياً بإنشاء منظمة دولية على نمط الإتحاد الأوروبي، ذي فضاء سياسي واقتصادي مشترك. داخل هذه المنظمة الجديدة، تحتل روسيا مكانة مرموقة، إذ أنها فيما خص القرارات يكون لها أربعة أصوات لقاء صوتان لكلٍ من كازاخستان وبيلاروسيا وصوت واحد لكيرغيزستان وطاجيكستان [٣٣٩]. من المبكر جداً معرفة ما إذا كانت هذه "المنظمة الاقتصادية الأوراسية"، التي تتجاوز – كما

رأينا – الفضاء الجغرافي الإقليمي. تؤدي فعلاً إلى الاندماج فيما بين هذه الدول. المستقبل وحده يفيدنا ما إذا كانت هذه المنظمة الجديدة مهيئة لكي تصبح واقعاً، أم بالعكس لكي تظل على الورق، نذكر في هذا الشأن أن كيرغيزستان قد جلبت لنفسها صواعق بوتين، في شتاء ٢٠٠٠، لأنها قبلت بقواعد الـ OMC. وانضمت إليها. وبرأي بوتين، إن هذا التصرف من بيشكك يتناقض مع أحكام الاتحاد الجمركي كما كان يطلق في ذلك التاريخ (٣٤٠). وكانت خشية الرئيس الروسي من أن كازاخستان تتبع المثل الكيرغيزي، الأمر الذي يفرغ الاتحاد الجمركي من محتواه.

إن التغيير التجميلي الذي تحقق في أستانا في تشرين أول ٢٠٠٠ لا يبدو أنه غير معطيات المشكلة. فقد بدا – بالنسبة إلى كل جمهورية من جمهوريات المنطقة – شكل التعمير أو إعادة بناء الهوية الوطنية، والدولة، والتماسك الداخلي للبلد، وتمتين الاستقلال، وبالإجمال ملاحقة المصالح الخاصة، أهدافاً ذات فضلية. إن مسألة الاندماج الاقتصادي، تعتبر برأينا، في المرتبة الثانية، قبل هذه الأولويات (٣٤١) .

المقطع الثالث: تصورات نظرية وإعادة هيكلية المنطقة

إن عملية الهيكلية التأسيسية، عن طريق منظمة التعاون الإقليمي تقترن بإطلاق بعض المفاهيم التي تريد لنفسها أن تجمل مشروعاً جيوبوليتيكياً لإعادة التشكيل الفضائي. من بين هذه المفاهيم يؤتى غالباً على ذكر البنيات أو الهيكليات الافتراضية التالية: الفضاء التركي، الفضاء التركستاني، "آسيا الوسطى الكبرى" و "الشرق الأوسط الكبير".

أ- فضاء تركي

عقب استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، ظن بعض المراقبين، أنه بالإمكان بعد الآن التطلع إلى قيام مجمل أرضي يضم السكان ذوي اللغات التركية، مما يحقق بالتالي "العالم التركي" (٣٤٢). وكما صرح به الرئيس دميرل، أثناء جولة له في آسيا الوسطى سنة ١٩٩٢: "لا أحد يستطيع الآن إنكار وجود عالم تركي ممتد من شواطئ الأدرياتيك (بحر) إلى جدار الصين" (٣٤٢). ورغم الجهود المبذولة من قبل اسطمبول باتجاه جمهوريات أسيا الوسطى وكذلك رغم جهود أذربيجان (بهذا الصدد)، فإن هذه الفكرة سرعان ما اصطدمت بالواقع، لا شك أن تركيا حاضرة اليوم في آسيا الوسطى، ولكن عملها لم يؤد إلى إقامة تجمع

أرضي يغطي مجمل الشعوب المتكلمة بالتركية حتى ولو عقدت اجتماعات، بصورة منتظمة.

وتم عقد [٣٤٤] لقاءات قمة بين دول تركية. ولكن لجمهوريات آسيا الوسطى مصالحها الخاصة وهي لا تعتزم منح تركيا معاملات مميزة. وهي لا تريد كذلك وضع نفسها تحت مطرقة "الأخ الكبير" الجديد [٣٤٥]. ثم أن تركيا ليست اليوم إلا شريكاً بين شركاء آخرين بالنسبة إلى آسيا الوسطى، كما أن الفضاء التركي ما هو إلا فضاء ما يزال احتمالياً حتى اليوم. إلا أن التعاون المتعدد الأطراف – وبين الدول – ما يزال مستمراً بين الجمهوريات "التركية". وتجهد أنقرة دائماً أن تلعب – ضمن هذه المجموعة – دور المخفر الرئيسي. وإذا كانت الإيديولوجيا التركية الشاملة ما تزال حاضرة وسط العديد من التيارات الوطنية – في تركيا – فهي غير ذات وقع في آسيا الوسطى. والمدافعون القلائل من وسط آسيا. عن البان – تركية الشاملة، ليس لهم إلا حضور محدود جداً. فضلاً عن ذلك، يذكر روى أن جمهوريات آسيا الوسطى يبدعون ويكثرون الإبداع من أجل تأجيج خلافاتهم على الصعيد اللغوي أكثر مما يعملون على توطيد تعاطفهم [٣٤٦].

ب- فضاء تركستاني:

يمكن تصور تجمع آخر إقليمي لمختلف الجمهوريات يغطي الفضاء الوسط – آسيوي [٣٤٧]. إن فكرة "تركستان" ليس جديدة. بعض التتار راودهم هذا الحلم حتى مطلع القرن العشرين. في مثل هذا البناء، يطرح نفسه فجأة موضوع مكانة أو وضعية طاجيكستان التي تتكلم الفارسية، بل وكذلك وضعية كازاخستان التي لا ترى نفسها قريبة من جارتها أوزباكستان. وكما كشف عن ذلك مقال حديث: يحاول الكازاك التَمَيُّز والابتعاد عن أوزباكستان، بل أيضاً الابتعاد عن الهوية الوسط آسيوية التي تراها طبقات القارة وكأنها عبء بالنسبة إلى بلد يريد لنفسه أن يكون جسراً بين أوروبا وآسيا [٣٤٨].

وكيف يمكن الكلام عن تأسيس تركستان دونما تذكر لقسمه الشرقي، الذي هو اليوم مقاطعة صينية اسمها كزنجيانغ؟ هذا البناء وإن كان من حيث التصور حاضراً في الخاطر، إلا أنه لا يلاقي حالياً صدى حقيقياً في آسيا الوسطى. وهو يصطدم كذلك أيضاً بمصالح روسيا، وكذلك بمصالح الصين (الجمهورية الشعبية) وإيران. ومع ذلك يمكن تصور منطق إقليمي تركستاني مرتكز على تكامل اقتصادي، ونهضة للمبادلات وللتعاون على مستوى الجمهوريات الخمس – في آسيا الوسطى. وكما رأينا أن بوادر هذا النمط من البناء قد أرسيت سنة ١٩٩٨ "الاتحاد الاقتصاد الوسط – آسيوي". وأعضاؤه اليوم

هم: طازاخستان، أوزباكستان، كيرغيزستان وطاجيكستان، في حين أن تركمانستان ما تزال تخيل وحدها، وتعزل نفسها بشكل متزايد عن محيطها الوسط – آسيوي، باستثناء إيران وروسيا. وقد اندفعت في عزلتها إلى درجة كبيرة بفعل رئيسها حتى أن بعض المؤلفين نعتوا الجمهورية بأنها مملكة جديدة متوحدة" [٣٤٩].

وإذن يعاني الاتحاد الاقتصادي في آسيا الوسطى – منذ الانطلاق – من غياب أحد أعضاؤه الأقوياء – وليس هذا هو الأمر كله. إن الخصومة الاستراتيجية في آسيا الوسطى بين طشقند وآستانا يضعف عملية التكامل الاقتصادي. فرغم الالتزام الرسمي من قبل الجمهوريات بالتزام سبيل التبادل الحر، فإنهم ما يزالون بعيدين جداً عن الوصول إلى هذا الهدف. وإذا وضعت جانباً بعض الانجازات العملية، فإن العملية تبدو في الواقع أقرب إلى الجمود إن لم تكن أقرب إلى التراجع. وإذا كان التوق إلى تكامل اقتصادي يبدو مرغوباً ومرجواً، فإن الصعوبات ما تزال كثيرة. حتى الوقت الحاضر.

وتبدو الرغبة في التكامل موضوعة في المرحلة الثانية، تجاه مسألة الأمن القومي، كما تدل على ذلك المناقشات التي جرت أثناء اللقاء الذي تم في ألماتي في نيسان سنة ٢٠٠٠ في إطار أوراسيا ذات النموذج الإقتصادي [٣٥٠]. إن مسألة التكامل ضمن مجمل تركستاني لا يبدو أنه يشكل اليوم أفضلية مهمة لدى الجمهوريات.

ج- آسيا وسطى كبرى:

في إطار تصور فكري جار منذ نهاية الحرب الباردة، بدأ بعض المفكرين في التطلع إلى تمديد تصور الفكرة الجغرافية لآسيا الوسطى لتشمل مناطق ظلت تعتبر حتى حينه وكأنها جزء إما من الشرق الأوسط التقليدي وإما من بناءات جيوبوليتيكية أخرى. إن فكرة "آسيا وسطى كبرى" قد ظهرت في الأدبيات العلمية [٣٥١].

بالنسبة إلى روبرت كانفيلد – مثلاً – تتكون هذه المنطقة الجديدة من لقاء آسيا الوسطى، مع آسيا الجنوبية والجنوبية الغربية. ويذكر في مكان آخر:

لقد قامت روابط جديدة بين تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان، وجمهوريات آسيا الوسطى. وقيام آسيا وسطى كبرى سوف تصبح استراتيجية من أجل تشكيل منطقة اقتصادية تجارية كبرى [٣٥٢]. واستعاد مؤلف آخر العبارة ذاتها ولكن لم يسند اتساعاً جغرافياً محدداً إلى هذا البناء. فهو يحلل في مقاله العلاقات القائمة بين دول آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً

– وبين إيران بالتحديد وباكستان وأفغانستان وتركيا، بعد أن أشار عرضاً إلى دور فاعليات إقليمية أخرى مثل الهند والصين. إن التحديد الجغرافي لهذه الآسيا الوسطى الكبرى، تبقى اليوم مبهماً وغير مؤكدة وكأداة تحليل، لم تقدم هذه الفكرة الجديدة البرهان على جدواها. حتى ولو اعتمدنا على فكرة مجمل تركي – فارسي، فإنها تحيل إلى ماضٍ تاريخي قد يكون له معنى.

د- شرق أوسط كبير:

خلافاً للطرح السابق، تعرض بعض المؤلفين منذ ١٩٩٢، لفكرة امتداد "الشرق الأوسط" بمفهومه المعتاد، أي المتضمن المشرق العربي وتركيا وإسرائيل وإيران – على الجمهوريات الجديدة المستقلة والمنبثقة عن تفسخ الاتحاد السوفياتي، في بعض الحالات، إنهم يقترحون الدمج بين البناءات الجيوبوليتكية التي هي القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. وهكذا ظهرت فكرة فضاء جديد جيوبوليتكي يسمى "الشرق الأوسط الكبير" ويضم الجمهوريات الجنوبية من الاتحاد السوفياتي السابق ودول "الشرق الأوسط". وفي بعض المنشورات [٣٥٣]. إن التحديد الجغرافي لهذا "الشرق الأوسط الأكبر" يطرح مشكلة [٣٥٤].

إن حقانية التوسيع الجغرافي لهذا الاقتراح "الشرق الأوسط الكبير" تستحق التساؤل. فإلى أي حقيقة يستند أو يتجاوب؟ وهل بالإمكان حقاً تبيُّن ملامح إشارات ظهور هذا المجمل الجديد الإقليمي المرتكز على حقائق ملموسة؟ على صعيد الديناميكيات الإقليمية العاملة، يمكن طرح السؤال حول معرفة ما إذا كان الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قد أثّر فعلاً في خيارات كازاخستان أو أوزباكستان في مجال العلاقات الخارجية؟ أو أيضاً هل الطاجيكي والمصري يتقاسمان حقاً اهتمامات متشابهة أو رؤية مصير مشترك؟ هل مخيال كازاكي ما يمكن أن يتماهى مع مخيال رجل أردني أو يمني؟ وهل يمتلك هذا البناء الجديد – اليوم – قيمة تفسيرية ما تعبّر عن ظهور فعلي لمنطقة جديدة؟ وهل مثل هذا التمديد الواسع بهذا المقدار لهذا الفضاء ألا يدل على معنى [الافتعال].

إن الديناميكيات الملحوظة في المنطقة المعرفة بهذا الشكل متناقضة ومختلفة إلى أقصى حد. فهل يمكن بالتالي استخلاص نقاط التقاء بين مختلف المكونات الجغرافية المعاد تجميعها تحت عبارة "الشرق الأوسط الكبير"؟ في الوقت الحاضر، لا يتجاوب هذا التعبير – حتى الآن – مع أي حقيقة، إلا أن مفهوم "الشرق الأوسط الكبير" في نظر البعض هو مفهوم يتيح لبلاد مثل إسرائيل أو تركيا – وهما بلدان ليس بينهما حدود مشتركة مع آسيا

الوسطى – أن يتسللا إلى اللعبة الإقليمية [٣٥٥]. مثل هذا الإبتكار يدخل – بحسب رأيهم – في حسابات واشنطن.

المقطع الرابع: الانفتاح على العالم، تباين المصالح القومية

ظهرت خلافات مصالح بسرعة – بعد وصول الدول الجديدة إلى الاستقلال وبسرعة فائقة. بعد نيل هذه الدول الجديدة الاستقلال، ظهرت اختلافات المصالح فيما بينها، رغم العيش المشترك، والمرجعيات المتشابهة، ونوع من الوحدة الاثنية اللغوية، والإسلام الجامع ووجود علاقات اقتصادية "بنيوية" بفعل انتمائها إلى الفضاء السوفياتي السابق. هذه المصالح المتضارية ليست منبثقة بالضرورة عن وجود نزاعات فعلية أو خيالية، بل هي ناتجة بصورة أولى عن التمسك بالفوارق الجيوبوليتكية الأكيدة فيما بين هذه الدول. هنا – كما في كل مكان آخر – سوف تؤدي الحقائق الجغرافية والاقتصادية وحتى الديموغرافية إلى تضارب المصالح الوطنية. وعلى هذا، من المؤكد أن المشاركة في الحدود المشتركة مع روسيا (حالة كازاخستان) او مع أفغانستان (حالة طاجيكستان وتركمانستان وبحد أقل جداً أوزباكستان) وحجم الدول (أهمية عدد السكان واتساع الأرض جغرافياً) وموقعها الجغرافي المركزي أو الأطرافي، ووصولها إلى الموارد في بحر قزوين وإلى الماء، وكذلك الوضع الداخلي، والطموحات السياسية لدى الحكام.. الخ، كلها عوامل تساهم في تصور وفي تنفيذ سياسات خارجية مختلفة تلائم كل بلد بمفرده، وكل حاكم لهذا البلد. هذا الفارق، الذي يخشى أيضاً أن يتفاقم ويتعمق مع الزمن، لا يشكل في ذاته حاجزاً لا يمكن التغلب عليه في وجه تطوير التعاون الإقليمي، ولكن هذا التعاون لا يمكنه ببساطة أن يُبرَز بعودة عامة إلى التاريخ أو إلى الثقافة، ولكنه – كما في كل مكان آخر – يجب أن يُبنى تدريجياً مع الأخذ بالاعتبار المصالح والحساسيات الخاصة لكل واحد.

المقطع الخامس: إنشاء جيوش جديدة

ما عدا بعض وحدات البوليس، لم يكن للجمهوريات السوفياتية في آسيا الوسطى أي جيش خاص في لحظة الاستقلال. في الحقبة السوفياتية كان الجيش الأحمر قوة موحدة، وحتى رمز تماسك الاتحاد. وكان المجندون من آسيا الوسطى يقومون بخدمتهم العسكرية في مكان آخر غير المنطقة التي ولدوا فيها. وعند الاستقلال، اعتبر إنشاء قوات مسلحة كتدبير منطقي

لتأمين سيادة الدول الجديدة [٣٥٦]. ولكن هذا الهم لم يعتبر ذا أفضلية. وعلى ذلك، لم تقرر أوزباكستان إقامة قواتها الخاصة المسلحة إلا في تموز ١٩٩٢.

لحظة الاستقلال، واجهت جمهوريات آسيا الوسطى صعوبات في تحديد التهديدات التي باتت تواجهها، ومعظم هذه التهديدات يدخل ضمن تعريف غير تقليدي للأمن. فالمخاطر الرئيسية – بالنسبة إلى الجمهوريات – مرتبطة بالمواجهات الاثنية البيئية، وبالتطرف الديني، وبالإرهاب، وبالجريمة المنظمة بدلاً من تهديد عسكري خارجي، وهو موضوع اهتمامات الأمن المأخوذ في مفهومه التقليدي. هذا الوضع عَقَّد مهمة الجمهوريات بالنسبة إلى تشكيل جيش وطني. في حالة كازاخستان، مرّ إنشاء قواتها المسلحة في ثلاث مراحل، ابتداء من إنشاء إدارة عسكرية مركزية (سنة ١٩٩٢)، ثم إعادة تشكيل القوات الكازاكية (١٩٩٣-١٩٩٦)، ثم تحديثها (بعد ١٩٩٧)، وكان الهدف إنشاء جيش محترف. ولتنفيذ هذا البرنامج، حافظت كازاخستان على روابط ضيقة مع روسيا في المجال العسكري، مع تنويع اتصالاتها بالصين وتركيا وألمانيا والولايات المتحدة.

في سنة ١٩٩٩ – ومن وجهة نظر العديد من المراقبين – لم تكن القوات المسلحة في كازاخستان – رغم جهودها – مهيئة لمواجهة الأخطار التي تضغط على البلد [٣٥٧]. أمام هذه النتائج، وتحت ضغط المخاطر، ليس الإسلامية فقط بل أيضاً الخطر الذي تمثله أوزباكستان على حدودها. في سنة ٢٠٠٠ قررت آستانا زيادة ميزانيتها العسكرية (٢١٦ مليون دولار أميركي مقابل ١٣٢ مليون دولار أميركي سنة ١٩٩٩). إن العقيدة العسكرية الجديدة المعتمدة في شباط من هذه السنة مخصصة أيضاً لتدعيم القوات المسلحة بإنشاء قوة تدخل سريع وتعزيز الحركية [٣٥٨]، وإذا كانت نتائج هذه التدابير غير مرئية – قبل بعض الوقت – فإن التركيز الذي اعتمدته آستانا من أجل زيادة فعالية قواتها المسلحة تعطي فكرة عن الخوف المتزايد لدى السلطة الكازاكية في مواجهة الأصولية الإسلامية، وكذلك أيضاً عن مطامح جارتها الأوزبكية.

في كيرغيزستان، وما بين ١٩٩١ و١٩٩٩، تحقق القليل من التقدم بشأن إنشاء جيش فعّال. وعدم فعالية القوات الكيرغيزية انكشف بمناسبة المصادمات في باتكن سنة ١٩٩٩ [٣٥٩]. فقوات الحدود الكيرغيز لم يعجزوا فقط عن رصد تسللات المجموعات الإسلامية إلى أراضيها، بل فوق ذلك عجزت القوات المسلحة عن طرد هؤلاء المقاتلين من المواقع التي احتلوها في البلد [٣٦٠].

فبيشكك التي لا تملك قوة جوية اضطرت إلى طلب المساعدة من أوزباكستان لدعم

عملياتها على الأرض. وبدون دعم جيرانها، فإن قدرة كيرغيزستان على التصدي بفعالية للعمليات العسكرية للجماعات الإسلامية بدت مشكوكاً فيها. على أثر الصدمة التي ولّدتها هذه الأحداث، اعتمدت الحكومة الكيرغيزية سلسلة من التدابير الهادفة إلى منع الغزوات الإسلامية، وهكذا عززت مخافرها الحدودية مع طاجيكستان ونشرت المزيد من الجيش في الأماكن الحساسة.

وقد دلّ تجدد العمليات من قبل المناضلين الإسلاميين في صيف ٢٠٠٠ على ضعف أصيل في قواتها المسلحة. ومرة أخرى اضطرت كيرغيزستان إلى طلب الطيران من جيرانها، وخاصة طيران كازاخستان، لكي تقوم بعمليات ضد مجموعات صغيرة سريعة التحرك جداً من المناضلين الإسلاميين المتسللين إلى أراضيها. وإنه من غير شك من أجل مواجهة هذا النوع من الأوضاع – في المستقبل – عقد مع روسيا اتفاقاً يتناول تسليم معدات عسكرية، أثناء اجتماع القمة في بيشكك في تشرين الأول ٢٠٠٠ (٣٦١). وهذا الاتفاق يتيح لكيرغيزستان أن تدعم قواتها المسلحة في مواجهة التهديد الذي تواجهه من جراء تسلل المناضلين الإسلاميين. فضلاً عن ذلك، إذا كان تدعيم التعاون العسكري مع موسكو يزيد من تبعية بيشكك، تجاهها، فإنه بالمقابل يقوي موقف كيرغيزستان بالنسبة إلى أوزباكستان، إذ هي تخشى طموحات هذه الأخيرة الإقليمية (٣٦٢). إن زيادة النفقات العسكرية – في بيشكك – تعمل على تفاقم وضع اقتصادي متردٍ صعب.

في طاجيكستان، أوجدت الحرب الأهلية التي اندلعت في البلد بين سنة ١٩٩٢ و١٩٩٧ صعوبة شديدة في إقامة قوات عسكرية وطنية (٣٦٣). ضمن برنامج المصالحة الوطنية المعتمدة سنة ١٩٩٧ بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية المتحدة (UTO)، أدخل ألفان من محاربي المعارضة في سنة ١٩٩٩، ضمن القوات المسلحة الحكومية. هذه الوحدات الجديدة قلّما يمكن الركون إليها، فالعديد من مقاتلي الـ أوتو UTO ما تزال بالفعل تلتزم جانب الحذر تجاه حكومة دوشانبه. فالقوة العسكرية في البلد ما تزال في الواقع بين يدي سادة الحرب المحليين وجنودهم. وبالنظر إلى الانقسام الإقليمي الشديد الذي يمر به البلد، فإنه قلما يمكن الكلام عن وجود جيش وطني حقيقي في حالة طاجيكستان. والأمن في البلد يتأمن في معظمه على يد الجيوش التي تنشرها موسكو. فهذه تراقب الحدود مع أفغانستان، وتحارب تجارة المخدرات التي ازدهرت ازدهاراً مهماً في هذه السنوات الأخيرة.

وفي تركمانستان – وبالنظر إلى طبيعة النظام السياسي في البلد – فإن القوات المسلحة هي في الواقع أقرب أن تكون في خدمة الرئيس نيازوف من أن تكون في خدمة

البلد [٣٦٤]. وتقدم روسيا أيضاً مساعدة إلى عشق آباد في مجال مراقبة الحدود.

في الواقع، من بين الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى، تعتبر أوزباكستان – من غير شك – الأفضل موقعاً على الصعيد العسكري. فقد ورثت طشقند بالفعل بنيات تحتية مهمة من المجمّع العسكري – الصناعي السوفياتي، مما أتاح لها تأمين الإنتاج محلياً لبعض التجهيزات خاصة في مجال الطيران، في حين أن الجمهوريات الأخرى مرتبطة أساساً بموسكو فيما يتعلق بتزويدها بالمعدات.

إن القوات المسلحة التابعة لطشقند هي أيضاً الأكثر عدداً والأفضل تجهيزاً في آسيا الوسطى. في سنة ١٩٩١، كان ٨٠% من ضباط الجيش من غير الأوزبكيين، حيث كانوا بصورة رئيسية من الروس ومن الأوكرانيين، أما اليوم فإنهم بصورة رئيسية من بين الأهالي المحليين. وجسم الضباط حالياً يتألف من الأوزبكيين بمعدل ٦٠%. فضلاً عن ذلك، ورثت أوزباكستان مؤسسات مهمة من أجل إعداد الكوادر (٨مدارس)، وأنشأت أكاديميتها الخاصة في طشقند سنة ١٩٩٥.

ومن أجل تقليص تبعيتها لموسكو – في المجال العسكري – في مطلع عقد التسعينات، طورت طشقند اتصالاتها بتركيا ومع الغرب. في سنة ١٩٩٥ عقدت اتفاقيات – من أجل إعداد الضباط في الخارج – مع ألمانيا ومع الولايات المتحدة [٣٦٥]. وفي صيف ٢٠٠٠ – ومن أجل التفلت من نفوذ روسي بالغ في الشأن العسكري – توجه كريموف أيضاً إلى بكين. وعلى هذا، ذهب وزير الدفاع الأوزبكي إلى الصين في آب ٢٠٠٠.

وتم عقد اتفاق تعاون عسكري مع بكين. ووعدت الصين أيضاً بتقديم مساعدة مقدارها نصف مليون دولار إلى طشقند [٣٦٦]. وخلال شتاء ٢٠٠٠ تم التركيز في أوزبكستان على إعداد القوات المسلحة لمواجهة الأخطار غير العادية على الأمن، وقد تم تجريب هذا الإعداد من قبل الإسلاميين المتشددين سنة ٢٠٠٠. ويبدو أن الجيش الأوزبكي أصبح أكثر فعالية بكثير من مثيله الكيرغيزي.

وبوجه عام، من الواضح أنه من أجل الإعداد لدفاع وطني يعتبر كأحد الخيارات الأساسية لدولة ذات سيادة، لا تمتلك الجمهوريات الجديدة إلا وسائل تمويلية ضعيفة. وفيما يتعلق بتحليل الموازنات [الاعتمادات] المخصصة للدفاع الوطني من قبل جمهوريات آسيا الوسطى، لا نملك حتى الآن إلا القليل القليل من الأرقام [٣٦٧].

إن الإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بهذه البلدان غير موثوقة، الأمر الذي يصعِّب التقدير الدقيق لهذه الموازنات. والجدول أدناه يعطي فكرة عنها، في حين أن الجداول اللاحقة

تمثل حالة القوات المسلحة، وذلك بوضعها ضمن إطارها الإقليمي.

٢٣- موازنة الدفاع (بملايين الدولارات)

البلد	١٩٩٨	١٩٩٩
كازاخستان	٢٥٩	١٣٢
كيرغيزستان	٢٨	٢٤
أوزباكستان	–	٣٣٠
طاجيكستان	–	١٨
تركمانستان	–	٢٤٢

٢٤- تطور القوات المسلحة ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٠

	١٩٩٢	٢٠٠٠
كازاخستان	٦٣٠٠٠	٦٥٨٠٠
كيرغيزستان	٨٠٠٠	٩٢٠٠
أوزباكستان	١٥٠٠٠	٧٤٠٠٠
طاجيكستان	٦٠٠٠	٧٠٠٠-٩٠٠٠
تركمانستان	٣٤٠٠٠	١٧٠٠٠-١٩٠٠٠

٢٥- جدول مقارن للقوات المسلحة (آسيا الوسطى وجيرانها)

البلد	مجموع القوات المسلحة

كازاخستان	٦٥٠٠٠
كيرغيزستان	٩٢٠٠
أوزباكستان	٧٤٠٠٠
طاجيكستان	٧٠٠٠-٨٠٠٠
تركمانستان	١٧٠٠٠-١٩٠٠٠
أفغانستان (طالبان)	أكثر من ٢٧٠٠٠
الصين	٢٤٨٠٠٠٠
الهند	١١٧٣٠٠٠
باكستان	٧٨٧٠٠٠
روسيا	١٠٠٤١٠٠

كما هي حال الأهالي، لا تمكن مقارنة القوات المسلحة في جمهوريات آسيا الوسطى بقوات جيرانها. وكما رأينا، على الصعيد الإقليمي، يُشكل الجيش الأوزبكي القوة الأولى في آسيا الوسطى. وإذا كانت أوزباكستان، ضمن سياق آسيا الوسطى، يمكن أن تشكل – بالقوة – تهديداً للجمهوريات الأخرى، فإنه، ضمن سياق إقليمي موسع، يبدو واضحاً أنها ليس لها وزن إذا ما قورنت بالدول الأخرى في المنطقة مثل إيران وباكستان. حتى في مواجهة قوات طالبان، يمكن للجيش الأوزبكي أن يلاقي صعوبات شديدة جداً. وبوجه عام، اصطدم إنشاء القوات المسلحة في آسيا الوسطى بالعديد من المشاكل التي لم يكن سببها، ببساطة، كون هذه الجمهوريات لم تكن تمتلك أي بنية عسكرية مستقلة ضمن إطار الاتحاد السوفياتي السابق.

فيما يتعلق بالتجهيز مثلاً، ورثت الجمهوريات – على الورق – عند الاستقلال معدات مهمة مصدرها القوات المسلحة السوفياتية، إلا أن قسماً كبيراً من هذه المعدات أصبح الآن عتيقاً غير صالح، بل وحتى غير قابل للاستعمال نتيجة قلة الصيانة. فضلاً عن ذلك، إن هذه التبعية تجاه معدات الاتحاد السوفياتي السابق يضطرها إلى اللجوء إلى موسكو من أجل تزويدها بالذخائر، وقطع الغيار، وتحديث التجهيزات.. مما يديم النفوذ الروسي. فضلاً عن ذلك، إن الوسائل المالية محدودة مما يمنعها أيضاً من الالتفات إلى مزودين آخرين، وكذلك إن وجود الموظفين المؤهلين ما يزال غير متحصل. إذ بالفعل، زمن الحقبة السوفياتية، كان الروس والأوكران يهيمنون على جسم الضباط، كما أن الجمهوريات وجدت

نفسها في مواجهة نقص في الكوادر المؤهلة، نقص ما يزال يتفاقم بفعل ذهاب العديد من السلاف منذ ١٩٩١.

في كازاخستان مثلاً، منذ زمن الاتحاد السوفياتي، كانت نسبة ٩٧% من الضباط من الروس أيضاً، وقد تسبب ذهاب العديد من السلاف – باعتراف ضباط كازاكيين – بنقصٍ لا يعوض، في القيادة والمهندسين والكادرات التقنية [٣٧٠].

في هذا البلد، ما يزال النقص في الضباط المجربين – حتى سنة ٢٠٠٠ – عائقاً جدياً ضد تطوير القوات المسلحة الوطنية، ولا يمكن إلا أن نلاحظ أنه رغم مرور عشر سنوات على الاستقلال فإن تشكيل القوات المسلحة الموثوقة في آسيا الوسطى يظل حتى اليوم في طور التكوين والنشوء.

هوامش القسم الثالث









القسم الرابع
بحر قزوين: قلب الجيوبوليتيكيا الجديدة

في أيام الاتحاد السوفياتي، لم تكن هناك صراعات ملحوظة حول بحر قزوين، ولم يكن فضاء بحر قزوين يشكل رهاناً جيوبوليتيكياً كبيراً على الصعيد الدولي. إن استثمار هيدروكاربور المنطقة كان بين يدي موسكو. وفيما يتعلق بصيد السمك والملاحة، لإيران كلمتها أيضاً لأنها البلد الآخر المحاذي لبحر قزوين، فيما يتعلق بالمناطق الشاطئية الجنوبية. وبعد انتهاء الاتحاد السوفياتي، اكتسب بحر قزوين بُعداً دولياً. فهو لم يعد موضوع تسويات ثنائية الأطراف كما في السابق بين موسكو وطهران. فتحديد نظام حقوقي جديد تم اكتشاف واستثمار "الدوليين" لاحتياطي النفط والغاز، ثم شحنه نحو الأسواق الدولية، [كلها أمور] تثير مشاكل سياسية واقتصادية واستراتيجية ضخمة حوّلت هذا البحر وجواره إلى منطقة حساسة جديدة على النظام الدولي.

المقطع الأول:بحر قزوين، موارده الطبيعية ومشاكله

إذا كان وجود البترول معروفاً في منطقة بحر قزوين منذ القرون الوسطى، فإن استثماره لم يبدأ إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث شُرع باستغلاله على نطاق واسع وأصبحت المصالح في المنطقة مهمة جداً [١]. من بين طلائع مستثمري المنطقة، نجد الأخوة نوبل، وآل روتشيلد، وهنري ديتردنغ من الرويال دوتش، وماركوس صموئيل من شل. في سنة ١٨٩٧، قدمت حقول النفط في باكو ٤٥% من الإنتاج النفطي العالمي، وفي سنة ١٩٠٦ تم مد أطول خط أنابيب في ذلك العصر بين باكو وباطومي. ورغم هذه البدايات المشجعة، فقدت المنطقة أهميتها سريعاً، وحلت محلها مناطق أخرى من العالم [٢].

خلال الحقبة السوفياتية، أصبح إنتاج بحر قزوين مهمشاً بصورة تدريجية، وذلك بفعل اكتشاف ثم استثمار الحقول النفطية المهمة في منطقة الأورال – الفولغا ثم في سيبيريا. في سنة ١٩٩١ لم تعد منتوجات الاتحاد السوفياتي من بحر قزوين تمثل أكثر من ٣% من إنتاج الاتحاد السوفياتي[٣]. في الحقبة السوفياتية لعبت تركمانستان – بعكس أذربيجان – دوراً ملموساً في إنتاج الغاز في الاتحاد، لأن غاز تركمانستان مثَّل، سنة ١٩٩٠، ١٠,٧% (أي ٨٧,٣ مليار متر مكعب) من كامل إنتاج موسكو[٤].

إن زوال الاتحاد السوفياتي وحصول دول آسيا الوسطى والقوقاز على الاستقلال

أدى إلى بعث اهتمام شركات البترول الغربية التي يظل الوصول إلى مصادر النفط والغاز القابلة للاستثمار والتصدير من أولوياتها. وضمن هذا المخطط، اتجهت الدول الغربية أيضاً إلى الدخول إلى المنطقة.

من وجهة نظر جيوبوليتيكية، يمكن أن يجري الكلام اليوم عن "فضاء قزويني" حقيقي حيث تلتقي وتتصادم المصالح المتضاربة لعدة دول. من الناحية الجغرافية، يضم هذا الفضاء الدول المحاذية لبحر قزوين (روسيا، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان وإيران) وكذلك القوقاز أيضاً. إن هذه المنطقة الجغرافية الأخيرة تتألف من جهتها من "قوقازيا" أي من أراضٍ تقع – منظوراً إليها من روسيا – أبعد من سلسلة جبال القوقاز و"ما وراء القوقاز"، وهو تعبير يطبّق على الأراضي التي تمتد إلى ما وراء هذه السلسلة. إن الحد الغربي للقوقاز هو البحر الأسود، ويشكل بحر قزوين الطرف الشرقي للمنطقة، وباتجاه الشمال تشكل الأنهار ترك وكوما وكوبان – عموماً – حد المنطقة، ومن الجنوب يقع حد المنطقة عند أراكس على الحدود الإيرانية[٥].

إن الدول القوقازية الخلفية، أي أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، وكذلك مناطق الفدرالية الروسي الواقعة في قوقازيا (خاصةً شيشانيا وداغستان) تدخل فيما اعتادت الميديا (وسائل الإعلام الغربية) تسميته، خطأ أو صواباً، "اللعبة الكبرى" الجديدة [٦]. ومنذ منتصف عقد التسعينات، بدأ التصادم بالفعل حول هذا الفضاء من أجل السيطرة على النفط والغاز الكازاكي والأذري والغاز التركماني. إن هذا الفضاء يقع اليوم في قلب الجيوبوليتيك من آسيا الوسطى. وهنا تقوم حرب الأنابيب النفطية من أجل السيطرة على تسييل إنتاج بحر قزوين نحو السوق الدولية. وكما أشارت الأزقستيا "إن السيطرة على أنابيب النفط هو أهم عامل في النفوذ الجيوبوليتيكي في ترانزقوقازيا وفي آسيا الوسطى في القرن المقبل" [٧].

وقبل البحث في هذه المسألة المهمة، يتوجب أولاً النظر إلى المشكلة من ناحية النظام الحقوقي لبحر قزوين ثم بعدها النظر في مسألة تقدير احتياطات النفط والغاز في المنطقة من أجل محاولة قياس الأهمية الحقيقية على الخارطة الالطاقة في الكرة الأرضية.

تقسيم بحر قزوين

أ- الوضع الحقوقي لبحر قزوين[٨]

***٢٦- مساحة القطاعات المعزوة إلى الدولة المحاذية في حال تقاسم بحر قزوين*(بالكيلومتر المربع)**

البلد	كلم٢
كازاخستان	١١٤٠٠٠
روسيا	٧٥٠٠٠
أذربيجان	٨٠٠٠٠
تركمانستان	٨٠٠٠٠
إيران	٤٤٠٠٠

إن بحر قزوين اعتبر منذ سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٩١ – من قبل الاتحاد السوفياتي وإيران، الدولتان المجاورتان للبحر خلال هذه الحقبة – كبحر محكوم (منظوم) بمعاهدات دولية ثنائية الأطراف وبالتشريع الداخلي لكل دولة.

إن موارد بحر قزوين كانت ملكيتها مشتركة وحصرية. وكان نظام البحر محكوماً بثلاثة نصوص:

١. معاهدة التعاون والصداقة لسنة ١٩٢١
٢. معاهدة الاستقرار والتجارة لسنة ١٩٣٥
٣. معاهدة التجارة والإبحار تاريخ ٢٥ آذار ١٩٤٠

نظمت هذه المعاهدات المسائل الثنائية، وخاصة استثمار الموارد Haleutiques ، دونما تعيين للحدود البحرية بشكل واضح. ومنذ كانون أول ١٩٩١، تغير الوضع حول بحر قزوين بشكل عميق. وارتفع عدد الدول المجاورة من اثنتين إلى خمس دول فتضاعفت المصالح، والأطماع القانونية بالبحر وموارده. وإذا كانت كل الدول المحاذية متفقة حول ضرورة تزويد بحر قزوين بنظام حقوقي جديد، وبضرورة التفاوض من أجل اتفاق يتلاءم مع السياق الحالي، فإن وجهات نظرها – حول هذا النظام، لا تتفق أبداً. فمنذ استقلال الجمهوريات، فإن مسألة تحديد النظام الحقوقي لبحر قزوين كان أحد الكوابح الرئيسية ضد تطوير كامنه البترولي. وإذا كانت الدول الخمس المحاذية لبحر قزوين تعترف بضرورة تزويد البحر بنظام حقوقي جديد وبضرورة التفاوض حول وضع اتفاق يتلاءم مع السياق

الجديد الناتج عن زوال الاتحاد السوفياتي، فإنها لم تتوصل إلى التفاهم لا حول هذا النظام الجديد، ولا حول تحديد حدودها البحرية المتقابلة، مما يعيق ويبطئ من جراء هذا الواقع، استثمار الهضبة القارية لبحر قزوين.

على الصعيد الحقوقي هناك مقاربتان تتصادمان: الأولى ترتكز على مبدأ تقاسم الموارد، في حين أن الأخرى ترتكز على نظرية الإشتراك في السيادة. ويقول آخر هل يجب التعامل مع بحر قزوين على أنه بحر أم بحيرة ؟ إن العواقب الحقوقية لتوصيف بحر قزوين تختلف بحسب الإجابة المقدمة على هذا السؤال. إذا كان الأمر يتعلق ببحر، واتفقت الدول على تطبيق القانون الدولي المطبق على البحار المفتوحة – كما هو مقنن في اتفاق خليج مونتنغرو لسنة ١٩٨٢ – على بحر مغلق مثل بحر قزوين، فإن الدول المجاورة تمتلك. عدا عن البحر الإقليمي – بعرضٍ أقصاه ١٢ ميلاً بحرياً، وبمنطقة اقتصادية حصرية حيث تستطيع كل دولة ممارسة حقوقها السيادية للاستكشاف في المياه، وكذلك للأعماق البحرية وما تحتها[٩]، والمبدأ المعتمد يكون بالتالي تقاسم الموارد. وإذا كان العكس، واعتبر هذا الامتداد المائي كبحيرة، فإن الدول المجاورة تتحكم بمنطقة عمقها ١٢ ميلاً بحرياً.

وأبعد من هذه المنطقة، يتعين على الدول أن تستمر الموارد على أساس اتفاق مشترك، باعتبار بحر قزوين محكوماً بنظام السيادة المشتركة الالسيادة المشتركة: ويصبح استثمار الموارد خاضعاً لرقابة سلطة دولية تجمع الدول المجاورة حيث القرارات يجب أن تؤخذ بالإجماع.

وتطورت أوضاع الدول المجاورة منذ ١٩٩١. في المنطلق دعمت إيران وروسيا المقاربة الثانية (أي مبدأ السيادة المشتركة)[١٠]، في حين دعمت أذربيجان [١١] المبدأ الأول (مبدأ البحر المفتوح) واعتمدت كازاخستان وتركمانستان مواقف وسطية إنما غير متشابهة. وموقف أذربيجان مفهوم: فالجزأ المهم من آبارها البترولية واقع خارج شواطئها (اوفشور)، وتحديد القطاعات الوطنية حيث تمارس الدولة سيادتها وهو أمر مهم وأولوي بالنسبة إلى باكو. وبالعكس إن روسيا وإيران، اللتين لا تمتلكا في منطقة بحر قزوين موارد بترولية ملحوظ فعلاً،تفضلا فكرة السيادة المشتركة، مما يتيح لها ممارسة حق الرقابة على استثمار موارد بحر قزوين.

في آخر ١٩٩٧ كان الوضع كما يلي: كانت روسيا وإيران تفضلان تقاسم الأعماق على أساس التساوي بين الدول الخمس. واقترحت أذربيجان تحديد مناطق حصرية خاصة، مع وجود فضاء مشترك – فيما يتعلق بما تبقى من البحر، تم تطبيق اتفاقية مونتينغرو "ب"

(B)، وأخيراً فضلت كازاخستان التقسيم إلى مناطق إنطلاقاً من خط وسط يقام في وسط البحر القزويني [١٢]. وأدت محادثات جرت في آذار ١٩٩٨ بين باكو وموسكو إلى إتفاق بموجبه "تتم قسمة مهاد البحر القزوينيي إلى قطاعات بالتراضي بين جيران البحر المتلاصقين، والدول المقابلة للبحر على أساس مبدأ النقاط المتوازية وغيرها من مبادئ القانون الدولي العام المقبولة، مع الأخذ في الأعتبار الأعراف القزوينية.

واتفق الفرقاء على أن لكل دولة من الدول المتشاطئة – في قطاعها الناتج عن مثل هذا التقسيم، حقوق كاملة حصرية بالنسبة إلى الموارد المعدنية الموجودة في مهاد البحر [١٣]. وفي آذار ١٩٩٨ قررت أذربيجان وتركمانستان تقسيم الجزء من قزوين الذي يفصل بينهما، وفقاً لحظ متساوي البعد. ولكل دولة حق حصري في الإستثمار ضمن قطاعها [١٤]. وبعد مفاوضات طويلة اقترحت موسكو على آستانا تقسيم الأعماق البحرية لبحر قزوين على أساس البعد المتساوي، في حين تبقى مياه السطح ملكية مشتركة بين الدول الخمسة المجاورة. ونص اتفاق عقد في مطلع حزيران ١٩٩٨ بين الدولتين على تقسيم الأعماق البحرة الشمالية لبحر قزوين على أساس البعد المتساوي، في حين تبقى مياه السطح ملكية مشتركة، وتكون مفتوحة للملاحة الحرة والصيد [١٥]. وروسيا بقبولها بمبدأ التقسيم إلى قطاعات، تكون قد اختارت التخلي عن موقفها السابق وتركت طهران معزولة.

وفصل هذا الإتفاق مسألة تحديد باطن أرض بحر قزوين عن مسألة تحديد وضعه الحقوقي. وإذا كان الاعلان عن الإتفاق الروسي الكازكي قد استقبل استقبالاً حسناً في الأوساط البترولية، لأنه يسهل مشاريع الاستثمار، إلاّ أنه مع ذلك أثار احتجاجات تركمانستان وإيران. وقد أشار الرئيس نيازوف "إلى الصفة الثابتة لمبدأ التوافق (التراضي)... فيما يتعلق باتخاذ أي قرار متعلق بالنظام الحقوقي لبحر قزوين"، في حين أبدت إيران على لسان نائب وزير البترول والغاز عن انزعاجها مع التلميح إلى أنها تستطيع بعد ذلك أن تسير منفردة فيما يتعلق باستكشاف وباستثمار بحر قزوين، إذا لم يتم التوصل إلى الاتفاق حول النظام الحقوقي [١٦]. وشرعت إيران – التي تطالب دائماً بحصة ٢٠% من البحر – في تنفيذ هذا التهديد في شباط ٢٠٠٠، عندما أقر المجلس قانوناً يسمح للشركة الإيرانية نيوك NIOC بالاستكشاف، وبتطوير وباستثمار حقول البترول والغاز في بحر قزوين [١٧]. وقد أقلق قرار طهران هذا أذربيجان وتركمانستان. فالقطاع الذي تطالب به يغطي أقساماً من قطاعي باكو وعشق آباد. ومن جهته أعلن البرلمان الروسي، في شباط ١٩٩٩ عن عزمه إلغاء الإتفاق الروسي الكازاكي لتموز ١٩٩٨. وكما لاحظ أحد المراقبين:"يضاف إلى الالتباسات القانونية حول نظام بحر

قزوين الإلتباس الناتج عن فصل مسألة تحديد حدود البحر القزويني عن مسألة تحديد نظامه الحقوقي" (١٨).

في ربيع سنة ٢٠٠٠ إرتأت موسكو اتخاذ موقف جديد بموجبه يمكنها القبول بتحديد قاع بحر قزوين على مبدأ الخط المتوسط المعدَّل. وتغيير الموقف هذا ناتج عن واقع هو أن الحقل البترولي كاشاغان الشمالي يقع ضمن قطاعها الوطني من بحر قزوين، كما هو محدد وفقاً لهذا المبدأ (١٩). ثم أن روسيا ليس من مصلحتها أن تستغل الموارد التحتية استغلالاً مشتركاً. إلاّ أن موسكو تلح مع ذلك على استخدام مياه بحر قزوين استغلالاً مشتركاً. وفي صيف ٢٠٠٠، استعادت روسيا المبادرة، فقام ممثل فلاديمير بوتن ف.كالوزني بدورة على الدول المجاورة لبحر قزوين في محاولة استخلاص حل لمشكلة الوضع الحقوقي (٢٠). وتهدف المقترحات الروسية إلى تقاسم قاع بحر قزوين، وإلى الابقاء على الاستخدام المشترك لمياه السطح واستثمار حقول النفط أو الغاز الواقعة في مناطق التنازع.

اصطدمت هذه المقترحات برفض قاطع من قبل أذربيجان وإيران وتركمانستان (٢١). بالنسبة إلى تركمانستان تعتبر هذه المبادرة الروسية تعقيداً أيضاً للمشكلة. ودول المنطقة، بما فيها إيران، ما تزال حذرة من نوايا موسكو اتي تحاول، حسب رأيهم، لا حل مسألة النظام الحقوقي لبحر قزوين، بل السيطرة على المنطقة تحت ستار اتفاق يسمح لها بتجميد المشاريع التي تعارض أهدافها. ويبدو ان توقيع معاهدة تحدد النظام الحقوقي لبح قزوين وتحل مشاكل الإستكشاف والاستثمار والملاحة والصيد، وتقبلها الدول الخمس المجاورة، ليست أبداً، على جدول الأعمال.

وتظل الشكوك حول الرهانات البترولية والغازية كبيرة جداً (٢٢). وبالنهاية إذا قسّم بحر قزوين إلى قطاعات وطنية، فإن التقديرات المؤقتة لاحتياطات النفط والغاز خارج شواطئ الدول المجاورة تكون لصالح كازاخستان وأذربيجان، ولا يكون احتياطي إيران المحتمل مهماً ضمن قطاعها في حين أن تركمانستان وروسيا قد تعود إليهما احتياطات مهمة.

٢٧ – توزع احتياطات النفط والغاز في باطن بحر قزوين (٢٣)

الغاز ببلايين الأطنان من الأمتار المكعبة	البترول بملايين الأطنان	البلد

روسيا	١	٢
كازاخستان	٣	١،٥
تركمانستان	٠،٥	١
أذربيجان	٢،٥	١،٥

هذه التقديرات يجب أن تؤخذ بحذر شديد جداً، فالاحتياطات الكامنة يجب التأكد عليها وهذا لم يحصل حتى الآن. ورغم الحفلة الراقصة الدبلوماسية في صيف ٢٠٠٠ فإن مسألة النظام الحقوقي لبحر قزوين ماتزال مفتوحة.

ب-مسألة تقدير الاحتياطات

منذ استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، ما يزال حوض بحر قزوين موضع اهتمام شركات البترول والحكومات من جراء واقع أهمية الاحتياطات من النفط والغاز التي يحتويها. وكانت العديد من التقديرات حول احتياطات حوض بحر قزوين، قد أثارت خلافات تتعلق بأهميتها الحقيقية. سنة ١٩٩٦ قدرت وكالة الطاقة الأمريكية الاحتياطات الكامنة القابلة للكشف من البترول في منطقة بحر قزوين بـ٢٠٠ مليار برميل أي ما يقل بقليل عن احتياطات العربية السعودية والتي يقدر احتياطها بـ٢٥٩ مليار برميل وأكثر من الكويت (ذات الـ٩٤ مليار برميل) ومن إيران (٩٣ مليار برميل) وما يعادل ١٦% من الاحتياطات العالمية [٢٤]. ومع ذلك فالحمى التي سببتها هذه التقديرات الكثيرة التفاؤل ومحاولة الوساطة لإبرام عقود القرن قد تراجعت بسرعة ليحل الحذر مكانها. إن الشكوك حول ما يتعلق بالاحتياطي في المنطقة مهم جداً.

٢٨ – الاحتياطات البترولية في منطقة بحرقزوين [٢٥] (بمليارات البراميل)

البلد	احتياطات مؤكدة	احتياطات كامنة محتملة	المجموع
أذربيجان	١٢،٥	٣٢	٤٥
إيران	٠،١	١٥	١٥
كازاخستان	١٧،٦	٩٢	١١٠
روسيا	٠،٣	٧	٧
تركمانستان	١،٧	٣٨	٤٠
اوزبكستان	٠،٠	٢	٢
المجموع	٣٢،٥	١٨٦	٢١٨

ومع ذلك فاحتياطات بحر قزوين تبدو أقل أهمية مما أكدته الادارة الأمريكية سنة ١٩٩٦ (٢٦). وتذكر دراسة حديثة أن هذه الاحتياطات – بما فيها الاكتشافات غير المحققة – تتراوح في الواقع بين ٢٥ و٣٥ مليار برميل أي ما يتراوح بين ثمن وسدس التقديرات الأمريكية الأساسية (٢٧). وهكذا يتم الانتقال من احتياطات قدرت بـ١٦% من الاحتياطي العالمي إلى ما يقارب ٣% (٢٣). قدرت الوكالة الوطنية للطاقة الاحتياطات المؤكدة بين ١٥ إلى ٤٠ مليار برميل مع احتياطيات ممكنة اضافية تقدر ما بين ٧٠ إلى ١٥٠ مليار برميل (٢٩). ضمن هذه الشروط تجب مقارنة الاحتياطيات البترولية لبحر قزوين باحتياطيات بحر الشمال بدلاً من مقارنتها باحتياطيات الخليج الفارسي (٣٠).

إن حوض بحر قزوين لا تشكل، ولا بأي شكل، بديلاً موثوقاً في المدى البعيد، لاحتياطيات دول الشرق الأوسط من البترول والتي تصل تقريباً إلى ٦٥٠ مليار رميل، أي ما يعادل ٦٥% من الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول (٣١).

٢٩ – التجارة العالمية من البترول (٣٢) (مليون برميل باليوم(م ب ي)

الصادرات المتوقعة سنة ٢٠٢٠	صادرات	المنطقة/البلد
٤،١	٤،٦	**بحر الشمال**
٥،٦	٢،٦	**الاتحاد السوفياتي السابق**
٣،٨	٢،٦	**دول غير أوبب OPEP**
الصادرات المتوقعة سنة ٢٠٢٠	**صادرات**	**OPEP**
٤١،٨	١٥،٤	**الخليج الفارسي**
٢،٧	٢،٣	**أفريقيا الشمالية**
٢،٣	٢،١	**أفريقيا الغربية**
٤،٣	٢،٦	**أمريكا الجنوبية**
٣،٦	٢،٣	**بحر قزوين**

وبالتعبير عن الانتاج والتصدير، كشفت تقديرات حديثة أن كل منطقة بحر قزوين لا تستطيع أن تنتج في أقصاها ٣،٥ مليون برميل في اليوم منها ٢،٣ م.ب.ي. يمكن تصديرها سنة٢٠٢٠ وهذا الإنتاج القزويني انتاج النروج في اليوم . في ذلك التاريخ، يمكن للصادرات البترولية من بحر قزوين قد تغطي ٣% إلى ٤% من مجمل استهلاك الكرة الأرضية من البترول (٣٤). ولا يمكن بالتالي مقارنة صادرات بحر قزوين بصادرات

منظمة أوبيك، في أي حال، لا في سنة ٢٠١٠ ولا في سنة ٢٠٢٠. وعلى سبيل المقارنة، إن حصة بلدان الأوبيك [٣٥] في تزويد الكرة الأرضية بالنفط قد ارتفع من ٤٠% في سنة ١٩٩٩ إلى ٥٢% في سنة ٢٠١٠ [٣٦].

في المستقبل، يرى بعض المحللين أن مركز الثقل في الانتاج البترولي العالمي يتركز بشكل مستقل في خمسة بلدان من بلدان الشرق الأوسط:العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت، والامارات العربية المتحدة. بالنسبة الشرق الأوسط، قد يصبح حوض بحر قزوين – ضمن هذه الشروط – مصدر تزود اضافي انما ثانوي، بذات مستوى بحر الشمال. وفي خصّ الاحتياطي المؤكد من الغاز في حوض بحر قزوين، قدرته الوكالة الأمريكية بما يتراوح بين ٦،٦٨ و٩،٥٣ بليون (البليون=$١٠^{١٢}$) من الأمتار المكعبة، أي ما يعادل تقريباً احتياطي أمريكا الشمالية [٣٧]. وقد تحتوي المنطقة، بما فيها اوزبكستان، فضلاً عن ذلك أيضاً ٩،٢٨ بليون متر مكعب من الاحتياط البترولي. إن مسألة الاحتياطي الحقيقي، لا تشكل بالتالي، نقطة المحك في اشكالية حوض بحر قزوين. المشكلة الأكثر أساسية، هي بدون شك مشكلة فك الحصار أي الوصول إلى البحار المفتوحة.

٣٠- مقارنة الاحتياطات والإنتاج البترولي في آسيا الوسطى وفي الشرق الأوسط[٣٨]

البلد	احتياطيات مؤكدة من البترول سنة ١٩٩٩ بملايين الأطنان	الحصة المئوية من الاحتياطي العالمي	معدل الإنتاج إلى الاحتياط في السنة	إنتاج ١٩٩٩ (بمليون طن)	الحصة% من الإنتاج العالمي
آسيا الوسطى					
أذربيجان	١٠٠٠	٠,٧%	٦٩,٥	١٣,٨	٠,٤%
كازاخستان	١١٠٠	٠,٨%	٣٦,٥	٣٠	٠,٩%
أوزباكستان	١٠٠	أقل من ٠,٠٥	١٠	٨,١	٠,٢%
تركمانستان	١٠٠	أقل من ٠,٠٥	١٠,٢	٧,٤	٠,٢%
الشرق الأوسط					
السعودية	٣٦٠٠٠	٢٥,٥	٨٧,٥	٤١١,٨	١١,٩%
الإمارات	١٢٦٠٠	٩,٤	أكثر من ١٠٠	١١١,٤	٣,٢%
العراق	١٥١٠٠	١٠,٩	أكثر من ١٠٠	١٢٥,٥	٣,٦%
إيران	١٢٣٠٠	٨,٧	٦٩,٩	١٧٥,٢	٥,١%
الكويت	١٣٣٠٠	٩,٣	أكثر من ١٠٠	٩٩,٣	٢,٩%

٣١ - توقعات الإنتاج والاستهلاك والتصدير الصافي من بترول فضاء بحر قزوين١٩٩٠ – ٢٠١٠
(بملايين الأطنان)

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٢٠
كازاخستان						
إنتاج						
إستهلاك	٢٥,٢	٢٠,٥	٤٥	٧٠	١٠٠	١٦٠
صادرات	٢٧,٢	١٠,٤	٢٠	٣٣,٧	٤٥,٥	٨٤,٢
صافية	٢	١٠	٢٥	٣٦,٣	٥٤,٥	٧٥,٨
أذربيجان						
إنتاج	١٢,٣	٩,٢	١٤	٣٠	٧٠	١٢٠
إستهلاك	٨,٦	٧	١٠,٢	١٣	١٥	٢٥٩
تصدير	٣,٧	٢,٢	٣,٨	١٧	٥٥	٩٤,١
تركمانستان						
إنتاج	٣,٤	٣,٥	١٠	١١	١٢	١٤
أستهلاك	٤,٨	٥,٧	٧	٧	٧	٨
تصدير	١,٤	٢,٢	٣	٤	٥	٦
أوزباكستان						
إنتاج	٢,٨	٧,٦	١٠	١١	١٢	١٤
إستهلاك	١٠,٢	٨,٦	٨,٧	٩	١٠	١٢
تصدير	٧,٤	١	١,٣	٢	٢	٢
المجموع						
إنتاج	٤٣,٧	٤٠,٨	٧٩	١٢٢	١٩٤	٣٠٨
إستهلاك	٥٠,٩	٣١,٧	٤٥,٩	٦٥,٦	٧٧,٥	١٣٠,١
تصدير صافي	٧,١	٩,١	٣٣,١	٥٦,٤	١١٦,٥	١٧٧,٩

الغاز بالأرقام

٣٢- مقارنات احتياطيات الغاز في آسيا الوسطى وفي الشرق الأوسط[٤٠]

البلـد	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز ١٩٩٩ بملايين الأمتار المكعبة	الحصة من الاحتياطي العالمي
آسيا الوسطى		
أذربيجان	٠,٨٥	٠,٦ %
كازاخستان	١,٨٤	%١,٢
أوزباكستان	١,٨٧	%١,٣
تركمانستان	٢,٨٦	%١,٩
الشرق الأوسط		
العربية السعودية	٥,٧٩	%٤
الإمارات العربية المتحدة	٦	%٤,١
العراق	٣,١١	%٢,١
إيران	٢,٣	%١٥,٧
الكويت	١,٤٩	%١
قطر	٨,٤٩	%٥,٨

٣٣- إنتاج الغاز في آسيا الوسطى سنة ١٩٩٩ [٤١]

البلـد	إنتاج الغاز سنة ١٩٩٩ بمليارات الأمتار المكعبة	الحصة في الإنتاج العالمي

أذربيجان	٥,٦	٠,٢%
كازاخستان	٩,٢	٠,٣%
أوزباكستان	٥١,٩	٢,٢%
تركمانستان	٢١,٣	٠,٩%

المقطع الثاني: حروب أنابيب النفط:

٣٤- مشاريع الأنابيب وكلفتها[٤٢]

المصدر	كلفة البرميل بالدولار	الكلفة الإجمالية بالمليارات	السعة	القطر بالبوصة	الطول بالكلم	الدروب

أ- أذربيجان:

٣٥- مشاريع الأنابيب النفطية انطلاقاً من أذربيجان

حالة المشروع	الطول والكلفة	السعة النقلية	مرفأ الوصول	المشاريع
إتفاق وقع في تشرين ثاني ١٩٩٩ في اسطنبول بين أذربيجان جورجيا وتركمانستان وتركيا تحت الرعاية الأميركية. تاريخ انتهاء الأشغال المتوقع بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.	إلى جيهان: ١٧٣٠كلم، الكلفة بين ٢,٤ مليار دولار إلى ٣,٤ مليار حسب التقديرات.	مليون برميل باليوم.	باكو أذربيجان تبليسى جيهان (تركيا)	AIOC الطريق الرئيسية للنقل.
بدأت الصادرات في نيسان سنة ١٩٩٩.	٨٠٠كلم والكلفة ٦٠٠ مليون دون كلفة التحديث سنة ٢٠٠٢	٠,١ مليون برميل-يوم على أن ترتفع إلى ٠,٢١ مليون برميل يوم سنة ٢٠٠٢	باكو- سوبسا (جورجيا).	أيوك AIOC بترول أساس الطريق الغربي
بدأ التصدير في نهاية ١٩٩٧	١٣٠٠كلم ٦٠٠ مليون دولار لرفع طاقته إلى ٠,٣ مليون ب.ي	٠,١ برميل يوم طاقته يمكن أن ترفع إلى ٠,٣ برميل/يوم	باكو عبر داغستان إلى طيخورستك (روسيا) موصول بنوفوروسيسك	AIOC بترول أساس طريق الشمال.
أعمال انتهت في نيسان ٢٠٠٠	٣٢٨كلم ١٤٠ مليون دولار	٠,١٢ مليون ب ي ٠,١٦ مليون ب ي مع النقل بالسكك الحديد يمكن أن ترفع إلى ٠,٣٦ مليون ب/ي سنة ٢٠٠٥		طريق الشمال خط حديد عبر داغستان
مشروع اقترحته ألف آكيتين وتوتال فينا	N/A ٥٠٠ مليون دولار	٠,٢ إلى ٠,٤ مليون ب/ي	باكو إلى تبريز	أذربيجان إيران
عقد شركة شفرون في أيلول ١٩٩٩ من أجل إعادة بناء خط الأنابيب القائم بين خاسوري وباكوم بخلال ١٨ أو ٢٤ شهراً.	نظام النقل بالسكة الحديدية أكثر من ٢٣١ كلم لخط بين خاسوري وباكوم ٧٠ إلى ١٠٠ مليون دولار من أجل تجديد الأنبوب	٠,٠٧ إلى ٠,١٤ مليون ب/ي	مرفأ (وبندي أذربيجان) إلى باكوم (جورجيا)	أذربيجان جورجيا

وبالنظر إلى انغلاقها الجغرافي، وكذلك بالنظر إلى الإرث الاقتصادي السوفياتي تواجه دول آسيا الوسطى (وخاصة كازاخستان وتركمانستان، وبصورة أقل أوزباكستان [٤٣] وأذربيجان مشكلة أساسية في تصريف إنتاجها البترولي والغازي نحو السوق العالمية. والمسألة مهمة وأساسية ترتبط بنموها الاقتصادي، وهو شرط أساسي لممارستها سيادتها. ولكن اختيار سبيل (التصريف) فك الحصار هو أيضاً مسألة مهمة بشكل خاص بالنسبة إلى الدول المجاورة للمنطقة القزوينية.

إذ بالفعل، إن الدولة التي يمر الأنبوب الرئيسي في أراضيها – وهو أنبوب فك الحصار بالنسبة إلى منتوجات بحر قزوين – تستفيد ليس فقط من العائدات الاقتصادية المهمة، خاصة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بنمو المشروع وكذلك من رسوم الترانزيت على النفط والغاز، ولكن أيضاً وبشكل خاص، إذ تؤمن لنفسها نفوذاً ضخماً في مجمل المنطقة. من الواضح أنه ضمن هذه الشروط، تكون المنافسة وليس التعاون هو القاعدة بين الدول المجاورة للمنطقة.

بالنسبة إلى دول المنطقة القزوينية، يكون الاختيار دقيقاً إجراؤه. فهو سوف يضغط فعلاً على التوجه الجيوبوليتكي المستقبلي لكل المنطقة. ويجب التذكر أنه في زمن الاتحاد السوفياتي، كانت أنظمة النقل موجهة كلها نحو روسيا حصراً. ومحاور تصدير النفط والغاز كانت موجهة من الجنوب إلى الشمال، كما أن الطرق الوحيدة الموجودة كانت تسمح لإنتاج منطقة قزوين بالوصول إلى السوق الدولية عبر الأراضي الروسية فعلاً. وأتاح هذا الوضع لموسكو وسيلة ضغط ضخمة على دول آسيا الوسطى وعلى أذربيجان. ووصول جمهوريات آسيا الوسطى إلى الاستقلال لم يغير شيئاً أساسياً في هذا الواقع. وبعدها أخذت جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز، أي بصورة رئيسية كازاخستان (بترول) وتركمانستان (غاز)، وكذلك أيضاً أذربيجان (بترول واحتمالاً غاز منذ الاكتشافات الحديثة، خاصة حقول شاه – دنيس وأبشيرون) تفتش عن خيار آخر لعلاقاتها مع روسيا.

وحتى الآن، ورغم مضي عشر سنوات على الاستقلال، ورغم العدد الكبير جداً من المقترحات والمشاريع ورغم بعض الإنجازات المحددة لم يتم العثور بعد على أي حل شامل يتيح لهيدروكاربور بحر قزوين الوصول إلى السوق العالمية دون المرور بروسيا. والصعوبات المعترضة معقدة للغاية. وتختلط فيها فعلاً عوامل تقنية واقتصادية وكذلك سياسية واستراتيجية [٤٤]. إن مجرد النظر إلى خارطة جغرافية تتيح التأكد أن كل طرق التصريف المنظورة –

بالنسبة إلى هيدروكاربور بحر قزوين مهددة من قبل منافس تجاري قادر على تبطيء أو على وقف الترانزيت، كما أنها مجمدة من قبل خصم سياسي قادر على ممارسة ضغط مباشر على الأنابيب، أو هي مشلولة بفعل الفوضى السياسية على المستوى المحلي (ويكفي النظر إلى الوضع في القوقاز وفي أفغانستان). من جراء وضعها الجغرافي وقوتها على المستوى الإقليمي فإن دور روسيا هو مركزي في هذه المشكلة.

وإن نحن حللنا الوضع الروسي. فإنه من البين – سواء على المستوى الاقتصادي وكذلك الجيوبوليتيكي – إن روسيا تبدو أكثر ميلاً إلى ممانعة فك الحصار عن منتوجات هيدروكاربور بحر قزوين. فعلى الصعيد الاقتصادي تبدو منتوجات النفط والغاز – في المجمل القزويني – في حالة تنافس مباشر مع منتوجات موسكو.

ومن وجهة نظر جيوبوليتيكية، لروسيا أيضاً كل المصلحة في الحد من استقلال ومن خيارات هذه الدول الجديدة، إذا كانت ترغب في الحفاظ على نفوذ فعلي ملموس. وتتضافر هذه العوامل من أجل حملها على محاولة تبطيء، بل وتجميد المشاريع التي لا تستطيع ممارسة رقابتها عليها. والخيار الكبير الآخر، فيما خص فك الحصار، أي الرأي القائل بتمرير أنبوب النفط عبر أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية يصطدم في الواقع بمعارضة الولايات المتحدة.

كما أن الرغبة الإيرانية في تقديم ممر لفك الحصار عن هيدروكاربور بحر قزوين يعترضها فيتو واشنطن. فالحكومة الأميركية – متابعة منها لاستراتيجية عزل النظام الإيراني، تقترح من جهتها طريقاً بترولياً يتبع محور شرق – غرب، يمتد من باكو في أذربيجان إلى مرفأ جيهان في تركيا. والهدف من هذا الترسيم هو تجنب الأراضي الروسية وأراضي إيران بآن واحد، وتصطدم هذه الاستراتيجية الأميركية بالجهود المزدوجة لموسكو ولطهران، اللتين لولا هذا العامل الأميركي لوجدتا أنفسهما في موقف المتنافس. فالمنطق السياسي والاستراتيجي يضطدم أيضاً مع المنطق الاقتصادي الخالص للشركات الأميركية البترولية التي اعتبرت دائماً أن مشروع باكو – جيهان غير مفيد وعالي الكلفة [٤٥]. لقد اعتمدت الشركات البترولية سياسة براغماتية وذلك بتركيزها على تنوع الشبكات القائم حالياً والذي يتيح فك الحصار عن إنتاجها. هذه الرؤية البراغماتية تميل إلى تجاهل الخيارات الستراتيجية لحكومة واشنطن. أمام هذا الوضع، يظل المراقبون محيرين – مشلولين فيما يتعلق بالبدء بتنفيذ البنيات التحتية التي تتيح تصريف هيدروكاربور حوض بحر قزوين. لقد صرح المدير القديم لوكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) أنه قد يتعين انتظار "مرور إثنتي عشرة سنة

قادمة" حتى نتم رؤية تحقيق مشروع الأنبوب البترولي [٤٦].(راجع الجدول[٤٧] آخر هذه الفقرة)

في تشرين ثاني سنة ١٩٩٧ بدأت أذربيجان بتصدير كمية محدودة من البترول ٤٠٠٠٠ ب.ي ثم ٨٠٠٠٠ ب.ي منتصف ١٩٩٨) عن طريق الشمال، عبر خط يربط باكو بمدن غروزني وبخورستسك في أرض الفدرالية روسيا، ثم نحو مرفأ نوفوروسيسك على البحر الأسود. كانت المنتوجات البترولية الآتية من أذربيجان تجتاز إذن أراضي داغستان والشيشان قبل أن تصدر نحو أوروبا عبر البحر الأسود. وثم توقيع تسوية مع حكومة الشيشان برئاسة مسخاروف تسمح باستعمال هذا الطريق ضمن حد أقصى من الأمن.

من الناحية التجارية كان هذا الأنبوب مفيداً بالنسبة إلى شركة أذربيجان الدولية للعمل[٤٨]، لأنه يمكن الإفادة منه بسرعة من أجل تصدير قسم من الإنتاج البترولي من أذربيجان. إلا أن هذا الخط قد عطب في حزيران ١٩٩٨ على أثر انفجار في قطاع الشيشان، فأغلق على أثرها لفترة غير محددة [٤٩]. ولحسن حظ أذربيجان، إن المكسب التجاري المتمثل في خط أنابيب باكو نوفوروسيسك قد تعوض برغبة السلطات تجنب تبعية مفرطة وكبيرة لموسكو. وعلى موازاة هذا الخط، طورت أذربيجان بالتالي خط أنابيب جديداً يصل بين باكو وسبسا في جورجيا. وقد دشن هذا الخط في مطلع سنة ١٩٩٩، وكانت سعته (حوالي ١٠٠٠٠٠ برميل باليوم) كافية في الوقت الحاضر لتأمين تصدير إنتاج شركة أذربيجان الدولية للعمل (AIOC). إلا أن الدرب إلى سوبسا ما تزال، مع ذلك، معرضة للخطر بفعل المشاكل المتعلقة بالأمن، كما يفعل عدم الاستقرار الكامن في جورجيا (مشاكل أوسيتي، وأبخازيا، وأوجاريا) [٥١]. فضلاً عن ذلك، إن هذا الدرب ينتهي في البحر الأسود، وهذا يطرح مشكلة عبور السفن البترولية في الإقليم التركي وتكون خاصة لرسم مرور إضافي[٥٢]، حيث تعمد تركيا إلى التحكم في تحديد معدل هذا الرسم البحري لأسباب إيكولوجية[٥٣] بيئية، وكذلك أيضاً لأسباب سياسية مرتبطة بمسألة مشروع الأنابيب اتجاه المرفأ التركي جيهان على البحر المتوسط .

ثم أن البدء باستثمار الموارد خارج الحدود الأوفشور – في أذربيجان يقتضي بناء خط آخر من أجل فك الحصار على إنتاجها المستقبلي. إن هذا الخط المسمى "خط الأنابيب الرئيسي" مهم إلى أقصى حد لأنه يتيح – في الأمد الطويل – فك الحصار – ليس فقط عن منتجات النفط والغاز من أذربيجان، بل وأيضاً من جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان وتركمانستان). ومن أجل تخليص المنطقة من السيطرة الروسية، فضلت تركيا – بدعم من الولايات المتحدة – بناء خط أنابيب طوله ١٧٣٠كلم بين باكو والمرفأ التركي جيهان على

البحر المتوسط وحسنة هذا الترسيم أنه يسمح بتفادي ليس أرض روسيا فقط بل وأيضاً أرض إيران، وبالتالي التفلت من رقابة إحدى الدولتين. وهذا الطريق يمكنه أيضاً تصريف منتوجات بترولية كازاكية وتركمانية منقولة من هذين البلدين بالناقلات أو بالأنابيب عبر بحر قزوين وصولاً إلى باكو.

وهكذا تستطيع أذربيجان وكذلك جورجيا أيضاً، المداورة، أي تغيير الإتجاه حسب المقتضى، في المنطقة من أجل نقل البترول نحو أوروبا ونحو المتوسط. هذا ما يقوي نفوذ تركيا والولايات المتحدة أيضاً على الصعيد الإقليمي. وبعد الكثير من التأجيلات والنكسات، ثم أخيراً التوصل إلى اتفاق توسطي حول إنهاء خط باكو – تبليسي – جيهان في اسطمبول في ١٨ تشرين ثاني ١٩٩٩ بين أذربيجان وجورجيا وتركمانستان وتركيا، بدعم من واشنطن [٥٤].

إن إبرام هذه الاتفاقية لم تحل مع ذلك كل المشاكل. فلكل دولة من دول الترانزيت لها مصالحها الخاصة التي لا تتوافق بالضرورة مع مصالح جيرانها. فجورجيا التي تبدو أكثر فأكثر كبلد مفتاح من أجل فك الحصار وتصريف المنتوجات القزوينية [٥٥]، طلبت إعطاؤها ٣% من البترول الترانزيت عبر أرضها أي ما يقارب من ٢٠٠٠٠ برميل يومي [٥٦]. وفرضت رسوم ترانزيت مرتفعة (٢٠سنت للبرميل) وتسعى إلى الحصول على تعويض مالي لقاء خسارة الأراضي التي يمر فيها بناء الخط. ويبدو أن هذه الشروط لم تعجب باكو [٥٧]. ولم يتم التوصل إلى حل لمسألة نفقات الترانزيت في البلدان التي يمر بها خط الأنابيب، وقد يخلق صعوبات في المستقبل. فضلاً عن ذلك أن التزام الدول في اسطمبول لم يحل المشاكل المرتبطة بالأمن. إن ترسيم هذا الخط يمر عبر بلدان غير مستقرة في العمق (كاراباخ، جورجيا، شرق الأناضول حيث يوجد مجموعات متنوعة من المعارضة الكردية). وبعض شركات البترول ما تزال أيضاً متمنعة خائفة، أمام التوظيفات الضخمة التي يتطلبها المشروع [٥٨]. فكلفة البناء قدرت بـ ٤٥ مليار دولار [٥٩].

إن تضاريس هذه المناطق المقطوعة يمكن أن تطرح مشاكل تقنية. فضلاً عن مشكلة رئيسية، تتمثل في كون المنطقة قد لا تحوي من البترول ما يكفي إنتاجه (حتى لو أضيفت إليه كازاخستان وتركمانستان) لتغطية استيعاب هذا الخط. (١,٥ مليون برميل يومياً الذي يصبح مربحاً بحسب البعض انطلاقاً من مليون برميل يومياً) ثم تأمين جدواه [٦٠] (مدخوليته). وقد لخص أحد الكتاب الوضع بالشكل التالي: "المسألة هي أنه ليتم إنشاء هذا الخط بنهاية ٢٠٠٤، فإنه يتعين أن ينقل مليون برميل نفط في اليوم من خارج مجال عمل

شركة أذربيجان الدولية (آيوك)".

ولكن ذروة حجم إنتاج آيوك كونسورتيوم تصل فقط إلى ٨٠٠٠٠٠ برميل في اليوم. وأحياناً بعد ٢٠٠٥. وأما عائدات المبيعات الأخرى Ventures من قطاع أوفشور أذربيجان، كانت في البداية الغاز، مما اضطر المسؤولين الأميركيين إلى التوجه نحو تركمانستان ثم كازاخستان للحصول على إضافات من أحجام البترول لجعل هذه الخطة تعمل. ولأن محصول تركمانستان من النفط والغاز الغني، ما يزال متواضعاً، فقد توجه الاهتمام نحو كازاخستان، حيث توجد آمال بأن يعطي القفر Shelf القزويني أحجاماً أكبر من ما يعطيه حقل النفط الضخم في تنجيز" [٦١].

في مواجهة هذه المشكلة فضلت شركة بريتش بتروليوم آماكو BP Amaco التي ما تزال تعتبر المشروع غير مجدٍ من الناحية التجارية، ترك مهمة تمويله للحكومتين التركية والأميركية.

على الصعيد الدولي، كانت ردة الفعل الأكثر عداءً لعقد اتفاق اسطمبول قد صدرت عن روسيا, فموسكو تعتبر بأن هذا الخيار معادٍ لها ولهذا سرعان ما نقلته على ما يبدو إلى باكو وإلى تبليسي [٦٢]. وروسيا ليست يائسة أن تسبق واشنطن وأنقرة بفضل التعجيل في بناء كونسورتيوم خط أنابيب بحر قزوين (CPC)، بين الحقل النفطي من تنجيز في كازاخستان إلى نوفوروسيسك، بناء خط نفط عبر داغستان بين باكو وذات المرفأ الروسي مما يقلل من جاذبية خط باكو – جيهان [٦٣].

إن المزاحمة من أجل السيطرة على طرق تصريف هيدروكاربور أذربيجان وجيرانها في وسط آسيا وحوض بحر قزوين لم تنتهي بعد. وموسكو لا تريد أن تسلم بمثل هذه السهولة الأرض إلى واشنطن وحليفتها تركيا. في خريف سنة ٢٠٠٠ عاد إلى المراقبين – مع ذلك أمل أكبر في ما يتعلق بتنفيذ نهائي للمشروع. ورغم هذه الإشارات التفاؤلية، فإنه ما يزال من المبكر معرفة ما إذا كان هذا الخط سينفذ في النهاية، بعد سنوات من الشك.

ب- كازاخستان:

٣٦- مشاريع أنابيب النفط من كازاخستان [٦٤].

حالة المشروع	الطول والأكلاف	الطاقة النقلية	بلد الوصول	المشاريع
المشروع يعدل في الأنبوب القائم حالياً نحو روسيا بزيادة عدد محطات الضخ والتسخين. بدأت أعمال التحديث سنة ١٩٩٩.	٦٩٥كلم. وتحديث الخط يقرب ٣٧،٥ مليون دولار	٠,٢١ مليون برميل يومياً قد تمتد إلى ٠,٣١	أتيرو (كازاخستان) إلى سمارا (روسيا)	أتيرو سامارا
بدأ التنفيذ بدء تشغيل المرحلة الأولى في تشرين أول سنة ٢٠٠١	٢٠٩٣كلم. ٢,٤ ملياردولار للمرحلة الأولى و ٤,٢ مليار للكل.	٠,٥٦ مليون برميل يومياً في المرحلة الأولى. ثم ١,٣٤ برميل /يوم في الحالة القصوى.	تنفيذ من تنجنر في كازاخستان إلى نوفوروسيسك في روسيا	خط أنابيب قزوين كونسورتيوم CPC
إتفاق حول دراسة قابلية التنفيذ سنة ١٩٩٨ من قبل رويال دوتش /شل/ شفرون/موبيل وكازاخستان	٦٠٠كلم حتى باكو. ما بين ٢ إلى ٤ مليار دولار حتى جيهان.	N/A	أكتو – باكو مع تمديد نحو جيهان	عبر قزوين خط ترانز قزوين
تاريخ إنهاء الأعمال المقترح ٢٠٠٥.	١٤٩٦كلم. ١,٢ مليار دولار	مليون برميل يومياً	كازاخستان تركمانستان إيران جزيرة خرج على الخليج الفارسي	خط كازاخستان تركمانستان إيران
إتفاق مبدئي	١٦٧٣ كلم. ٢,٥ مليار دولار.	مليون برميل يومياً.	كازاخستان تركمانستان أفغانستان غوادار في باكستان	خط نفط وسط آسيا
إتفاق وقع سنة ١٩٩٧ دراسة التنفيذ توقفت في أيلول ١٩٩٩ بفعل ضعف كميات البترول الكازاكي التي يمكن تصديرها في السنوات العشر القادمة.	٢٨٠٠كلم من ٣ إلى ٣,٥ مليار دولار.	٠,٤ مليون ثم ٠,٨ مليون برميل يومياً.	أكتوبنسك (كازاخستان) كزينحيانغ (الصين)	كازاخستان الصين

وكما أذربيجان، واجهت كازاخستان مشكلة تصريف إنتاجها البترولي والتي يبلغ إنتاجها المقدر بـ ٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً[٦٥] وأصبحت المنتج الثاني للبترول في دول الاتحاد السوفياتي السابق بعد روسيا التي أنتجت حوالي ٥,٩ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٩ .

إن مشكلة تصريف البترول الكازاكي إلى السوق الدولية هو أيضاً معقد. من حيث النظرية تقدم الجغرافيا مكنات كثيرة لفك الحصار أمام أستانا. حتى الآن ما يزال إنتاج البلد ينقل ترانزيا عبر الأرض الروسية. وخط التصدير الأكثر أهمية بالنسبة إلى كازاخستان يربط آتيرو وماجيستو في المنطقة الشمالية من بحر قزوين بروسيا. هذا الأنبوب أوزن – أوتيرو – سمارا ينقل ما يقارب من ٧٥% من الصادرات الكازاكية من البترول. وعلى هذا، في سنة ١٩٩٨ بلغت هذه الصادرات ٣٤٠٠٠٠ ب.ي. من هذا المجموع نقل ٢١٦٠٠٠ ب.ي. عبر الأنبوب Papeline منها ١٨٠٠٠٠ بأنبوب (Oleo due) أتيرو – سارانسك – سمارا. وإذا كانت قدرة هذا الأوليودوك تقدر بـ ٢٤٠٠٠٠ ب.ي. فإن الصادرات الكازاكية قد تأثرت بفعل الكوتا (نظام الحصص) التي فرضتها موسكو.

في سنة ٢٠٠٠، زادت الحصص. مع ذلك لتصل إلى ١٧٠٠٠٠ ب.ي. في حين أن البابلين قد حدث لتبلغ طاقته ٣١٠٠٠٠ ب.ي. والأولدوك الثاني المعد للتصدير هو خط كنكياك – أورسك، الذي ينقل البترول من غرب البلاد إلى روسيا. هذا الأوليودوك يربط أكتيوبنسك بالمصفاة الروسية في أورسك. وطاقته هي ١٣٠٠٠٠ ب.ي.[٦٦].

وعدا عن خطي الأنابيب الإثنين الموجودين. يربطُ كونسورتيوم الأنابيب القزويني (CPC) [٦٧] حقول نفط تنجيز وكارا – شاغاناك بالمرفأ الروسي في نوفوروسيسك الواقع على البحر الأسود. والطاقة الأساسية لهذا الأوليودوك قدرت بـ ٥٦٤٠٠٠ ب.ي. (مرحلة أولى مقدرة لمنتصف سنة ٢٠٠١) وتمكن زيادتها في سنة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ إلى ١,٥ مليون ب.ي. لقاء توظيف إجمالي مقدر بـ ٤,٥ مليار دولار [٦٨]. هذا المشروع تعرض لعدة تأجيلات. والعديد من المراقبين ما يزال يشكون فيه [٦٩]. إلا أن الأقسام الأولى لهذا الأنبوب سبق أن وضعت في الجانب الروسي من الحدود في أواخر تشرين ثاني سنة ١٩٩٩ والأشغال – الصعبة في بعض الأحيان – مستمرة رغم كل شيء. وقادة الكونسورتيوم CPC أعلنوا بأنه يتم إنجازه في أكتوبر سنة٢٠٠١[٧٠]. وتدعم روسيا بالطبع هذا المشروع [٧١].

وقد أعلن الوزير الكازاكي للشؤون الخارجية كاظم زيومارت طوكايف – الذي أصبح رئيساً للوزراء اليوم – لزميله التركي، خلال زيارة رسمية في تموز ٢٠٠٠، إن مشروع

الكونسورتيوم CPC هو في سلم أولويات كازاخستان (٧٢). ولم يستبعد الوزير الكازاكي – على كل حال– إمكانية إيجاد طرق أخرى لتصريف بترول كازاخستان. وهكذا ذكر إمكانية تعاون مع إيران، ولكي يظهر نفسه بالمظهر الحس، أعاد إلى الأذهان الدعم الكازاكي لمشروع باكو – جيهان (٧٣). وإذا كانت كازاخستان تأمل رسمياً بأن ترى تكاثر الدروب المتعددة أمام تصريف إنتاجها، إنما يجب أن نلاحظ، مع ذلك، بأن تنفيذ المرحلة الأولى من كونسورتيوم نفط كازاخستان CPC وكذلك تنامي أحجام (طاقات) خط آتيرو، سوف يقدمان لها طاقة تصديرية تقدر بمليون برميل يومياً. هذه الطاقة كافية في الحالة الراهنة من الإنتاج في البلد، وهي تثير بالتالي ليس فقط مسألة الحاجة إلى خط إضافي، بل وأيضاً إلى جدواه الاقتصادية.

من الناحية الجيوستراتيجية، إن مشروع الكونسورتيوم CPC المعد لربط كازاخستان بروسيا لا يسمح لأستانا بالتخلص من تبعيتها تجاه موسكو لجهة تصدير مواردها النفطية، فضلاً عن ذلك، وبما أن مشروع CPC ينتهي إلى نوفوروسيسك على البحر الأسود، فإن مشكلة اجتياز المضائق التركية تطرح نفسها كذلك. لذا يتوجب العثور على طرق جديدة ليس فقط من أجل تصريف كميات البترول التي تنوي أستانا إنتاجها في المستقبل، بل أيضاً لكي تتخلص من سيطرة روسيا. وتفضل الولايات المتحدة من جهتها أن ينقل البترول الكازاكي حتى باكو مما يتيح لكازاخستان التخلص من التبعية لروسيا أو إيران من أجل تصريف إنتاجها. وهناك حل يقوم على نقل البترول الكازاكي بالناقلات Barge نحو أذربيجان ثم بالقطار إلى المرفأ الجيورجي باطومي على البحر الأسود. والتقدير هو أن ٣٠٠٠٠٠ ب.ي. يمكن نقلها بهذا الشكل بكلفة تعادل الكلفة المقترحة في إطار الـ CPC (٧٤).

وارتأى البعض في الولايات المتحدة بناء خط نقل بحري عبر بحر قزوين بين كازاخستان وأذربيجان، مما يؤدي إلى استقلالية كازاخستان. ولكن، لا روسيا ولا إيران ترحبان بمثل هكذا مشروع يصدم مصالحهما الاقتصادية والسياسية. فيتوجب عدا عن ذلك التذكير بأن هذا الأوليوديك ترانز قزوين، لا يستطيع أن يكون قابلاً للحياة إلا بعد تنفيذ الطريق الرئيسي لتصدير هيدروكاربور أذربيجان، مما يحيل إلى المشاكل التي يعانيها هذا البلد. ويعتقد بعض المراقبين أن هذا العابر لحوض قزوين – إن هو رأى النور – لا يمكن أن يكون عملانياً إلا بعد عام ٢٠١٠، في حال تم تنفيذ مشروع الكونسورتيوم CPC يفقد هذا الأنبوب الذي يعبر القزوين جدواه على الصعيد الاقتصادي.

فضلاً عن ذلك، من الناحية التقنية قد يطرح تصدير نوعيات مختلفة من البترول

عبر ذات الأوليودوك بعض المشاكل. فالإنتاج الكازاكي أعلى من حيث نوعيته من إنتاج أذربيجان. فإذا تم مزجهما لنقلهما، فيمكن التعرض لخسارة نوعية وبالتالي خسارة مالية بالنسبة إلى آستانا. هذه المشكلة، كذلك مشكلة الرسوم وأكلاف الترانزيت، يجب أن تكون موضوع تفاوض بين العاصمتين.

وأخيراً إن النتائج الأولى لحملة الاستكشاف في حقل أوفشور كاتساغان الواقع على بعد ٧٥كلم من جنوب شرق آتيرو على بحر قزوين، بعثت من جديد مشكلة طرق التصريف فالكونسورتيوم OKIOC (شركة أوفشور كازاخستان الدولي للعمل) [٧٥] أعلن بصورة رسمية في ٢٤ تموز ٢٠٠٠ أنه اكتشف بترولاً من نوعية جيدة وكذلك الغاز في إطار حملته الاستكشافية لبنية كاشاغان الشرقية. وتعلق الأمر بأول اكتشاف للبترول في أوفشور منطقة كازاك في بحر قزوين. وكان على أوكيوك متابعة حملتها الاستكشافية أواخر العام ٢٠٠٠، على أن تزور هذه المرة تربة كاتساغان – غرب الواقعة على بعد ٤٠كلم من البنية الشرقية من الحقل، إلا أن الكونسورتيوم التزم الحذر فيما خص حجم الاحتياطيات التي يمكن أن تحتويها هذه التربة. والتقدير الدقيق لكمية البترول الموجودة في هذا الحقل لا يمكن تقديرها قبل سنة٢٠٠٢ إلا أن الحكومة الكازاكية لم تلتزم جانب الحيطة والحذر اللازمين. إذ أعلن الرئيس نازار باييف، بمناسبة زيارة رسمية إلى موقع الحفر من قبل أوكيوك، عن اكتشاف احتياطي كبير من البترول على يد الكونسورتيوم في حين أن رئيس كازاك أويل نورلان بالجيمباييف قدر الاحتياطي البترولي في الحقل بـ ٧ مليارات طن من البترول على الأقل [٧٦].

وقدرت مصادر أخرى قازاقية احتياطات الحقل بأكثر من ٥٠ مليار برميل، أي بما يفوق كثيراً احتياطات حقل تنغيز، الذي قدرت احتياطياته القابلة للإستغلال بستة مليارات برميل. وإذا تحققت هذه الأرقام، فمعنى ذلك أنه ثاني حقل نفط في العالم، متخلفاً فقط، من حيث الأهمية، عن الحقل الداخلي Onshore، حقل غوادار في العربية السعودية، الأمر الذي حمل الرئيس القازاقي على القول أن بلاده في سنة ٢٠١٥ يمكن أن تنافس الرياض [٧٧].

ولكن الأمر ما يزال يتعلق بالتوقعات فقط. فالضجة الإعلامية الصاخبة التي ظهرت واضحة في الصحافة منذ ١٩٩١، تحض على الحذر فيما يتعلق بالأهمية الحقيقية للاحتياطيات، خاصة وأن هذه الإعلانات تأتي في لحظة كان فيها الرئيس "نازارباييف" مشغول البال بدعوى قضائية مقامة في الولايات المتحدة تتعلق بتبييض أموال متأتية من رشاوى دفعتها شركات بترولية أميركية من أجل إسناد امتيازات إليها [٧٨] والرؤى "المشجعة"

لهذا الحقل، بحب التعابير الأكثر حذراً الصادرة عن أوكيوك okioc، تعيد طرح مسألة خط الأنابيب الرئيسي للتصريف، وكذلك مسألة أهمية الاحتياطيات البترولية لحوض قزوين ضمن الميزانية الطاقة العالمية [٧٩].

إن اكتشاف إحتياطيات مهمة في كاشاغان تقوى، بالطبع، الاهتمام ولكنها أيضاً تؤجج المنافسة بين مختلف الفعاليات من أجل السيطرة على المنطقة. فضلاً عن ذلك، فيما يتعلق بموضوع التصريف، تبحث واشنطن وشركاؤها في المنطقة عن مصادر إضافية للتزود بالبترول لتؤمن التغطية السلعية لـ أوكيودوك باكو–جيهان. وليس من المؤكد أن تكون أوكيوك okioc قادرة على تطوير هذا الحقل الجديد بسرعة بحيث يسمح لبترول كاشاغان أن يملأ الخطين. ومع ذلك سوف تحاول واشنطن أن تقنع آستانا بأن بترولها ضروري لتشغيل خط باكوجيهان. وحتى قبل التأكيد الرسمي لأهمية اكتشاف أوكيوك في كاشاغان، وخلافاً للحذر المعلن من قبل بعض الشركات البترولية التي تستمر في الشك في جدوى المرور التجاري للمشروع، فإن وزارة الخارجية الأميركية تشير إلى أنها سوف تسهل تنفيذ أوليودوك بين باكوجيهان [٨٠]. وتبقى من جهتها تفضل الكونسورتيوم البترولي القزويني cpc تجنباً لفقدانها السيطرة على هذه الاحتياطيات الجديدة.

وبدا الضغط الروسي محسوساً على كازاخستان حتى قبل التأكيد الرسمي من قبل أوكيوك okioc على وجود احتياطيات نفطية في كاشاغان. وعلى هذا صرّح كريستنكو نائب رئيس الوزراء بأن "موقف روسيا الثابت من موارد بحر قزوين يقضي بإشراك كل دول المنطقة في اقتسام المنتوج من دون تقسيم الأرض إلى قطاعات وطنية" [٨١]. والإنذار واضح بفعل الغموض المحيق بالنظام الحقوقي لبحر قزوين، وأيضاً بفعل موقع الحقل البترولي الذي قد يكون متداخلاً مشتركاً بين الحدود البحرية لدولتين. وقد تستطيع موسكو مقارعة آستانا حتى في ملكية هذا الحقل البترولي المحتمل. إن اكتشاف كاشاغان يوشك في جميع الأحوال أن يقوى أهمية المنطقة في عيون موسكو. والاهتمام البادي مسبقاً من قبل بوتين بالمنطقة القزوينية لا يمكن إلا أن يتنامى في المستقبل. والتنافس بين الدول من أجل السيطرة على طرق التصريف ما يزال في بدايته.

ثم أن أستانا تمتلك أيضاً مكنات أخرى لفك الحصار.ففي سنة ١٩٩٧ عقدت كازاخستان اتفاقات مع شركة الصين الوطنية البترولية (CNPC) تنص على بناء خطين (أوليدوك) لنقل البترول. فقد تعهدت بكين ببناء خطين [٨٢] نفطيين. الأول ينقل البترول الكازاكي نحو الصين. وقدرت كلفة هذا المشروع بـ ٣,٥ مليار دولار [٨٣]. والثاني وطوله

٢٥٠كلم، وتمده أيضاً شركة الصين الوطنية البترولية (CNPC) لربط حقل أوزن بإيران عبر تركمانستان [٨٤]. ويفترض بدء العمل بهذين الخطين بصورة رسمية، سنة ٢٠٠٢. والكلفة الإجمالية للتوظيفات الصينية، في كازاخستان (عملية الاستخراج والنقل البترولي) قدرت من قبل الرئيس نازاباييف بـ ٩,٥ مليار دولار. والأمر يتعلق بأكبر توظيف خارج الصين، قامت به الصين [٨٥]. ووُضِعت ثلاثة ترسيمات متعلقة بالأنبوب الذي يصل الأرض الكازاكية بالصين:

١. طريق الشمال طوله ٢٨٠٠كلم ويربط بين آتيرو، طاسكودوك، كانجياك، كومكول، كاراكون، أطاسو ودروشبا. ومن مزايا هذا الطريق القدرة على استعمال أنبوب طوله ٦٧٠كلم يربط بين كومكول وكاراكون وأطاسو ويمتد بالقرب من طرق المواصلات البرية والسككية.
٢. الطريق الوسطى تمر من جهتها بالقرب من آتيرو وطاسكودوك وشاهنازهول، كومكول، كاراكون، نهيانتوب، فورمانوفكا، أكسويك، باكاناس، مولالي، أكتوجي ودروزبا. وتشتمل على خطي أنابيب: كوسكول – كاراكون – زهيانتوب، الذي سبق تنفيذه على طول ٤٠٠كلم. وهكذا يمكن نقل البترول الكازاكي كذلك الروسي، عبر هذا الخط نحو الصين.
٣. الطريق الجنوبي تصل بين زوهانتوبي وبين الأشاكو على طول تشينكانت – تاراز – شو – ألمانتي – مولالي – أكتوغي – دروزاهبا. وأوليودوك بين زوهانتوب وتشيمكانت(٣١٠ كلم.) يمكن أن يستخدم ولكن الوصلة بين تشيمكانت وطاراز، تجتاز أراض جبلية، مما يجعل المشروع، ليس صعباً على التنفيذ فقط، بل وصعباً أيضاً على الرعاية والصيانة [٨٦].

منذ١٩٩٧ لم يحصل تقدم في تنفيذ هذين المشروعين. في أيار ١٩٩٩ أعلنت الشركة الوطنية لبترول الصين cnpc بأنها سوف تسرّع بناء الخط بين كازاكستان والصين وأن ٥٠٠كلم قد سبق وأنجزت من الجهة الصينية. [٨٧] أضاف "وو ياون" نائب رئيس الشبكة الوطنية لبترول الصين (cnpc) أنه:"بعد إنجاز هذا ان بعد ثماني سنوات، يتوقع منه أن ينقل ٢٥ مليون طن من النفط من كازاخستان إلى الصين، سنوياً [٨٨]. إنما يبدو أن هذا التصريح كان مخصصاً لتطمين الحكومة الكازاكية بشكل خاص. ومع ذلك فقد كررته وأكدته السلطات الصينية، بمناسبة زيارة الرئيس "نازار باييف" إلى

الصين في تشرين الثاني ١٩٩٩، الأمر الذي أعاد بعث الأمل لدى السلطات الكازاكية في حين كانت الشركة cnpc قد وضعت المشروع على نار خفيفة في آب ١٩٩٩. ومع ذلك يلف الغموض الأشد الوضع الحقيقي لهذا المشروع.

فالقليل القليل من التقدم قد تم تحقيقه فيما يتعلق الأوليودوك المخصص لربط كازاخستان بإيران عبر تركمانستان. ويمكننا بالتالي أن نتبين من هذا صعوبات التمويل التي جابهت الشركة CNPC. ويمكن أيضاً التساؤل حول الإرادة الحقيقية لدى بكين تجاه المشروع. فالمشاريع التي تدخل فيها إيران تصطدم فعلاً بمعارضة واشنطن ويمكن الظن بأن هذا العنصر يشكل كابحاً جدياً للإرادة الصينية. فضلاً عن ذلك. ألم يسبق للصين أن قررت بأن مصالحها تدفعها في الواقع إلى التزود انطلاقاً من الخليج الفارسي بكلفة أقل، ودونما الاضطرار إلى توظيف مبالغ ضخمة من أجل تنفيذ هذا الخط [٩١].

وقد تكون شركات البترول الصينية، مع ذلك، مهتمة بإمكانية تطوير عمليات السواب (المقايضة) فيما بين دول حوض بحر قزوين وإيران. فالشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC وسينوبك (SINOPEC) دُعيتا من قبل إيران من أجل تشكيل كونسورتيوم لإقامة خط أنابيب طوله ٣٩٢كلم بين المرفأ الإيراني نيكا ومصافي منطقة طهران. ويسمح هذا الخط لبترول كازاك، وكذلك بترول أذربيجان تغذية شمال إيران، كما يمكنهما تصدير كمية معادلة من البترول الإيراني – لحساب الشركتين، انطلاقاً من جزيرة خرج في الخليج الفارسي. وتتطلع طهران إلى عمليات مقايضة (سواب) لما يعادل ٤٣٠٠٠٠ برميل يومي (في الوقت الحاضر تقوم عمليات (سواب) تقودها إيران، تتناول كميات قليلة من البترول). وبتوظيف ضئيل، تستطيع الصين – في الواقع – ممارسة رقابة على صادرات كازاخستان باتجاه الشرق والجنوب [٩٣]. هذا المشروع، البطيء التحقيق، لقي دفعاً جديداً في آذار ٢٠٠٠ بفضل توقيع اتفاق مع الحكومة [٩٤]. وما زالت هناك مشاكل تتعلق بتمويل العملية [٩٥].

في حالة انتهاء هذا المشروع بالخروج إلى حيز الوجود، فإن تنفيذه قد يحول قسماً من بترول كازاخستان عن مشروع باكوجيهان مما يتعارض بالمقابل مع الأهداف الأميركية. والعداء الأميركي لهذا المشروع يجعله ضعيفاً. فضلاً عن ذاك أن برنامج مقايضة – جرى سنة ١٩٩٦ مع كازاخستان قد فشل بفعل عجز طهران عن معالجة النسبة العالية من الكبريت في البترول الكازاكي. ويعتقد بعض المراقبين – مع ذلك – أن إيران تشكل أفضل طريق تصريف لبترول حوض بحر قزوين وأن عمليات المقايضة هذه يمكن أن تتوسع دونما توظيفات لتصل إلى ٦٠٠٠٠٠ برميل في اليوم وحتى إلى ٨٠٠٠٠٠ [٩٦]. وإذا نفذ خط

أنابيب النفط نحو إيران تكون أستانا وباكو قد عثرتا على وسيلة لتقليص النفوذ الروسي. وكُشف أخيراً عن أن تصدير البترول الكازاكي عبر السكك الحديد ممكن باتجاه جمهورية الصين الشعبية. في سنة ١٩٩٩ صدرت كازاخستان – على هذه الصورة – ٥٠٠٠٠٠ برميل يومي نحو الصين عبر السكك الحديدية. وقد جربت شركة تنجيز شفرويل أيضاً نقل بترولها عبر السكة الحديدية باتجاه الصين ويمكن رفع الصادرات من البترول الكازاكي نحو بكين إلى حدود ٩٥٠٠٠ برميل يومياً في المستقبل. إلا أن مثل هذه الكمية لا تشكل إلا جزءاً بسيطاً جداً من أصل ٤,٣ مليون برميل – يومي تستهلكها بكين. ومع ذلك إذا كان على الكميات أن تزاد فإن بناء أنبوب (أوليدوك) يبدو مكسباً من الناحية الاقتصادية[٩٧].

٣٧- مشاريع الطرق المتفادية البوسفور من أجل تصدير بترول بحر قزوين العابر – ترانزيت – عبر البحر السود[٩٨]

حالة المشروع	التوظيف	الطول	السعة	الطريق	المشاريع
بناء مقترح لسنة ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ على أن يكمل سنة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥	١,١٣ مليار دولار	٩٠٠كلم	٧٥٠٠٠٠ب/ي يمكن الوصول إلى مليون ب/ي.	مشروع أمبو من بورغان (بلغاريا) إلى فلور (ألبانيا).	خط عبر البلقان: بلغاريا، مقدونيا ألبانيا، أمبو
إتفاق أساسي عقد سنة ١٩٩٧ بين بلغاريا واليونان وروسيا	٨٠٠ مليون دولار.	٣٢٠كلم	٦٠٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠٠ ب/ي	بورغاس (بلغاريا) إلى ألكسندرو – بوليس (اليونان).	خط أنابيب عبر البلقان

الدراسة التنفيذية انتهت آخر ١٩٩٩. آني (ENI) الإيطالية وقعت عقداً تعاونياً مع رومانيا في شباط ١٩٩٨ من أجل مشروع سيل (SEEL)	ما بين ١,٢ و ١,٦ مليار دولار.	١٣٧٥كلم	٦٦٠٠٠٠ ب/ي	كونستانزا (رومانيا) تريستا (إيطاليا) توجه محتمل قد يتضمن أوميسالج (كرواتيا).	خط أنابيب كونستانزا إلى تريستا CTPL نسخة إيطالية رومانية من المشروع المسحي. خط جنوب شرق أوروبا (SEEL)
إن الوصلة الأخيرة من يوزهني قرب أوديسا قد تمت بنسبة ١٥% و ٧٥% من البابلاين قد بنيت مع نية إنهائه في سنة ٢٠٠١.	٤٠٠ إلى ٤٥٠ مليون دولار من أجل البابلاين والخط النهائي.	٦٦كلم	١٨٠٠٠٠٠ب/ي مع طاقة تقوي يمكن توسيعها إلى ٦٠٠٠٠٠ ب/ي	أوديسا إلى برودي، يمكن وصله مع خط دروزباه إلى آداموا إلى زاستاوا (بولونيا) أو شويشات (النمسا).	أوكرانيا–أوديسا بروديغداسك

ج- تركمانستان:

خلافاً للدول الأخرى في حوض بحر قزوين التي تمتلك البترول بصورة رئيسية – تمتلك تركمانستان بصورة أساسية احتياطي غاز. على الصعيد البترولي، بلغت احتياطاتها المؤكدة ١٠٠ مليون طن، مما يمثل أقل من ٠,٥% من مجمل الاحتياطي العالمي. ومنذ استقلال البلد، تراجع الإنتاج البترولي بقوة. ومع ذلك، ابتداء من ١٩٩٦، انقلب الميل وشوهدت عودة (إلى البترول). ففي حين كان الإنتاج ٨٥٠٠٠ ب/ي، ارتفع الإنتاج إلى ١١٩٠٠٠ ب/ي سنة ١٩٩٩. إن تزايد هذا الإنتاج أتاح لعشق آباد التطلع إلى تصدير الزيادة في بترولها.

إن المشكلة الرئيسية التي يصطدم بها تطوير الصناعة البترولية التركمانية هي

مشكلة تصريف الإنتاج. في تموز ١٩٩٨ وبفضل نظام المقايضة، بدأت عشق آباد تصدير قسم من بترولها الفائض نحو المرافئ الإيرانية. إلا أن الكميات المسلمة قليلة الأهمية، إن احتياطيات تركمانستان البترولية لا يمكن حقاً استثمارها ما دامت مشكلة التصريف قائمة.

في مجال الغاز، إن مكنات عشق آباد هي أكثر تأثيراً. وبحسب المجلة الاحصائية من قبل بريتش بتروليوم آموكو (BP Amoco)، يحتوي الباطن الأرضي التركماني على احتياطي غازي هو في المرتبة الحادية عشرة من احتياطي الغاز العالمي، أي ٢,٨٦ بليون متر مكعب من الاحتياطي المؤكد سنة ١٩٩٩ [٩٩]. إن الحقول الغازية الأكثر أهمية في البلد تقع في حوض آموداريا. إن الحقل الغازي الجبار في بلدة آباد – دونمز الواقعة في جنوب البلد قرب الحدود الإيرانية يحتوي لوحده نصف احتياطي الغاز في تركمانستان. وبقية الاحتياطيات الغازية في البلد تتجمع في منطقة مرغاب حيث نجد الحقل الغازي الضخم ياشلار. ففي حين بلغ الإنتاج الغازي السنوي في تركمانستان حوالي ٩٠ مليار متر مكعب أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه تقلص بشدة ابتداء من الاستقلال حيث وصل إلى أدنى مستوياته سنة ١٩٩٨. وهو ١٣ مليار متر مكعب، قبل أن بعود فيرتفع سنة ١٩٩٩ ليصل إلى نتيجة قدرت بـ ٤٤,٧ مليار متر مكعب. وأعلنت شركة "تركمان – نفط – غاز" أن الإنتاج يستطيع أن يبلغ ٤,٦٥ مليار متر مكعب لسنة ٢٠٠٠.

إن تدني الإنتاج المدون سنة ١٩٩٧ و ١٩٩٨ يمكن أن يعزى إلى توقف تسليمات الغاز التركماني إلى أوكرانيا التي لا تستطيع الإيفاء بديونها وكذلك إلى نفقات الترانزيت التي أوقعت الخصومة بين تركمانستان وغاز – بروم، وهي الشركة الروسية التي تحتكر امتياز نقل الغاز في روسيا. وإذا أمكن التوصل إلى اتفاق مع هذه الشركة، في آخر ١٩٩٨، فإن مشكلة العسر المادي الأوكراني وكذلك عسر الزبائن الآخرين في فضاء مجموعة الدول المستقلة (CEI) يظل العائق الرئيسي ضد عودة العلاقات الاقتصادية بين تركمانستان والجمهوريات الأخرى (المنبثقة) عن الاتحاد السوفياتي السابق [١٠٠]. وتبقى تركمانستان محتاجة إلى تصريف إنتاجها. وبسبب الصفة الصحراوية لقسم كبير من البلد، وكذلك ضعف ركيزتها الاقتصادية، فإن استثمار مواردها الغازية يشكل بالنسبة إلى عشق أباد الشرط الأساسي لتطويرها الاقتصادي.

إن الصناعة البترولية والغازية تحتل بالفعل مكانة مهمة جداً في الإنتاج الزراعي التركماني. إن صادرات الغاز تحتل لوحدها بالتالي ما يقارب من ٤٠% من مجمل الصادرات في البلد. فعدا عن القطن، يرتبط الاقتصاد في قسم كبير منه بتصدير هذه المادة.

والنتائج الاقتصادية المدونة منذ الاستقلال هي حصيلة ضعف البلد تجاه تموجات صادرات الغاز. إن تراجع الناتج القومي القائم (pnp) المدون سنة ١٩٩٧ يتطابق مع توقف تسليمات الغاز التركماني لجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق من جرّاء الخلاف مع شركة غاز بروم، في حين أن الانتعاش القومي الملحوظ سنة ١٩٩٩ يجب أن يسجل نتيجة تزايد مبيعات الغاز إلى روسيا وإلى إيران، وكذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية.

٣٨- الاحتياطي المؤكد من الغاز في العالم[١٠٢]

النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	احتياطي مؤكد من الغاز سنة ١٩٩٩ (بليون م^{3})	البلـد
٣٢,٩	٤٨,١٤	روسيا
١٥,٧	٢٣	إيران
٠,٦	٨,٤٩	قطر
٤,١	٦	الإمارات العربية المتحدة
١	٥,٧٩	العربية السعودية
٥,٢	٤,٦٥	الولايات المتحدة
٣,١	٤,٥٢	الجزائر
٢,٨	٤,٠٤	فنزويلا
٢,٤	٣,٥	نيجيريا
٢,١	٣,١١	العراق
١,٩	٢,٨٦	تركمانستان

٣٩- الإنتاج الغازي والصادرات من منطقة حوض بحر قزوين السنة)[١٠٣].

سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (مليارات الأمتار المكعبة في

تقدير صادرات ٢٠١٠ الصافية	تقديرات صادرات ٢٠٠٠ الصافية	الصادرات الصافية سنة ١٩٩٠	إنتاج محتمل ٢٠١٠	تقديرات إنتاج سنة ٢٠٠٠	إنتاج ١٩٩٠	البلـد
١٤,١	٠	-٧,٧	٣١,٢	٦,٢	٩,٩	أذربيجان
٩,٩	١,٤	-٧,٢	٣١,٢	١٠,٧	٧,١	كازاخستان
٥,٧	٢,٨	٢,٩	٦٨	٥٦,٦٥	٤٠,٧	أوزباكستان
٩٣,٥	٣٣,١	٧١,٩	١١٠,٥	٤٦,٥٦	٨٧,٨٠	تركمانستان

٤٠- *أنابيب الغاز المقترحة بالنسبة إلى الغاز التركماني*[١٠٤]

تاريخ المشروع	التوظيف	السعة والطول	الطريق	المشاريع
بدأ العمل به في شهر ك١ ١٩٩٧	١٩٠ مليون دولار تصل سنة ٢٠٠٥ ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار.	٢٠٠كلم. ٤ مليار م^{٣} إلى كرت كو (إيران) في السنة وقد يصل إلى ٨ – ٩,٩ مليار م٣ سنة ٢٠٠٦. ولكن التوسع المقترح إلى حدود ٢٢ مليار م٣ في السنة سنة ٢٠٠٥ ٩ – ٣١,٢ مليار م٣ بالسنة سنة ٢٠١٠.	كوربدج تركمانستان	تركمانستان إيران
مشروع مقترح	١,٢ إلى ١,٥ مليار دولار.	N/A في الأصل ١٩,٩ مليار م^{٣} في السنة قد يوسع إلى ٥١,٥٩ مليار م^{٣} في السنة.	سيراخس تركمانستان إلى طهران إيران	تركمانستان إيران
دراسة إمكانية التنفيذ حققتها رويال دوتش شل (خطة محفوظة).	٣,٨ إلى ٤ مليار دولار.	٢٨,٣ مليار م^{٣} في السنة.	شاتليك (تركمانستان) غورغان تبريز (إيران) دوغوبابازيت أرضروم (تركيا)	تركمانستان إيران تركيا
يستخدام النظام الروسي أنبوب غاز دوك لتنفيذ اتفاق عُقِد مع تركمانستان لزيادة صادراتها لتصل إلى ٥١–٥٩ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦.	N/A يستخدم أنابيب قائمة موجودة.	N/A مليار م٣ ٩٩,١ في السنة.	تركمانستان كازاخستان روسيا	آسيا الوسطى روسيا أوروبا

دراسة قابلية التنفيذ أولية قامت بها **PSG** وشل. تنتهي عملياً قبل ٢٠٠٦. في حزيران ٢٠٠٠ أعلنت برشتل التوقف عن ملاحقة دفع المشروع إلى الأمام.	٢ إلى ٣ مليار دولار	١٦٩٥كلم ٣١,٢ مليار م٣ في السنة.	تركنباش (تركمانستان) – باكو أذربيجان – أرضروم (تركيا).	غازدوك عبر حوض قزوين **TCGP**
إتفاق مبدئي بين تركمانستان–باكستان – أفغانستان – وأوزباكستان ولكن مشكلة التمويل قائمة بسبب الوضع في أفغانستان.	١٩,٨ مليار م٣ في السنة. ٥٠٠ مليار دولار وصولاً إلى الهند.	١١٢٦كلم وصولاً إلى ملتان في باكستان. ١,٩ مليار دولار إلى باكستان ثم إلى ٦٤٣كلم وصولاً إلى الهند.	حقل غاز دولت أباد أويشلار (تركمانستان) إلى باكستان مع توسيع محتمل نحو الهند.	سانتغان
دراسة التنفيذ قامت بها أكسون ومينسويشي وشركة البترول الصينية **CNPC**	٢٨٣ مليار م٣ في السنة. ١٠ مليار دولار وأكثر إذا توسع نحو اليابان.	٨٠٤٥كلم وأكثر توسيعاً نحو اليابان.	تركمانستان ترنجانع (الصين مع احتمال التوسيع وصولاً إلى اليابان).	غازودك نحو الصين.

وكما هي حال كازاخستان وأذربيجان، المشكلة الرئيسية التي يجب أن تواجهها تركمانستان هي مشكلة تصريف إنتاجها إلى السوق الدولية، مع وجود عائق إضافي هو أن اقتصاد الغاز هو أقل سهولة من اقتصاد البترول [١٦٥]. نظراً إلى الغياب الحالي لطرق التصريف الأخرى، فإن غاز عشق أباد يجب أن يسلك أنابيب الغاز الروسية التي تتحكم بها شركة غاز بروم. إن الخلاف مع موسكو حول الكوتا والأسعار التي تفرضها على ترانزيت الغاز التركماني، وكذلك حالة العسر لدى الزبائن المتعاملين مع تركمنستان، كل ذلك وضع البلد في حالة اقتصادية ضعيفة للغاية. سنة ١٩٩٨، وبسبب خلافاتها مع شركة غاز بروم رأت عشق أباد أن صادراتها من الغاز قد تدنت إلى ٢٦% بالنسبة إلى السنة السابقة. وكان عليها أن تعثر على تسوية تكتيكية مع روسيا مع محاولة تطوير طرق أخرى لصادراتها الغازية حتى تتخلص من سيطرتها وفتحت ثغرة صغيرة سنة ١٩٩٧. وبالفعل، ومنذ شهر كانون أول من لسنة ١٩٩٧ وصدّرت تركمانستان غازاً متأتياً من حقلها في كوربدج نحو منطقة غورغان في إيران بفضل غاز دوك طوله ١٩٣كلم. وكان أول درب للتصريف يتفادى روسيا. وصدّرت ملياري متر مكعب من الغاز سنوياً نحو إيران عن هذا الطريق من

أجل الاستهلاك الداخلي في إيران. ومنذ تشغيل هذا الأنبوب، صدّرت إيران حوالي ٣،٦ مليار م٢ من الغاز.

ورغم هذا الاختراق، يصطدم إمكان وجود طريق تصريف الغاز التركماني عبر إيران، بواقع أن طهران هي منافس مباشر لعشق آباد. ومهما كان السوق المقصود (تركيا أو باكستان) يتخذ الغاز التركماني العابر ترانزيتياً عبر إيران مكان الغاز الإيراني. ومن الأكسب لطهران أن تنتج وأن تصدر غازها هي وأن تستهلك الغاز التركماني. وهذا التدبير يصلح أيضاً بالنسبة إلى غاز بروم. فالشركة الروسية قليلة الاستعداد لمقاسمة السوق الأوروبية مع تركمانستان. ومنذ ١٩٩٤، قامت بتوجيه صادرات عشق آباد إلى أسواق أقل يسراً من أسواق الاتحاد الأوروبي – وبصورة خاصة نحو السوق الأوكرانية – مقلصة بذلك مصاعب المالية بسبب تخلف كبيف عن الدفع. في مجال الغاز ليس لطهران مصلحة حقيقية أيضاً في التعاون الطويل الأمد مع تركمانستان، إلا فيما يتعلق بالتزود بأقل كلفة لمدن في شمالي البلاد. ضمن هذا المنظور، إن كميات الغاز التركماني التي يمكن أن تعبر إيران متقلصة للغاية ثم أن طهران ليست مقبولة من واشنطن. فالولايات المتحدة المصممة على الاستمرار في عزل الجمهورية الإسلامية تشجع عشق آباد على الانضمام إلى جمهورية أذربيجان وكازاخستان لتطوير محور طاقوى شرقي غربي متفادياً بآنٍ واحدٍ روسيا وإيران.

وعلى هذا وعدت الحكومة الأميركية بتطوير مشروع أنبوب غاز (غازدوك) بحري عبر بحر قزوين بين تركمانستان وأذربيجان. ويجتاز هذا الغادزوك فيما بعد جورجيا قبل أن ينتهي في السوق التركية. وتم توقيع تصريح نوايا بهذا الشأن أثناء انعقاد اجتماع اسطمبول في ١٨ تشرين ثاني ١٩٩٩ (١٠٦). وقدرت طاقة هذا الغازدوك بـ ١٦ مليار متر مكعب في السنة تمكن زيادته إلى ما بين ٢,٥ و ٣,٣ مليار دولار. وتنفيذه يثير عدة مشاكل، خاصة مشكلة الكوتا التي يجب إسنادها لجميع البلدان المشاركة. وتعتزم أذربيجان تصدير الغاز من مناجمها في شاه دنيز. وعلى هذا طلبت إعطاءها ٥٠% من كمية الغاز المنقولة بواسطة الغازدوك. واعتبرت تركمانستان من جهتها أن هذه الطلبات هي غير معقولة (١٠٧). إن اكتشاف حقل شاه دنيز – والذي قدرت احتياطياته بين ٤٠٠ إلى ٧٠٠ مليار م٣، يحول أذربيجان حقاً إلى مصدر للغاز محتمل، وبالتالي إلى منافس مباشر لتركمانستان (١٠٨).

وقد سبق لشركة (BP Amoco) (آموكو) التي تدير الكونسورتيوم الدولي المشرف على هذا الحقل – إن أعلنت أنها تنوي تسليم الغاز إلى تركيا في سنة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ضمن شروط مماثلة لشروط تركمانستان في الزمن وفي الكمية, وتعتزم هذه الشركة تطوير

غازدوك بين أذربيجان وتركيا يمر عبر جورجيا. والمشروع طوله ألف كلم قدرت كلفته بمبلغ ١,٥ مليار دولار (١١١). وبحسب تقديرات ستاتول، عضو كونسورتيوم شاه دنيز، تستطيع أذربيجان – بالتالي تسليم ما يقارب من ٦ إلى ٣٠ مليار متر مكعب إلى تركيا و ١٠ إلى ٢٠ مليار م٣ إلى جنوب شرقي أوروبا سنة ٢٠٢٠.

من حيث الإمكان تستطيع باكو أن تغذي أيضاً جنوب روسيا وجورجيا. وفي تموز ٢٠٠٠، عقدت شركة سوكار SOCAR اتفاقاً مع الشركة الجيورجية جيورجيان أنترناسيونال غاز كوربورايشن، يحدد المبادئ العامة لتسليم غاز من شاه دنيز إلى تركيا بواسطة غازدوك يجتاز أرض جورجيا (١١٣). وإذا لم يتم رفض الخيار عبر قزوين، حكماً من قبل المسؤولين الأذريين، فإنه في جميع الأحوال ينقل إلى المرتبة الثانية بالنسبة إلى باكو. إن غاز أذربيجان يوشك إذاً أن يحتل قسماً من المكانة المعطاة – في الأصل – لغاز تركمانستان في المخطط شرق – غرب المتخيل من قبل واشنطن. وإذا عزمت عشق آباد على متابعة مشروع الغازدوك عبر بحر قزوين، وهو أمر غير مؤكد، بسبب تردد الرئيس نيازوف حول هذا المشروع (١١٤). – فإنه يضطر بدون شك إلى التفاهم مع باكو، في حين أن العلاقات بين البلدين تعاني من سقم من جراء خلاف بينهما على الأرض متعلق بحقول الأوفشور في بحر قزوين. وعدا عن هذه المنافسة الجديدة من قبل باكو، والتأخير المنسوب إلى تأجيلات الرئيس التركماني، يصطدم مشروع غازدوك عبر قزوين أيضاً بمصالح روسيا وإيران. وكما ذكر سفير إيران في موسكو في حزيران ٢٠٠٠ أن مسألة الهيدروكاربون عبر بحر قزوين يجب حلها وفقاً للأسباب الاقتصادية وليس وفقاً للبواعث السياسية (...). وتعارض إيران وروسيا بشكل قاطع بناء خط أنابيب عبر بحر قزوين – يمر في قاع البحر من أجل نقل الغاز إلى أوروبا عبر أذربيجان وتركيا. ووفقاً لكل المعايير تبدو الطريق الإيرانية أكثر ملاءمة ويجب إذن عدم تجاهلها (١١٥). في مواجهة الإرادة السياسية لواشنطن وأنقرة في تفضيل طريق تصريف للغاز التركماني يتفادى أراضي الدولتين. ردَّت إيران وروسيا بتطوير استراتيجية القصد منها ضرب الأسس الاقتصادية لمشروع عبر بحر قزوين المدعوم من قبل الأميركيين. وعلى هذا عقدت غازبروم، في كانون أول ١٩٩٩ اتفاقاً مع تركمانستان يتناول شراء ٢٠ مليار متر مكعب من الغاز التركماني سنة ٢٠٠٠ (١١٦). في حين أعلنت طهران وعشق آباد عن عزمهما على زيادة تصدير الغاز التركماني عبر توسيع طاقة الغازدوك الذي يربط غورغام بكوربيدج (١١٧). وبهذا تستطيع تركمانستان تصدير حوالي ٥ مليارات م٢ من الغاز نحو إيران سنة ٢٠٠٠. وبالإمكان أن تصل الصادرات إلى ما يقارب ١٣ مليار م٣

من الغاز في السنة [١١٨].

فضلاً عن ذلك، في أيار ٢٠٠٠، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عزمه على زيادة مشترياته من الغاز التركماني بمقدار ١٠ مليارات م٣ لتصل إلى ما بين ٥٠ و ٦٠ مليار م٣ في السنة [١٢٠]. في صيف ٢٠٠٠ لم تكن موسكو وعشق آباد قد توصلتا إلى اتفاق حول ثمن هذه التسليمات الجديدة. ومع ذلك فإعلان الرئيس الروسي يفترض به أن ينفذ من أجل التأكد ما إذا كان عزم موسكو على شراء كميات مهمة من الغاز التركماني، تقضي حقاً على الجدوى الاقتصادية لغازدوك بحر قزوين، نتيجة تدني كمية الغاز المتاحة للتصدير عبر هذا الخط.

وأبعد من أثر الإعلان، يجب أن نلاحظ – على الأقل – أن روسيا – على ما يبدو تحتاج فعلاً إلى الغاز التركماني من أجل تغذية سوقها الداخلية التي تواجه شحاً نتيجة التزامات غاز بروم تجاه أوروبا ونتيجة قلة التوظيفات [١٢١]. هذا العامل يقوي احتمالية رؤية قسم مهم من إنتاج عشق آباد يأخذ طريق روسيا ضد مصلحة الخط عبر قزوين. وأخيراً يجب أن نضيف إلى هذه المناورات الحديثة منافسة مشروع الغازدوك الروسي (التيار الأزرق) بلوستريم الذي بدأت الأشغال فيه سنة ٢٠٠٠ [١٢٢]. وكذلك منافسة طهران التي وقعت مع أنقرة في مطلع شهر آب ٢٠٠٠ بروتوكولاً جديداً يتعلق بتسليم غاز لمدة ٢٢ سنة، عقد سنة ١٩٩٦. بموجب هذا الاتفاق الجديد تبدأ إيران تسليم غاز إلى تركيا ابتداء من نهاية تموز ٢٠٠١ وطيلة مدة تحددت بخمسٍ وعشرين سنة، لقاء مبلغ إجمالي مقدر بما يقارب ٢٠ مليار دولار [١٢٣]. والنوايا المعلنة لروسيا عن شراء المزيد من الغاز التركماني، ومنافسة أذربيجان، وروسيا وإيران، على السوق التركية، والتطلع إلى زيادة الصادرات التركمانية نحو إيران، وكذلك تردد الرئيس نيازوف تصيب من دون شك بضربة جديدة، قابلية مشروع الغازدوك عبر بحر قزوين للتنفيذ (TCP) الذي تقترحه شل و PSG والذي تشجعه الحكومة الأميركية.

إن التخلي النهائي عن هذا المشروع – الذي تتطلع إليه PSG أنترناسيونال، قد يشكل نكسة أساسية لاستراتيجية واشنطن في المنطقة [١٢٤]. علاوة على الهجوم المعاكس الذي تقوده موسكو وطهران ضد مشروع غازدوك البحر القزويني فإن وضع تصميمه إلى ما وراء بحر قزوين، يصطدم بالمصاعب ذاتها التي يصطدم بها خط جيهان باكو جيهان. وأخيراً، إن هذا المشروع وحده لا يتيح لطاشقند على كل حال أن تصدر ال٥٠ مليارم ^{3} من الغاز المتوقعة في سنة ٢٠٠٥. إن مشكلة تصريف ثروات تركمانستان. وكذلك مشكلة تبعيتها لروسيا، تظل بالتالي مفتوحة، ما دامت السوق التركية تظل أقل أهمية مما هو

متوقع.

وبحسب دراسة حديثة، لا تبدو التسليمات من الغاز التركماني– عبر غاز دوك بحر قزوين– ضرورية لتركيا قبل سنة ٢٠١٠. إذ سبق لأنقرة أن ارتبطت باتفاقات تسليم غاز مع إيران ومع روسيا الفدرالية، وإذاً فهي لا تكون قادرة على استيعاب كميات مهمة من الغاز التركماني [١٢٥]. خاصة وأن أذربيجان تناور أيضاً – كما سبق أن رأينا – كعارض محتمل للغاز، منافسة مباشرة مع تركمانستان.

إن المشاريع الأخرى المقترحة من أجل تصريف الغاز التركماني تبدو في حالة سبات [١٢٦]. كذلك هو الحال مثلاً فيما خص المشروع الذي قدمته شركة أوتوكال (الولايات المتحدة) ومفاده بناء غازدوك من دولة أباد في تركمانستان وصولاً إلى مولتان في باكستان عبر أفغانستان [١٢٧]. طول هذا المشروع ١٤٠٠كلم وكلفته قدرت بـ ١،٩ مليار دولار (و٢ إلى ٢،٥ مليار دولار إذا استكمل نحو الهند). أما طاقته مقدرت بـ ٢٠ مليار م^{3} في السنة. ولكن هذه المشاريع تصطدم بالوضع السياسي في أفغانستان، وبمشكلة نفقات الترانزيت التي تطلبها طالبان. وبكون حكومة طالبان غير معترف من قبل المجموعة الدولية، وبمعارضة المناضلين من أجل حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، وبمعارضة اللوبيات النسائية، وأخيراً باكتشاف باكستان لاحتياطيات من الغاز مهمة [١٢٨].

وإذا كانت شركة أونوكال قد انسحبت من المشروع، إلا أن اللقاء بين الجنرال برويز مشرف والرئيس نيازوف في أيار ٢٠٠٠ في عشق آباد قد يعيد الحياة إليه. فقد اتفق البلدان على متابعة المفاوضات مع الحكومتين الإيرانية والأفغانية بهدف الإنطلاق بالمشروع. ومسألة تمويله لم تكن مع ذلك موضوع أي إعلان رسمي. إلا أن الوضع الأفغاني يجعل تحقيقه مع ذلك احتمالياً. إن الحل الذي يقوم على الدوران حول أفغانستان باعتماد ترسيم عبر إيران للوصول إلى باكستان يصطدم بمسألة المنافسة الإيرانية. وبهذا الشأن تتطلع إيران إلى مزيد من التطور لحقل بارس الجنوبي، وتقترح مشروعاً منافساً يرمي إلى ربط حقل غاز السلوين في جنوبي إيران بالهند عبر باكستان [١٢٩] واقترحت الشركة الأرجنتينية بريداس أيضاً بناء خط أنابيب آخر لتزويد باكستان بالغاز التركماني آتياً من حقل باشلار. فيما خص هذين الاقتراحين. عدا عن الصعوبات التي سبقت الإشارة إليها، تصطدم تركمانستان مرة أخرى أيضاً بمنافسة إيران، مما لا يترك لها إلا القليل في مجال المناورة. وأخيراً تخطط شين ناشيونال بتروليوم كومباني لاستيراد الغاز التركماني إلى الصين (عبر أوزباكستان وكازاخستان). والمشروع قد يمدد باتجاه اليابان. وكلفة هذا المشروع – مشروع غازدوك –

الممتد طوال ما يقارب ٨٠٠٠كلم، قدرت بـ ١٢ مليار دولار وبـ ٢٦ مليار في حال تمديده إلى اليابان. والعديد من الخبراء ينادون بشكوك جدية فيما يتعلق بتحقيق مثل هذا المشروع. وبالفعل إن كلفة بناء مثل هذا الغاز دوك، والسعر الباهظ للغاز التركماني، من جراء المسافة التي يجب قطعها للوصول إلى سوقه، وصعوبة المفاوضات المرتبطة بترانزيت الغازدوك عبر أراضي عدة دول، وكذلك طاقة تركمانستان ذاتها على تقديم كميات الغاز الضروري لجعل هذا المشروع مجدياً من جراء التزامه مع دول أخرى (مثلاً روسيا أو إيران) يلقى ظلالاً على تنفيذه النهائي.

ورغم الشكوك الكثيرة، إن زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين في تموز ٢٠٠٠ إلى تركمانستان، أعادت بحث التخمينات بخصوص هذا المشروع فرئيسا الدولتين قد اتفقا فعلاً على تشكيل لجان حكومية مهمتها تسريع تأهيل المشروع [١٣٠]. ومن الباكر جداً التطلع إلى معرفة ما إذا كان هذا الغازدوك ينتهي إلى التحقق عملياً، أم أنه يستمر في البقاء على الخرائط. ومع ذلك هناك عنصر يجب إضافته إلى الملف إن هذا المشروع يدخل فعلاً في مضمار المنافسة مع اقتراحات أخرى تتعلق بتصدير الغاز انطلاقاً من أراضي روسيا الفدرالية (سيبيريا، سكالين، ياكوتي) باتجاه الصين [١٣١]. إن تطوير مثل هذا الخيار الذي يوثق التعاون الصيني الروسي، يقلص بمقداره خطوط تركمانستان في تصريف إنتاجها باتجاه آسيا الشرقية.

هوامش القسم الرابع

القسم الخامس
متاعب، تهديدات ومخاطر

إن مخلفات حرب طاجيكستان، واحتمالات تأثير صراعات القوقاز، والقتال بين الفرق الأفغانية، وتهديد صعود الحركات الإسلامية، والمخاطر من أن تمزق بعض الدول الأزمات الإيكولوجية، والنمو المتزايد لتجارة المخدرات، وكذلك الإجرامية والفساد المرتبطان بهذا النوع من التجارة، هي من بين المخاطر التي تتعرض لها معظم بلدان أسيا الوسطى.

فإذا أضفنا إلى هذه المخاطر، التدهور المعمم في الحالة الاجتماعية الاقتصادية والسياسة القمعية للدول، وتحديد الحريات العامة مما يوجب أن نلاحظ أن آسيا الوسطى تظل في مجملها منطقة مزعزعة، ليست بمنأى من التجاذبات ومن الانتفاضات التي يصعب التنبؤ بضخامتها. بالمقابل إن أخذنا في الاعتبار التوقعات المتشائمة لدى المراقبين في بداية سنوات التسعينات والتطور اللاحق للحالة في المنطقة، بخلال العقد الأخير، فلن نعدم الأمل لأن الشعوب والنخبات السياسية في هذا القسم من العالم، دللوا على أنهم قادرون على عدم فقدان السيطرة، وعلى تفادي المطبات وعلى منع الانفجار الذي قد يمكن أن ينطلق ويتفاقم.

المقطع الأول: ازمة طاجيكستان

فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٧ تعرضت طاجيكستان لكارثة حرب أهلية، وقعت بين فئتين إقليميتين في جنوب البلاد. حارب فئة "الغارميس" تحت راية الإسلام، في حين أن الكولابيس، حلفاء "الخوجنديس" (لينين – آباد). ذوي الميول النيو – سوفياتية، يتمتعون بدعم

روسيا وأوزباكستان [٣]. ووقعت مرحلة المعارك الشديدة بين أيار وكانون أول سنة ١٩٩٢. وانتهت الحرب بانتصار فئة الشيوعيون الجدد [٤]. وتحولت الحرب بعدها إلى صراع منخفض الزخم حتى سنة ١٩٩٧. والحروب بين القوى الحكومية المدعومة بالجيوش التي أرسلتها روسيا على عجل، ضمن إطار العمل من أجل حفظ السلام، وبين المعارضة تمحورت على طول الحدود الطاجيكية الأفغانية [٥]. وكانت انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع خطيرة ومتسعة بشكل خاص. ودفعت الشعب الطاجيكي أيضاً ضريبة ثقيلة في الصراع. وقضت الحرب على ما بين ٢٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ ضحية. وتشرد حوالي ٥٠٠٠٠٠ داخل طاجيكستان في حين اتجأ حوالي ٧٠٠٠٠ طاجيكي إلى أفغانستان، وهرب ٢٠٠٠٠ آخرون إلى أوزباكستان وكيرغيزستان [٦].

في كانون أول ١٩٩٦، حصلت مفاوضات سلام تحت رعاية روسيا وإيران. وأدت إلى عقد اتفاق عام في ٢٧ حزيران ١٩٩٧. يتناول إقرار السلام بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة الطاجيكية المتحدة (أوتو) (UTO) على أثر هذا الاتفاق تشكلت لجنة مصالحة وطنية كلفت بالاهتمام بمشكلة اللاجئين، وبتسريح المقاتلين من المعارضة الطاجيكية المتحدة ودمجهم في الهيكليات الحكومية، وكذلك بتشكيل حكومة جديدة. ورغم أن الحرب الطاجيكية الأهلية انتهت رسمياً في حزيران ١٩٩٧، ما تزال هناك توترات في البلد، فقد أدى الصراع إلى تجزئة طاجيكستان إلى مناطق مختلفة لا تخضع للسلطة المركزية. وتمارس السلطة في هذه المناطق من قبل رؤساء عسكريين محليين موالين إما للحكومة وإما للمعارضة، أو أيضاً خارج سيطرة الإثنين، يعملون لحسابهم الخاص.

وتتنافس هذه المجموعات المسلحة فيما بينها من أجل الاستيلاء على الموارد المتاحة في البلد. وهي لا تتردد في اللجوء إلى العنف من أجل الوصول إلى أغراضها، الأمر الذي يغذي – بالطبع – عدم الاستقرار في البلد. البعض من هؤلاء الزعماء الحربيين، يمتلكون أيضاً موارد خاصة بفضل تجارة المخدرات والسلاح.

هذا التمويل الذاتي يجعل مهمة السيطرة على البلد من قبل السلطة المركزية معقدة جداً. في حين نص اتفاق ١٩٩٧ على تفكيك سلاح القوى المسلحة للمعارضة الطاجيكية المتحدة، إلا أن بعض القواد العسكريين يرفضون إلقاء السلاح [٧]. ووقعت اشتباكات مسلحة بين قوات الحكومة الطاجيكية وقوات المعارضة، أو بين أعضاء المعارضة الطاجيكية المتحدة فيما بينهم خلال سنة ١٩٩٨. ورغم عملية السلام والتهدئة فإن كل القوى السياسية في البلد ليست راضية عن اتفاق ١٩٩٧. وتم إهمال بعض الفئات فحاولت أن تعلن

مطالبها. وعلى هذا في نوفمبر ١٩٩٨، قام الكولونيل القديم في الجيش الطاجيكي محمد خودوبردييف بالاستيلاء على مدينة خوجاند في منطقة لينين- أباد وأصر على طلب مقعد في الحكومة الطاجيكية. وإذا كان في النهاية قد طرد من قبل قوات الحكومة. إلاّ أن عمليته تدل على أن مصالح مجموعة لينين أباد، وكذلك مصالح الأقلية الأوزبكية التي تمثل ٢٣% من من سكان طاجيكستان، لم تؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي أثناء مفاوضات عملية السلام. هذا الخلل يشكل مصدرا لعدم الاستقرار من أجل مستقبل طاجيكستان. وقضية خودوبردييف توضح أيضاً عاملاً آخر في عدم الاستقرار في طاجيكستان:هو الخصومة بين طشقند(أوزباكستان) وموسكو. وإذا كانت الدولتان قد قامتا بالفعل بمساندة الحكومة الطاجيكية ضد المعارضة أثناء الحرب الأهلية. إلاّ أن طشقند نسجت علاقات مميزة مع فئة الخوجند. وهي بذلك تأمل بتأمين ممر تستطيع بموجبه أن تؤثر في قرار طاجيكستان. إلاّ أن هذه الفئة قد استبعدت عن السلطة من قبل الكولابيس بعيد ١٩٩٥، ومصالحها قد أهملت في اتفاق ١٩٩٧، الأمر الذي لم ترض عنه طشقند. وفي عمليته العسكرية التي نفذها في تشرين الأول ١٩٩٨، في خوجاند، استفاد الكولونيل حودوبردييف من دعم أوزباكستان. أما روسيا من جهتها فقدمت أسلحة إلى الحكومة الطاجيكية. وإذا فقد تصادمت موسكو وطشقند بصورة غير مباشرة فوق أرض طاجيكستان. وفي المستقبل إن التنافس على الزعامة الإقليمية بين العاصمتين، قد تكون له الانعكاسات الأسوأ على استقرار طاجيكستان.

عدا عن الصعوبات التي سبق ذكرها، إن عملية المصالحة الوطنية التي نصت عليها اتفاقات ١٩٩٧، معقدة ودقيقة بحيث يصعب تنفيذها [٩]. إن تقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية، ونزع سلاح المجموعات المسلحة من المعارضة، وكذلك العودة إلى الحياة المدنية، للجنود المسرحين، لا تنفذ إلا ببطء [١٠]. ويظل العنف السياسي مستعصياً والمعارضة ذاتها منقسمة، كما يدل على ذلك استبعاد الزعيم أكبر توراجونزود [١١]، وكذلك الهزيمة التي لحقت بها خلال الانتخابات شتاء ٢٠٠٠. فضلاً عن ذلك،لم تتصف الانتخابات الرئاسية في تشرين أول ١٩٩٩، ولا انتخابات البرلمان الطاجيكي، من قبل المراقبين الدوليين بالديمقراطية حقاً [١٢].

رغم كل هذه المصاعب، فإن عملية تقاسم السلطة مع المعارضة يدخل نوعاً من التعددية في النظام السياسي الطاجيكي. فطاجيكستان هي الدولة الوحيدة في آسيا الوسى حيث يوجد حزب إسلامي معارض بصورة قانونية. وعلامة أخرى مشجعة هي أن أحد القادة العسكريين الرئيسيين في المعارضة الطاجيكية، قد عين على رأس وزارة الأوضاع الطارئة

[١٣]. وهذه القرارات ليست بالأمر التافه إذ هي قورنت بالحالة السياسية في الجمهوريات الأخرى من آسيا الوسطى. ومع ذلك فليس من المؤكد أن يرتضي الرئيس – حمانوف – لمدة طويلة جداً – هذا الانفتاح النسبي في المسرح السياسي الطاجيكي. إن الميول التسلطية لدى القادة الآخرين في جمهوريات آسيا الوسطى، ربما تدفعه إلى تقليص هامش مناورة الذي تستفيد منه المعارضة. خلال صيف ٢٠٠٠، قامت السلطة الطاجيكية الاقتصاص بشدة من أعضاء الحزب الإسلامي المحظور حزب التحرير [١٤]. ربما كانت هذه إشارة إلى تصلبها في مواقفها. إن الغارات التي قام بها مناضلو الحركة الإسلامية الأوزباكستانية (IMU) (إيمو) خلال صيف ٢٠٠٠ [١٥]. أدت إلى توتير الوضع في طاجيكستان، حتى بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية، وكذلك أيضاً على الصعيد الدولي بين دوشانبيه وجيرانها. وهكذا تحملت المعارضة انتقادات أوزباكستان وكرغيزستان. واتهم مناضلوها بالمشاركة في الهجمات الإسلامية في صيف ٢٠٠٠ من قبل هاتين الدولتين [١٦]. وتتهم طشقند وبيشكك أيضاً طاجيكستان بأنها تستخدم كطريق ترانزيت لعبور العمليات العسكرية التي يقوم بها المقاتلون الإسلاميون على أراضيها [١٧]. ومما يزيد في صعوبة مهمة طاجيكستان أيضاً، الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، المريضة أساساً. والتي يمكن أيضاً أن تتفاقم. وبالفعل لقد ضرب الجفاف الموجع والأكثر خطورة منذ ٧٠ سنة، آسيا الوسطى بخلال عام ٢٠٠٠ [١٨]. وترى منظمة الفاو أن نصف السكان الطاجيك معرضون لمواجهة المجاعة [١٩]. فإذا أضفنا إلى هذه الظاهرة الفقر، وكذلك الفساد المستشري، حتى داخل القوات المسلحة، وكذلك عواقب الحرب الأهلية في المجتمع وخاصة عسكرة الحياة الاجتماعية، وشيوع السلاح والمخدر وشيوع ثقافة الكلاشينكوف [٢٠]. عندها قلما نتعجب من استمرارية خطر اللإستقرار الكامل في البلد.

هذا الخطر المحدق بطاجيكستان يشكل أيضاً خطراً على المنطقة بأكملها. إن انعكاسات عدم الاستقرار في طاجيكستان على الجمهوريات الأخرى في آسيا الوسطى، مهم جداً.

المقطع الثاني: الصراعات على الحدود:

أ- القوقاز:

إن ظهور "قوس أزمة" في القوقاز [٢١]. بفعل عدم الاستقرار السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وانهيار بنيان الدولة وانتشار الفساد يهدد بصورة كامنة وخفية الإنطلاقة

الاقتصادية لآسيا الوسطى، وربما يهدد أمنها في المدى البعيد. وليست القضية هنا أن نقوم بتحليل مفصل للوضع في القوقاز. فتعقيد هذه المسألة لا تمكن مقاربته ضمن الاطار الضيق لهذا الكتاب (٢٢). بل نكتفي هنا برسم الخطوط الكبرى لنمطية Tipologie الصراعات في هذه المنطقة.

في القوقاز تتعدد الصراعات المسلحة الجارية حالياً، وكذلك الخلافات المهدئة إنما غير المحلولة والصراعات الكامنة، وهي ذات طبيعة متنوعة، مما يجعل تصنيفها صعباً (٢٣). وبالانطلاق من الوضع الراهن للصراعات، يجب وضع المجابهة الروسية الشيشانية في رأس القائمة. لأن الحرب الثانية في شيشينيا – التي بدأت في آب – أيلول ١٩٩٩، ثم تحولت إلى صراع منخفض الزخم منذ شهر نيسان ٢٠٠٠ – ما تزال مستمرة في مطلع ٢٠٠١ (٢٤). هذه الحرب في القوقاز هي خصوصية جداً، لأن لها مظاهر حرب التحرير الوطني ولها مظهر الصراع الأثني، والنزاع على الأرض، وهي بصورة خاصة أعادت النظر والبحث في الحدود الدولية لروسيا، وهو أمر غير مقبول في نظر موسكو.

في الترانسقوقازيا يختلف الوضع الروسي بالنسبة إلى الصراعات المسلحة المتنوعة. فليس الأمر هنا هو أمر الحفاظ على كمول وعلى سلامة أرض روسيا، بل الأولى، هو الدفاع عن المصالح الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية داخل هذا "الغريب القريب" الذي ما تزال تعتبر موسكو منطقة نفوذ تاريخية، وهذا يفسر تدخلها المباشر في معظم الصراعات في هذه المنطقة. في هذا القسم من القوقاز، هدأت اليوم، بالإجمال المجابهات المسلحة، التي التهبت منذ نهاية عقد الثمانينات حتى منتصف عقد التسعينات. ولكن وقف إطلاق النار المفروض والمقام لا نتيجة له، إذ يوجد – نظرياً في كل لحظة خطر معاودة المعارك. من بين هذه الأخيرة تمكن الإشارة إلى الصراع المسلح بين أرمينيا وأذربيجان (١٩٨٨ – ١٩٩٤). والحروب في جورجيا. الصراع الأول يدور حول مشكلة كاراباخ العليا، وهي قطاع أرمني واقع في الأراضي الأذرية، ويطالب بإلحاقه بأرمينيا أو بالاستقلال إن لم يتم الإلحاق. وأدت هذه المطالبة إلى صدام مسلح خطير كانت له ضحايا كثيرة، واستوجب تهجير مئات الألوف من الأشخاص (٢٥). في الوقت الحاضر، تقع كاراباخ العليا تحت السيطرة الأرمينية وهي سيطرة تمارس أيضاً على قسم من الأرض الأذرية التي تربط بين القطاع والجمهورية الأرمنية، وهي بالتالي خارج نطاق سلطة باكو. ومنذ وقف إطلاق النار الذي حصل سنة ١٩٩٤، يسود هدوء نسبي في المنطقة، ولكن كل جهود المجموعة الدولية لإيجاد حل لهذا الصراع بقيت بدون نتيجة. واقتراحات أوسي OSCE المكلفة العثور على وسائل لحل هذه

المشكلة عبر فريق منسك MINSK (الولايات المتحدة – روسيا وفرنسا) لم تلقى قبولاً من الفرقاء المتواجهين.

في أذربيجان يضغط تعثر حل هذه المشكلة على الوضع السياسي الداخلي ويشكل عدم استقرار في البلد. أما "الصراعات الجيورجية" وإن كانت تتعلق بأراضٍ ذات استقلال ذاتي داخل جمهورية جورجيا إلا أنها من نمط مختلف: فهي لا تقع بين دولتين قوقازيتين، بل هي تتعلق بالطبيعة الأذرية التعددية في جورجيا. وأكثر هذه الصراعات أهمية هو صراع أبخازيا. وأبخازيا جمهورية ذات استقلال ذاتي تقع على شاطئ البحر الأسود، ويشكل الأبخاز فيها ما دون ١٨% من مجموع السكان. ويشكل الجيورجيون ٤٥%، عند انهيار الاتحاد السوفياتي. ومنذ استقلال جورجيا طالب الأبخاز بالحاقهم بجمهورية روسيا، مما أدى إلى تصاعد الصراع بين الأتنيات وإلى تدخل القوات الجيورجية في آب ١٩٩٢. وكجواب على هذا قام الرئيس الأبخازي أرد زنبا بهجوم مضاد بدعم من كونفدرالية شعوب القوقاز وبدعم من الجنود الروس المقيمين في أبخازيا. ولقيت القوات الجيورجية هزيمة منكرة واضطر السكان من أصل جيورجي إلى مغادرة أبخازيا وبعد ذلك قامت قوات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة – وتتألف من الروس بصورة خاصة – بالحفاظ على وقف إطلاق النار.

والمشكلة الأخرى تتعلق بأوسيتيا الجنوبية. يمثل الأوسيت جمهوراً يقارب ٦٠٠٠٠٠ شخص في القوقاز، كان يعيش ٤٤٠٠٠٠ منهم، قبل الحرب، في جمهورية أوسيتيا الشمالية ذات الاستقلال الذاتي، والتي تشكل جزءاً من روسيا الإتحادية و ٦٥٠٠٠ منهم في المنطقة المستقلة من أوسيتيا الجنوبية الواقعة في جورجيا و ٩٥٠٠٠ في بقية جورجيا. ومنذ ١٩٨٩ أخذ الأوسيتيون الجنوبيون يطالبون بمزيد من الاستقلال الذاتي، وتحويل أراضيهم إلى ملاك الجمهورية المستقلة ذاتياً داخل جورجيا. ولكن التظاهرات العنيفة للقوميين الجيورجيين في المنطقة أثارت الذعر في السكان. وحصلت اشتباكات مسلحة واندلع الصراع. في وقتها طالب الأوسيت بإلحاقهم بأوسيتيا الشمالية أي بروسيا، في حين حاول الجيورجيون الحفاظ على وحدة أراضي دولتهم. وفي حزيران ١٩٩٢، وعلى أثر اللقاء بين ألستين وشيفارد نادزه، حصل اتفاق وقف إطلاق النار، ووضعت قوة لحفظ السلام في المكان بمشاركة الروس والجيورجيون والأوسيت.

وفيما يتعلق بالصراعات المسلحة الكامنة، يوجد مع الأسف عدة احتمالات لاندلاع مصادمات جديدة. وعلى هذا ما تزال هناك احتمالات صراع من النمط الأثني في

جيورجيا (في أوجاريا، وهي منطقة محاذية لتركيا، حيث يعيش أكثر من ٤٠٠٠٠٠ جيورجي من المسلمين، وفي جافا خيتي [٢٦]. منطقة في جنوب جيورجيا واقعة بالغرب من حدود أرمينيا وحيث ٩٠% من أصل ٢٥٣٠٠٠ ساكن هم أرمن إتنياً). وفي أذربيجان (أقليات مختلفة وخاصة البزغاهين وعددهم ٢٥٢٠٠٠ نسمة يعيشون في شمال أذربيجان وفي الجنوب داغستان) [٢٧]. وهناك شكل آخر من الصراع المحتمل مرهون باحتمال اتساع الصراعات الحالية إلى مناطق أخرى مجاورة مثل خطر امتداد الحرب الشيشانية إلى داغستان وإلى أنغوشيا.

وهناك مصدر ثالث للتوتر، والذي لا يستبعد إطلاقاً، هو أقرب أن يكون اقتصادياً. تلك هي حالة استثمار البترول في بحر قزوين، توصيل النفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك، والتي يمكن أن تولد خصومات وانشقاقات في داخل الدول وفي خارجها. وأخيراً يجب أن نضيف مخاطر التوترات المحتملة دائماً مع الجيران: روسيا، تركيا، إيران.

كما تبين معنا فيما سبق إن مشكلة ترسيم حطوط أنابيب لتصدير النفط والغاز من الدول المجاورة لبحر قزوين، وفقاً لوضعية القوقاز عائقاً بوجه فك حصار جمهوريات آسيا الوسطى. والصدامات المسلحة الجارية، والصراعات المهدئة، إنما غير المحلولة والصراعات الكامنة تشكل تهديدات تضغط على مشاريع فك الحصار في حالة أذربيجان، إن مشكلة كاراباخ العليا تمنع بصورة مباشرة باكو من الإفادة بصورة كاملة من مساعدة واشنطن من جراء التدابير التشريعية الأميركية (المقطع ٩٠٧ من قانون دعم الحرية) [٢٣].

وبشكل عام، إن التوترات في القوقاز لا تساعد التوظيفات في حوض بحر قزوين، وتبطئ كذلك النهوض الاقتصادي في جمهوريات آسيا الوسطى. في المدى البعيد، إن انتشار الصراعات في القوقاز قد يضغط كذلك على دول وسط آسيا، ويخلق منطقة عدم استقرار على حدودها. ومع ذلك فهناك إشارة مفجعة، أن حرب الشيشان لم تتجاوزها إلى آسيا الوسطى. حتى الوقت الحاضر، لم يشاهد تطور لظاهرة من نمط الدومينو في المنطقة (ظاهرة انتشار العدوى بالتتالي). إذ ليس من المؤكد أن تؤثر الديناميات القوقازية مباشرة على الأمن حتى في جمهوريات آسيا الوسطى. إنها تعيق فك الحصار عنها، وتضر على كل بالنهوض الاقتصادي في المنطقة الأمر الذي يزعزعها ويضعفها في نهاية المطاف

ب- أفغانستان:

تتقاسم أفغانستان حدودها مع ثلاثة جمهوريات من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق هي: تركمانستان، أوزباكستان، وطاجيكستان. وعدا عن هذا الجوار الجغرافي. فإن كل

التشكيلات الأتنية المهمة في آسيا الوسطى حاضرة أيضاً داخل السكان الأفغان، مما يجعل أفغانستان البلد الوسط آسيوي الأول بين جيران الجمهوريات الخمس الخارجة من الاتحاد السوفياتي السابق بفعل هذا القرب الجغرافي والأتني. تشكل الحالة السياسية في أفغانستان تهديداً لأمن آسيا الوسطى [٢٩]. وبسبب ضعضعة حدودها، فإن الأزمة الاقتصادية، وضعف قواتها المسلحة، وضعف أجهزتها الأمنية، يتعين على جمهوريات آسيا الوسطى، وبخاصة أوزباكستان وطاجيكستان وتركمانستان أن تحسب حساباً (للعامل الأفغاني).

ومن بين عدد المخاطر الكامنة التي يضغط فيها الوضع الأفغاني على المنطقة نذكر [٣٠]:

١. انتشار الآيديولوجيا الدينية لطالبان يؤثر في التلاحم السياسي الداخلي في جمهوريات آسيا الوسطى.
٢. التأخر النسبي في المجتمع الأفغاني وفي اقتصاده الذي يؤثر في برامج التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى.
٣. استمرار الحرب الأفغانية وتأثيرها السلبي على تطوير طرق الاتصال ومد أنابيب النفط باتجاه آسيا الجنوبية (الباكستان والهند). إن هذا يشكل كابحاً مهماً ضد فك الحصار عن المنطقة.
٤. ازدهار تجارة المخدرات ومفاعيلها المضرة على جمهوريات آسيا الوسطى.
٥. انتشار إرهاب عبر الحدود، مرتبط بازدهار الميليشياوية السياسية الإسلامية.
٦. خطر تدفق اللاجئين إلى طاجيكستان وإلى أوزباكستان
٧. في حالة تقسيم أفغانستان، تبرز مشكلة الحدود بسبب الوجود المهم للمشردين الطاجيك والأوزباك (أدياسبورا) على الأراضي الأفغانية.
٨. في حالة حل المشكلة الأفغانية على أساس التعاطف Affinité الأتني الباشتوني وتنامي القومية الطاجيكية والتهديد الذي قد تضغط به هذه القومية على أوزباكستان (مسألة بخاري وسمرقند).

هذه القائمة، غير الشاملة، تعطي فكرة عن الانعكاسات التي قد تسببها الحالة الأفغانية على استقرار آسيا الوسطى. لمواجهة توسع سيطرة طالبان على أفغانستان[٣٣]، وباستثناء عشق آباد، التي أعلنت عن حياديتها والتي تعتبر أن "التهديد الناتج" عن سيطرة طالبان المتنامية على هذا البلد هي ظاهرية أكثر مما هي حقيقية [٣٤]، فإن الجمهوريات الأخرى التي تخشى التوجه الإسلامي للحركة الأفغانية، تدعم "تحالف الشمال"، تحالف مسعود [٣٥]. فهذا الأخير، من أصل طاجيكي ويتمتع بالتالي بقاعدة خلفية في جنوب

طاجيكستان، منها يتزود بالمعدات العسكرية من روسيا وإيران.

وجمهوريات آسيا الوسطى وكذلك إيران وروسيا، تحاول أن تحتوي اندفاعة طالبان. في هذا التحالف العقلاني، يتابع كل واحد أهدافه، ويبدو حذرا من نوايا الآخرين.

في مواجهة تهديد طالبان، نظمت طشقند لقاء بين أحمد شاه مسعود والجنرال عبد الرشيد دوستم، حليفها القديم الذي يسيطر على قوة مؤلفة من مقاتلين أوزبك من أصل أفغاني. عقد الاجتماع في تروز في أوباكستان في ربيع ٢٠٠٠ (٣٦). وبدا أن الهدف منه هو التنسيق بين عمل هاتين القوتين من أجل مواجهة طالبان ولكن الرئيس كريموف لم يذهب إلى حد السماح بإقامة قاعدة ضد طالبان في ترمز، عند الحدود الأفغانية، وهذا أمر طلبته روسيا، لكي يستطيع الجنرال دوستم تهديد شمال أفغانستان. ويبدوأن تحذيرات طالبان جعلت الرئيس كريموف يتراجع (٣٧). وربما خاف الرئيس كريموف أيضا من الطلب الروسي لأن أوزبكستان في خط المواجهة الأول مع طالبان، مع ما يحمله هذا الأمر من مخاطر.

وتتابع إيران أيضا جهودها لمعارضة وصد طالبان ذات التوجه الأديولوجي المعادي بقوة للشيعة. وعلى هذا رعت طهران اجتماعا بين أحمد شاه مسعود والجنرال عبد الرشيد دوستم في مشهد في تشرين أول ٢٠٠٠، من أجل تنسيق نشاطاتهما ضد طالبان (٣٨).

أمام هجمة طالبان، شاركت جمهوريات آسيا الوسطى أيضا، بالتعاون مع روسيا، في مناورات مشتركة في خريف ١٩٩٩ وفي ربيع ٢٠٠٠. وكما رأينا، هددت موسكو نظام طالبان بهجمات جوية استباقية لكي تثبت دورها كحامية للمنطقة من الخطر الإسلامي (٣٩). ويبدو أن الرسالة كانت بالأكثر موجهة إلى جمهوريات آسيا الوسطى، أكثر منها لطالبان.

إن روسيا تريد، بالفعل، تسهيل تزايد تعاونها مع الدول في المنطقة في المجال العسكري. وقد تطرق الرئيس بوتين إلى هذا الموضوع، وكذلك موضوع تسليم أسلحة إلى مسعود أثناء زيارته إلى طاجيكستان وإلى أوزبكستان في أيار ٢٠٠٠ (٤٠) . وعدا عن التعاون تبحث موسكو عن تقوية حضورها العسكري المباشر في المنطقة. وبموافقة طاجيكستان، تتطلع إلى إقامة قاعدة عسكرية جديدة في منطقة خوجند (٤١). وليس من المؤكد أن تُقَدِرَ أوزبكستان هذه المبادرة الجديدة. فهذه المنطقة هي بالفعل مأوى أقلية أوزبكية مهمة، وتتمتع فيها طشقند بنفوذ قوي بفعل دعمها لطائفة الخوجنديس أثناء الحرب الأهلية. ويقلص الحضور الروسي من ثقلها في المنطقة. وإذا كان الرئيس كريموف يشجع موسكو على تسليمها السلاح والعتاد، فإنه بالمقابل، يبدو حذرا جدا من فكرة التدخل المباشر للجيوش الروسية. والخطر كبير جدا ولاشك من رؤية موسكو تتمركز أكثر في آسيا الوسطى تحت

حجة مقاومة طالبان. إن هذا الوضع قد يضايق طموحات طشقند في المنطقة وفي طاجيكستان بصورة خاصة. فضلاً عن ذلك إن الموقف الروسي ملتبس، فروسيا تستخدم بالتأكيد تهديد طالبان لتقوية نفوذها، ولكن في العمق، لا ترغب موسكو في التورط أبعد من الحدود على الأرض الأفغانية.

وطالبان بالذات يمتنعون عن التورط أبعد من حدود أفغانستان. ففي المستقبل سوف يختار هؤلاء بدون شك بين قاعدتين من الشريعة: إما إعطاء الأفضلية للرهان الوطني، ثم التوجه نحو بناء دولة أفغانية، أو بعث التضامن الإسلامي عبر الحدود . وتجربة حركات إسلامية سابقة تدل على أن التوجه الأول هو الأكثر احتمالاً [٤٢].

إلاّ أن طالبان، وجوابا على المواقف السياسية المعادية للجمهوريات الوسط آسيوية، سمحي بإيواء بعض حركات المعارضة من آسيا الوسطى، على أراضيها. وعلى هذا، يستفيد طاهر يولداشف، أحد قادة الحركة الإسلامية الأوزبكية من مساعدة طالبان. فقد أقام في آذار ١٩٩٩ معسكر تدريب عسكري في منطقة مزار شريف، على بُعْدِ بضعة كيلومترات من الحدود الأوزبكية. ووجد جمعة نعمانغاني أيضا مقاما في أفغانستان في منطقة كندوز.

إن التهديد الذي يشكله الوضع الأفغاني على المنطقة يشكل قاعدة تعاون بين دول آسيا الوسطى. وهو يتيح في كل الأحوال لروسيا أن تقوي نفوذها في المنطقة بأن يسمح لها أن تضع نفسها في موقع الضامن للأمن في المنطقة.

المقطع الثالث: هل من خطر إسلامي؟

إن مسألة الخطر الإسلامي في آسيا الوسطى صعبة على التقدير [٤٤]. هناك عقبتان يجب تفاديهما: المبالغة في هذا الخطر أو بالعكس التقليل من أهميته، إن وجد في آسيا الوسطى عدد من المجموعات أو التنظيمات الإسلامية وكذلك سياق إقليمي مضطرب، خاصة في طاجيكستان وأفغانستان، فلا يتوجب مع ذلك أن نستخلص من هذا رأياً سابقاً على أوانه (متسرعاً) بأن موجة من الأصولية يحركها مشروع سياسي يوشك أن يطغى ويغمر مجمل المنطقة. الواقع، أنه إذا برزت ظاهرة عودة الإسلام إلى آسيا الوسطى بعد الإستقلال [٤٥]. نقول إن الإسلام لم يتوارَ أبداً أثناء الحقبة السوفياتية بل استمر بفضل "إسلام موازٍ" يغذيه مُلاّلي نصّبوا أنفسهم بأنفسهم – في غالب الأحيان – وبفضل الأخويات الصوفية [٤٦]. وهذه الظاهرة ظلت بشكل واسع محصورة ضمن النطاق الخاص. وهذا الإسلام لا يؤدي بالضرورة إلى الراديكالية الإسلامية. فعدا عن الضعف التاريخي للإسلام في

كازاخستان وفي كيرغيزستان وفي تركمانستان [٤٧]. فإن بُعْدَهُ الصوفي الغالب في المنطقة يساعد على تقليص الخطر الإسلاموي [٤٨]. إن ظاهرة الإحياء الإسلامية تشجعها وتحركها وتراقبها السلطات المحلية [٤٩].

فمنذ الاستقلال استعاد الحكام في آسيا الوسطى الرمز الإسلامي لصالحهم ونادوا بإسلام وطني لكي يشرعوا سلطتهم [٥٠]. وإذا كان الإسلام قد أصبح عاملاً ثقافياً مهماً [٥١]. ومرجعاً للهوية مفروضاً بالنسبة إلى النخبات الوطنية، ومكوناً من مكونات الهوية الوطنية لدول آسيا الوسطى [٥٢] فإن الحكام القائمين بالمقابل يعارضون تنامي راديكالية إسلامية توشك أن تعطل سلطتهم [٥٣] وتضربها في أساسها. فضلاً عن ذلك، إن البؤرات الأصولية المغالية في آسيا الوسطى، محصورة وضيقة. إنها تشكل قوة سياسية محدودة جداً. إن الخطر الإسلامي على آسيا الوسطى يقوم على الفرضية أكثر مما يقوم على الواقع [٥٤]. وكما ذكر أولكوت: إن الدول الخمس من آسيا الوسطى كلها هي مجتمعات مدنية، حجم دائرة الدين فيها تبقى إلى حد بعيد بيد الدولة تحددها" [٥٥].

إلا أن بعض القادة في آسيا الوسطى ارتضوا لأنفسهم أن يقدموا الحركات الأصولية الإسلامية وكأنها الخطر الرئيسي الذي يهدد الاستقرار في آسيا الوسطى. في لحظة استقلال الجمهوريات الخمس، كان هذا الوهم شائعاً لدى العديد من المراقبين في أوروبا وفي الولايات المتحدة. وإذا كانت الحرب الأهلية في طاجيكستان والصعود القوي لطالبان في أفغانستان قد ساهما في تغذية هذه الرؤية في الغرب إلا أن الخطر الإسلامي قد وظف في آسيا خاصة من قبل إسلام كريموف، من أجل شرعنة إقامة واستمرارية نظام تسلطي ومن أجل نزع الثقة ومن أجل قمع المعارضة المحتملة لسلطته [٥٦]. وقد قدمت أحداث وادي فرغانة في كانون أول ١٩٩٧ [٥٧]، والمؤامرة المدبرة ضد الرئيس الأوزبكي في شباط ١٩٩٩ ثم هجمات المقاتلين الإسلاميين صيف ١٩٩٩ وفي آب ٢٠٠٠. كل هذه قدمت الفرصة من أجل التشهير من جديد بتصرفات "الوهابيين" المدعومين من الخارج، مع السماح للحكومة الأوزبكية تفعيل التدابير القمعية وإن تضع نفسها كحاجز ضد الإسلامية في نظر الخارج [٥٨]. ومن أجل نزع الثقة من معارضته السياسة، قام الرئيس كريموف باتهام محمد صليخ، الزعيم القديم لحزب إرك ، خصمه التعيس أثناء الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٩٢، بأنه منظم مؤامرة شباط ١٩٩٩ بالتعاون مع طاقهير يولداش، المقدم على أنه أحد قادة الوهابيين في فرغانة الهارب اليوم إلى أفغانستان [٥٩]. وإذا كانت آسيا الوسطى بالفعل حركات كما تفترضها مناوشات صيف ١٩٩٩ في كيرغيزستان واجتياح منطقة سرخانداريا في أوزباكستان

صيف ٢٠٠٠ [٦٠]. إلا أن أعدادهم وقوتهم مبالغ فيهما في أغلب الأحيان. رغم الصدى الكبير الذي لقيته هذه الأحداث من وسائل الإعلام (ميديا)، ورغم الاستخدام والتوظيف الذي تقوم به حكومات وسط آسيا، فإن الأصولية (الراديكالية) الإسلامية لا تشكل في الوقت الحاضر تهديداً حقيقياً بالنسبة إلى استقرار مجمل المنطقة. إن احتمالية وجود مثل هذا النمط من التهديد يجب أن لا يختلط مع الواقع.

ويذكر هنا بأن مقاتلين الإسلاميين قلما تلقوا دعماً من الأهالي المحليين في مناطق أوزباكستان حيث نشروا نشاطاتهم صيف ٢٠٠٠، كذلك فإن سلطة كريموف لم تتمتع هي أيضاً بدعم مهم [٦١]. وعنصر آخر هو أن أحداث صيف وخريف ١٩٩٩ أوضحت بواعث الإسلاميين. فقد دارت المطالب بالفعل حول تحرير السجناء الذين تحبسهم أوزباكستان. والأمر يتعلق إذاً بالنقمة على سياسة القمع التي تمارسها حكومة كريموف في الموضوع الديني.

منذ ١٩٩٢ أغلقت الحكومة الأوزباكية فعلاً الجوامع المستقلة والمدارس الإسلامية، وإن كانت قد فتحت مدارس جديدة تسيطر هي عليها. واختفى زعماء دينيون وتم توقيف آلاف الأشخاص لأنهم طولوا لحاهم ولأنهم مارسوا التقوى والورع [٦٢].

إن القمع الذي مارسته السلطة باسم الخطر المحتمل المنتظر، قد يساهم في تحقيق هذا الخطر، وذلك عبر حمل المعارضين على الوقوع في الراديكالية، فضلاً عن ذلك، إن الأنظمة في وسط آسيا، تتحمل جزأً من المسؤولية في ظهور احتجاجات إسلامية، من جراء التشدد في إقفال الفضاء السياسي، الأمر الذي يمنع السكان من التعبير عن سخطهم الشرعي في مواجهة المشاكل المتعلقة بالتحولات الإقتصادية [٦٣], وكما ذكر تقرير حديث صادر عن " لاراند" la rand :"يسعى زعماء كازاخستان واوزباكستان وتركمنستان إلى قمع الحركات السياسية التي تريد التعبير عن مآسيها السياسية والثقافية والاقتصادية بأسلوب شرعي وسلمي (...). وكلما عظم قمع الدولة، كلما ازداد كذلك توجه الحركات الإسلامية إلى الراديكالية وإلى العنف عموماً. (...) إن الحكومة السيئة تخلق الإسلام الراديكالي" [٦٤]. وليس من المؤكد أن يكون هذا الدرس مسموعاً من قبل السلطات القائمة.

المقطع الرابع:الوادي المهد: فرغانة

يقع وادي فرغانة في قلب آسيا الوسطى، وهو واحة تحيط بها سلاسل جبال.

مساحته ٢٢٠٠٠كلم تمتد عند جنوب كرغيزستان إلى الشرق من اوزبكستان وفي الشمال من طاجيكستان فوق ما يقارب من ٣٠٠كلم من الطول و ١٠٠كلم في العرض. فوق هذه الأرض يعيش حوالي ستة ملايين إنسان، من سكان كل آسيا الوسطى. وإذن فكثافة السكان فيها قوية جداً أي حوالي ٣٠٠ ساكن في الكيلومتر المربع وسطياً و٤٥٠ سكن في الكيلو متر المربع في غرب فرغانة وحتى ٥٠٠ ساكن في كلم[٢] في أوبلاست oblast آنديجان [٦٥]. هذا الوادي ليس هو فقط موضوع نقاشات ومنازعات كامنة بين الجمهوريات الثلاث التي تتقاسم أراضيه (طاجيكستان وأوزباكستان وكيرغيزستان) بل هو أيضاً مكان اصطدام محتمل بين المجموعات المختلفة عرقياً. وبالفعل إن الحدود المعقدة إلى أقصى حد التي تفصل بين الدول الثلاث [٦٦] تقسم هذا الوادي دون ما اعتبار لخطوط التفاصل الأتني العرقي، التي هي بذاتها متشابكة جداً. الأكثرية الكبرى من السكان القاطنين في الوادي (٨٥%) هم من أصل أوزبكي. وعلى هذا فإن مقاطعة لنين أباد في طاجيكستان [٦٧]، كما مقاطعات اوش وجلال آباد في كرغيزستان، غالبية سكانها من الأوزبك، الأمر الذي يخيف الجمهوريتين طاجيكستان وكيرغيزستان.

وحتى قبل أن ينتهي الاتحاد السوفياتي، كان الوادي مسرحاً لتوتر أتني. كما كان الحال بين أتراك مسكيت والاوزبك سنة ١٩٨٩ [٦٨]. أو بين الكيرغيز والاوزبك أثناء مظاهرات اوك سنة ١٩٩٠ [٦٩]. وزاد في تعقيد التوزيع الأتني حمل الصراع الطاجيكي العديد من اللاجئين إلى الإقامة في المنطقة. وعدا عن تعقيد التوزيع الأتني، فإن الأحزاب الأوزبك والطاجيك في وادي فرغانة سيئي الارتباط بالأرض الوطنية في الجمهوريتين [٧٠]. مما يطرح بالطبع مشاكل في التموين وكذلك أيضاً مشاكل السيطرة والمراقبة بالنسبة إلى السلطات المركزية.

أما فرغانة كيرغيز فهي من جهتها أفضل إرتباطاً بالأرض الوطنية. وأخيراً ومن أجل المزيد من التعقيد في الترسيم الحدودي، يوجد في المنطقة سبعة مغالق جبلية صغيرة. وبفعل الصعوبات الاقتصادية خصوصاً، وبفعل الضغط السكاني على الأرض [٧١]، تقوم نزاعات حول المياه وحول تدهور في البيئة [٧٢]. والعلاقات هنا بين المجموعات الأتنية دقيقة[٧٣]. عبر التاريخ كانت فرغانة، قلب خانات خوكند، أيضاً وبصورة تقليدية ومركزاً كبيراً للإسلام في آسيا الوسطى. وفي هذه المنطقة قويت المقاومة ضد الحكم السوفياتي سنة ١٩١٨. ومستقوية بهذا التراث، عرف الوادي في هذه السنوات الأخيرةعودة إهتمام بالإسلام إنما أيضاً تصاعداً في الاضطراب، دون أن يكون – مع ذلك– ارتباط بين الظاهرتين.

إلاّ أن القادة في آسيا الوسطى يعزون عموماً تزايد الاضطراب إلى انتشار الأصولية الإسلامية. وعلى هذا فالإسلاميون الملقبين في المنطقة بالوهابيين، جعلوا مسؤولين عن أحداث "تامنغان" سنة ١٩٩٧، وفي وقت اقرب، عن اضطراب مقاطعة باتكن صيف ١٩٩٩[٧٤]. وعلى الرغم من تصريحات زعماء آسيا الوسطى، فليس المؤكد أن هذه الأحداث هي من صنع المناضلين الإسلاميين. ويرى بعض المراقبين أن الأمر هو اقرب أن يكون مرتبط بالجريمة المنظمة (ربما هو مرتبط بتجارة المخدرات [٧٥]. ومهما يكن من أمر، إن أحداث صيف ١٩٩٩، قد خوّفت بشكل خاص حكومات المنطقة. وعلى كلٍ أوضحت هذه المصادمات المخاطر المتزايدة من عدم الاستقرار في وادي فرغانة المرتبط بنشاط عصابات مسلحة وكذلك أيضاً بتزايد تجارة السلاح [٧٦]، والمخدرات في المنطقة.

ثم أن هذه الأحداث عملت كذلك على زيادة مخاوف الكيرغيز، في مواجهة ما يرونه وكأنه تهديد أوزبكي ، سواء جاء هذا التهديد من عصابات مسلحة، أم من المقاتلين الإسلاميين أو من حكومة كريموف، التي باتوا يخشون نواياها في الأمد البعيد. هذا الخوف الكيرغيزي تشاطرهم أيضاً فيه طاجيكستان. كما كشفت عن ذلك ردات فعل الحكومة الطاجيكية. أثناء العمليات الحاصلة في تشرين الثاني ١٩٩٨ من قبل الكولونيل السابق محمود خودوبردييف على خوجند في منطقة لينين آباد [٧٧]. وبالفعل إن تواطئ السلطات الأوزبكية في هذه العملية قدمته في حينه أعلى سلطة في البلد [٧٨].

إذاً يشكل وادي فرغانة نقطة توتر شديدة الأهمية في آسيا الوسطى. إن مستقبل المنطقة سوف يتعلق بقسم كبير منه على إدارة التعاون بين مختلف الجمهوريات. وكما ذكر طابيشا ليفا حديثاً:"قد يستخدم وادي فرغانة كحاضن لمستقبل أكثر سلاماً في كل آسيا الوسطى إن بذلت جهود مناسبة من أجل هذه الغاية. ولكنه قد يصبح مصدراً للكارثة بالنسبة إلى كامل المنطقة" [٧٩].

المقطع الخامس: مخاطر التفجر: حالة كازاخستان

تتميز كازاخستان بخصوصية أنها ورثت من الاستعمار الروسي والسوفياتي وجود عدد مهم من السكان الروس المقيمين فوق أراضيها. هذا الوضع يجعل الجمهورية في وضع خطر من الناحية الداخلية وأيضاً كذلك على الصعيد الخارجي في مواجهة جاراتها القوية روسيا. إن السياسة الكازاكية واعية تماماً وبشكل خاص لهذه المشكلة. في العلاقات مع موسكو يتصرف القادة الكازاك أيضاً بحذر مفروض عليهم. إن وجود أقلية روسية قوية،

يشكل بالفعل علة قوية كامنة في الشؤون الكازاكية بالنسبة إلى روسيا. ولهذا تسعى السلطات الكازاكية إلى تفادي المواجهة مع موسكو حول هذه النقطة.

لحظة الاستقلال كان الكازاك يمثلون ٤٠% من سكان كازاخستان، أي ٦,٥٣ مليون شخص من أصل ١٦,٣ مليون. والروس في الجمهورية يمثلون من جهتهم ما يقارب ٣٦% في سنة ١٩٩٩ كان عدد الكازاك ٨,١٢ مليون من أصل عدد سكان قدر بـ ١٥ مليون نسمة أي ما يعادل ٥٥% من السكان (٨٠). فيما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٩ ترك البلد ما يقارب من ١,٥٨ مليون روسي، وتبعهم بضع مئات الألوف من الأوكرانيين والألمان والتتار من جزيرة القرم (٨١).

في سنة ١٩٩١، كما دل على ذلك عمليات الإحصاء التي جرت يومئذ. وفي حين كانت الأكثرية الكبرى من الروس لا يتكلمون اللغة الكازاكية، وأن الزواج المختلط قليل الإنتشار، كما في كل مكان آخر في آسيا الوسطى، اعتبر الأهالي الروس مندمجين تماماً في كازاخستان(٨٢).

وبعد سنة ١٩٩٢، وخاصة بعد فرض اللغة الكازاكية لغة رسمية في الدولة في كانون ثاني ١٩٩٣، بدأ روس كازاخستان يتخوفون على مستقبلهم في الجمهورية الجديدة. وتسارع النزوح في هذه الأثناء وإذا كانت هذه الهجرة قد قَوَّت ثقل الكازاك في داخل البلد، فإن ذلك لا يقلل من أن شمال كازاخستان – وهو من المناطق الأكثر تطوراً والأكثر تصنيفاً في البلد، ويسكنه في جزء كبير منه سكان من الروس، ويضم مجموعات من الكوزاك – قد يمكن يوماً ما أن يطالب بالتحاقه بالفدرالية الروسية (٨٣). ومن أجل أن يتفادى هذا الخطر قرر الرئيس نازارييف – بدون شك – نقل العاصمة من ألماتي الواقعة جنوب شرق البلد إلى آستانا في الشمال في كانون أول ١٩٩٧ (٨٤). إن هذا القرار من جانب الحكومة الكازاكية هو جواب على الإغراءات الانفصالية لدى قسم من السكان الروس الذين بدأوا يعتبرون أنفسهم أكثر فأكثر مواطنين من منطقة ثانية في مواجهة عملية إبراز الكازاكية (٨٥).

منذ الاستقلال وجد الرئيس نازاييف نفسه أمام معضلة مهمة: كيف يتم بناء دولة وطنية كازاكية دون التخلي عن المجموعات الأتنية الأخرى في البلد وبصورة خاصة السكان الروس؟ في مواجهة هذه المسألة الملحة، حاولت السلطة المحلية التشجيع على استعمال كلمة "كازاخستاني" وتشمل مجمل المواطنين في الجمهورية دونما استناد إلى هويتهم الأتنية. وكان الهدف من هذه المناورة هو محاولة خلق هوية كازاخستانية فيها تندمج المجموعات الأتنية المختلفة.

ولكن ورغم هذه الجهود، ما زال حضور السكان الروس يطرح مشاكل على السلطة الكازاكية. وتزايد التوتر تدريجياً في البلد دون أن يصل رغم ذلك إلى حافة الانفجار في منتصف شباط ٢٠٠٠ صرح ألكسندر شيشانيكوف، وهو أحد زعماء حركة لاد LAD التي تدافع عن حقوق المتكلمين بالروسية ما يلي:

"إن السكان هنا وصلوا إلى نقطة بحيث أن أي متطرف في المنطقة يصف نفسه كمدافع عن الشعب الروسي يستطيع أن يتكل على دعم كامل السكان في مقاطعة كازاخستان الشرقية" [٨٦]. هذه التصريحات جاءت على أثر توقيف ٢٢ شاباً روسياً في ١٨ تشرين ثاني ١٩٩٩ في أوست – كامينوغورسك (أوسكمان) اتهموا بأنهم دبروا عملية عصيان ضد الحكومة المحلية. وكان بنيتهم عدا عن ذلك الإعلان عن قيام جمهورية انفصالية روسية في التاي [٨٧]. رغم أن تفصيلات هذه القضايا تظل غامضة. إلا أن الحكومة الكازاكية ردت عليها بعنف وشدة، فمنعت مثلاً نشر جريدة روسية في شرق البلد طيلة ثلاثة أشهر، لأنها نشرت معلومات تتعلق بزعيم مجموعة أوست كامينوغورسك، وحكم على إثني عشر روسياً – في مطلع حزيران سنة ٢٠٠٠ بالأشغال الشاقة والسجن من قبل محكمة أوست كامينوغورسك (أوسكيمان) لكونهم شاركوا في هذه المحاولة [٨٨]. على أثر هذه الأحكام القضائية أعرب وزير الشؤون الخارجية من الإتحاد الروسي عن انزعاجه وأصدر بياناً رسمياً شجب فيه "قسوة" الحكم القضائي. ودانت الصحافة الروسية من جهتها عدم عدالة المحاكمة وكذلك الاستغلال السياسي الذي قامت به الحكومة الكازاكية [٨٩]. وتم عقد اجتماع في الماتي من أجل تخفيف حدّة التوتر حول هذه القضية، بين المجموعات الروسية والكازاكية – يبدو أنه لم يحقق النتائج المرجوّة، بدليل استمرار نوع من التوتر – وسوء الفهم – بين الأتنيات [٩٠].

وإذ بدا واضحاً أن السياسة "الكازاكية" التي اتبعتها السلطة قد أخافت السكان الروس، منذ استقلال كازاخستان، فإن الإشارات على اضطراب كبير قد تكاثرت في هذه الآونة الأخيرة. ورغم أن قادة لاد LAD وغيرها من المنظمات المدافعة عن المتكلمين بالروسية قد انتقدوا مبادرات مجموعة أوست كامينوغورسك، فإن هذه التشكيلات بالذات قد وجهت دعوة للرئيس نازارباييف من أجل تنظيم استفتاء حول الانضمام إلى روسيا وإلى بيلوروسيا, وهذا الاقتراح سارع الرئيس الكازاكي إلى رفضه.

إن شدة الحكم الصادر ضد إعطاء مجموعة أوست كامينوغورسك يشكل رسالة واضحة من السلطات الكازاكية إلى رعاياها الكازاك المتكلمين بالروسية. الاضطراب غير مسموح به. ورغم هذه الإشارات الواضحة، فإن المشاكل بين السكان الروس والكازاك لم

تصل بعد إلى المنطقة الحاسمة. ومع ذلك يظل خطر التوتر المؤدي إلى انفصال الشمال عن الجنوب في كازاخستان ضاغطاً على مستقبل البلد. تجاه هذه المشكلة تشكل طبيعة النظام الروسي نفسه متغيراً أساسياً. فانتخاب بوتين قد تكون له عواقب مهمة على مصير هذا القسم من الأرض الكازاكية. إن توجهات الرئيس الجديد للإتحاد الروسي، في مجال السياسة الخارجية سوف تكون بالتالي حاسمة، وعودة القومية الروسية المغالية إلى موسكو لا يمكن بالتالي إلا أن تُقلقَ كازاخستان [٩١].

المقطع السادس: المحاذير الإيكولوجية:

إن تصرفات الإدارة الروسية كانت لها عواقب كارثية على البيئة في آسيا الوسطى [٩٢]. إن مسألة بحر آرال هي بدون شك الأكثر مدعاة للتأمل. ولكنها ليست الكارثة الوحيدة إيكولوجياً والتي تمس المنطقة.ويشار هنا إلى تمليح الأراضي وإلى قلوتيها بسبب ري غير مدروس، ثم إلى التلوث بالأسمدة الكيميائية أو بالفضلات الصناعية [٩٤]. وإلى تفتت التربة، والتعرية من الغابات وإلى تلوث طبقات المياه وإلى شح المياه الصالحة للشرب [٩٥] ألخ.

وتواجه كازاخستان من جهتها عواقب خطيرة ناتجة عن أكثر من ٣٠٠ تجربة نووية سوفياتية أجريت في بوليغون التجارب في سامبالاتنسك. وعليها أن ترعى مع أوزبكستان مخلفات تجارب الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي أجريت في الفضاء الطلق منذ نهاية السنوات العشرينيات في جزيرة فوزروزدرنيه في بحر آرال [٩٦]. سبعون سنة من الإدارة السوفيتية تركت آسيا الوسطى في وضع أزمة إيكولوجية معممة، إلى درجة أن الصحة العامة للسكان باتت مهددة . في كاراكالباكي (أوزبكستان) يعاني ٧٠% السكان من اضطرابات مرتبطة بنتائج التلوث [٩٧]. يضاف إلى هذه المشاكل تزايد مياه بحر قزوين. إن هذه الظاهرة الفيزيائية الطبيعية غير المعروفة تهدد المدن وطرق المواصلات وكذلك أيضاً التجهيزات الصناعية وكذلك حقول البترول والغاز الواقعة على ضفاف بحر قزوين. وكل الدول المحاذية معنية بهذه الظاهرة.

منذ ١٩٧٨ ارتفع منسوب بحر قزوين بحوالي ثلاثة أمتار، وهو سوف يكسب متراً آخر من هنا إلى سنة ٢٠١٠. في بعض الأماكن، تراجعت الشواطئ لعدة كيلومترات. في كازاخستان هناك أكثر من ٦٠٠٠٠٠ هكتار من الأراضي قد غمرتها المياه نهائياً. والأضرار المرتبطة بهذه الظاهرة قدّرت بملياري دولار. والأضرار المحتملة، التي قد تحيق بالصناعة البترولية وحدها قد تبلغ ٢٥٠ مليون دولار. في أذربيجان يتهدد ارتفاع المياه قسماً من

السكان يقدر بحوالي ٧٠٠٠٠٠ إنسان. وتقدر الأضرار المرتبطة بهذه الظاهرة بما يقارب ٤١ مليار دولار سنة ٢٠١٠، منها ١،٧٥ مليار دولار يعود للمصافي وحدها (٩٨). إن تركمانستان مهددة بنسب مماثلة. فضلاً عن ذلك إن المياه المتأتية من الفيضانات تحمل معها منتوجات خطرة على الصحة (٩٩).

وأخيراً إن مسألة إدارة المياه هي اليوم مسألة جدية للغاية في آسيا الوسطى، سواء على الصعيد الوطني أم على الصعيد الإقليمي. على الصعيد الوطني، إن إدارة وصيانة شيكات الري تطرح مشاكل ضخمة على جمهوريات آسيا الوسطى منذ الاستقلال، بسبب نقص الوسائل والأشخاص المأهلين وكذلك بسبب تقادم المعدات وتآكلها (١٠٠) . إن الخسارة في المياه ضخمة. وهي قد تصل إلى ٧٥% من مجموع المياه المخصصة للري. مشكلة أخرى، إن عدم كفاية التسرب (الامتصاص الأرضي) يؤدي إلى تصاعد المياه الجوفية الأمر الذي يسبب بدوره تمليح التربة. وهذا الأمر الأخير هو السبب في تراجع المداخيل الزراعية.

على الصعيد الإقليمي تعرف آسيا الوسطى مناخاً قارياً. إن نصف مساحة المنطقة تحتلها الصحارى، مثل صحارى كاراكوم وكيزيلكوم، ومناطق نصف جافة وسهوب غير مضيافة. ومتوسط هطول الأمطار يصل إلى مابيين ١٥٠ و٢٥٠ مم في السنة فقط. والأنهار آموداريا (أوكزوس سابقاً) وسير داريا (ياكزارت عند الأقدمين) اللذان ينبعان من السلاسل الجبلية المجاورة لتيان شان وللبامير يشكلان المصادر الرئيسية للمياه في المنطقة. وهذان النهران يمثلان ٩٠% من مياه حوض بحر آرال. هذه المصادر للمياه، قد وزّعت مع ذلك توزيعاً غير متساوٍ لأن اكثر من ٨٠% من المياه المتاحة تأتي من أراضي طاجيكستان ومن كيرغيزستان. وإذا كان هذان البلدان يمسكان بمفاتيح المياه في آسيا الوسطى، إلاّ أن البلدين الأكثر إستهلاكاً للمياه في الواقع هما أوزبكستان وتركمانستان (القسم الأكبر حوالي ٧٠%) بسبب ري سهول القطن.

فيما خص إدارة المياه، تواجه جمهوريات آسيا الوسطى مشاكل مصالح. من ذلك أن كيرغيزستان ترغب في زيادة انتاجها من الكهرباء المائية، مما يجعلها تحرص على حفظ مياهها طيلة أشهر الصيف، في حين، أن اوزبكستان وتركمانستان يطلبان إليها تزويدهما بالمياه أكثر لري حقول القطن . إن مسألة إكلاف الصيانة للخزانات والسدود تُطرحُ بشكل متزايد. تشتكي كرغيزستان من أنها يتعين عليها وحدها القيام بهذه الموجبات في حين أن أرباح الزراعة القطنية تعود في الواقع إلى أوزبكستان وإلى كازاخستان. وطلبت كيرغيزستان من الدول الأخرى المشاركة مالياً بهذه النفقات، لكن هذه الدول رفضت بدورها هذا الطلب.

ومن جهتها تُتهم اوزبكستان من قبل كازاخستلن بأنها تحول المياه لصالحها فقط.

في سنة ١٩٩٧تظاهر المزارعون الكازاك عدة مرات ضد الحكومة الأوزبكية. وتحدث بصورة دورية صدامات مرتبطة بمسألة شح المياه أيضاً على الحدود بين تركمانستان وأوزبكستان، بين المزارعين من الدولتين. ورغم تتابع المحادثات على أعلى المستويات حول هذه الصعوبات، تظل مسالة التغذية بالمياه تطرح مشكلة جدية جدا من جراء التزايد السكاني بشكل خاص وتزايد الاحتياج الزراعي. وقدرت جمهوريات آسيا الوسطى أن حاجتها من المياه سنة ٢٠٠٥ بـ١٥١،٨ كلم^3 أي بـ٢٥كلم^3 أكثر من المعدل الوسطي السنوي لتدفق أنهار المنطقة (١٠١). لقد أصبحت المياه – أكثر من أي وقت مضى- في المنطقة سلعة استراتيجية (١٠٢). إن الجفاف الذي ضرب خلال عام ٢٠٠٠ كل منطقة آسيا الوسطى يذكر إلى أي درجة أصبح الماء أساسياً. في هذه المنطقة – كما في بقية دول العالم، وهنا نتذكر مع بندار الأول أن الأهم بين الخيرات هو الماء (١٠٣).

المقطع السابع: تجارة المخدرات والإجرام الدولي

تواجه جمهوريات آسيا الوسطى منذ استقلالها مشكلة تجارة المخدرات المتزايدة. الوضع الآن بلغ درجة أن البعض لا يترددون أبداً في الكلام عن وجود "تخدير" أو "نركوتيكية" في مجتمع آسيا الوسطى (١٠٤).

هذه الحقيقة هي نتيجة تشابك عدة عوامل يجب أن نحاول إعادة تركيبها. من وجهة نظر عامة، إن الظروف الطبيعية في المنطقة – طبيعة الأراضي والمناخ – تلائم تماماً زراعات المخدرات. فالقنب مثلاً، يمكن قطافه مرتين إلى ثلاث مرات في الفصل في طاجيكستان وفي كيرغيزستان. وعدا عن الظروف الطبيعية الممتازة، إن الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى له أيضاً أهميته التي يجب أخذها بعين الإعتبار.

في الواقع إن جمهوريات آسيا الوسطى تحتل موقعاً جغرافياً استراتيجياً بين مناطق الانتاج ضمن الهلال الذهبي (أفغانستان، باكستان، إيران) وعبر "صين المثلث الذهبي" (برمانيا، لاووس، تايلاند) من جهة، ومراكز الاستهلاك في وأوروبا والصين من جهة أخرى. هذا الموقع الجغرافي الذي قلما استطاع المتاجرون الإفادة منه في الحقبة السوفياتية، بسبب الإغلاق الشديد للحدود، فد اكتسب أهمية كبرى بعد استقلال الجمهوريات في آسيا الوسطى.

وأخيراً، على الصعيد التاريخي يجب التذكر أنه منذ الأزمنة البعيدة، كانت مناطق

آسيا الوسطى، وكذلك أيضاً جيرانها المباشرون تعرف استخدام المواد العلاجية النفسية البسيكوترابية(psychotrope). في إيران مثلاً، ليس من النادر أن تسمع في أيامنا ترداد المثل الشعبي القائل بأن الأفيون بعد سن الستين لا يجلب إلا المنافع. في آسيا الوسطى، يستهلك الناس المحليون تقليدياً مواد مخدرة (psychotrope) من أجل ما لها من منافع طبية أو ضمن إطار الزراعة الشعبية. وعلى هذا يشرب الكازاك الكوكتار وهو في مشروب أساسه زهرة الأفيون، دلالة على الثروة. في تركمانستان، يستعمل الأفيون كدواء أو يدخل في تركيب مشروب استهلاكي شائع. في كرغيزستان زرع الأفيون منذ العصر الكولونيالي من أجل غاية دوائية. في ظل النظام السوفياتي كان أكثر من ٣/٤ الأفيون المزروع بشكل مشروع في الاتحاد السوفياتي، يأتي من هذه الجمهورية الصغيرة.

وإذا كانت الظروف الطبيعية والجغرافية والتاريخية تشكل أرضيةً صالحة لتجارة المخدرات وازدهارها، فهناك عوامل اقتصادية قد لعبت دوراً محركاً في ذلك. في حقبة الاتحاد السوفياتي، كان استهلاك المخدر- على ما يبدو- ظاهرة هامشية إلى أن اندلعت الحرب ضد أفغانستان سنة١٩٧٩. ومع استمرار الحرب انتشر الاستهلاك بين المقاتلين السوفيات. ومن أجل تأمين المؤونة لهؤلاء المستهلكين الجدد، عقدت اتفاقات تجارية بين المحتلين وبين المنتجين الأفغان. وشكل هذا الوضع، بدون شك، أحد جذور ازدهار زراعة المخدرات في السنوات الأخيرة من حياة الاتحاد السوفياتي. ولكن الصفقات التي قامت في تلك الحقبة استمرت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وتم تسهيل تشكيل شبكات على الأرض تسهيل ازدهار تجارة المخدرات.

في حقبة الاستقلال، ورثت آسيا الوسطى في مجملها الظروف المساعدة لهذا الازدهار. وعدا عن العوامل البنيوية التي سبق ذكرها تجدر الإشارة إلى واقعة أن السكان في المنطقة يشتركون في استعمال اللغة الروسية كوسيلة تواصل مشتركة. وإن الجمهوريات مرتبطة جيداً ببعضها البعض بواسطة شبكات اتصال برية وحديدية وجوية. وأنه توجد أيضاً شبكات تقوم على العلاقات الشخصية عبر الحدود منذ وقت الاتحاد السوفياتي وتغطي كل الأراضي الخارجة من الاتحاد السوفياتي السابق. وبعد الاستقلال تزايدت الاتصالات من كل نوع مع بقية العالم أيضاً في حين أن فتح الحدود سهل إيجاد اتصالات تحويلية بين مجموعات أتنية: طاجيكستان وأوزبك، تعيش على طرفي الحدود مع أفغانستان.

هذه العلاقات الأتنية عبر الحدود قد سهلت بالطبع التجارة، إلا أن حرب طاجيكستان شكلت المُسرِّع الرئيسي للتجارة لأن حالة الفوضى أتاحت ازدهارها، كما أن

مجموعات مسلحة، اندفعت أيضاً في تجارة المخدرات لتمول نشاطاتها السياسية والعسكرية متبعة مثل الجيران الأفغان [١٠٥]. إن التدهور السريع للظروف الاقتصادية التي واجهتها الجماهير الوسط آسيوية بفعل زوال الاتحاد السوفياتي شكل أيضاً الأرضية الأساس الضرورية لنمو التجارة.

وأخيراً، إن تداخل الحدود فيما بينها يجعل الجمهوريات – في آسيا الوسطى – سهلة المقتل أمام تجارة المخدر. على الصعيد الأرضي إن التقطيع المعمول به في الحقبة السوفياتية يجعل بالفعل السيطرة على بعض أجزاء الأرض الوطنية صعبة بشكل دقيق: من ذلك مثلاً إن خوجاند، المدينة الثانية في طاجيكستان معزولة عن دوشانبيه بسلسلتين جبليتين. الواقع أنه ليس باستطاعة أي جمهورية من الجمهوريات أن تراقب حدودها [١٠٦] فعلاً إن تضافر هذه العوامل أدى بالتالي إلى نمو ثم إلى ازدهار ضخم في التجارة غير المشروعة للمخدرات. وإذا كانت آسيا الوسطى، في الحقبة السوفياتية، قلما يجري الكلام عنها في موضوع المخدرات، فإن المشكلة قد اتخذت في السنوات الأخيرة هذه حدةً خاصة.

في مجال الإنتاج، ورغم الظروف الممتازة الطبيعية، التي تتمتع بها جمهوريات آسيا الوسطى، من أجل زراعة البافو Pavot، والقنب والأفدرا Ephedra (التي يستخرج منها الإيفدرين) فإن الكميات المزروعة محلياً تبدو حتى الآن محدودة. باستثناء حالة القنب المنتشرة جداً في كل المنطقة، وغالباً ما تكون مسموحة من قبل الحكومات المحلية. ويكشف تقرير حديث بهذا الشأن أن ثلث السكان الكيرغيز يزرعونه [١٠٧].

وفي ما حض الأفيون، في طاجيكستان، يتمركز إنتاجه في وادي بنجيكانت قرب حدود أوزباكستان. ويزرع الأفيون أيضاً في تركمانستان. وبصورة رئيسية في مناطق أكحال ليباب وماري القريبة من الحدود الإيرانية.

إن الكميات المنتجة حالياً، سواء في طاجيكستان كما في تركمانستان، وإن كانت قليلة من حيث كميتها، إلا أنها مع ذلك تتزايد باستمرار. في أوزباكستان يتمركز الإنتاج في منطقة سمرقند سورخانداريا، بالقرب من الحدود الطاجيكية. والأفيون يزرع أيضاً بصورة غير شرعية في كيرغيزستان. من بين جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، تنتج كازاخستان وحدها الكمية الأكبر، خاصة في منطقة كيزيل أورد. ويعتبر مكتب مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة (ODCCP) التابع للأمم المتحدة أن الألفي هكتار من الأفيون المزروعة في البلد لها قوة إنتاجية تعادل حوالي ٣٠ طناً [١٠٨]. وتنتج كازاخستان أيضاً القنب الهندي (المعروف بالحشيشة، خاصة في وادي تشو ١٣٨٠٠٠ هكتار بحسب المرصد الجيوبوليتيكي للمخدرات

و ٤٠٠٠٠٠ هكتار بحسب تقرير مكتب الرقابة الاستراتيجية الدولي على الناركوتيك (المنومات) الذي يقدر طاقة الإنتاج بـ ٦٠٠ طن في السنة [١٠٩] والإيفيدرا البرية في وديان سلسلة جبال تيان شن [١١٠]. ورغم أن كل طاقات الزراعة لم تستخدم بعد، فإن المخاطر تظل قائمة من أن تستخدم هذه المكنة على مستوى واسع في المستقبل.

وإذا كان الإنتاج المحلي ما يزال ضعيفاً نسبياً حتى الآن، فإن تجارة المخدرات قد عرفت منذ ١٩٩١ نمواً ضخماً. رغم أن جملة العناصر الموصوفة أعلاه تعرض إطاراً لتفسير هذا الازدهار، إلا أنه لا يمكن مع ذلك الإلحاح على دور العامل الأفغاني. الواقع، أنه من واقع الجوار الجغرافي مع أفغانستان، فإن هذا البلد تتشارك بـ ١٢٠٦ كلم من الحدود مع أوزباكستان – إن جمهوريات آسيا الوسطى تواجه بشكل متزايد فورة نقل المنتوجات الأفغانية [١١١]. وعلى موازاة الحرب التي اجتاحت أفغانستان، منذ ١٩٧٩، امتدت زراعة وتجارة الأفيون على طول السنوات، بفعل الاحتياج إلى تمويل مختلف المجموعات المسلحة الأفغانية.

إن الصعود القوي لطالبان ثم استيلاءها على حوالي ٨٠% من الأراضي الأفغانية – التي ٩٧% منها تشكل مناطق لزراعة الأفيون – قد عجَّلَ هذا الميل المخالف لآمال التحسن التي وضعها بعض المراقبين في هذه الحركة بفعل التزامها وتشددها الإسلامي. وبحسب برنامج الأمم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات، أصبحت أفغانستان اليوم أكبر منتج للأفيون في الكرة الأرضية مستلبة المكانة الأولى من بيرمانيا [١١٢]. وهكذا ارتفع الإنتاج من ٣٥٠ طناً من الأفيون الخام سنة ١٩٨٦ إلى ٤٦٠٠ طن سنة ١٩٩٩، (مقابل ٤٦٠ طناً من الهيروبين بحسب معدل التحويل: ١/١٠ المقبول لدى الـ "أندسب"(UNDCP. وعلى سبيل المقارنة يذكر أن بيرمانيا، زعيمة المثلث الذهبي قد حصدت فقط ١٢٠٠ طن من الأفيون الخام سنة ١٩٩٩ ما يعادل تقريباً ١٢٠ طناً من الهيروبين.

وتحسب الأودسب ODCCP أن ثلث مجموع المنتوج الأفغاني مخصص للتصدير، وبصورة رئيسية نحو السوق الأوروبية، وبمقدار أقل نحو الولايات المتحدة. وتقدر الأمم المتحدة أن التصدير نحو أوروبا يعادل حوالي ١٢٠ طناً من الهيروبين في السنة [١١٣].

ويصل قسم من المخدرات الأفغاني أيضاً إلى الهند وباكستان من أجل الاستهلاك المحلي. وعلى صعيد امتداد الزراعة، كشفت الأمم المتحدة، سنة ١٩٩٩، أن ١٨ من أصل ٣١ مقاطعة التي تشكل منها أفغانستان تزرع الخشخاش، في حين أنه، بصورة تقليدية، لا توجد إلا سبع مقاطعات منتجة. وازدادت المساحة المزروعة من ١٠٠٠٠ هكتار سنة

١٩٨٦ إلى ٦٣٦١٢ سنة ١٩٩٨ [١١٤]. قبل ان تصل إلى ٩١٠٠٠ هكتار سنة ١٩٩٩ [١١٥]. اليوم ٢,٣% من مساحة البلد مخصصة لزراعة الخشخاش[١١٦]. تنتج أفغانستان ٧٥% من الأفيون العالمي. ويقدر أن ٨٠% من الهيرويين المتاح في أوروبا، وكذلك ٥٠% من الهيرويين المتوفر في العالم هو من منشأ أفغاني. والأفيون المنتوج في أفغانستان يحول بصورة رئيسية أما في البلد أو في آسيا الوسطى (في أوك) أو أيضاً على الحدود مع باكستان وأخيراً في تركيا. ولكي يبلغ المخدر الأفغاني أسواق التصدير فإنه يسلك عدة طرقات. نحو الغرب، يرسل عبر باكستان وإيران أو رأساً منه نحو تركيا.

ثم يأخذ بعض طريق البلقان للوصول إلى أوروبا أخيراً. ومن إيران تعبر كميات مهمة من المخدرات الأفغانية، أيضاً حدود تركمانستان قبل أن تسلك أما إلى جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى، ثم الإتحاد الروسي، ثم بيلوروسيا وأوكرانيا ثم أوروبا الشرقية وأخيراً الغرب. أو بطريق آخر عبر القوقاز ثم تركيا أو البلقان وأخيراً أوروبا الغربية. ويتم تصريف الإنتاج الأفغاني أيضاً عبر الشرق والجنوب أي من أفغانستان نحو باكستان ثم نحو أوروبا مباشرة إما عبر أفريقيا.وأخيراً يعبر قسم من الإنتاج ترانزيتاً أيضاً عبر الهند والنيبال وبنغلادش أو سريلانكا. وانطلاقاً من هذه البلاد نحو أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وترى الأودسب ODCCP أن الطريق الشمالي، أي الطريق الذي يعبر آسيا الوسطى، هو الآن أكثر أهمية من الطريق التقليدي القديم الذي يمر عبر إيران[١١٧] وذلك بسبب السياسة المتشددة في مكافحة المخدرات التي اتبعتها حكومة طهران [١١٨]. وإحكام إغلاق الحدود الإيرانية على أثر ارتفاع توتر العلاقات بين الجمهورية الإسلامية وطالبان، تفسر إعادة التوجه هذه. أن المكتب الإقليمي في آسيا الوسطى (ODCCP) الناشط منذ ١٩٩٤ في المنطقة، يضيف أن تطور وسائل الاتصال، وتعدد نقاط العبور الحدودية، وكذلك احكام اتفاقيات التبادل الحر الإقليمية التي خففت من نقاط المراقبة وسهلت عبور البضائع والأشخاص، أثرت أيضاً في اختيار وفي ازدهار هذا الطريق.

وأخيراً أن فتح طريق بين باكستان وطاجيكستان عبر ممر وكهان (أفغانستان)، والاتصال الأرضي الذي يربط تركمانستان بإيران، والعلاقة مع القوقاز عبر بحر قزوين، وازدهار الاتصالات الجوية بين جمهوريات آسيا الوسطى وأوروبا الغربية، تشكل عوامل مساعدة أثرت على عودة التوجه نحو آسيا الوسطى في دروب المخدر [١١٩]. وقدر مدير هذا المكتب حديثاً أن ٦٥% من الهيرويين الأفغاني يمر ترانزيتاً عبر آسيا الوسطى.

فيما خص تسفير المخدرات عبر آسيا الوسطى توجد تشكيلة كبيرة من الطرقات.

ولما كان التجار متحركين إلى أقصى حد، فإنهم يتبنون مسارهم تبعاً للضغط الذي تمارسه السلطات. فالطريق المعتبرة قليلة الأمان تترك لصالح طريق أخرى، كما حدث ذلك حديثاً بالنسبة إلى درب كوروج – أوك، قبل إعادة تنشيطها، عند اللزوم، إذا تراخت ضغوط السلطات، وكشف المراقبون أن منطقة بياندزه تستعمل كنقطة تبادل بين التجار الأفغان وزملاؤهم الطاجيك الذين ينقلون البضاعة نحو دوشانبيه قبل إرسالها نحو موسكو. وتستعمل كيرغيزستان أيضاً كنقطة عبور عبر درب كوروغ – أوك (٧٥٠كلم) التي تربط غورنوباداخشان بـ طاجيكستان جنوبي كيرغيزستان (إلى أوك). ومن هذه المنطقة تتسرب البضاعة بسهولة إلى أوزباكستان عبر منطقة آنديجان ثم عبر طشقند، تتابع دربها نحو كازاخستان قبل أن تدخل إلى روسيا، لكي تستهلك فيها أو عند اللزوم لكي تكمل مسارها نحو بقية أوروبا. ومن وقت قريب، مع ذلك بدت درب كوروج – أوك أقل سلوكاً بسبب تكثيف (مؤقت ربما) التفتيش في كازاخستان [١٢٠]. ازدهرت درب بانكن الموصلة بين طاجيكستان إلى كيرغيزستان هي أيضاً. ويسلك التجار أيضاً "طريق خوجاند"، في أوزباكستان. وهناك طرق أخرى تربط أفغانستان بتركمانستان، أما مباشرة (نقاط العبور الرئيسية في تختا–بازار وكوشكا)، أما عبر إيران (نقطة العبور إلى سيركاس) أو أيضاً، عابرة عبر أوزباكستان (منطقة بخارى) [١٢١].

من الواضح أنه في حالة كيرغيزستان وطاجيكستان، تلعب الشروط الطبيعية (التضاريس، قسوة المناخ، العزلة) لصالح التجار. إن طاجيكستان وخاصة منطقة غورنوس باداكشان، تشكل مفتاح التجارة الموجهة نحو السوق الروسية. إن الحدود الطاجيكية مفتوحة إلى أقصى حد أمام التجارة، بفعل ليس فقط طبيعة الأرض الصعبة، بل وأيضاً بسبب انعدام الوسائل وأخيراً بسبب الفساد المستشري لدى حراس الحدود المكلفين بالمراقبة. وعلى هذا فإن الجنود الروس من الفرقة ٢٠١ المؤللة، مشبوهون إلى أقصى حد بأنهم يشاركون بنشاط في تجارة المخدرات باتجاه روسيا وذلك باستخدام الهليكوبتر مثلاً من أجل نقل البضاعة دون أن يتعرضوا للتفتيش [١٢٢]. وبفعل حدودها مع طاجيكستان، تشكل كيرغيزستان أيضاً نقطة عبور للمخدرات نحو روسيا وأوروبا. وكازاخستان هي أيضاً بلد مفتاح لعبور (ترانزيت) المخدرات باتجاه روسيا واليابان وحتى أوروبا أيضاً [١٢٣]. وكشف المرقب الجيوبوليتيكي للمخدرات عن دور مركزي لمدينة طشقند، التي تشكل حقاً عقدة الطرق البرية والحديدية بين آسيا الوسطى وروسيا حيث تعمل المافيات الأوزبكية [١٢٤]. وكشف وزير الداخلية الروسي من جهته أن ٩٣% من الماريجوانا و ٨٥% من الحشيشة و ٧٣% من الأفيون المتاح في

السوق الروسية يتأتى إما من الزراعة الكازاكية المحلية وإما من الترانزيت عبر أراضي كازاخستان [١٢٥]. إن صعوبة الرقابة على ما يقارب من ٧٠٠٠كلم من الحدود المشتركة بين الدولتين يسهل تماماً عمل التجار. بالنسبة إلى المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى من الأودسب ODCCP، ونظراً لعدم الاستقرار النسبي في آسيا الوسطى، وخصوبة الأرض وعدم فعالية تدابير الرقابة على الحدود، وعدم تطبيق القانون، وأخيراً الحالة الاقتصادية الكارثة، يدخل إلى طاجيكستان حوالي ٥٠إلى٨٠ طن هيروبين من أفغانستان. عدا عن ذلك يقدر أن ٤٠طن من معادل الهيروبين تجتاز تركمانستان. أما اوزبكستان فرغم حدودها القصيرة مع أفغانستان، تستخدم على الأقل كمعبر ترانزيتي. بالنسبة إلى المخدر الأفغاني. وتوجد سبعة دروب للمخدر بين طاجيكستان واوزبكستان وطريقان بين أوزبكستان وتركمستان [١٢٦].

ورغم الجهود التي تبذلها السلطات في آسيا الوسطى بالتعاون مع (د آي اه) DEAومع برنامج الأمم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات(PNUCID / UNDCP) ومع الاتحاد الأوروبي [١٢٧]، تبقى المنطقة مكان عبور هام للمخدرات المنتوج في أفغانستان [١٢٨]. ويكشف البعض مثل المرقب الجيوبوليتي للمخدرات. مع ذلك، إن "جهود" الجمهوريات في آسيا الوسطى يجب الاعتراف بنسبيتها، نظراً لأن مفاعيل الإعلان من قبل حكومات آسيا الوسطى قلّما تفرن بتدابير محددة. فضلاً عن ذلك نلاحظ هذه المنظمة في تقريرها السنوي لسنة ١٩٩٨-١٩٩٩ أن "هيكلية التنسيق في محاربة المخدرات الموضوعة قيد التنفيذ من قبل الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى هي غير فاعلة إلى حد بعيد" [١٢٩].

فعدا عن غياب الإرادة السياسة، تشكل الصعوبات المرتبطة بطوبوغرافية المنطقة، وحتى جدة مسألة تجارة المخدرات وغياب الاستراتيجية الفعّالة، وعدم وجود تنظيم وكذلك أيضاً عدم وجود وسائل تقنية ومالية، والفساد المستشري من جراء تدني الأجور وأخيراً وجود ثقافة تهريبية تعود إلى الحقبة السوفياتية السابقة، ولكنها مستقوية بالقلّة المرتبطة بالسياسة الاقتصادية السوفياتية كلها تشكل بدون شك العوامل الرئيسية التي تفسر ضعف النتائج الحاصلة لدى منظمات مكافحة المخدرات الموضوعة قيد التنفيذ في جمهوريات آسيا الوسطى. في كرغيزستان، صرح رئيس اللجنة الحكومية المكلفة بمراقبة المخدرات أن ٥% فقط من الأفيون المحول الآتي من أفغانستان قد صودرت في ١٩٩٨ [١٣٠]. وكشف بكشان كاربولوف، مدير المكتب الكازكي للانتروبول، من جهته، أن أكثر من ١٠٠كلغ من المواد الممنوعة التي اجتازت الحدود بين كازاخستان وروسيا، فقط ٥% قد صودرت أيضاً [١٣١]. ويقدر المراقبون أن مصادرات المخدرات في آسيا الوسطى تمثل٥إلى١٠% من مجموع حاصل

الترانزيت الأمر الذي يفيد كثيراً حول عدم فعالية الرقابة.

٤١-مصادرات المخدرات في آسيا الوسطى بين ١٩٩٣و١٩٩٩

(المخدرات كلها مخلوط بالكيلوغرام)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
كازاخستان	١٢٠٠٠	١١٠٠٠	١٠٤٠٠	١٢٩٧٥	٣١٥٢١	١٣٣٦٨	٢٠٣٣٠
كيرغيزستان	٤٧٣٣	١٧٤٧	١٢٥٥	٢١١٨	٢٤٢٨	١٧٧٤	١١٤٥
اوزبكستان	٦١٦٥	٣٥٠٤	٣٠١٧	٧٨٢٢	٣٣٠٨	٣٢٠٦	٢٥٠٠
طاجيكستان	١١٣	٣٢١	١٧٥٠	٣٥٦٥	٤٥٣٣	٢٩٥١	١٥١٠
تركمانستان	-	-	-	١٤١٠٩	٤١٢١٦	٢٤١٥٧	١٢٤٧٤

فيما يتعلق بدور المجموعات الإجرامية نشر المرصد الجيوبوليتي للمخدرات تصريحات نائب رئيس اللجنة الوطنية للأمن في كازاخستان (الذي يفيد) أن مؤسساته تعرفت على هوية ١٢٥ من هذه المجموعات العاملة في آسيا الوسطى، منها ٣٠ مجموعة تزاول تجارة المخدرات على الأرض الكاراكية [١٣٣]. في سنة ١٩٩٨، آوت كازاخستان ٦٤مجموعة تزاول تجارة المنومات. وذكر مراقب أن تجارة المخدرات – في البلد- كان تحت سيطرة الروس الذين أقاموا اتصالات مع أفغان أثناء حقبة الاحتلال السوفياتي. وهناك حلقة مافياوية أخرى مكونة من تنظيمات اجرامية تركية تعمل بالتعاون مع الكيرغيز. وأخيراً مافيا المخدرات الأقوى مؤلفة من جورجيون وأذربيين وشيشانيين، أقاموا اتصالات مع كيرغيز وغيرهم من مجموعات آسيا الوسطى[١٣٤].

منذ ١٩٩٦، كشف عدد من المراقبين في آسيا الوسطى عن وجود مجموعات مافياوية روسية، جيورجية، أذرية، شيشانية، صينية، ايطالية، وحتى كولومبية. هؤلاء التجار يجدون يد عاملة محلية ماهرة وكيميائيين ممتازين [١٣٥]. وفي بعض الحالات – مع ذلك- يكون توصيف هذه المجموعات بأنها دقيقة التنفيذ. إن العلاقة بين المجموعات المافياوية

والمعارضة السياسية قائمة على أساس التنسيق الكامل. فتجارة المخدرات قد تستخدم في هذا الشأن كمصدر لأمراء الحرب المحليين، ولبعض الزمر أو مجموعات المعارضة السياسية كما كانت الحال أثناء حرب طاجيكستان. في بعض الحالات، تلجأ المعارضة السياسية إلى تجارة المخدرات لكي تستطيع العيش في الخفاء. ومن جهة أخرى إن تجارة الناركوتيك توظفها السلطات القائمة لكي تشوه سمعة المعارضة السياسية. وقد لجأت اوزبكستان مثلاً إلى هذا الأسلوب من العمل [١٣٦]. إن نقص المعلومات الموضوعية، وتمزق بل التلاعب وتشويه المعلومات يعيق– في بعض الأحيان– من تقدير نشاطات بعض المجموعات. والأسلوب الذي يقوم على تحويل المعارضة السياسية إلى متاجرة بالناركوتيك قد تبث في مكان آخر في العالم. وعكس ذلك قد يكون صحيحاً أيضاً. فبعض المجموعات المافياوية "يلبسون" نشاطهم الإجرامي بالمنطق السياسي. من الصعب إذاً تمييز حقيقة التحرك في حالة آسيا الوسطى. يمكن ذكر نشاكات جمعة نامنغاني والحركة الإسلامية الأوزبكستانية(IMU). هذه الشخصية، المسؤولة عن خطف مجموعة من الجيولوجيين اليابانيين في صيف ١٩٩٩، يقدم نفسه هكذا وبآن واحد كزعيم "للمحاربين الإسلاميين" وكتاجر ناركوتيك يتحكم بتجارة المخدرات في منطقة باتكن في جنوب كرغيزستان [١٣٧]. من الصعب معرفة أي من هذين النشاطين يطغى على الآخر [١٣٨]. ومهما كانت الدوافع الرئيسية لهذه المجموعة الخصوصية، معارضة سياسية أو تجارة ناركوتيك من المؤكد أن تجارة المخدر تشكل مشروعاً مجزياً بشكل خاص لدرجة أن حركة المعارضة السياسية للحكومة القائمة تغري باستخدامه. والمبالغ الحاصلة من هذا النشاط كبيرة جداً.

كشفت وزارة الداخلية الروسية مثلاً أن كيلو الأفيون يساوي ٥٠$ أمريكي في فيض آباد (أفغانستان) و٢٠٠$ في كوروع (طاجيكستان) و ١٠٠٠إلى ١٥٠٠$ في أوك (كيرغيزستان) و٥٠٠٠$ في آلماتي (كازاخستان) و١٠٠٠٠$ في موسكو. ويقدر كيلو الهيرويين مابين ٧٠٠٠ و١٠٠٠$ عند حدود طاجيكستان ليصل إلى ١٥٠٠٠٠$ إلى٢٠٠٠٠٠ في لندن أو نيويورك. عند هذا السعر، يقدر المحصول الأفغاني لسنة ١٩٩٩ لحوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي [١٣٩]. إن تجارة المخدرات تشكل إذاً وسيلة تمويل قوية للنشاطات السياسية. ويقدم المثال الأفغاني فكرة كيفية العمل. تفرض طالبان ضريبة عينية تصل إلى ٢٥% من محاصيل الأفيون. وبعدها يعاد بيع الأفيون لمختبرات الهيرويين. يضاف إلى هذه الضريبة رسم على مختبرات تحويل الأفيون إلى هيرويين. وبلغ هذا الرسم سنة ١٩٩٩ ٧٠$ للكيلو من الهيرويين. ثم أن طالبان أجازت عبور ونقل المخدر مقابل ٢٥٠$

للكيلو [١٤٠]. وكشف أحمد رشيد من جهته أن طالبان – كما خصومهم أيضاً في تحالف الشمال– يقتطعون رسماً مقداره ٢٠% على الأفيون الذي يعبر الحدود الطاجيكية والأوزبكية، الآتي من أفغانستان.

ومهما يكن من أمر البواعث الإجرامية أو السياسية – لدى المجموعات التي تزاول تجارة الناركوتيك – فإن ازدهارها وفي المستقبل ازدهار الإنتاج المحلي للمخدرات يوشك أن تكون له نتيجة ليست هي فقط تجريم المجتمع بصورة متزايدة، بل وأيضاً تجريم الحياة الاقتصادية في آسيا الوسطى. فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يشير بعض المؤلفين إلى ازدهار التنظيم المافياوي، في قلب الأحياء "المحلات"، وهي بنية الأساس في التنظيم الاجتماعي المدني في آسيا الوسطى حيث يجتمع أعضاء المجموعة المتضامنة.

ومن المحلة، يرتفع بالتالي هرم حقيقي يتسلق حتى ذروة الدولة. نجد مثلاً في أوزبكستان، ثلاثة أهرامات من هذا النمط المعروف من قبل كل الأهالي [١٤١]. فعدا عن تمركز بنيات مافياوية في قلب الأحياء المحلية، يمكن أن نلاحظ أيضاً أن عدد الجرائم المرتبطة بالمخدرات هي في تزايد مستمر في المنطقة [١٤٢]. وتجريم المجتمع له قرين هو نمو التجارة وتبادل السلاح والمتفجرات المرتبط بانتشار الجريمة المنظمة، وازدهار الفساد داخل الدولة وحتى في أجهزة البوليس والأمن والعدالة، والخوف من انتشار اقتصاد مواز تسيطر عليه لوبيات مافياوية، والخوف من نمو "مناطق رمادية" في المستقبل تعصى على سلطة الحكومة القائمة. إن المثل الحديث في باكستان والوزن الذي اكتسبه المتاجرون بالمخدرات على الحياة السياسية في البلد تعطي فكرة عن هذا النمط من الأوضاع [١٤٣].

إن تبييض أموال المخدرات يشكل أيضاً مشكلة تواجهها جمهوريات آسيا الوسطى. لقد كشف المرصد الجيولوجي للمخدرات أنه في كازاخستان مثلاً، استخدمت عملية التخصيص إلى حد كبير من قبل التجار لكي يبيضوا مبالغ من الأموال الأمر الذي أتاح لهم السيطرة على قطاعات مهمة في اقتصاد البلد [١٤٤]. ونقل العاصمة من الماتي إلى آستانا كان أيضاً مناسبة لإعادة تأهيل الأموال القذرة في عمليات عقارية. إن إعادة تأهيل أموال المخدرات أكيدة في تركمانستان عن طريق بناء أوتيلات فخمة في عشق آباد. وشكلت عملية التخصيص المنفذة في آسيا الوسطى فرصاً لتبييض الأموال لم يتخلف التجار عن الإمساك بها. وعلى سبيل المقارنة، قدّر أنه في روسيا وظّف ما يقارب من ١٨٠ مليار دولار أمريكي من الأموال القذرة في مشاريع عبر عملية التخصيص، خاصة في قطاع الطاقة والمواصلات السلكية [١٤٥]. وتوشك مجالات مهمة في اقتصاديات آسيا الوسطى ان تكون

تحت سيطرة المجموعات المافياوية.

وعدا عن هذا التجريم للاقتصاد، فإن الكلفة البشرية للتجارة غير الشرعية في المخدرات تستحق الذكر. إن تدهور ظروف المعيشة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتمادية، وغياب مشروع للشباب في المنطقة ترافقه سهولة تعاطي المخدر، ولّدت ازدهاراً مهماً لتعاطي المواد المخدرة، على المستوى المحلي بين أهالي وسط آسيا (١٤٦). ثم إن التجار يضعون فضلاً عن ذلك استراتيجيات حقيقية لاجتذاب مستهلكين جدد. وعلى هذا قد يوزع المخدر في مرحلة أولى مجاناً من أجل خلق طلب يؤمن منه التجار الإفادة منه بسرعة بسبب التعلق والتبعية التي يقع فيها المتعاطون الجدد. والشبان هم المستهدفون بشكل خاص. في سنة ١٩٩٩، بلغ عدد المستهلكين المسجلين في كازاخستان – بصورة رسمية – ٣٤٠٠٠ فرد. وتعترف الحكومة الكازاكية مع ذلك أن العدد قد يكون ٧إلى٨ أضعاف أكثر. وثلثا هؤلاء المستهلكين هم دون الثلاثين. في أوزبكستان بلغ عدد المستهلكين المسجلين رسمياً ٢٢٠٠٠ فرد والعدد الحقيقي للمستهلكين ٢٠٠٠٠٠فرد. وسجلت تركمانستان رسمياً ٥٠٠٠٠ شخص يتعاطى المخدرات. وتضم كيرغيزستان من جهتها ٦٠٠٠ ولكن الرقم الأكثر قرباً (إلى الواقع) هو ٥٠٠٠٠ شخص. ولا يتوفر في الساعة الراهنة أي إحصاءات فيما يتعلق بطاجيكستان. ويقدر المراقبون أن ٧٥% من المستهلكين هم بين ١٤إلى ٣٠ سنة. وبحسب المعايير الدولية، إن استهلاك المخدر في آسيا الوسطى يمكن مقارنته بمعدل الولايات المتحدة وأكبر وأعلى بكثير مما عرفته أوروبا الغربية (١٤٧). إن الإتجاه الحالي هو شاغل جداً حتى ولو أن وضع جمهوريات آسيا الوسطى لا تمكن مقارنته بالجدول الكارتي لجيرانها الأقربين. وعلى هذا يوجد في باكستان ٥ملايين مدمن على المخدر سنة ١٩٩٩ وتحصي إيران رسمياً ٢،٥مليون (والرقم الأقرب إلى الواقع هو ٣مليون). تشير وزارة الداخلية الروسية من جهتها أنه في سنة ١٩٩٦ إن ما بين ٢٢مليون إلى ٢٤مليون قد تذوقوا المخدر. ستة إلى سبعة من هؤلاء يمكن أن يعتبروا كمستهلكين بالمناسبة في حين أن ٢،١ إلى ٢،٣ مليون شخص يستهلكون مخدرات على الأقل مرة في الأسبوع. ومعظم هؤلاء المستهلكين هم من المراهقين (١٤٨).

إن تنامي استعمال المخدر يقترن في آسيا الوسطى بتفشي السيدا. تقدر الأمم المتحدة إن عدد الأشخاص الملوثين بهذا الفيروس بـ٣٥٠٠ في كازاخستان وبحوالي ٥٠٠ في أذربيجان، وبمعدل ١٠٠ شخص في كيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان (١٤٩). وعلى سبيل المقارنة تضم روسيا ١٣٠٠٠٠ تقريباً مصابين بالسيدا. ورغم أن المعدلات الحالية للإصابة ضعيفة بالمقارنة مع بعض البلدان الأفريقية، فقد أشارت الأمم المتحدة في ربيع

١٩٩٩ إن المنطقة مؤهلة لانتشار متفجر لمرض السيدا [١٨٠]. تشير الأمم المتحدة أنه في كازاخستان ٨٠% من الإصابات تبرز بين المدمنين الذين يستعملون حقنة الوريد أو بين الأشخاص الذين ضربوا الأبر في الماضي وكشف استقصاء جرى في الماتي في أوساط المتعاطين السموم أن نصفهم عمرهم أقل من ١٨ سنة، وأنه ليس من النادر أنهم يستخدمون ذات الحقنة (الإبرة)، الأمر الذي يسهل انتشار المرض.

والعنصر الآخر، إن ثلث النساء المدمنات في كيرغيزستان تصرح أنهن يتعاطين دورياً وبانتظام الدعارة لكسب معيشتهن أو لشراء المخدر [١٥١]. ولما كان معظم العلاقات الجنسية تتم دون استعمال الواقي، فإن خطر انتشار المرض مرتفع إلى أقصى حد. والجهاز الطبي الذي يواجه سابقاً مشاكل مهمة جداً، يجد صعوبة كبرى في مواجهة تدهور الوضع الصحي في بلدان آسيا الوسطى. وأخيراً فيما يتعلق بمراكز الإشفاء من الإدمان، فإن عددها قليل في المنطقة وعدا عن ذلك فهي مرتفعة التكاليف. إن فورة تجارة المخدرات وقريناتها تشكل بالتالي تهديداً خطراً جداً بالنسبة إلى مستقبل المجتمعات في هذه المناطق. وكما ذكر حديثاً سفير كيرغيزستان في الولايات المتحدة، تشكل تجارة المخدرات أيضاً تهديداً للاستقرار في هذه الجمهوريات [١٥٢]. إن تجار الناركوتيك قد يغرمون بخربطة الاستقرار في بعض المناطق لكي يؤمنوا متابعة تجارتهم [١٥٣]. ورغم مساعدة المؤسسات الدولية المتخصصة ونمو التعاون الإقليمي [١٥٤]. فليس من المؤكد مع الأسف توصل حكومات وسط آسيا إلى قمع هذه التجارة غير الشرعية. إن الوضع في أفغانستان يشكل بدون أدنى شك أحد العوامل الأساسية التي توجه التدهور المستقبلي، أو بالعكس. فتحسن الوضع في جمهوريات آسيا الوسطى في ما خص تجارة المخدرات.

يتعين على المجتمع الدولي أن يعي ضخامة مشكلة المخدر في آسيا الوسطى ويتعين عليه أن يبحث عن حلول لهذه المسألة الشديدة التعقيد، قبل فوات الأوان مع فعاليات محلية.

وادي فرغانة

هوامش القسم الخامس

خلاصــة

على طول هذا الكتاب، حاولنا أن نبين أن ظهور آسيا الوسطى على الصعيد الدولي، على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩١، جر وراءه تحولاً جيوبوليتيكياً تجاوزت أهميته الحدود الجغرافية للجمهوريات الخارجة من الاتحاد السوفياتي، في هذه المنطقة والتي نالت

استقلالها. هذه الواقعة تبدو لنا مؤكدة بعودة ظهور مفاهيم قضائية مثل أوراسيا، العزيز على العديد من الجيوبوليتيين في القرن الرابع عشر، ومطلع القرن العشرين، والتي نشطت في أيامنا من جديد. وعلى موازاة مفهوم أوراسيا، مطروح أيضاً ومن جديد مسألة آسيا الوسطى، في حين أنه منذ عدة سنوات من قبل، عندما كانت تذكر آسيا. كان الفكر يتعلق بواجهتها البحرية. ولكن آسيا اليوم تبدو وكأنها قد كملت حين استعادت وسطها.

إن الترابط البري عبر القارة قد أعاد من جديد إلى الأذهان. وليس بالرؤية التافهة. إن تأسيس دولة شيعية في فارس، هي الإمبراطورية الصفوية (١٥٠١ – ١٧٢٢) قد خلق حاجزاً بين آسيا الوسطى وآسيا الغربية، منذ القرن السادس عشر. وهذا القرن شاهد أيضاً نحو الاتصالات البحرية بين أوروبا وآسيا، مما أدى إلى نتيجة من بين نتائج كثيرة إلى الهيمنة التدريجية لطرق الحرير التقليدية، وفيما بعد وضع الاستعمار الروسي وخاصة قيام الاتحاد السوفياتي، وبصورة نهائية – على ما يبدو – حداً للتفاعلات التي كانت موجودة بين مختلف المناطق في آسيا عبر المواصلات المارة في المركز (الوسط).

منذ عشر سنوات، انقلبت الأشياء فجأة. فقد تفجر الاتحاد السوفياتي من الداخل، تاركاً الساحة أمام دول كانت مضطرة، لكي تعيش منغلقة عن العالم الخارجي. وبدت التيارات والمبادلات والعلاقات السابقة القديمة ممكنة من جديد. ولكن العودة إلى الوراء كانت محققة وخارج النقاش. لقد تغير العالم. ودول المنطقة المبنية حديثاً، لم يعد لها أي ارتباط مع الخانات، أو إمارات الماضي والدول المجاورة، هي أيضاً لم تعد كما في الماضي تماماً. ضمن هذه الظروف. إن الانفتاح الجديد المفاجئ والعنيف لبلاد تنقصها التجربة، على الخارج ذي الموضة المتغيرة بشكل عميق، يترك المكان قابلاً لكل الاحتمالات.

هذه الفرضيات تتلاقى باتجاهين مختلفين ومتناقضتين. هناك أولاً الفرضيات المؤسسة على رؤية متفائلة ومتحمسة. في الجنوب، وبخاصة في البلدان الإسلامية. يرحبون بنهاية "الاستعمار" وأما بتحرر إحدى أراضي الإسلام الأخيرة ظلت تحت نير دولة "مسيحية"، وإما بالأمرين معاً. لقد راهنت الأحزاب الإسلامية على نهضة سريعة للإسلام في منطقة كانت في الماضي – فيما ترانزوكزيان – أحد البؤر الأكثر نشاطاً، بالنسبة الأرثوذوكسية المسلمة، قبل أن يتم استعمارها من قبل الروس، وقبل أن تصبح، فيما بعد، ضحية الإلحاد البولشفي والعلمانية السوفياتية.

في تركيا ساور البعض حلم عالم تركي يمتد من البلقان إلى حدود الصين، في حين راهن آخرون – سابقاً – على عودة تركية مناضلة. في إيران كانوا يتحمسون لفكرة بعث

فضاء ثقافي إيراني كبير يشمل ترانزوكزيان، هذه الإيران الخارجية، التي طور معها الإيرانيون لغة واحدة، وأدباً واحداً وفناً متماثلاً.هذه الفرضيات المتحمسة المؤسسة على اعتبارات تاريخية وعرقية وثقافية. لها أيضاً توابعها الإقتصادية والإستراتيجية، وقد ثبت هذا النوع من الفرضيات حول فكرة واحدة. وبفعل احتوائه احتياط كبير من النفط والغاز يمكن تشبيه حوض بحر بمنطقة الخليج الفارسي. وفقاً لمعادلة (بحر قزوين= خليج فارسي) تستمد كل النتائج الطاقوية والمالية والجيوبوليتية التي يمكن أن تحول الاقتصاد العالمي وعلاقات القوى الإقليمية.

في مواجهة هذه الرؤى المتحمسة المنتشية قليلاً كان هناك تيار تشكيكي خوفه الرئيسي إمكان تطابق الاستقلالات مع تطور الصراع المسلح بين الأتنيات، والإقليميين، والانفصاليين، مما يؤدي إلى التدخلات الخارجية التي قد تنتهي إلى اشتعال معمم يشمل المنطقة، وبالتالي إلى الفوضى. والخطر الآخر كان من نمط إيديولوجي: إن الصعود الجامح للأصولية الإسلامية التي يتعين عليها بأن واحد أن تسد الفراغ الإيديولوجي المتروك على أثر زوال الشيوعية. والمساهمة في تكوين هويات جديدة. ومخوفة أخرى كان يعبر عنها أحياناً وتتعلق بالحكومات الجديدة: هذه المخلوقات السوفياتية المصطنعة إلى حد ما هل تقوى على زوال الاتحاد السوفياتي؟ وبسرعة بالغة بدا أن التوقعات المتفائلة كما التنبؤات المنذرة بالسوء كانت في غير محلها ويجب العودة بها إلى البداية.

لا شك أنه يوجد هنا وهناك بذور لبان – تركية فعالة، ومجموعات إسلامية متحمسة، كما يوجد مثقفون يريدون بعث ثقافة حدودية. ولكن يوجد القليل من الخطر من أن تحول هذه العوامل بصورة جذرية "برفيل" كل المنطقة. فضلاً عن ذلك ظلت مشكلة طاجيكستان ممسوكة وما تزال وحتى وإن لم يكن بالإمكان استبعاد خطر حدوث مواجهات جديدة، فإن خطر تعميم الصراع يبقى غير محتمل.

أما فيما خص الدول، على العموم. فإنها استمرت في فضائها المقطع بشكل مصطنع، وحتى ولو كانت طاجيكستان قد اهتزت بقوة شديدة من جراء تحركات إقليمية خالصة. إن أهمية الاحتياطي في بحر قزوين قد أعيد النظر فيه نحو التخفيض واليوم تقدم التقديرات نظاماً أقرب إلى نظام بحر الشمال وأبعد عن نظام الخليج الفارسي. عدا عن ذلك تظل مسألة فك الحصار مطروحة.

في الواقع – كما في أي مكان آخر – لا شيء حدث كما كان متوقعاً. فالأمور جرت بشكل أقرب إلى التفاهة. بصورة تدريجية، وعلى دفعات، وبتصويبات متالية، حاولت

الكيانات الدولية الجديدة أن تتكيف، وأن تسجل نفسها بما هو أكثر ملاءمة لمصالحها ضمن السياق العالمي وفي إطارها الإقليمي. الدول الأخرى تكيف مع (الدول الآسيوية الجديدة) مع تقديرها المكاسب التي يمكنها الحصول عليها من توظيفاتها الاقتصادية، وحتى السياسية والعسكرية. فالدول الأخرى شعرت بالمخاطر التي قد تتعرض لها إن هي تورطت أو تمنعت عن التدخل في هذا المجال أو ذاك. إن المشاريع السياسية الكبرى أخلت الساحة لتلمس حذر، فالأرض قد تبدو ملغومة في بعض الأحيان. من كل هذا يتحصل اليوم تصوير غير مسبوق موسوم بظهور محتلين جدد (فاعليات جديدة)، وبنمو وتطور علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف أصيلة، وانفجار أزمات محدودة إلى حد ما في مجالات كانت مخبؤة حتى حينه، وإيقاف حروب دونما حلول حقيقية لها، واكتشاف رهانات وتحديات لم تكن تخطر بالبال من قبل.

من وجهة نظر التصور العام، التغير الأكثر أهمية هو من دون أي شك زوال الاتحاد السوفياتي حتى ولو كانت أخيلة الماضي ما تزال تراود أيضاً، مع نهاية الاتحاد السوفياتي لقد تشقلب الوضع تماماً. لا شك أن روسيا الجديدة تظل قوة من الدرجة الأولى ضمن مجمل المنطقة الوسط آسيوية، ولكنها ليست الوحيدة فهناك فاعلون آخرون ظهروا، فاعلون قريبون أو بعيدون، لم يكن يسمع لهم صوت طيلة عقود وعقود فيما يتعلق في شؤون آسيا الوسطى.

من بين هؤلاء البعض (الصين وإيران) يمثلون أقطاباً إمبريالية كان لها في ماض بعيد نوعاً ما، دور مهم، ولكن آخرين هم فاعلون جدد أتوا، ومن بينهم الولايات المتحدة ليحتلوا مكاناً مميزاً – فواشنطن – نظراً لعلاقاتها المهمة مع روسيا، وأيضاً مع الصين، وبفعل دورها السياسي في الشرق الأوسط، وبفعل مصالحها الاقتصادية والستراتيجية فيما يتعلق بكل المصاد القوية الطاقوية، وبالتأكيد بفعل كونها قوة عالمية – لا يمكن أن تغفل هذه المنطقة الوسطى من آسيا. بناء عليه، لا عجب من أن يصبح هذا اللاعب الجديد وبسرعة كلية أحد اللاعبين الكبار في الساحة الإقليمية.

إضافة إلى حدة الحضور الأميركي يجب إضافة حدث جديد هو غير معروف من نوعه: ظهور "مجمل" حول بحر قزوين يجعل من هذه الفضاء الإستراتيجي الجديد، رهاناً اقتصادياً، وقطباً جديداً من أقطاب العلاقات الدولية حول هذا الفضاء تنسج شبكة معقدة من المصالح المتناقضة وتنفجر صراعات مبطنة، إنما حقيقية للغاية، وتظهر أحياناً طرق تسويات إنما مع الأسف تعقبها في الغالب خلافات جديدة، وباختصار، إن بحر قزوين، بحر مغلق، بشكل ما عدا شواطئه الجنوبية – وطيلة قرنين، كان أحد الممتلكات الروسية ثم

السوفياتية، وأصبح، بخلال عدة سنوات، منطقة مطموعاً فيها، ورهاناً دولياً جديداً.

وأخيراً هناك، أصالة أخرى، ولادة مجمل سياسي يقرب أو بصورة أدق يمكنه أن يقرب بين بلدان كانت دائماً تجد مشقة في الدخول ضمن مجموعات موجودة في السابق. زمن الاتحاد السوفياتي، كانت الدول الجديدة واقعة على أطراف الاتحاد السوفياتي؛ إيران عند حدود الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، أفغانستان بين الاتحاد السوفياتي وإيران وباكستان، تركيا على طرف أوروبا وعلى تخوم العالم العربي. بعد الآن، هناك مكنات جديدة للرسو، وهناك إعادة ترسيم غير مسبوقة تعرض نفسها على عشرة من الدول. المستقبل سوف يقول ما إذا كانت هذه الدول سوف تستغل الفرص المتاحة لصالحها.

أحد النتائج الرئيسية لانهيار الاتحاد السوفياتي في آسيا هو إذن ظهور فضاء جديد في قلب القارة بالذات، فضاء يقع عند مفترق طرق العالم، على تلاطم وتصادم التأثيرات الصينية والتركية والإيرانية والهندية والأوروبية. هذا الفضاء المتماسك جغرافياً وتاريخياً، كما سبق وأشرنا إليه في الصفحات السابقة، قد عاد من جهة ودخل من جديد بتجاوب وقعه مع جواره الجغرافي والتاريخي، ومن جهة أخرى، أصبح موضوع خصومات وموضوع لعبة نفوذ الدول الكبرى والوسطى. وإذا صعب رسم بروفيل المنطقة اليوم، لكثرة تتبدل الأشياء بسرعة، فإنه أيضاً من الأكثر صعوبة التنبؤ بإبعاد المستقبل.

والشيء الذي يبدو على الأقل شبه مؤكد، حتى ولو اقتصر الأمر فقط على الإبعاد الجيوبوليتية، هو أن المنطقة ليست بمعزل عن التقلبات الأساسية الجديدة. مثل من بين أمثلة كثيرة تثبت جيداً هذه التقلبية المتطايرة للوضع. تصوروا للخطة تغييراً في العلاقات الأميركية الإيرانية، عودة بها إلى المعتاد، وحتى تحسيناً للعلاقات بين واشنطن وطهران. فإن المعطيات الاستراتيجية لمجمل المنطقة تتغير بصورة جذرية – كما يقال – بين يوم وآخر. هنا – ولا شك، وأكثر من أي مكان آخر، يجب الحذر الكبير في الاستنتاجات وهذا بمقدار ما أنه في الجيوبوليتيك – كما نحن نفهمه – السياسة تفضل على الجغرافيا – جغرافيا هي بذاتها تتبدل بتبدل السياسة.

المراجع









الفهرس

صـ

فـ

حـ

ة

كلمة الناشر.. ١

مدخل ٣٧

القسم الأول:التكوين الجغرافي ٤٤

المقطع الأول:المدى الحيوي... ٤٤

أ- تعريف وتحديد ٤٤

ب-الإنغلاق والمحاصرة ٥٣

ج- تقطيع الأراضي ٥٤

المقطع الثاني:السكان ٥٥

المقطع الثالث: التاريخ ٥٨

أ- من الخانات إلى الإندماج في الاتحاد السوفيتي ٥٨

ب–التجربة الإستعمارية الروسية.................................. ٦٤
ج– المرحلة السوفياتية ٦٦
د– مرحلة الاستقلال ٦٦
هوامش القسم الأول.. ٦٩
القسم الثاني:الإنتقال.. ٧٦
المقطع الأول: الإنتقال السياسي ٧٦
أ– تجربة الكوادر ٧٦
ب–الانظمة السياسية ٧٧
المقطع الثاني: التحُول الاقتصادي والأزمة الإجتماعية.............................. ٨٠
المقطع الثالث: انتقال جيو– سياسي ٨٧
هوامش القسم الثاني ٩٠
القسم الثالث: إعادة التنظيم الاستراتيجي ٩٣
المقطع الأول: في اعادة التركيب للجغرافية السياسية: لعبة كبيرة جداً ٩٣
أ– روسيا وآسيا الوسطى الجديدة ٩٣
ب–الغرب وآسيا الوسطى: اعادة الاكتشاف ١٠٧
ج– بحث الصين عن مركز لها في آسيا الوسطى.................................. ١١٧
د– تركيا وإيران، طموحات كبرى ووسائل محدودة ١٣٦
الصفحة
هـ– القوى الآسيوية الأخرى ١٤٧
المقطع الثاني: منطق المنظمات الإقليمية.. ١٥٧
أ- La CEI اتحاد الدول المستقلة... ١٥٨
ب- L’OSCE منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.................................. ١٦٢
ج- منظمة التعاون الاقتصادي ECO ١٦٤
د– اتحاد وسط آسيا ١٧١
المقطع الثالث: المفاهيم النظرية وإعادة التركيب الإقليمي............................... ١٧٣
أ– فضاء التركي ١٧٣
ب–فضاء تركستاني ١٧٤
ج– آسيا وسطى كبيرة؟ ١٧٥
د– الشرق الاوسط الكبير؟ ١٧٥
المقطع الرابع: الانفتاح على العالم وتمايز المصالح الوطنية ١٧٦

المقطع الخامس: إنشاء قوى مسلحة جديدة ١٧٧
هوامش القسم الثالث ١٨٣
القسم الرابع: بحر قزوين: قلب الجغرافية السياسية الجديدة ٢٠٧
المقطع الأول: بحر قزوين: النفط والغاز والمشاكل ٢٠٧
الوضع القانوني ٢١٠
أ- مسألة تقييم الاحتياطي ٢١٤
المقطع الثاني: معركة الانابيب ٢٢٠
أ- أذربيجان ٢٢٢
ب-كازاخستان ٢٢٨
ج- تركمانستان ٢٣٦
القسم الخامس: متاعب، تهديدات ومخاطر ٢٥٤
المقطع الأول: الصراع في طاجيكستان ٢٥٤
المقطع الثاني: الصراعات الحدودية ٢٥٧
أ- القوقاز ٢٥٧
ب-افغانستان ٢٦٠
المقطع الثالث: التهديد الاسلامي ٢٦٣
المقطع الرابع: الوادي المهدد: فرغانة ٢٦٦
المقطع الخامس: مخاطر التفجر: وضع كازاخستان ٢٦٧

الصفحة

المقطع السادس: المخاطر البيئية ٢٧٠
المقطع السابع: تجارة المخدرات والاجرامية الدولية ٢٧٢
هوامش القسم الخامس ٢٨٦
خلاصة ٢٩٦
مراجع ٣٠٠
فهرس ٣٣٢

لائحة بالجداول

١- بلدان آسيا الوسطى. السكان والمساحات ٥٣
٢- التوزيع الآتني للسكان سنة ١٩٩٩-٢٠٠٠ .... ٥٧

٣- نمو الناتج القومي القائم ١٩٩٢-٢٠٠٠ .... ٨٢
٤- مستوى الناتج القومي القائم الحقيقي ٨٣
٥- الاستثمارات الاجنبية المباشرة ١٩٩٢-٢٠٠٠ .... ٨٣
٦- حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي القائم سنة ١٩٩٩ .... ٨٣
٧- حصة المواد الاولية في صادرات جمهوريات آسيا الوسطى ٨٦
٨- نمو حصة روسيا في صادرات جمهوريات آسيا الوسطى ٩٢-٩٦ .... ٩٦
٩- نمو حصة روسيا في استيرادات ج.آ.و ١٩٩٢-١٩٩٨ .... ٩٦
١٠- التوزيع الجغرافي لصادرات كازاخستان سنة ١٩٩٨ .... ١١٣
١١- التوزيع الجغرافي لاستيرادات كازاخستان سنة ١٩٩٨ .... ١١٤
١٢- تجارة الجمهورية الشعبية الصينية مع كازاخستان واوزباكستان
وطاجيكستان وتركمانستان ١٩٩٢-١٩٩٨ .... ١٢٩
١٣- حصة كازاخستان في المبادلات مع الكزنجيانغ Kxinjiang ١٣٠
١٤- حصة كيرغيزستان في مبادلات كزنجيانغ ١٣٠
١٥- استيرادات الصين من البترول ١٩٩٢-١٩٩٩ .... ١٣٤
١٦- اهم مصادر التزود البترولي للصين سنة ١٩٩٩ .... ١٣٤
١٧- جمهوريات آسيا الوسطى واليابان ١٩٩٢-١٩٩٨ .... ١٤٩
١٨- تجارة الهند مع كازاخستان وكيرغيزستان واوزباكستان وطاجيكستان
وتركمانستان ١٩٩٢-١٩٩٨ .... ١٥٦

الصفحة

١٩- جمهوريات آسيا الوسطى وايران ١٩٩٢-١٩٩٨ .... ١٦٧
٢٠- جمهوريات آسيا الوسطى وتركيا ١٩٩٢-١٩٩٨ .... ١٦٨
٢١- جمهوريات آسيا الوسطى وباكستان ١٩٩٢-١٩٩٨ .... ١٦٨
٢٢- استيرادات وصادرات اعضاء الايكو ECO ١٧٠
٢٣- موازنة الدفاع ١٨١
٢٤- نمو القوات المسلحة بين ١٩٩٢-٢٠٠٠ .... ١٨١
٢٥- جدول مقارنة بين القوات المسلحة في آسيا الوسطى وجيرانها............... ١٨١
٢٦- مساحة القطاعات المخصصة للدول المجاورة في حالة تقسيم

بحر قزوين ٢١٠
٢٧- توزيع احتياط الهيدروكربور في قاع بحر قزوين ٢١٤
٢٨- الاحتياطي البترولي في منطقة بحر قزوين ٢١٤
٢٩- تجارة البترول العالمية ٢١٥
٣٠- مقارنة احتياطات النفط وانتاجه في آسيا الوسطى والشرق الاوسط ٢١٧
٣١- توقعات الانتاج والاستهلاك والتصدير الصافي للبترول من
بحر قزوين ١٩٩٠-٢٠١٠ .... ٢١٨
٣٢- مقارنة احتياطات الغاز في آسيا الوسطى والشرق الاوسط ٢١٩
٣٣- انتاج الغاز في آسيا الوسطى سنة ١٩٩٩ .... ٢١٩
٢٤- مشاريع الانابيب وكلفتها ٢٢٠
٣٥- مشاريع الانابيب (Oléducs) انطلاقاً من اذربيجان ٢٢٢
٣٦- مشاريع الانابيب انطلاقاً من كازاخستان ٢٢٨
٣٧- مشاريع الطرقات المتجنبة للبوسفور من اجل تصدير البترول
القزويني العابر ترانزيتا عبر البحر الاسود ٢٣٥
٣٨- الاحتياطي المؤكد للغاز في العالم ٢٣٨
٣٩- انتاج الغاز وتصديره من منطقة حوض بحر قزوين ٢٠٠٠-١٠ .... ٢٣٨
٤٠- انابيب الغاز المقترحة لغاز تركمانيا ٢٣٨
٤١- تعاطي المخدرات في آسيا الوسطى ١٩٩٣-١٩٩٩ .... ٢٧٩

لائحة الخرائط

الصفحة

١- خارطة عامة لآسيا الوسطى ٤٥
٢- الخانات ٥٩
٣- تقسيمات الاراضي في الحقبة السوفياتية ٦٨
٤- بحر قزوين مقسوماً وموزعاً ٢٠٩
٥- حرب الانابيب البترولية ٢٢١
٦- وادي فرغانة ٢٨٥